

اختراع شعب وتفكيك آخر

عوامل القوة والمقاومة - والضعف والخضوع

مهتد عبد الحميد

آب/أغسطس 2015

اختراع شعب وتفكيك آخر

عوامل القوة والمقاومة - والضعف والخضوع

الطبعة الأولى: آب/أغسطس 2015

© جميع حقوق الطبع محفوظة

ISBN: 978-9950-8512-9-0

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

رام الله: هاتف: 2973816 (2) +970 - فاكس: 2976789 (2) +970

غزة: تلفاكس: 2880020 (8) +970

بريد إلكتروني: info@masarat.ps

الصفحة الإلكترونية: www.masarat.ps



Masarat Center

تصميم وتنفيذ: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

ما يرد في هذا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات.

المحتويات

7.....	شكر
9.....	تقديم
15.....	مقدمة
21.....	الفصل الأول: التمهيد الاستعماري ودور الاستشراق
22.....	دور الاستشراق
26.....	تشريع السيطرة الاستعمارية والوطن القومي
28.....	احتلال كولونيالي إقصائي
29.....	مفارقة الموقف السوفييتي
31.....	الكولونالية الجديدة
35.....	الفصل الثاني: اختراع شعب يهودي كأداة للاستيطان
35.....	الغطاء الأيديولوجي للمشروع الكولونيالي
37.....	تحول التناخ إلى كتاب تاريخي موثوق
38.....	الميثاق المؤسسة لإسرائيل
43.....	محو كل ماضٍ يهودي متناقض مع الرواية الصهيونية
45.....	نظرية العرق والإثنوس
47.....	الفصل الثالث: احتلال تاريخ الأرض لتسويغ احتلالها وامتلاكها
48.....	ميثاق أرض إسرائيل
49.....	الدور البريطاني في السيطرة على الأرض
53.....	حقيقة بيع الأرض
56.....	يهودية الدولة كترويج ليهودية الأرض والشعب

الفصل الرابع: تفكيك الشعب الفلسطيني وإقصاؤه.....61

- 61.....فكرة إسرائيل التاريخية.....
- 62.....خطة التطهير العرقي.....
- 64.....نتائج التطهير العرقي.....
- 68.....الموقف البريطاني من التطهير العرقي.....
- 69.....الأمم المتحدة تؤمن الغطاء.....
- 73.....دور صفقات الأسلحة في حسم المعركة.....
- 77.....الأنظمة العربية بين العجز والتواطؤ.....
- 81.....الاستجابة والرد الفلسطيني.....
- 87.....سلخ أقلية من المجتمع الفلسطيني.....
- 89.....سلخ اليهود الفلسطينيين.....
- 91.....سلخ اليهود العرب وتخريب التعايش.....
- 94.....استمرار سياسات المحو والإنكار وتحولها إلى ثقافة إسرائيلية سائدة.....
- 98.....مصادقة النظام الدولي على النتائج والسياسات.....
- 99.....شيطنة الفلسطيني.....

الفصل الخامس: الثورة الفلسطينية واستعادة الهوية الوطنية والدور المستقل.....105

- 105.....مغزى المبادرة العربية لتأسيس منظمة التحرير.....
- 107.....صعود فتح وفصائل الثورة.....
- 107.....نخبة مستدامة.....

الفصل السادس: السلام الأميركي وسلام أوصلو: التنازل آلية للتحرر.....113

- 114.....مبررات المشاركة الفلسطينية في السلام الأميركي.....
- 118.....البداية الخاطئة.....
- 119.....جهل بالسياسة الأميركية أم التقاء مصالح.....
- 124.....كالمستجير من الرمضاء بالنار.....
- 126.....أوصلو «إنجاز» فلسطيني أم اختراق إسرائيلي؟.....
- 130.....التنازلات الفلسطينية.....
- 140.....أوصلو وخلق الوقائع.....

142.....	جدار الفصل العنصري.....
144.....	تعميق علاقات التبعية الاقتصادية.....
148.....	السلام الاقتصادي.....
149.....	الأهداف غير المعلنة والنتائج المباشرة للسلام الاقتصادي.....
150.....	استبدال شرطي أبيض بآخر أصلاي.....
153.....	نموذج أول سلطة فلسطينية رسمية على الأرض الفلسطينية.....
156.....	تفاوض بدون إستراتيجية تفاوض.....
162.....	معارضة اتفاق أوسلو.....
162.....	المعارضة على جبهة الثقافة والفكر.....
166.....	المعارضة السياسية الباهتة للاتفاق.....
166.....	أولاً. المعارضة السياسية في إطار منظمة التحرير.....
168.....	ثانياً. معارضة قوى الإسلام السياسي.....
171.....	الخاتمة.....
195.....	المراجع.....

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الإعلامية ريم عبد الحميد، ماجستير إعلام - الجامعة الأميركية، باريس، التي أمدتني بأفكار وشروحات من مصادر باللغة الإنجليزية، وتابعت معي النقاش مرات كثيرة في العديد من القضايا، وكانت لها آراء مهمة تركت بصماتها على البحث.

كما أتقدم بالشكر الكبير والتقدير للدكتور خليل هندي الذي كان مرجعيتي العملية، وقد أفادني في بلورة الأفكار والمواقف. كان ذلك أثناء رياضة المشي بين أحضان الطبيعة التي جمعتنا عشرات المرات، وأضافت إلى تمارين الجسد تمارين العقل.

وشكر خاص للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) الذي خلق كل الأجواء المشجعة والحافزة لهذا العمل، وأخص بالشكر الصديقين هاني المصري وخليل شاهين. ولا أنسى مكتبة القطان التي كانت مكاناً مريحاً جداً للقراءة والكتابة بفعل مساعدة أمينها المخلص للمكتبة عزمي شنارة ونائبته ياسمين العيسى.

مهند عبد الحميد

تقديم

في ضرورة العودة إلى أصول القضية الفلسطينية

أنطوان شلحت

يُخضع مؤلف هذا الكتاب ما يسمى بـ «عملية التسوية السياسية» للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني إلى محاكمة تاريخية متأنية ومدروسة، وفي الوقت عينه صارمة وحازمة.

وعلى ما يبدو فإن أحد أسباب ذلك - كما يوضح المؤلف - يعود إلى واقع أنه بعد سلسلة من التحولات الأكثر كولونيالية وعنصرية داخل المجتمع الإسرائيلي وفي إطار حركته السياسية ومؤسساته الأمنية والاستيطانية والدينية، تسعى المؤسسة الرسمية الإسرائيلية لحسم الصراع مع الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته الوطنية وفرض ذلك كأمر واقع يتم الاعتراف به دولياً وإقليمياً، في حين أن الحلقة الأخطر في هذا المسعى تتمثل بمحاولة فرض الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة أو مقايضة اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة باعتراف إسرائيلي بدولة «بانتوستونات» على أقل من نصف مناطق الضفة الغربية تكون منزوعة السيادة وبدون القدس وبدون حل قضية اللاجئين.

ويقرأ المؤلف المرامي المتعددة لهذه الحلقة (الاعتراف بيهودية الدولة)، وفي مقدمها الإقرار بالأسس الإثنية المركزية المتخيلة للدولة «اليهودية»، وبميثة السيادة اليهودية التاريخية المزعومة على أرض فلسطين، وكتحصيل حاصل التسليم بما ترتب على ذلك من وضع كولونيالي إسرائيلي بالنسخة الحصرية اليهودية، وبانتصار الكولونيالية على التحرر الوطني وانتصار «المثولوجيا» على «الأركيولوجيا».

ونتفق معه على أن فرض اعتراف فلسطيني كهذا سيشكل - في حال حدوثه - انتصاراً حاسماً للمشروع الصهيوني وهزيمة نكراء للمشروع الوطني الفلسطيني.

وبعد أن يشير إلى أن محاولة إسرائيل هذه تحظى بدعم من الإدارة الأميركية والكونغرس وأوساط غربية، يؤكد أن المسعى السالف يترافق مع مجاهرة رسمية إسرائيلية بإدارة الظهر للقانون الدولي وقرارات الشرعية والمواثيق والاتفاقات الدولية، ورفض اعتمادها كمرجعية وناظم لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والاستعاضة عنها بمرجعية دينية من طرف واحد تتلخص بمقولات «أرض إسرائيل». وتستخدم إسرائيل المرجعية الدينية لتسويق السيطرة على الأرض الفلسطينية واستيطانها، ولتبرير واعتماد «الحق التاريخي» المطلق لليهود في أرض فلسطين التاريخية. وفي مقابل ذلك قبلت المؤسسة الرسمية الفلسطينية دخول المفاوضات في ظل ازدواجية المرجعية: الشرعية الدولية التي يتبناها المفاوض الفلسطيني المدعومة بمئات قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الصادرة منذ سنة 1967 وحتى الآن من جهة، والمرجعية الدينية المدعومة بالقوة العسكرية والوقائع الكولونيالية التي أضيفت على الأرض التي ينطلق منها المفاوض الإسرائيلي في الجهة الأخرى. ويستنتج بأن قبول التفاوض بمرجعيتين على طرفي نقيض، أو التفاوض بدون حسم مرجعية القانون الدولي وقرارات الشرعية المعتمدة في إطار هيئات الأمم المتحدة، كان يعني دخول المؤسسة الرسمية الفلسطينية في ازدواجية، والوقوع تحت رحمة حل وسط سيكون في الأحوال جميعاً هبوطاً عن السقف المعتمد دولياً لمصلحة تأثيرات ميزان القوى المختل بمستوى هائل لصالح إسرائيل.

يرى المؤلف ضرورة حدوث قطع مع هذا المسار الكولونيالي الإخضاع، ووجوب العودة أو الانتقال إلى مسار التحرر الفعلي. وهذا يفترض بطبيعة الحال عدة أمور، أهمها برأيه التوقف عند تناقضات عملية اختلاق الشعب اليهودي والمركزات والحجج المؤسسة لها بما هي شكل جديد لكولونيالية تقصي السكان الأصليين، بموازاة التوقف عند عملية تفكيك مكونات الشعب الفلسطيني وإسكات تاريخه وقطع الطريق على نموه وتطوره الطبيعيين ومنعه من ممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره بحرية.

ويضيف إلى ذلك - فيما يمكن اعتباره مساهمة ذات قيمة مضافة - التوقف عند الحامل الدولي لعمليتي الاختراع والتفكيك منذ تبني صك الانتداب البريطاني لزعم وجود «رابط تاريخي بين اليهود المشتتين في العالم وأرض آبائهم»، وحتى احتكار الولايات المتحدة لـ«حق» إملاء حل سياسي للصراع بالشرراكة مع دولة الاحتلال، إلى جانب إعادة تقييم موقف الاتحاد السوفيتي السابق من القضية الفلسطينية خلال الأعوام 1947-1952، والتوقف عند أسئلة قلماً يتم طرحها أو تداولها من قبيل: لماذا لم تضع هذه الدولة العظمى ثقلها عندما كان بإمكانها ذلك في دعم حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني؟ ولماذا شكل موقفها في

تلك الفترة أحد عوامل إضعاف الشعب الفلسطيني؟ وكيف انعكست مواقفها السلبية هذه على مواقف الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح) وما ترتب على ذلك من إضعاف للحركة الوطنية الفلسطينية؟.

ويخلص إلى ضرورة تحديد عناصر القوة والمقاومة والبحث في إمكان تطويرها وتعزيزها ووضعها في خدمة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وفي دعم عملية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، وإقامة الدولة المستقلة، وذلك عبر التوقف عند العوامل التي أعاقَت أو أضعفت عمليتي الاختراع والتفكيك، والعوامل التي ساهمت في تشكل الكيانية والهوية الفلسطينية وفي حمايتها من الطمس والذوبان، والبحث في إمكان تجاوز المخاطر واستعادة المبادرة السياسية الوطنية التي تقود إلى استنهاض وطني جديد.

وتنطلق مواجهة المؤلف مع أيديولوجيا اختلاق الشعب والأرض من وجهة نظر فحواها: أن هذه المواجهة لا تقتصر على مرحلة تاريخية سابقة يمكن نقدها استناداً للعلوم والآثار ورؤية تناقضاتها والتراجع عن آثارها الكارثية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، وبواسطة عدم استخدام معاناة اليهود السابقة لإلحاق الظلم بشعوب أخرى وبالطوائف اليهودية، بل أيضاً كونها مواجهة تمتد إلى الزمان الراهن حيث يتم تربية أجيال متعاقبة من التلامذة الإسرائيليين بميثقة وجود تاريخ عضوي للشعب اليهودي ابتداء من التناخ، من خلال مناهج وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية التي وضعت منذ تأسيس الدولة وما تزال مستمرة حتى اليوم، وعبرها يتم صناعة ذاكرة تفتقد إلى النزاهة الأخلاقية والفكرية، وهي الذاكرة نفسها التي تكرّس «الحق التاريخي الموروث» لـ «الشعب اليهودي» وترفض في الوقت ذاته شرعية وجود الشعب الفلسطيني في وطنه، وتبرّر الجرائم السابقة وتضع الأساس لجرائم مستقبلية.

وضمن ذلك كله يقوم بالاستفادة القصوى من عديد الأبحاث العالمية والإسرائيلية في هذا الشأن، ولا سيما ثلاثية البروفيسور شلومو ساند، أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب، «اختراع الشعب اليهودي» و«اختراع أرض إسرائيل» و«كيف لم أعد يهودياً؟» التي صدرت جميعاً بترجمة عربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.

ومن نافل القول إن الوقائع التي يوردها ساند في هذه الثلاثية، شأنها شأن الاستنتاجات التي يتوصل إليها، توسّع دائرة الضوء كثيراً حول الأراجيف التي لجأت الحركة الصهيونية إليها لتدعيم أيديولوجيا اختلاق الشعب والأرض من جهة، ومن جهة أخرى موازية ومكملة لتبرير مشروعها المتعلق باستعمار فلسطين وما ترتب عليه من آثار كارثية مدمرة بالنسبة إلى سكانها الفلسطينيين الأصليين. ويرى ساند بحق أن هدف الحركة الصهيونية من وراء هذه الأراجيف مجتمعة هو الاستفادة منها في الحد الأقصى ضمن سياق اختلاق قومية جديدة وشحنها بغايات استعمار فلسطين باعتبارها «وطن» أبناء هذه القومية الجديدة منذ

أقدم العصور. وقد تمثل الهدف الأهم من وراء الترويج لتلك الأراجيف في الإقناع بأن هذا «الوطن» (فلسطين) يعود إلى «الشعب اليهودي» وإليه فقط، لا إلى أولئك «القلائل» (الفلسطينيون) الذين أتوا إليه بطريق الصدفة ولا تاريخ قومياً لهم، وفقاً لمزاعم الحركة الصهيونية. وبناء على ذلك فإن حروب ذلك الشعب لاحتلال «الوطن» وبعد ذلك لـ«حمايته» من كيد الأعداء المتأصل هي حروب عادلة بالمطلق، أما مقاومة السكان المحليين الأصليين فإنها إجرامية، وتسوّغ ما ارتكب ويُرْتكَب بحقهم من آثام وشرور مهما تكن فظاعتها.

وبينما انصب جهد ساند في الكتاب الأول على تفكيك الأراجيف المتعلقة بإعادة كتابة الماضي اليهودي، من طرف كتاب أكفاء عكفوا على تجميع شظايا ذاكرة يهودية - مسيانية واستعانوا بخيالهم المجنّح كي يختلقوا، بواسطتها، شجرة أنساب متسلسلة لـ«الشعب اليهودي»، فإن جهده في الكتاب الثاني انصب على تفكيك الأراجيف المتعلقة بتأكيد صلة «الشعب اليهودي» بفلسطين التي تم اختراع اسم لها هو «أرض إسرائيل» في سبيل إثبات تلك الصلة، وجرى استخدامه كأداة توجيه ورافعة للتخيّل الجغرافي للاستيطان الصهيوني منذ أن بدأ قبل أكثر من مئة عام.

وفي سياق ذلك يقوِّض الكتاب أسطورة كون «أرض إسرائيل» الوطن التاريخي للشعب اليهودي، ويثبت أن الحركة الصهيونية هي التي سرقت مصطلح «أرض إسرائيل» وهو ديني في جوهره وحولته إلى مصطلح جيو - سياسي، وبموجبه جعلت تلك «الأرض» وطن اليهود، وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وكما نوهت أعلاه، فإن التوقف عند موضوع «اختراع الشعب اليهودي» لا يتم بوصفه اكتشافاً جديداً، بل بغية الوقوف عند تجلياته الراهنة لدى المؤسسة الإسرائيلية التي ما تزال تمنع في اعتماد أيديولوجيا عمياء لتبرير الأطماع الكولونيالية، وفي الوقت ذاته تمنع المجتمع الإسرائيلي من التصالح مع ذاته ومع الآخر (الشعب الفلسطيني)، ولكون تلك المؤسسة تواصل اعتماد الاختراع كآلية لامتلاك حاضر يواصل التنكر للسكان الأصليين، وبالتالي فإن التفكيك الأكاديمي المحدث لاختراع الشعب اليهودي في الماضي يأتي للاعتراض على تكثيف استخدامه الراهن في مواجهة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

ويكشف المؤلف بكفاءة الأهداف الكامنة وراء غرض الاعتراف بيهودية الدولة في هذا الطور من توسع المشروع الصهيوني الكولونيالي، وهي عديدة أهمها تثبيت الرواية التاريخية و«الحق التاريخي» لليهود في فلسطين، وخريطة إسرائيل القديمة، وذلك لأن تأكيد حق تاريخي لليهود يساوي شطب الحق التاريخي للشعب الفلسطيني، فضلاً عن أن يهودية الدولة تعني استبدال القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بميثولوجيا دينية من طرف واحد في معاكسة صريحة لقواعد النظام الدولي المعاصر. أما على المستوى

الداخلي فإن يهودية الدولة تعني شطب إمكان تكريس «قومية إسرائيلية» مدنية، ودولة لكل مواطنيها من غير اليهود، وهذا يمس حرية الانتماء الطبيعي للمجموعات والأفراد، وحرية الاعتقاد وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير كالاندماج الطوعي لليهود في أي بلد من بلدان العالم بشعوبهم كما يحدث في الواقع، ويمس تحديداً حق يهود الدول العربية واليهود الفلسطينيين في الانتماء لشعوبهم العربية بحرية ومن دون تدخل.

إن المساهمة الرئيسية لهذا الكتاب تكمن في تقديم تشخيص علمي دقيق لنظرة الإسرائيليين حيال التفاوض مع الفلسطينيين. ويفيد هذا التشخيص، في العمق، بأن القيادة الإسرائيلية المؤدلجة بالصهيونية كانت وما تزال تفاوض باسم بلد يملك «حقاً تاريخياً»، وباسم «شعب يهودي» عاد إلى «وطنه» ويتفاوض مع منظمة إرهابية ويرغب في مساعدتها للسيطرة على تجمعات سكانية والاهتمام بشؤونها المدنية من خلال حكم ذاتي خاضع لسيادة الدولة المحتلة. وبذا كانت إسرائيل تتفاوض حول حاجات سكان لتخفيف أعراض احتلال، لا على حقوق شعب وما يعنيه ذلك من وجوب معالجة جذور المشكلة. ويشدد المؤلف - وهنا بيت القصيد - على أن الاستنتاج المطلوب فلسطينياً من هذا أنه حان الوقت لانتهاج سياسة الخروج من مسار سياسي (أوسلو) ألحق أفدح الأضرار بالشعب الفلسطيني وبصيرورة تحرره، وللاتجاه نحو مسار آخر من أهم مقوماته أن يكون مستقلاً عن التبعية للسياسة الأميركية المنحازة لدولة الاحتلال. ولا يستنكف عن الغوص على الآليات اللازمة لتحقيق ذلك.

أخيراً، لا شك في أن صدور هذا الكتاب عن المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) ينطوي على دلالة مهمة، كون هذا المركز يقف خلال السنوات الأخيرة في صدارة الجهات الفلسطينية التي تدفع قدماً بجهود العودة إلى أصول القضية الفلسطينية من خلال استعادة وحدة الشعب الفلسطيني على أسس وطنية وديمقراطية، وتجسيد شراكة حقيقية تمكّن هذا الشعب من زج جميع طاقاته وكفاءاته وإبداعاته في مجرى قادر على تحقيق أهدافه بتقرير المصير وإنهاء الاحتلال والعودة والاستقلال الوطني. والكتاب الذي بين أيدينا يرفد هذه الجهود ويعيد القضية الفلسطينية إلى أصولها.

مقدّمة

بعد سلسلة من التحولات الأكثر كولونيالية والأكثر عنصرية داخل المجتمع الإسرائيلي، وفي إطار حركته السياسية، ومؤسساته الأمنية والاستيطانية والدينية، تعمل المؤسسة الرسمية الإسرائيلية على حسم الصراع مع الشعب الفلسطيني وتصفيه قضيته وفرض ذلك كأمر واقع يتم الاعتراف به دولياً وإقليمياً. الحلقة الأخطر في المسعى الإسرائيلي هي محاولة فرض الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة، أو مقايضة اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة، باعتراف إسرائيلي بدولة «بانتوستونات» على أقل من نصف الضفة الغربية منزوعة السيادة، وبدون القدس، وبدون حل قضية اللاجئين. وهي محاولة تحظى بدعم من الإدارة الأميركية والكونغرس وأوساط غربية. ويتوافق هذا المسعى مع المجاهرة الرسمية الإسرائيلية بإدارة الظهر للقانون الدولي وقرارات الشرعية والمواثيق والاتفاقات الدولية، ورفض اعتمادها مرجعيةً وناظماً لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والاستعاضة عنها بمرجعية دينية من طرف واحد، تتلخص بمقولات «أرض إسرائيل». وتستخدم إسرائيل المرجعية الدينية لتسويغ السيطرة على الأرض الفلسطينية واستيطانها، ولتبرير واعتماد «الحق التاريخي» المطلق لليهود في أرض فلسطين التاريخية.

مقابل ذلك، قبلت المؤسسة الرسمية الفلسطينية دخول المفاوضات في ظل ازدواجية المرجعية، الشرعية الدولية التي يتبنّاها المفاوض الفلسطيني المدعومة بمئات قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، الصادرة منذ العام 67 وحتى الآن من جهة، والمرجعية الدينية المدعّمة بالقوة العسكرية والوقائع الكولونيالية التي أضيفت على الأرض التي ينطلق منها المفاوض الإسرائيلي في الجهة الأخرى. إن قبول التفاوض بمرجعيتين على طرفي نقيض، أو التفاوض بدون حسم مرجعية القانون الدولي وقرارات الشرعية المعتمدة في إطار هيئات

الأمم المتحدة، كان يعني دخول المؤسسة الرسمية الفلسطينية في ازدواجية، والوقوع تحت رحمة الحل الوسط، ذلك الحل الذي سيكون هبوطاً عن السقف المعتمد دولياً، لمصلحة تأثيرات ميزان القوى المختل بدرجة هائلة لمصلحة إسرائيل.

الاعتراف الفلسطيني الافتراضي بيهودية الدولة يعني إقراراً بالأسس الإثنية المركزية المتخيلة للدولة «اليهودية»، وبميثاق السيادة اليهودية التاريخية المزعومة على أرض فلسطين، وتحصيل حاصل التسليم بما ترتب على ذلك من وضع كولونيالي إسرائيلي بالنسخة الحصرية اليهودية، وبانتصار الكولونيالية على التحرر الوطني، وانتصار «الميثولوجيا» على «الأركيولوجيا».

إن القطع مع هذا المسار الكولونيالي الإخضاع، والعودة أو الانتقال إلى مسار التحرر الفعلي يفترض:

- التوقف عند تناقضات عملية اختلاق الشعب اليهودي والمركزات والحجج المؤسّسة لها، بما هي شكل جديد لكولونيالية تقصي السكان الأصليين.
- التوقف عند عملية تفكيك مكونات الشعب الفلسطيني وإسكات تاريخه، وقطع الطريق على نموه وتطوره الطبيعيين، ومنعه من ممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره بحرية.
- التوقف عند الحامل الكولونيالي لعمليتي الاختراع والتفكيك منذ تبني صك الانتداب البريطاني لوجود «رابط تاريخي» بين اليهود المشتتين في العالم «وأرض آبائهم»، وحتى احتكار الولايات المتحدة «لحق» إملاء حل سياسي للصراع بالشراسة مع دولة الاحتلال. وإعادة تقييم الموقف السوفييتي من القضية الفلسطينية في الأعوام 1947-1952، والتوقف عند سؤال لماذا لم تضع هذه الدولة العظمى ثقلها في دعم حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني؟ ولماذا شكل موقفها في تلك الفترة أحد العوامل في إضعاف الشعب الفلسطيني؟ وكيف انعكست مواقفها السلبية على مواقف الحزب الشيوعي الإسرائيلي وما ترتب على ذلك من إضعاف للحركة الوطنية الفلسطينية؟
- تحديد عناصر القوة والمقاومة والبحث في إمكانية تطويرها وتعزيزها ووضعها في خدمة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وفي دعم عملية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة العام 67، وإقامة الدولة المستقلة. والتوقف عند العوامل التي أعاققت أو أضعفت عمليتي الاختراع والتفكيك، والعوامل التي ساهمت في تشكل الكيانية والهوية الفلسطينية وحمايتها من الطمس والذوبان.

- البحث في إمكانية تجاوز المخاطر، واستعادة المبادرة السياسية الوطنية التي تقود إلى استنهاض وطني جديد.

إسهام البحث

الدخول في عملية نقد مقارن لكل من عمليتي اختراع الشعب «اليهودي»، وتفكيك الشعب الفلسطيني، نقد يطال الاستجابة والتواطؤ والخداع والمقاومة، النجاح والفشل، ويسلط الضوء على التناقض والاختلال الذي اكتشفه باحثون وعلماء في فرضيات الاختراع، بالاستناد إلى «الهستوريوغرافيات» الجديدة، وإنجازات علوم الآثار، وأبحاث تاريخية قديمة منسية، إضافة إلى نظريات عصرية في مسألتها الأمة والقومية. وإبراز اختلال وتهافت رواية الاختراع و«عدالتها» المصطنعة في اللحظة التي يحاول فيها أصحابها تنويع مشروعهم بانتصار حاسم. والتوقف عند الاختلال لا بوصفه اكتشافاً جديداً، وإنما لأن المشروع يرفض التصالح مع الماضي، بالاستناد إلى العلوم والمكتشفات، ويمعن في اعتماد الاختراعات كآلية لامتلاك الحقيقة في الماضي وفي الحاضر، ويمضي بها إلى نهاية تنطوي على الاستمرار في إنكار الآخر كشعب له حقوق على قدر من التكافؤ. إن وظيفة التوقف عند تناقضات واختلالات الماضي من خلال التفكيك الأكاديمي المحدّث لها، هي الاعتراض على تكثيف استخدامها الإقحامي راهناً؛ بغية إلحاق الهزيمة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

يقابل ذلك إبراز عناصر القوة التي امتلكها الشعب الفلسطيني (السكان الأصليون) الذي تعرض لعملية تطهير عرقي ولعمليات إسكات تاريخه، وتبيان التقاء الرواية الفلسطينية والتطور الطبيعي للشعب الفلسطيني مع مكتشفات علوم الآثار والأركيولوجيا، والتقواء مهمة استكمال تطور الكيان الفلسطيني، ككيان سياسي واجتماعي مستقل، مع منظومة المواثيق الدولية والمبادئ الأخلاقية والضمير الإنساني للبشرية، ومع التطور الذي طرأ على القانون الدولي وحقوق الإنسان، وما يستدعيه ذلك من تفكيك للسياسة الرسمية الفلسطينية، وللاتجاهات السياسية المتهافتة، التي فتحت عملية التحرر الوطني وتأسيس الذات وبناء الدولة على إمكانية التعايش مع الرؤية الكولونيالية للصراع، وتعاملت مع الإمبريالية كصديق يملك مفاتيح الحل، ويساهم في تقرير مصير الشعب - من فوق. وفيما إذا كانت هذه السياسة تعود إلى تجاهل الطبيعة الكولونيالية والإمبريالية لدول الهيمنة الغربية وإسرائيل. هل يعود ذلك إلى عمى سياسي، أم لتقاطع مصالح النخب الاقتصادية والسياسية مع مصالح دول الهيمنة؟ وفيما إذا جرى تسليم النخبة المحلية بمعادلة «استبدال شرطي أبيض بآخر أصلاحي»، بمعزل عن المضمون الاجتماعي والديمقراطي والإنساني للتحرر.

إن هذا البحث محاولة لتعزيز فكر التحرر انطلاقاً من فرضية إفلاس فكري وأكاديمي وأخلاقي للمشروع الكولونيالي في تجلياته الحاضرة، وإفلاس الرهان على مقايضته بحلول أقل مما قدمته الشرعية الدولية تاريخياً، وعجز النخبة السياسية الفلسطينية عن توحيد الشعب واستنهاضه راهناً على أهداف قابلة للتحقيق في المدى المنظور والقريب، وتستجيب لمصالحه. الإفلاس والعجز لا يساهمان في تراجع المشروع الكولونيالي وانحساره عن التوسع والهيمنة وأكثر أشكاله انحطاطاً - «الاحتلال»، و«الأبارتهايد». البحث يتوقف عند أهمية التجديد، وإعادة البناء لتحرر الوطني الفلسطيني فكرياً ونضالياً، وتجميع عناصر القوة الفلسطينية، وفتح المجال أمام إعادة تطوير العلاقة مع حلفاء الشعب الفلسطيني. ومحاولة التوقف عند إمكانية تجديد العقد الوطني الاجتماعي الفلسطيني، الذي يصون الحقوق الوطنية والإنسانية والمدنية، ويحافظ على وحدة الشعب في مختلف أماكن وجوده. كما يحاول البحث المساهمة في طرح ونقاش أسئلة لها صلة بالمآلات والاستعصاءات التي تواجه النضال الوطني الفلسطيني راهناً. هل يمتلك الشعب الفلسطيني وحركة تحرره الوطني تفوقاً سياسياً وأخلاقياً ومعنوياً، بفعل عدالة حقوقه ومطالبه وأهدافه، وبفعل انسجام تلك الحقوق والأهداف واتساقها مع القانون الدولي (حقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، بما في ذلك الحق في التحرر من الاحتلال)؟ هل تتلاءم هذه العدالة مع أشكال النضال المتبعة؟ وهل يمكن قطع الطريق على الانتصار الحاسم للمشروع الإسرائيلي الكولونيالي ومنع حل الفصل العنصري «الأبارتهايد»؟ هل التراجع عن احتلال العام 1967، والاستيطان، والسيطرة المطلقة على الشعب الفلسطيني، مهمة أصبحت متعذرة؟

ثمة فرضية تقول إن عدم اعتراف الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بالتطهير العرقي والتهجير، وإنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، له صلة وثيقة بالسياسة الإسرائيلية المتبعة في تقويض مقومات الدولة الفلسطينية «حل الدولتين»، وسياسة فرض حل (الأبارتهايد) من طرف واحد، بالاستناد إلى قوة الوقائع المفروضة على الأرض. هل رفض إسرائيل ومقاومتها وتقويضها لحل الدولة الفلسطينية، يستدعي تغيير البرنامج الوطني الفلسطيني المؤيد عربياً ودولياً؟ وهل يستدعي الموقف الإسرائيلي الرافض للشرعية الدولية والقانون الدولي في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، تغيير الموقف من دولة إسرائيل واتّباع سياسة بديلة؟

إذا كانت حركة التحرر الوطني (التنظيمات المندرجة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية) قد شاخت وتآكلت بنيتها بمرور الزمن، ولم تتمكن أو تحاول تجديد بنيتها طوال الوقت، في الوقت الذي لم تتمكن فيه من تحقيق مهمتها التاريخية بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة مستقلة، فإن هذا التناقض يطرح سؤال تجديد الشرعية التي لم تعد المبادرة التاريخية والشرعية المقترنة بها كافية لاستمرارها. ويطرح البحث سؤال إعادة بناء حركة تحرر على أسس ديمقراطية تربط التحرر الوطني بالاجتماعي، وجدوى استبدال حركة تحرر بسلطة أو

بدولة معترف بها دولياً، لكنها لا تملك أي نوع من أنواع السيادة على الأرض. هل يكفي استبدال شرطي أبيض بآخر أصلائي؟!

لا يمكن الزعم بأن البحث، سيجيب عن أسئلة شائكة، غير أنه محاولة تلمس طريق جديد في ظروف الاستعصاءات السياسية المزمّنة، وفي زمن التحولات الجيوسياسية التي تعصف بالمنطقة طويلاً وعرضاً. هذه المحاولة ما هي إلا جزء من استجابة لحاجة موضوعية ضاغطة. فعند الأزمات الكبيرة، تحتاج قوى التغيير إلى مراجعات نقدية جريئة، هدفها الاستقواء بكل عناصر القوة في الماضي والحاضر، وتفادي الأخطاء والحماقات في الماضي والحاضر، من أجل قطع الطريق على الانهزام. إن جزءاً مهماً من عناصر قوة حركة التحرر، هو تهافت الأيديولوجيا (فكر وثقافة)، التي تُسوغ الاستبداد والظلم والقهر واستلاب حرية المستعمر، والتي زجها وما يزال يزجها المستعمر في سيطرته واحتلاله. والجزء الآخر هو الإفلاس الأخلاقي لتلك المنظومة في التطبيق الذي قاد إلى مجازر وانتهاكات فادحة لحقوق الإنسان، وأفضى إلى تفوق أخلاقي وإنساني للشعب المستعمر. إن إلقاء الضوء على الخصائص المتناقضة لقطبي الصراع، لا يتوقف عند لحظة تاريخية سابقة أو راهنة، فثمة معارف جديدة، وقراءات جديدة، يترتب عليها إدخال التعديلات على المواقف، ومستوى من التصويب في الأداء.

الفصل الأول

التمهيد الاستعماري ودور الاستشراق

مع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت أوروبا قد استعمرت 85% من سطح الكرة الأرضية كمستعمرات ومحميات وتابعيات زاخرة بالمصالح الحيوية لتلك الدول الاستعمارية. في تلك الأثناء، تعامل المستعمرون الأوروبيون مع قارتهم بمنطق «قارة الله المختارة»، واعتقدوا أن على الأوروبيين حكم غيرهم من الأقوام استناداً إلى مقولة أن العروق المحكومة لا تملك القدرة على معرفة ما هو خير لها. وقد استمرت ثقافة الاستعمار القديم كأراء معاصرة في الصحافة والعقل الشعبي في المراحل اللاحقة كما يقول إدوارد سعيد: فالصينيون غادرون، والهنود نصف عراة، والمسلمون سلبيون، والعرب راكبو جمال وإرهابيون شهوانيون، والأميركي الأحمر سريع الغضب، والآسيوي أصفر سوداوي متصلب، والأفريقي أسود لامبالٍ وخامل، والساميون يمثلون تركيباً دونياً للطبيعة الإنسانية.^[1] هكذا جرى تقسيم الشعوب إلى عروق متفوقة وعروق دونية متخلفة، أعراق خاضعة وأعراق مُسيطرة ومهيمنة، وقد نُسجت العلاقة بينهما على ثنائية السيد والعبد.

بريطانيا وفرنسا اقتنعتا بأنهما تملكان تخوياً للتصرف بالشرق. كانت جميع الخطط الاستعمارية تبدأ بافتراض تخلف الأصلايين الذين لا يتمتعون بكفاءة كي يكونوا مستقلين أو متساوين أو متعافين. «بل لقد رأى الأوروبيون في أفريقيا مكاناً فارغاً حين اغتصبوها، وافترضوا بداهة وجودها في متناولهم خاملة مستسلمة حين تأمروا على تقسيمها في مؤتمر

^[1] إدوارد سعيد. الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الرابعة، 1995، ص

برلين 1884-1885».^[2] بدوره، جاء نابليون كي ينقذ إقليماً من بربريته الحاضرة، ويعيده إلى عظمته الكلاسيكية السابقة فاحتل مصر. وحارب من «أجل الإسلام»! وحدد لغزوته مهمة إعادة بناء مصر وتركيبها. أما «لورانس» البريطاني، فقد اتخذ دور النبي الشرقي «فاعتقد أنه تقع على عاتق بريطانيا مسؤولية التدخل في تطور العرب»، ووعد بتأسيس دولة عربية واحدة في المشرق العربي، من خلال توحيد القبائل المتناحرة على السياسة البريطانية.^[3] وشهدت تلك الفترة سيطرة العرقية المركزية الأوروبية والعقلية الاستعمارية للفاتحين، التي لم تحترم كل المعارف والحضارات السابقة.

دور الاستشراق

يتساءل مارتين برنال في كتابه أثينا السوداء - الجذور الأفريقية للحضارة الكلاسيكية عن أصول الحضارة الغربية، وكيف يمكن أن تبرر بريطانيا التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية لشعوب بأكملها على أساس أن هؤلاء الناس أقل شأنًا، على الرغم من وجود حقائق ومعرفة راسخة بأن تلك الشعوب نفسها هي التي ألهمت تطور الحضارة الغربية.^[4] النموذج الآري ينسب أصول الحضارة الغربية لهندو أوروبا وليس لأفريقيا، وهنا أعيد كتابة التاريخ الغربي وتم «تبييضه» بحسب المصالح الأوروبية.^[5] ومن أهم نتائج تحليل برنال هو أنه لا يمكن فهم العنصرية الثقافية دون فهم مجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والسياسية. ويعترف برنال بأن معظم الأفكار الغربية ربطت السود مع الدونية الأخلاقية والفكرية التي تسلت إلى الثقافة الشعبية، والنخبة العلمية بشكل منهجي، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا متورطة في الغزو العسكري الاستعماري، لتوسيع الإمبراطورية في القرنين 18 و19.^[6]

دراسة إدوارد سعيد للاستشراق وحجج مارتين برنال ساعدتا في فهم آليات إنتاج المعرفة التاريخية العنصرية. فقد درس كلاهما العمليات الثقافية التي تنتج المعرفة العنصرية والظروف السياسية والاقتصادية التي تزامنت تاريخياً مع هذه العمليات.^[7] الحجة المركزية لبرنال رفضت الدور الهندو أوروبي لصالح الثقافة الأفريقية، وتحديداً الحضارة الفرعونية،

[2] إدوارد سعيد. الثقافة والإمبريالية. بيروت: دار الآداب، الطبعة الأولى، 1997، ص 268.

[3] توماس إدوارد لورنس ضابط بريطاني يطلق عليه لقب «لورانس العرب» مؤلف كتاب أعمدة الحكمة السبعة الذي أخرج في فيلم باسم لورنس العرب - ويكيبيديا.

[4] برنال، مارتين. أثينا السوداء: الجذور الأفريقية للحضارة الكلاسيكية. نيو برونزويك، نيو جيرسي: مطبعة جامعة

روتجرز، 1987، ص 14.

[5] المصدر السابق، ص 19.

[6] المصدر السابق، ص 88.

[7] المصدر السابق، ص 110.

ودورها في تطور الحضارة اليونانية، وبالتالي الغربية التي رفضتها بريطانيا ولخصتها بأنها ثقافة السود الأخرى.^[8]

الاتحاد بين القوة والمعرفة كان ديدن الفاتحين المستعمرين، مع عدم إغفال التفويض الديني. فقد جاء في كلمة افتتاح المؤتمر العالمي الثاني للعلوم الجغرافية الذي عقد العام 1875: «حكمت العناية الإلهية علينا بواجب معرفة الأرض والقيام بفتحها، هذا الأمر السامي كان أحد الواجبات المحتملة المنقوشة على صفحة عقولنا ونشاطاتنا».^[9] لذا، فقد تم الأخذ بمتلازمة المعرفة والقوة، وثنائية السيطرة والإلحاق. دراسة الشرق كانت مدخلاً للسيطرة والنهب. فتحرك المستشرقون من رحالة وعلماء وأدباء وباحثين، وكانت الحصيلة: صدور 60 ألف كتاب حول الشرق الأدنى ما بين 1800 و1950، وكانت مشاهد الكتاب المقدس كلها حاضرة. فكتاب التوراة هو أقدم ما دُون عن التاريخ التوراتي للمنطقة، وهو المرجع الأساسي لمعرفة كل ما يتعلق بماضي المنطقة، واليهود هم أقدم المتحضرين والمؤثرين في مجرى أحداث الشرق. المستشرقون أصبحوا يؤمنون بأن كتاب التوراة هو أساس الديانة المسيحية، وهو المصدر الأساسي الوحيد لتدوين التراث التاريخي والديني والأسطوري والاجتماعي. ووفقاً لذلك، كانت دراسة تراث فلسطين من جانب واحد، وحسب رأي واحد هو الرأي اليهودي.^[10]

تحولت مصر إلى دائرة للمعرفة الفرنسية بجهود فريق العلماء الفرنسيين المرافقين لحملة نابليون، ومن خلال معهد مصر الذي تم تأسيسه سُجِّل كل ما دُرِس وشوهد وقيل في وصف مصر، وصدر في 23 مجلداً ضخماً بين أعوام 1809-1828.^[11]

في هذا السياق، نشأت فكرة البحث عن إسرائيل القديمة باعتبارها منشأ الحضارة الغربية. ودعمت تلك الفكرة، أنشئ في العام 1865 «صندوق اكتشاف فلسطين». وكان غرض هذا الصندوق هو البحث في آثار وجغرافية وجيولوجية تاريخ فلسطين الطبيعي، لإثبات التراث الإنجيلي بطرق علمية، والتعرف على الأماكن في محاولة الوصول إلى برهان علمي للمعتقدات الدينية. وكان أول أعمال هذا الصندوق هو المسح الجغرافي لفلسطين، الذي جاء على شكل 26 خريطة مفصلة تفصيلاً دقيقاً، وصنفت الأماكن إلى 46 تصنيفاً: مدينة، قرية، خربة، بير، مزار، تل، نبع، قلعة، نهر ... الخ، وصدرت مع الخرائط 10 مجلدات تشمل

[8] المصدر السابق، ص 150.

[9] إدوارد سعيد. الثقافة والإمبريالية، مصدر سابق، ص 230.

[10] حسن الباش. «التراث الفلسطيني بين نظرة المستشرقين والحقائق التاريخية». موقع مؤسسة القدس للثقافة والتراث. تاريخ الدخول: 2010/8/21.

[11] إدوارد سعيد. الاستشراق، مصدر سابق، ص 110.

الجيولوجيا، والنبات، والحيوان، والطيور، والمياه، والآثار، والطبوغرافيا، وملاحظات عن المعنى التاريخي لقرى فلسطين. وقام فريق من المساحين بمسح 6000 ميل من فلسطين، واستمر العمل من سنة 1871-1875، وانتهى بنشر المجلدات والخرائط في العام 1888.^[12]

إن رسم الخرائط وأعمال المسح الميدانية من قبل الباحثين الغربيين، كان محطة ارتكاز للمشروع الصهيوني الذي انطلق منها، وبنى عليها اختلاق أرض إسرائيل. كان الباحثون الغربيون أمثال لويس فيلسيان، وآرنست رينان، وغلوك، ولين، وشاتوبريان، يستعملون معلومات وشواهد التوراة دليلاً لهم في فلسطين. «فإذا كانت صحراء اليهودية قد ظلت صامتة منذ أن نطق الرب فيها، فإن المستشرق شاتوبريان هو القادر على سماع الصمت، وفهم معناه، وجعل الصحراء تتحدث».^[13] لقد استفاد المشروع الصهيوني من أعمال المستشرقين، ووظفها -إلى حد كبير- في دعم الفكرة الاستعمارية لغزو المنطقة.

تنطلق الفكرة الاستعمارية من موقف عدمي من الإسلام كدين وثقافة وحضارة وشعوب. فالإسلام في موقف شاتوبريان لم يحتو على أي مبدأ للحضارة، بل كانت حضارة العرب وديانتهم ومسالكتهم من الانحطاط والبربرية والضيقة للحضارة الأوروبية، بحيث أنها استحققت بلدانها الغزو. ولم تكن الحروب الصليبية في منظومة شاتوبريان عدواناً، بل كانت عملاً عادلاً من أجل إنقاذ كنيسة القيامة، ولتحديد من الذي انتصر على هذه الأرض. الإسلام وصف كمذهب تعبدى عدو للحضارة، والمحجذ دائماً للجهل والطغيان والعبودية.^[14] يستعرض سعيد مواقف مجموعة من المستشرقين أصحاب الموقف العدمي من الإسلام؛ بدءاً بفون غرونباوم التي قالت: الإسلام ضد إنساني وعاجز عن التطور ومعرفة الذات والموضوعية، إضافة إلى كونه عقيماً وغير خلاق، لا علمياً، وسلطوياً. الحضارة الإسلامية كيان ثقافي لا يشاركنا تطلعاتنا الرئيسية. هذا التقييم ساري المفعول في الماضي والحاضر. وتضيف غرونباوم: إن الحضارة الإسلامية تقوم على استعارة لا ضابط لها من قبل المسلمين من الحضارات اليهودية-سيحية والهيلينية والجرمانية. وإن ما يسمى أدباً عربياً كتب من قبل الفرس. أما برنارد لويس الذي يبدو أكثر عصبية وتشدداً في سبعينات القرن العشرين ممن سبقوه في بدايات الاستعمار، قال في كتابه عودة الإسلام: إن الإسلام ظاهرة قطعية أو جماهيرية لا عقلانية، تسيطر على المسلمين بالغريزة والأحقاد الجارفة». ويضيف: الإسلام لا يتطور كما لا يتطور المسلمون العاجزون عن أن يقولوا الحقيقة، أو حتى أن يروها، هؤلاء مدمنون على الأسطوريات، وينبغي أن يُراقبوا بسبب ذلك الجوهر الصافي فيهم، الذي يشتمل على كراهية عريضة متجذرة

^[12] كيث وايتلام. اختلاق إسرائيل القديمة .. إسكات التاريخ الفلسطيني. ترجمة: سحر الهندي، الكويت: عالم المعرفة، 1999، ص 20.

^[13] إدوارد سعيد. الاستشراق، مصدر سابق، ص 188.

^[14] المصدر السابق، ص 186.

للمسيحيين واليهود». هدف لويس من تقديم صورة مخيفة وبشعة للإسلام، يكمن في إخافة جمهوره الأميركي والغربي من الشعوب الإسلامية، وتهيته الظروف لرفض تنازل الغرب عن قدر بوصة للإسلام.^[15] وتشخيص لويس يؤكد أن الدول الاستعمارية لم تتصالح مع تاريخها الاستعماري كما تدعي الحكومات والرؤساء والمسؤولون. وما زالت الثقافة الاستعمارية والعنصرية قائمة في الحاضر، ولا تقتصر على الماضي. فالهوية الأوروبية مبنية على استبعاد «غير البيض» من شعوب العالم الثالث. وقد تم ربط سياسات الهجرة واللاجئين لحماية أوروبا الجديدة من «غير المرغوب فيهم». ويستخدم مصطلح «الأسود» كأساس عام للاستبعاد، ولكل دولة أوروبية غربائها المهيمون؛ ففي فرنسا -مثلاً- المسلمون من شمال إفريقيا، وفي ألمانيا الأتراك، وفي بريطانيا الشعوب من أصول أفريقية والبحر الكاريبي وجنوب آسيا.^[16]

إن أفكار المستشرقين تدعم سيطرة العرقية المركزية الغربية والعقلية الاستعلائية للمستعمرين سابقاً وراهنياً، وتعبر عن احتقار المعارف والحضارات السابقة للبشرية منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم. وعلى الرغم من تناقض تلك الأفكار مع التطور الصناعي والتكنولوجي ومع عصر النهضة الذي تحرر من الوصاية الدينية الخارقة للعادة لمصلحة معرفة وضعية محسوسة قائمة على البرهان والتجريب فقط، وبعد أن كف الدين عن كونه مصدراً للحقيقة طوال قرون، فإن المستشرقين اعتمدوا «العهد القديم» دليلاً لهم في فلسطين، وصاغوا رواية «تحتفظ بالماضي لإسرائيل وحدها»، واعتمدوا «قاموس الكتاب المقدس» لتداول المصطلحات والأسماء وتعميمها، وانتصروا في المحصلة الأخيرة للدين اليهودي وروايته الأسطورية المتناقضة مع علوم الآثار والأركيولوجيا والأنثروبولوجيا والدراسات التاريخية.

اعتمد الإنشاء الاستشراقي على الأدوات والمفاهيم والمرجعيات التي كان من شأنها الحط من حضارات وثقافات الشعوب أو إنكارها، وقدمت أفكاراً متناقضة مع مناهج البحث العلمي والواقع، وبخاصة في ما يتعلق بالحضارة العربية الإسلامية. خلافاً لذلك، يقول أنطونيو غالا في المخطوط القرمزي: في الأندلس تعايشت جميع الثقافات، وفيها أخصبت وأنجبت، الأندلس منحت الإسلام أعظم عمارته ومعرفته الأدبية والعلمية. هنا في قرطبة لم يدخل العرب على جيادهم كما لم يدخلوا أي مكان من شبه الجزيرة على جيادهم، وإنما سيراً على الأقدام واحداً واحداً، العرب لم يغزوا الجزيرة عسكرياً كما ذهب المؤرخون. فلا يعقل السيطرة على شبه الجزيرة وبعض أوروبا من قبل آلاف عدة من البداية الذين وصلوا من أفريقيا منهكين. لقد تبنى الشعب الإسباني الثقافة الإسلامية، مبعداً من خلالها بربرية السقوط التي كانت تغتصبهم، وكانوا كثيراً ما ينتفضون ضدها، وقد دخلت هذه الثقافة بشكل غير محسوس

[15] المصدر السابق، ص 296، 303، 315.

[16] جون غابرييل. العنصرية والثقافة والأسواق. لندن: روتليدج، 1994، ص 181.

عبر التجارة والعلماء والمفكرين المؤثرين، وعبر السفارات الأدبية والفنية، وبهذا المعنى لم يحدث غزو. ولكن بسبب غلو النصارى من جهة، وغلو المرابطين الذين جاءوا من أفريقيا رداً على الهجمات النصرانية، بدأ الانحدار الأندلسي، ورفعت عقيدة التعصب عدوة الجمال والعلم. وانطفأت نار شبه الجزيرة الرائعة التي كانت بفضل الأندلسيين منارة باهرة.^[17] ويعزز إدوارد سعيد هذا الرأي بالقول: «لقد بدت أفكار المستشرقين عاجزة عن تفسير الإنجازات الفائقة التي حققتها العلوم الإسلامية التي بنى عليها قدر عظيم من العلوم الحديثة. وبدت غير موضوعية عندما تتجاهل كونية الإسلام وتسامحه، إذ ترك مجتمعات عرقية ودينية مختلفة تتعايش بسلام ضمن حدود مملكته الشاسعة».^[18]

تشريع السيطرة الاستعمارية والوطن القومي

هياً الاستشراق من خلال «المعرفة» و«الثقافة» كل الشروط لترجمة القوة وفرض سيطرة استعمارية على الشرق العربي كما كان الحال في مناطق أخرى في آسيا وأفريقيا. وخلافاً للوعود التي أسدتها بريطانيا للزعامة العربية بتأسيس دولة عربية تخلف سيطرة الدولة العثمانية، أبرمت كل من بريطانيا وفرنسا في 16 أيار/مايو 1916 معاهدة سرية باسم «سايكس بيكو» لاقتسام المشرق العربي فيما بينهما. واستناداً إلى الاتفاق، وضعت فلسطين تحت سيطرة الانتداب البريطاني. ولاحقاً أقر مجلس عصبة الأمم وثائق الانتداب على المناطق المعنية في 24 حزيران 1922، ووافقت العصبة أيضاً على أن تكون الدول المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ «وعد بلفور» الصادر عن حكومة صاحب الجلالة البريطانية في 1917/11/2 لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وتم تعيين المندوب السامي هيربرت صموئيل اليهودي الصهيوني لإدارة الانتداب البريطاني في فلسطين، وما يعنيه ذلك من التزام بريطاني صريح وقاطع بإقامة مشروع «الوطن القومي لليهود» على وطن الشعب الفلسطيني.

تنص المادة الثانية من صك الانتداب: تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، وتكون مسؤولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

المادة الرابعة: تعترف الدولة المنتدبة بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة

^[17] أنطونيو غالا. المخطوط القرمزي .. يوميات أبي عبد الله الصغير آخر ملوك الأندلس. دمشق: ورد للطباعة والنشر ص 272، 274، 276، 277.

^[18] سعيد. الاستشراق، مصدر سابق، ص -278 279.

إلى إدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين.

المادة السادسة: تسهل حكومة الانتداب هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وتشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية، حشد اليهود في الأراضي الأميرية.

المادة السابعة : تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم.^[19]

يلاحظ أن مشروع صك الانتداب البريطاني على فلسطين الذي اعتمدته عصبة الأمم المتحدة أقر «بالصلة التاريخية التي تربط «الشعب اليهودي» بفلسطين» و«بالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد»، بالاستناد أساساً إلى المصالح الاستعمارية، وإلى الرغبة في استمرار الهيمنة، ومن أجل إيجاد حل للمسألة اليهودية خارج الدول الغربية. الصك يكلف حكومة الانتداب مسؤولية ضمان إنشاء الوطن القومي؛ سواء عبر تسهيل الهجرة واستيطان المهاجرين اليهود في الأرض الفلسطينية وإكسابهم الجنسية (حق المواطنة)، أو التعامل مع اليهود كشركاء في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية و«العسكرية» (التي جاءت بصيغة: وغير ذلك من الأمور). ويمكن إضافة القانونية التي ساهمت في تملك الأرض. مقابل ذلك، أنكر وعد بلفور وصك الانتداب (عصبة الأمم) الحقوق الوطنية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ولم يعترف إلا بحقوق مدنية دينية للطوائف غير اليهودية التي كانت تشكل في ذلك الوقت 90% من العدد الإجمالي للسكان، ويملكون أكثر من 95% من الأرض. المشروع الصهيوني استخدم الرواية التوراتية في تسويق استعمار فلسطين، ووعد بلفور وصك الانتداب صادقاً على الاستخدام وكأنه حقيقة أو حق مشروع، على الرغم من تناقضه مع الحقوق الطبيعية للسكان الأصليين.

وبهذا المعنى، تعرضت فلسطين إلى نوع من الاستعمار المزدوج التقليدي «البريطاني» والاستيطاني الإقصائي «الصهيوني» بغطاء ودعم دولي سافر من قبل عصبة الأمم المتحدة. وقد أفضى الاستعمار المزدوج إلى وراثة دولة إسرائيل، وما تمثله من (أقلية) لا تتجاوز نسبتها في العام 1947 أكثر من 31.5% من إجمالي السكان في أراضي فلسطين التاريخية، للاستعمار البريطاني. وفي الوقت ذاته، ساهم الاستعماران البريطاني والصهيوني في منع السكان الأصليين الأكثرية (68.5%) من إجمالي السكان في أيار العام 1948،^[20] من تقرير مصيرهم، ووراثة الاستعمار البريطاني، كما حدث في كل البلدان التي تعرضت للاستعمار والاحتلال الكولونيالي.

^[19] نص وثيقة صك الانتداب: www.palestineinarabic.com/Docs/

^[20] <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3269>

ومع اشتداد وتيرة حركة التغلغل الأجنبي في أراضي الإمبراطورية العثمانية، التي لحقت بها الطوائف اليهودية المحلية والأجنبية، عمدت الدولة العثمانية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات، لوضع حد لها، أو التخفيف من وطأتها. فأعادت النظر في هياكلها الإدارية بغية تشديد الرقابة الإدارية المحكمة على فعاليات حركة التغلغل الأجنبي، وأصدرت مجموعة من القوانين التي تنظم شؤون الملكية العقارية حيازة، وتصرفاً، واستغلالاً، فاشتترطت على المتعاقدين في بيع وشراء العقارات، أخذ مصادقة الحكومة المحلية، والمحكمة الشرعية قبل إنفاذها. ولكن في العام 1854، حصل السير مونتفيوري على فرمان سلطاني يبيح له شراء كرم أحمد آغا الدزدار جنوب غرب باب الخليل لبناء مشفى، إلا أنه أقام عليه العام 1855 أول حي استيطاني يهودي في مدينة القدس عرف بالمنتفيورية (شكانوت شانيم)، وانطلق منها لشراء قطعتين من الأرض لإقامة مستوطنتين جديديتين. وانطلقت عجلة بناء الأحياء الاستيطانية التي أطلق عليها اسم القبايات.^[21] وفي العهد العثماني بدأت عملية شراء الأراضي الفلسطينية وامتلاكها واستيطانها؛ «ففي العام 1858، أصدرت الدولة العثمانية قانون الأراضي الذي استهدف تفتيت الملكية المشاعية في فلسطين ... ثم أصدرت قانون الطابو 1861، ونظام تملك الأجانب 1869 الذي فتح إمكانية تملك الأجانب، والذي سرعان ما استخدمته طلائع المشروع الصهيوني في تسجيل الأراضي كأمالك خاصة، فضلاً عن السماح للأجانب بشراء الأراضي، وما تبع ذلك من إقامة المستوطنات عليها.^[22]

احتلال كولونيالي إقصائي

انتقلت فلسطين وشعبها تدريجياً من الاستعمار البريطاني إلى استعمار مزدوج بريطاني صهيوني، ومن ثم إلى استعمار صهيوني جاء بصيغة خصوصية مغايرة لكل أنواع الاستعمار التقليدي. كان أخطر ما في هذا النوع من الاستعمار الصهيوني هو الأيديولوجيا والفكر الناظم لعملية السيطرة على الأرض الفلسطينية، التي تضمنت استبدال شعب بشعب، وثقافة بثقافة، وتاريخ بتاريخ، بالاستناد إلى «وعد الرب»، من دون أن يطلق على هذه العملية استعمار أو كولونيالية كما حدث مع كل حركات الاستعمار التقليدي مع البلدان والشعوب الأخرى. احتل المستعمرون المستوطنون الجدد مكانة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال (الانتداب البريطاني)، ودفعوا الأمور، بالتعاون مع السلطات البريطانية، إلى قطف ثمار الخلاص من الاستعمار، من خلال عملية تزوير للاستقلال وحق تقرير المصير، وذلك حين بدأ أن التجمع

^[21] أمين أبو بكر. «تحولات جذرية في بني القدس الإدارية والاقتصادية والاجتماعية - 1840-1898»:

<http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:VblahfIdwK0J:culture.gov.jo/new/images/alquds/amen.doc+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=ps>

^[22] راسم خمياصي. «هكذا سُرِّب ونزعت الأرض في فلسطين»:

<https://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/361-article13.html>

الاستيطاني الصهيوني هو الذي فرض التراجع «بنضاله» على دولة الاستعمار البريطاني، وهو الذي يستحق قطف ثمار ما بعد الاستعمار بالاستقلال في دولة، علماً أن العملية لا تعدو كونها استبدال استعمار واحتلال بريطاني باستعمار واحتلال صهيوني، بعد تهيئة وإنضاج كل شروط العملية، بما في ذلك استصدار قرار من الأمم المتحدة بتقسيم البلاد إلى دولتين، واحدة صهيونية تملك كل المقومات، وأخرى فلسطينية جرى تدمير كل مقومات نشوئها على الأرض، وصولاً إلى الذروة المتمثلة بالتسليم والاستلام.

مفارقة الموقف السوفيتي

عندما نكون بصدد التعرف على عناصر القوة والضعف التي تركت بصماتها على الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، لا نستطيع تجاهل دور الاتحاد السوفيتي في لحظة تاريخية فارقة، وبخاصة في العامين 1947 و1948. فعملية التحرر من الاستعمار، ترتبط بميزان قوى دولي وإقليمي ومحلي، ما هي القوى التي دعمت تحرر الشعب الفلسطيني؟ وما هي القوى المناهضة والسلبية والمحايدة في الصراع؟ السؤال الذي لا مناص من طرحه: الاتحاد السوفيتي - الدولة العظمى التي كان لها دور مميز في هزيمة النازية والانتصار عليها- ماذا لو التزم جدياً وعملياً بدعم حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير المصير؟ ماذا كان سيحدث لو ربط اعترافه بإسرائيل بإنشاء الدولة الفلسطينية؟ هل كان هذا الموقف سينعكس إيجاباً على حل متوازن للصراع؟ لماذا رفض الاتحاد السوفيتي المشروع الأميري في 20 أبريل/نيسان 1948 الذي يدعو إلى وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة، لملء الفراغ الذي تركه انتهاء الانتداب، ولأن خطة التقسيم لا يمكن أن تنفذ بالوسائل السلمية، وحتى لا يفرض هذا الحل على الشعب الفلسطيني كما ورد في مسوغات طرح المشروع؟ لقد عارض الاتحاد السوفيتي بقوة مشروع الوصاية الدولية الذي كان لمصلحة الشعب الفلسطيني، وطالب بتنفيذ قرار التقسيم -حتى وإن كان من طرف واحد- كما عارضته الوكالة اليهودية. المشروع الأميري لم يصمد طويلاً بفعل الضغط الصهيوني، وكانت الولايات المتحدة أول من يعترف بإسرائيل، فبعد 12 دقيقة من إعلان قيام دولة إسرائيل، كانت الولايات المتحدة أول حكومة تعترف بها.^[23]

الاتحاد السوفياتي كان يتبنى نظرياً موقفاً دعم الشعوب في تقرير مصيرها وتحررها من الاستعمار. لكن هذا الموقف لم يجد له ترجمة عملية في دعم الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من أن مقاومة الشعب الفلسطيني ساهمت في إدخال تعديل على المواقف البريطانية والدولية «الكتاب الأبيض» العام 1939، وإقرار نظري بإقامة دولة فلسطينية «قرار

^[23] المشروع الأميري بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، 1948/4/20 - موسوعة النكبة.

التقسيم» بعد أن أنكر هذا الحق في نص وعد بلفور وتطبيقاته على الأرض، فإن الاتحاد السوفيتي لم يميز مواقفه الداعمة للشعوب والمناهضة للاستعمار بالإصرار على إقامة دولة فلسطينية من الناحية العملية، ولم يشترط موافقته على إقامة دولة إسرائيل بدعم إقامة دولة فلسطينية، ولا بوضع آلية لتطبيق قرار التقسيم سلمياً. ولم يعترض الاتحاد السوفيتي، ضمن موقعه في الأمم المتحدة، على ضم وإلحاق إسرائيل للأراضي المخصصة لقيام الدولة الفلسطينية، بل التزم الصمت وعدم الاحتجاج على عملية التطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني، وما انطوت عليه من جرائم حرب يندى لها جبين الإنسانية. وبلغ الموقف السوفيتي ذروة السوء عندما دعم القوات الصهيونية بالسلاح أثناء الحرب العربية - الإسرائيلية في العام 1948. كانت مواقف الاتحاد السوفيتي، كما تبدو، متناقضة مع مبادئ الأممية البروليتارية، ومع موقف الانحياز المبدئي والعملية المفترض إلى جانب الشعوب وحركات التحرر التي تناضل ضد الاستعمار. يذكر أن أول إنجاز للثورة البلشفية في روسيا هو كشف اتفاقية «سايكس بيكو»، التي فضحت الأطماع الاستعمارية في المنطقة العربية. وكان وعد بلفور والمشروع الصهيوني الذي لقي دعماً هائلاً من القوى الإمبريالية جزءاً من تلك الأطماع. السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا التقت الدول الإمبريالية مع الاتحاد السوفيتي في دعم المشروع الصهيوني؟ هذا السؤال ظل من غير إجابة وظل مسكوتاً عنه طوال الوقت ولم يخضع للمراجعة. غير أن أدبيات الحزب الشيوعي الإسرائيلي في ذلك الوقت قدمت جزءاً من التفسير. ففي نداء إلى الجنود العرب يقول الحزب: «يا جنود مصر والأقطار العربية الشقيقة، عودوا إلى أوطانكم ووجهوا نيرانكم إلى صدور المستعمرين وأذنانهم. البيان يصف الحكومات العربية بالرجعية والخائنة التي باعت أوطانها للمستعمرين الأنجلو-أميركان، وهي التي تطلق الرصاص على الشعب كلما تظاهر في سبيل الحرية والجلاء. لا تصدقوا أن هذه الحكومات تريد تحرير فلسطين. إن المسألة في نظر الحكومات الرجعية ليست مسألة تحرير فلسطين، بل مسألة تنفيذ المؤامرة الاستعمارية الدنيئة التي يراد من ورائها نزع استقلال فلسطين الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة. ويختم البيان بالقول: إن حرية فلسطين لن تتم إلا بنضال الشعبين العربي واليهودي المشترك ضد الاستعمار الأنجلو-أميركي، لا بضرب شعب بآخر. يا إخواننا الجنود عودوا إلى أوطانكم، فهي بحاجة لكم، ووجهوا نيرانكم إلى صدور المستعمرين وأذنانهم».^[24]

لا خلاف على طبيعة الأنظمة العربية وعلاقاتها التابعة للدول الاستعمارية في ذلك الزمان، لكن البيان يغفل بالكامل علاقة المشروع الصهيوني بالدول الاستعمارية، ودور الأخيرة في ترجمة هذا المشروع على الأرض من خلال سحق النضال الوطني الفلسطيني. دول استعمارية تهيمن على الحكومات وتنهب البلدان العربية قول صحيح، ومشروع صهيوني كولونيالي

^[24] نسخة ورقية من نداء إلى الجنود، صادر عن عصبة التحرر الوطني بفلسطين، تموز 1948.

يمارس التطهير العرقي ويقتل شعباً من وطنه يعبر عن جوهر المصالح الكولونيالية في المنطقة حقيقة من الصعب إنكارها. ولا يمكن إغفال ذلك بجريرة المقولة الأولى. لا يمكن معارضة تحالف أنظمة رجعية مع الاستعمار وقبول قاعدة الاستعمار ممثلة بدولة إسرائيل. السر يكمن في مقولة «نضال الشعبين ضد الاستعمار الأنجلو-أميركي». تلك المقولة التي تخفي وراءها مستوى من الرهان على «اشتراكية» المشروع الصهيوني، و«عدائه» للاستعمار وللدول العربية التابعة للاستعمار. غير أن التحويل على نشوء مصالح للاتحاد السوفيتي مع الكيان الجديد الذي تشكّل من أكثرية أشكنازية ذات منشأ روسي وأوروبي شرقي، فرضية جذيرة بالبحث. وثمة احتمال بوجود العاملين معاً. الموقف السوفيتي في فترة تأسيس إسرائيل ساهم في إضفاء المشروعية عليها. لم يكن الموقف السوفيتي أميناً على مبادئ الماركسية الداعية إلى الانحياز ولدعم الشعوب ونضالها ضد الاستعمار والاضطهاد والنهب والقمع، وضد التعامل مع الدين اليهودي كقومية، وضد انفصال اليهود عن الشعوب التي عاشوا بين ظهرانيها.

حاول الاتحاد السوفيتي التصالح مع هذه الأخطاء الكبيرة بدعم الأنظمة العربية الوطنية كالناصرية، والبعث، وجبهة التحرير الجزائرية، دون أن يقرن دعمه لها بالحريات وبالاعتراض على القمع والشكل الديكتاتوري للحكم. ولاحقاً دعم منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المُقاوِمة. لكنه لم يقدم مراجعة نقدية للمواقف السابقة. أما الأحزاب الشيوعية، فكانت مواقفها صدى للمركز السوفيتي، فلم تمارس النقد والمراجعة في كل المراحل، بما في ذلك المرحلة التي تعرّض فيها الشعب الفلسطيني لعملية تطهير عرقي. وكان عدم إجراء المصالحة مع الذات سبباً في التراجع وفقدان الاتجاه أثناء انهيار المركز السوفيتي وبعده.

الكولونيالية الجديدة

الكولونيالية الإسرائيلية من القضايا المختلف عليها أو المسكوت عنها، وبخاصة بعد تسعينيات القرن العشرين. الاعتراف والإقرار بالكولونيالية يطرح ضرورة التراجع عن الاحتلال، كما كان الحال مع الكولونيات الأخرى، وليس تقويض إسرائيل وشطبها كما تدعي إسرائيل والناطقون باسمها. بالعكس، فإن عدم الاعتراف يؤدي إلى الاستمرار في الاحتلال، بل ويعمقه، أو تغيير أشكاله في أحسن الأحوال، كما حدث خلال العقدين الماضيين. الموقف الإسرائيلي من الكولونيالية عبر عنه دوري غولد بالقول:

إنّ الادّعاء أنّ إسرائيل كيانٌ استعماريّ يُطرح عادةً لتقويض شرعية الدولة اليهوديّة. يأتي هذا الادّعاء في مركز معالجة إدوارد سعيد الجدليّة للصراع العربي الإسرائيلي، في كتابه مسألة فلسطين، الذي أعيد نشره العام

1992. وترسّخ الموضوع بشكل كبير في الأكاديمية الغربية، تقريباً دون أي نقد. لعقودٍ، تمّ توظيفه ضدّ إسرائيل في منتدى دولي تلو الآخر. على سبيل المثال، العام 1973، أعطت الجمعية العامة للأمم المتحدة زخماً لهذه الفكرة حين أدانت «الحلف غير المقدّس بين الكولونيالية العنصرية الجنوب إفريقية وبين الصهيونية والإمبريالية الإسرائيلية». ومهد ربط إسرائيل بالأنظمة الاستعمارية السبيل العام 1975 لأشدّ قرار اتخذته الجمعية العامة ضدّ إسرائيل في تاريخها، إذ اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. هذا القرار أعطى زخماً لبدایات حركة نزع الشرعية عن إسرائيل. حتّى حين أسقطت الجمعية العامة القرار العام 1991، استمرت المقارنات بين الصهيونية والكولونيالية.^[25]

الموقف الإسرائيلي، كما عبر عنه غولد، يرفض بالكامل وصف إسرائيل بالكولونيالية، فاليهود الذين عادوا إلى وطنهم القديم ليسوا مستعمرين: «في الكتاب إسرائيل: دولة استيطان كولونيالي؟» العام 1973، قارن المؤرخ الفرنسي الماركسيّ ماكسيم رودنسون بين اليهود في إسرائيل والمستعمرين الفرنسيين في الجزائر، وكذلك البيض في جنوب إفريقيا. لكن، هل يجوز الادّعاء أنّ اليهود الذين عادوا إلى وطنهم القديم هم غرباء عن أرضهم مثل الأوروبيين الذين نُقلوا ليستوطنوا إفريقيا وآسيا بهدف خدمة مصالح الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية؟».

الخطاب الإعلامي والسياسي الإسرائيلي والعالمي، وحتى العربي والفلسطيني الرسمي الحالي، لا يقرن دولة إسرائيل بصفة كولونيالية أو استعمار، باستثناء بعض الأكاديميين وبعض النخب الذين ما زالوا يستخدمون الإطار الكولونيالي لتوصيف الاحتلال. ولا يغير من هذا الاختلال بالغ الدلالة استخدام مصطلح «الاحتلال الإسرائيلي» كبديل يتجاهل أيضاً الطبيعة الكولونيالية الإسرائيلية. أصبح غياب المصطلح، الذي يتلاءم مع طبيعة إسرائيل ومع دورها في المنطقة، جزءاً من الاستجابة غير المقصودة لرغبة المستعمرين في تطبيع وتشريع وجودهم، من غير إدخال أي تعديل على طبيعة الوجود والدور، بما في ذلك استمرار الالتزام «بالحقوق التاريخية» المستنبطة من أساطير التوراة، كالحق التاريخي، والحق في العودة إلى بلد الآباء والأجداد. وقد يكون هذا هو السبب في رفض إسرائيل المطلق استخدام الصفة الكولونيالية في وصف دولة إسرائيل.

يقول شموئيل أمير إن انتصار إسرائيل في حرب 67، دفع غالبية الإسرائيليين إلى الثمالة

^[25] دوري غولد. «أسطورة إسرائيل ككيان كولونيالي: أداة لنزع الشرعية عن الدولة اليهودية»، المصدر، 2014/1/25.

القومية، وعند البعض كان ذلك بمثابة أعجوبة، لكن هذه الأعجوبة هي التي جعلت أزمة الكولونيالية الإسرائيلية تبلغ ذروتها.^[26] وكان موشي ديان قد عبر في ذروة انتصاره عن طبيعة الدولة الكولونيالية بالقول: «علينا أن نخبر الفلسطينيين، ليس لدينا شيء لكم. ستعيشون كالكلاب، ومن يغادر سيغادر، وسنتظر لمعرفة ما سيحدث». هذه بالضبط السياسة التي يتبعونها. وقد عدلت إسرائيل في السنوات الأخيرة إلى حد ما هذه السياسة. فهم يطبقون نصيحة صناعيين إسرائيليين اقترحوا قبل سنوات أن تتحول إسرائيل عن سياسة الكولونيالية إلى الكولونيالية الجديدة كما يقول تشومسكي.^[27]

المحاولة الكبرى لمواصلة الاحتلال بطرق وأساليب جديدة تمثلت في اتفاقات أوسلو. ثم جاءت خطة الانفصال -الانسحاب من قطاع غزة- كوسيلة أخرى لمواصلة الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة وإطالته،^[28] ومواصلة الاحتلال تعني إمعاناً في الكولونيالية.

سابقاً، قبل إبرام اتفاق كامب ديفيد المصري الإسرائيلي، واتفاق أوسلو، ووادي عربة، استخدم الخطاب السياسي والإعلامي الفلسطيني والعربي الرسمي مصطلحات: «الكيان الصهيوني»، «العدو»، «الاحتلال»، «دولة الاحتلال»، وكلها تعد وصفاً يقفز عن الجوهر الكولونيالي الاستعماري لدولة إسرائيل. وبعد أوسلو تحولت المصطلحات السائدة إلى مصطلحات ودية من نوع: «الشريك»، «الجانب الإسرائيلي»، «الحكومة الإسرائيلية». وعندما توقفت إسرائيل عن تطبيق الاتفاق، وواصلت الزحف الاستيطاني، استخدم مصطلح، «سلطات الاحتلال». المصطلحات السابقة -من غير سلطات احتلال- تنسجم مع مقولة «النزاع بين طرفين حول قضايا مختلف عليها»، يمكن البحث عن حل وسط حولها بالتراضي. وهذا يتناقض مع حقيقة استمرار إقصاء وتهميش وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

^[26] شموئيل أمير. «أزمة الكولونيالية الإسرائيلية»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار: <http://www.madarceneter.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%84%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%85%D8%A9/2442-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%84%D9%88%D9%86%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%84%D9%84%D8%A9>

تاريخ الدخول: 2005/8/15؟

^[27] نعوم تشومسكي. «خيار ثالث غير حل الدولتين والدولة الواحدة»، مركز الزيتونة للدراسات: <http://www.alzaytouna.net/permalink/5692.html>

تاريخ الدخول: 2011/1/19

^[28] شموئيل أمير، مصدر سابق.

الفصل الثاني

اختراع شعب يهودي كأداة للاستيطان

الغطاء الأيديولوجي للمشروع الكولونيالي

السلاح السحري الأقوى الذي استخدم لإضفاء «الشرعية» على العملية الاستيطانية الكولونيالية، كان عبر استدعاء ميثاث وأساطير، وغرس ذاكرة جديدة من قبل وكلاء خصوصيين قاموا باستخراج شجرة نسب متواصلة «لشعب اليهودي»، والتعامل معها كمسلمات هستوريوغرافية غير قابلة للنقد. يتساءل البروفيسور الإسرائيلي شلومو زاند في كتابه المهم اختراع الشعب اليهودي حول المكونات الفكرية للمشروع: هل كان هناك حقاً شعب يهودي طوال آلاف السنين في حين تلاشت واختفت كل الشعوب، فضلاً عن عدم وجود شعوب في ذلك الزمن، بل قبائل وطوائف دينية ومجموعات بشرية متحولة بحسب شروط الصراع الغابر؟ كيف ولماذا صار «التناخ» كتاب تاريخ موثوق يرسم «ولادة أمة»؟ هل حدث حقاً نفي سكان «يهودا» بعد خراب الهيكل الثاني؟ وإذا لم يكن هناك أي نفي، فما الذي حل بمصير السكان المحليين؟ هل يحتمل وجود أواصر دم أو جينات وثقت الصلة بين طوائف الديانة اليهودية في غياب قاسم مشترك ثقافي؟ هل اليهود هم إثنوس ذو أصل واحد أو شعب عرقي مثلما تصور اللاساميون؟ وهل لليهود سمات بيولوجية خاصة كما ذهب إليه هتلر؟^[29]

يقوم ساند بالإجابة عن هذه الأسئلة عبر تفكيك المكونات والأسس الفكرية للمشروع، بالاستناد إلى الهستوريوغرافيات ما بعد صهيونية، وإنجازات علوم الآثار الإسرائيلية الجديدة، وأبحاث تاريخية قديمة، ونظريات عصرية في بحث الأمة والقومية، وإلى أفكار من سبقوه

^[29] شلومو ساند. اختراع الشعب اليهودي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2010، ص 43.

من مفكرين لامعين وجريئين مثل بوعز عفرون في كتابه **الحساب القومي**، ومقالة أوري رام «التاريخ بين الجوهرائية والاختراع»، وإلى مقولات آرنست غلنر، وبنديكت أندرسون، وغيرهم من المتخصصين في القومية.

توجد في الذاكرة المغروسة للإسرائيليين من أصل يهودي حقائق مخفية تعتقد أنه منذ نزول التوراة في سيناء، يوجد شعب يهودي، وهم وحدهم ينحدرون من نسله. إن هذا الشعب خرج من مصر واحتل واستوطن أرض كنعان «أرض إسرائيل»، التي وعد بها الرب، وأقام مملكتي داود وسليمان الفاخرتين، وانقسم بعد ذلك إلى مملكتين يهودا وإسرائيل. ويشق الإسرائيليون بأن هذا الشعب قد أجلي مرتين؛ الأولى: بخراب الهيكل الأول في القرن السادس ق.م، والثانية في العام 70 للميلاد بعد خراب الهيكل الثاني. وأقام اليهود دولة الحشمونائيم العبرية. وتمضي الرواية الصهيونية في نسج البناء الأسطوري بالقول: ارتحل هذا الشعب في المنفى قرابة 2000 عام، وعلى الرغم من المكوث الطويل في وسط الأغيار في اليمن، والمغرب، وإسبانيا، وألمانيا، وبولندا، وروسيا، وغيرها، لكنه لم يتأقلم ولم يندمج ولم يندثر. استطاع الحفاظ دوماً على أواصر دم وثيقة بين جماعته، ولم تعطب خصوصياته. فقط في نهاية القرن الـ19 استيقظ الشعب العجوز من سباته العميق، وصار بمقدوره تجديد شبابه والعودة إلى وطنه القديم. وكانت الأرض الخالية والعذراء -على أحرّ من الجمر- بانتظار مجيء شعبها اليهودي الوفي المكون من ذراري اليهود المطرودين والمنفيين الذين حافظوا على العهد لمدة ألفي عام. خلال هذه المدة الطويلة جداً، قطن في أرض الأجداد بعض مجموعات بشرية أتت إليها بالغزو. واضطر الشعب المنفي والعائد إلى خوض حروب لاستعادة أرضه، وهي حروب عادلة، أما مقاومة السكان الأصليين فقد كانت آثمة».^[30]

مضمون الرواية الإسرائيلية يركز على حق عودة «ذراري» اليهود الذين «نفوا» من أرض إسرائيل إلى تلك الأرض. عملية العودة إلى «أرض الميعاد» التي جاءت عبر الحرب والاستيطان والرعاية الاستعمارية، اعتبرها الإسرائيليون اليهود، سابقاً والآن، عملية مشروعة ومحقة! ولا تنتمي إلى أنظمة الاستعمار والاحتلال غير المشروعين. عملية ومشروع استيطاني إقصائي حظي بدعم استعماري دولي في زمن عصبة الأمم المتحدة، التي اعتمدت وعد بلفور وأجازت الاحتلال البريطاني لفلسطين. غير أن الاحتلال الإسرائيلي اللاحق العام 1967 أصبح بلا غطاء قانوني بحسب ميثاق الأمم المتحدة، الذي أقر بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من ذلك، حدث تواطؤ دولي مع المشروع الصهيوني على خلفية المحرقة النازية التي تعرض لها اليهود.

^[30] المصدر السابق، ص 38، 39.

تحول التناخ إلى كتاب تاريخي موثوق

العهد القديم أو التناخ الحافل بالقصص الخيالية الذي تحول من كتاب مقدس إلى كتاب تاريخي موثوق، وإلى أيقونة مركزية في تصميم الهوية القومية وهندستها، من خلال نقطة انطلاق إثنية، وخلق القناعة الذاتية بحق امتلاك البلاد. هذا الكتاب كان نقطة انطلاق حاسمة في عملية الاختراع العجيبة للأمة اليهودية، على الرغم من أن التناخ كُتب على يد مؤلفين بعد مرور وقت طويل على الأحداث الموصوفة فيه. وكما يقول المؤرخ دوفنوف: إن قصص التوراة دونت في عهدي داوود وسليمان، وتم إعدادها الأدبي في نهاية عهد المملكتين في القرن الثامن الميلادي، وبعض الأجزاء كتبت على يد أتباع يهودا، وأجزاء أخرى كتبت على يد أفرايم، ما أوجد تناقضات في متن النص التناخي.^[31] ولا يوجد لنصوص التناخ أي ثبوتات وشواهد تسندها أو أي أساس واقعي. وعلى الرغم من ذلك، فقد أصدر هذا الكتاب شهادة ميلاد بشأن الأصل المشترك «للشعب اليهودي»، من وجهة نظر المدرسة الفكرية التوراتية. وانخرط التناخ كممثل رئيسي في مسرحية صيرورة القومية اليهودية الحديثة، عندما نقل من رف الكتب اللاهوتية إلى رف الكتب التاريخية، ورقّي إلى مرتبة «ميثو تاريخ» لا يجوز الاستئناف عليه، كما تحول إلى كتاب دينوي علماني لا يجوز الاستئناف عليه. وأضحى التناخ، منذ تأسيس إسرائيل العام 1947، كتاباً تربوياً يدرّس في حصص تعليم مستقلة، وينظر له كشيء بدهي في الثقافة الإسرائيلية المعاصرة. يقرأه الصغار ليعرفوا من هم آبائهم ولينطلقوا إلى حروب الاستيطان. أصبحت نصوص التناخ هي المرجعية البديل لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي في كل ما يتصل بالصراع مع الشعب الفلسطيني، ذلك الاستبدال الاستفزازي المسنود بغطرسة القوة وبالصمت والتواطؤ الدولي، وبالخنوع الرسمي العربي.

إن التوقف عند مسألة الاختراع وأساطيره وتناقضاته، يأتي بهدف إبطال مفعوله كسلاح استخدم في السابق، ويستخدم راهناً، في تسويق إقصاء الشعب الفلسطيني، وفي حرمانه من حقه في تقرير مصيره طوال الوقت، ولأنه شَرَعَ حرب الاقتلاع الكولونيالية والتطهير العرقي، وحَوّل عملية جلب المستعمرين إلى فلسطين بدعم الدول الاستعمارية وعبر القوة، إلى حق عودة الشعب المنفي منذ 2000 عام إلى الوطن التاريخي للشعب اليهودي (أرض الأجداد)، ولأن الاختراع اعتبر حرب الاستيطان الكولونيالي حرباً عادلة، واعتبر مقاومة السكان الأصليين غير مشروعة طوال الوقت، بما في ذلك الاستيطان في القدس والضفة الغربية، ولأن الاختراع يبرر حق امتلاك كل البلاد، ويجرد الشعب الفلسطيني من الحق الذي اعتمدته الأمم المتحدة بإقامة دولة على 22% من الأرض الفلسطينية (الصيغة الثانية). وكانت قد اعتمدت 45% من مساحة فلسطين التاريخية للدولة الفلسطينية. ويأتي التوقف عند الاختراع الآن، لأن

^[31] المصدر السابق، ص 129.

إسرائيل تستبدل القانون الدولي والشرعية الدولية بالمدرسة الفكرية التوراتية في صراعها مع الشعب الفلسطيني. بعد تحول كتاب «التناخ» إلى كتاب دينوي علماني لا يجوز الاستئناف عليه، وحجر أساس في بناء «القومية اليهودية». ولا تزال إسرائيل تستخدم الدين والأساطير بمستوى أشد في الصراع، وفي التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني. لهذا، فإن التوقف عند جذر التعصب الإسرائيلي الذي يعاد إنتاجه، يساعد في قطع الطريق عليه. وكما قال شلومو ساند بما معناه: اللقيط لا يحكم عليه بالموت والإقصاء، ولكن لا يسمح له أو لأحفاده بتكرار الاغتصاب. الهدف هو القطع مع هذا المسار، ووقف الاغتصاب المتماذي.

الميثاث المؤسسة لإسرائيل

ميثة احتلال أرض كنعان

كانت البداية في كنعان التي وعد الله بني إسرائيل بأرضها مرة بعد مرة، على الرغم من أن الكنعانيين لم يستعبدوا أو لم يسيئوا لبني إسرائيل في تلك الحقبة التاريخية. مع ذلك، فإن الحرب ستنشأ بينهم وبين بني إسرائيل الذين سيغزون أرضهم ويهزمونهم ويبيدونهم وينون الهيكل.^[32] وبحسب النص الديني، فإن بني إسرائيل قاموا بموجب أمر إلهي باحتلال أرض كنعان، وبممارسة تطهير عرقي شامل، ولم يستبقوا من الكنعانيين إلا مجموعات صغيرة من الحطابين والسقائين. الوعد والأمر الإلهي وتجسيد الوعد ينطوي على -لا عدالة- بل على وحشية تجعل من النص من بنات أفكار أو من خيالات من كتبوه. لا يمكن نسبة هذه الأفعال إلى أوامر الله ووعدوه، والعدالة السماوية. إن ميثة الاستيطان الدموية واحدة من عمليات الإبادة الجماعية الأولى في التاريخ لا أساس لها من الصحة، وقد هزمت هذه الميثة بواسطة معارك علم الآثار الحديث. ورفضت من قبل كل العقول البشرية التي تحترم الإنسان، بما في ذلك عقول تنتمي للطائفة اليهودية وإسرائيل.

ميثة الخروج من مصر

ميثة الخروج من مصر ميثة لها مركزية في تعريف الهوية اليهودية، لكنها غير مسنودة بدليل علمي، وبعيدة عن الواقع كما هو حال الميثاث الأخرى. كان بنو إسرائيل جزءاً من العبيد تحت سيطرة الفراعنة، وكانت سيناء وأرض كنعان (فلسطين) خاضعتين للحكم المصري القوي. السؤال، كيف يمكن للعبيد أن يتمردوا ويخرجوا بأعداد ضخمة -600 ألف محارب- أي ما يقارب 3 ملايين نسمة بحسب الأسطورة، دون علم الحكم المصري الذي لم يتدخل

^[32] جاك مايلز. سيرة الله. اللاذقية- سورية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1998، ص 116.

في حدث كبير من هذا النوع. كما لا يعقل أن يتيهوا في الصحراء بهذا العدد الضخم، وعلى امتداد 40 عاماً، دون أن يتركوا بقايا أو بقايا أبيغرافية أو أثرية معينة تشير إلى مرور أي مجموعة بشرية في الفترة المذكورة، فضلاً عن أن هذا الخروج لم يُذكر في أي وثيقة مصرية، كما لم يتم العثور على أي ذكر أو إشارة لبني إسرائيل الذين عاشوا في تلك المملكة وثاروا عليها أو خرجوا منها في أي وقت من الأوقات. مملكة الفراعنة اعتادت على توثيق كل حدث بدقة متناهية. مقابل ذلك، لم تتطرق رواية التناخ إلى وجود المصريين في هذه البقعة - أرض كنعان.^[33] مع أن الحفريات في غزة وبيسان كشفت منذ وقت بعيد أن الوجود المصري كان قائماً بالتزامن تماماً مع الفترة المقدرة لاحتلال أرض كنعان وبعده.^[34] الافتراض أن بني إسرائيل هزموا الفراعنة أولاً وبعد ذلك زحفوا إلى أرض كنعان، افتراض لا يوجد ما يسندده في سائر مجالات التوثيق، بما في ذلك المكتشفات الأثرية.

ميثة اختراع المنفى

النفى أو الاقتلاع والحياة في المنفى يعتبر عنصراً مركزياً في الرواية الصهيونية، وعلى الرغم من مركزيته، لم يُكتب عن هذا الحدث، إلى الآن، بحث شامل وجذري واحد. هناك كتابات متعارضة وكتابات مكرورة. النفي والحياة في المنفى ميثة كبرى ضخمت أولاً من قبل التراث المسيحي، أو الميثولوجيا المسيحية التي تحدثت عن «نفي اليهود كقصص لهم على صلب المسيح ورفض بشرائه». وانتقلت من التراث المسيحي إلى التراث والتقاليد اليهودية، ثم تحولت فيما بعد إلى «حقيقة» في التاريخ. انتقلت من التقاليد الدينية إلى الفكر الصهيوني المعلمن، ولتنزوع تالياً في أعماق التربية العلمانية الشعبية بعد تأسيس الدولة، عبر جهاز التعليم والخطابين السياسي والإعلامي، وعبر المؤسسة العسكرية الأمنية أيضاً. أصل الميثة هو نص تناخي: «ويبددك الرب في جميع الشعوب من أقصاء الأرض إلى أقصاها». لكن في واقع الحال، فإن معظم اليهود الذين كانوا في فلسطين، وهم من الفلاحين، ظلوا موجودين وتكيفوا مع الواقع الجديد، الذين غادروا هم أفراد ومجموعات من الطبقات العليا والحاخامات وعلماء التوراة وقادة محاربون. يقول ساند: الرومانيون لم يقوموا قط بنفي شعوب. ومن قبل، فإن الآشوريين والبابليين لم يلجأوا في تاريخهم أبداً إلى إبعاد السكان الخاضعين لاحتلالهم قاطبة. إذ لم يكن مجدياً اقتلاع شعب البلاد الكبير المنتج للمحصول الزراعي ودافع الضرائب في ذلك الزمان. الاقتلاع كان يقتصر في العادة على نخب رسمية وثقافية. حتى هذه العملية المحدودة، لم تطبقها القيصرية الرومانية في الشرق الأوسط. لقد اتبعوا سياسة متشددة في قمع السكان الثائرين، أعدموا

[33] شلومو ساند. اختراع الشعب اليهودي، مصدر سابق، ص 159.

[34] المصدر السابق، ص 160.

محاربين بدون شفقة، واقتادوا أسرى وباعوهم كعبيد، ونفوا أحياناً ملوكاً وأمراء، لكنهم لم يلجأوا قط إلى اقتلاع كامل جمهور السكان في مناطق احتلالهم في الشرق، فضلاً عن عدم توفر وسائل تكنولوجية للقيام بذلك. كتاب تاريخ حرب اليهود ضد الرومان للمؤرخ فيلافيوس بالغ كثيراً عندما تحدث عن عمليات قتل ناهزت المليون من السكان، وأسر 97 ألفاً. سمة المبالغة سمة مميزة في جميع التقديرات الديموغرافية التي وصلت من العصر القديم، وهي ليست دقيقة البتة، ففي مملكة يهودا الصغيرة لا يوجد ملايين، من المحتمل أن يكون عدد سكان أورشليم قد بلغ 60 ألفاً. ويضيف ساند: لا يوجد في التاريخ الروماني الغني ولو إشارة واحدة إلى حدوث أي عملية نفي من أرض يهودا، ولم تكتشف أي معطيات حول تجمعات سكانية كبيرة من اللاجئين في أماكن أخرى بعد التمرد. ووفقاً للدراسات والبحوث الأثرية، فقد عاش في كل أرض كنعان في القرن الثامن ق.م حوالي 460 ألف شخص - أقل من 600 ألف محارب إضافة إلى عائلاتهم الذين خرجوا من مصر. وفي القرن السادس الميلادي، استنتج الباحث الإسرائيلي ماغين بروشي أن هذه المنطقة يمكن أن تستوعب مليون شخص بحسب القدرة الإنتاجية للقمح. ويمكن الافتراض أن مملكة يهودا الموسعة كانت عشية «تمرد الزيلوت» أكثر من نصف مليون، وما يهم أن هؤلاء السكان لم يتعرضوا للنفي.^[35] وبعد تمرد «باركوخفا» سنة 123 للميلاد، لم يرد في وصف المؤرخ الروماني ديو كاسيوس أي ذكر لعملية نفي، ولم تُفرض على جماهير «اليهودائيين» أي عملية نفي، بدليل أنهم عادوا إلى النمو والازدهار بعد جيل أو اثنين. وفي سنة 220 ميلادية، انتهت أيضاً عملية جمع «تحرير وختم فصول الميشناه الستة»، وهو حدث أكثر أهمية من تمرد «باركوخفا» في تطور الهوية والعقيدة اليهودية، ويؤكد على استمرارية الوجود بعكس النفي. بناءً على المعطيات والوقائع، يتساءل ساند: من أين أتت إذاً الميثة الكبرى حول نفي الشعب اليهودي عقب خراب الهيكل؟ لقد جرت صياغة الرواية التاريخية بناءً على نموذج الخراب الوارد في التناخ، واقتران الخراب بالمنفى، وما يهم هنا هو أن العديد من الباحثين عرفوا تجمعات اليهود من خلال التحليلات التاريخية اعتباراً من خراب أورشليم كطوائف دينية فقط، وليس كشعب واحد. اليهود لم يكونوا أثنوساً مميزاً ولا شعباً مميزاً لا يشبه الشعوب الأخرى.^[36]

وعندما حالت متطلبات الهستوريوغرافيا دون قدرة المؤرخين الصهيونيين الرياديين على تأكيد حدوث أي عملية نفي للشعب اليهودي بعد خراب الهيكل الثاني، حدث التحول «الكرونولوجي»، سيما وأنه ما زالت هناك حاجة قومية لمنفى قسري، «المنفى دون نفي»، بدأت في القرن السابع للميلاد بعد 600 سنة من خراب الهيكل، النفي تحقق أيام «احتلال

[35] المصدر السابق، ص 178-180.

[36] المصدر السابق، ص 187، 188.

أرض إسرائيل على أيدي العرب». الاحتلال العربي الإسلامي غَيَّرَ كلياً الطابع الديموغرافي للبلاد، وأدى في نهاية المطاف إلى نزوح اليهود كما تزعم الرواية الصهيونية. وفي زعم آخر، كان اليهود هم الذين شكلوا أكتريّة السكان، وكانت اللغة العبرية هي اللغة السائدة. وتنتهي الرواية إلى زعم أن قدوم المحتلين العرب وضع حداً لحياة الشعب في وطنه. يلاحظ هنا نقل مركز الثقل في عملية النفي بعد دمار الهيكلين الأول والثاني إلى «الاحتلال العربي» في القرن السابع للميلاد.^[37] والهدف هو تسويغ العودة إلى الوطن، وطرد ذراري المحتلين. لقد قفز هؤلاء عن حقيقة تنصر اليهودائيين، وانخفاض نسبة اليهود، كان هذا حال كل شعوب تتعرض للفتح، فإن اكتريتها تتكيف مع المنتصرين. فضلاً عن ذلك، «فإن جيش المسلمين لم يستبدل شعباً بشعب، هناك من أسلم من اليهود، ومن بقي على دينه كان يدفع الجزية، بل إن اليهود استقبلوا المسلمين بالترحاب والحماس، وقدموا المساعدة للجيش المنتصر، وحتى أن أعداداً من اللاجئين اليهودائيين الذين هربوا سابقاً من ملاحقات البيزنطيين، عادوا مع الجيش المنتصر».^[38] إن وظيفة الزعم بأن الجيش الإسلامي قام بطرد اليهود، لا تخفى على أحد، وهي البحث عن مبرر لاحتلال فلسطين من ذراري المحتلين، وتقديم الاحتلال الكولونيالي الجديد باعتباره تحرراً من الاحتلال القديم. وبصورة أخرى، تقمص المحتل دور الضحية، مُسقطاً صفة المحتل عليها في حبكة فقيرة الخيال، تستند إلى وضع العقل جانباً.

ميثة العودة إلى الوطن

هل كان اليهود في مناهم الطويل شعباً وليس مجرد طوائف دينية؟ كيف حافظ الجمع المشتت على كونه شعباً في كل الظروف والأحوال؟ كيف ظلت تراوده فكرة العودة إلى «وطنه» الذي «اقتلع» منه؟ تقول الوقائع، بعد تصريح كورش الفارسي بعودة من يرغب من اليهود، عاد قسم بسيط من «المنفيين» وذريتهم، وأثر الباقون -ربما الأغلبية- البقاء بعيداً كما يقول ساند. آثروا البقاء في مراكز الثقافة الزاخرة بالحياة في الشرق المزدهر - ولم يكن «الوطن» آنذاك مزدهراً ولا مركزاً جاذباً. ويرى ساند أن اليهودية كعقيدة صيغت في أقاليم المنفى مقر الإقامة الدائمة لمؤسسي اليهودية. لم تشكل «أورشليم» المركز المقدس هدفاً للهجرة كما هو حال الديانتين التوحيديتين المسيحية والإسلام اللتين تعاملتا مع مهد الديانات كمزار ومحج. ولما كان التلمود البابلي يحظى بتقدير واحترام من قبل اليهود أكثر من التلمود الأورشليمي، فإنه -أي التلمود البابلي- حرم تحريماً قاطعاً الهجرة الجماعية إلى الديار المقدسة، وكان عاملاً موجهاً لليهود على مر العصور والأزمان. هاجر اليهود من

[37] المصدر السابق، ص 190.

[38] المصدر السابق، ص 234، 235.

بابل بعد تفكك مراكز ثقافتها إلى مناطق أخرى في العراق، وليس إلى أورشليم. والجالية اليهودية في بابل التي لم تكن من منشأ «أرض إسرائيل»، لم تسع قط نحو العودة فعلياً إلى الديار المقدسة حين قامت فيها مملكة الحشمونائيم اليهودية القوية. لم يسع اليهود في كل أجيالهم إلى العودة والتشبث بـ«وطنهم» القديم خلافاً للمزاعم المصطنعة. فقد «تشتت اليهود المطرودون من إسبانيا على امتداد مدن البحر المتوسط، وقلائل فقط سعوا إلى القدوم إلى فلسطين «صهيون». وهاجر يهود شعب اليديش بين 1880-1914 بأعداد ضخمة -مليونان ونصف المليون- بعد المذابح الفظيعة التي تعرضوا لها على يد القومية العدوانية الصاعدة في شرق أوروبا، إلى الغرب، وقسم أقل إلى أميركا، و3% فقط ذهبوا إلى فلسطين العثمانية، وسرعان ما رحل أغلبية القادمين عن فلسطين.^[39]

تفيد رسالة كشفت النقاب عنها المكتبة البريطانية أنه قبل شهر من وعده الشهير، رفض اللورد بلفور اقتراحاً لإرسال قوة عسكرية لإقامة دولة لليهود في المملكة العربية السعودية. فقد تلقى سفير بريطانيا في فرنسا، اللورد فرانسيس بيرتي، في 12 أيلول 1917، رسالة تحتوي على طلب خاص: الدكتور م. ل روتشتاين، وهو طبيب يهودي روسي يقيم في باريس، يطلب من بريطانيا مساعدته على إقامة دولة يهودية في «الأحشاء»؛ وهي واحة صحراوية وخصبة، تقع شرق المملكة السعودية. لم تكن خطة روتشتاين الداعية إلى إقامة وطن لليهود خارج أراضي فلسطين هي الوحيدة التي تم رفضها. فقد تم، كما هو معروف، اقتراح إقامة الدولة في أوغندا والأرجنتين وروسيا وقبرص كأماكن لإقامة «الدولة اليهودية»، وكلها مبادرات صدرت عن قادة في الحركة الصهيونية. وهذا يعزز رأي ساند الذي ينفي تعلق اليهود بالمكان في كل المراحل.^[40] بعد المحرقة النازية، بدأت حركة هجرة ملموسة إلى فلسطين، بعد أن أغلقت الولايات المتحدة أبوابها أمام المهاجرين الناجين من المحرقة، كذلك تصرف دول غنية أخرى، وكان لوعده بلفور، ولدولة الانتداب البريطاني التي أخذت على عاتقها ترجمة الوعد، دور كبير في تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن العشرين، ضغطت إسرائيل على الإدارة الأميركية لإغلاق أبوابها أمام المهاجرين اليهود كي يضطروا إلى الذهاب إلى إسرائيل.^[41] ويخلص ساند إلى القول: اليهود لم يتعرضوا لإجلاء بالقوة من هذه الأرض، كما أنهم لم يعودوا إليها بإرادتهم الحرة. وغالباً فإن المجموعة السكانية الموجودة في الممر المركزي بين النهر والبحر، درجت على الاندماج مع جيرانها محتليها. فقد أتى إلى المنطقة يونانيون وفارسيون وفراعنة وعرب وصليبيون، وجميعهم ذابوا واندمجوا في السكان المحليين. تماماً كما يقول

^[39] المصدر السابق، ص 328.

^[40] وثيقة كشفت عنها المكتبة البريطانية بعنوان «دولة يهودية في الخليج العربي»، وكالة معاً: 2014/4/8.

^[41] ساند، اختراع الشعب اليهودي، مصدر سابق، ص 369.

الشاعر درويش: «أنا أملك هذه الأرض بثقافتها المتعددة من الكنعانيين والعبرانيين والإغريق والرومان والفرس والفراعنة والعثمانيين إلى الإنكليز والفرنسيين، أريد أن أعيش كل هذه الثقافات، حقي أن أتمثل كل هذه الأصوات التي مرت فوق هذه الأرض، فأنا لست طارئاً ولا عابراً». ويضيف درويش: «لا أجد مشكلة في أن أكون نتاج كل ما قالته هذه الأرض، وكل ما قالته الإنسانية. لا نتفق مع الإسرائيليين على التاريخ، وليس من قانون دولي يفرض علينا أن نتفق على التاريخ».^[42] هنا يتبدى الفارق الجوهرى بين ثقافتين، واحدة منفتحة وإنسانية وهي نتاج كل الحضارات السابقة يمثلها درويش وساند، والثقافة الثانية حصرية منعزلة عنصرية ضيقة لا تعترف بالآخر يمثلها الفكر الصهيوني.

محو كل ماضٍ يهودي متناقض مع الرواية الصهيونية

تنطلق الرواية الصهيونية من ميثاة الأصل الواحد الموحد لليهود، سلالة داوود التي تحولت إلى شعب نُفِي من الديار المقدسة واستوطن بين ظهراى شعوب أخرى. وبقي هذا الشعب من غير اختلاط أو اندماج خلافاً لطباع البشر، وريثاً مباشراً لبني إسرائيل، ويعيش «ذراوه» حالة انتظار طوال ألفى عام. بقي كذلك إلى أن نشأت الصهيونية التي دعت ذراى بني إسرائيل إلى العودة إلى وطنهم. هكذا تتم وراثاة بُعْد إثنى مختلق من التراث القديم. ويتم إغفال التهود القسرى والتهود الطوعى الذى كان العنصر الأهم والحاسم فى زيادة عدد اليهود، بل ويتم التغاضى عن، أو شطب، هذا النوع من اليهود من الوعى والذاكرة المصنعين نظراً لتناقضه مع نظرية المنشأ التاريخى المتصل، لكنه المعزول عن كل تطور طبيعى. وكما يقول ناعوم تشومسكى إن فقدان الذاكرة التاريخية هى ظاهرة خطيرة، ليس فقط لأنها تقوّض النزاهة الأخلاقية والفكرية، ولكن أيضاً لأنها تضع أرضية لجرائم مستقبلية».^[43] هناك جاليات يهودية أخذت تتعاضد وتتأسس من غير هجرة قسرية فى مناطق آسيا وشمال أفريقيا قبل زمن طويل من خراب الهيكل الثانى.

يستعرض عبد الحفيظ محارب فى كتابه الآباء من جزيرة العرب كيفية انتشار اليهودية كمعتقد وطائفة تضم وتحضن أعراقاً مختلفة الأصول، خلافاً للمقولة التى تقصر اليهودية على عرق واحد. يقول: «تهود شعبا الأدوميين واليطوريين العرب، وأخذت حركة التهود بالانتشار وبلغت ذروتها فى العصر الرومانى. انتشرت اليهودية فى أنطاكية والإسكندرية، واحتضنت مملكة تدمر تجمعاً يهودياً، واحتضنت بلاد ما بين النهرين تجمعات يهودية. وكما المسيحية،

^[42] محمود درويش. سنكون يوماً ما نريد. (إعداد: مهىد عبد الحميد)، رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية، 1996.

^[43] ناعوم تشومسكى، وديفيد بارسيميان. أنظمة القوة: حوارات حول الانتفاضات الديمقراطية العالمية والتحديات الجديدة أمام الإمبراطورية الأمريكية، نيويورك: كتب متروبوليتان، 2013، ص 32.

تمكنت اليهودية من تثبيت أقدامها وسط القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية. ويتوقف محارب عند وصف د. جواد علي في كتابه **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**: عاش اليهود في جزيرة العرب وتصاهروا معهم نتيجة لأصلهم العربي، ورأى جواد في الجزيرة العربية الوطن الأم للقبائل العبرية بالاستناد إلى مؤرخين آخرين. ويضيف محارب: شهدت مناطق في الحجاز والمدينة وخيبر وتيماء ومناطق أخرى في الشمال والجنوب تهوداً جماعياً. وانتشرت اليهودية وسط سكان اليمن الذي وصل أوجه بتهود سليلة ذي نواس الذي جر وراءه تهود جماهير غفيرة، «وتميز التهود في اليمن عن الجزيرة العربية بحدوثه ضمن إطار دولة «جَمِير» التي توارث عرشها ملوك تابعة».^[44]

هكذا جرى إغفال القبائل العربية المتهودة في الجزيرة العربية (بنو قينقاع، بنو النضير، بنو قريظة)، وجرى إغفال مملكة حمير، ومملكة سبأ، ومملكة الخزر، ويهود إسبانيا من أصل بربري. إن القسم الأعظم من يهود أوروبا الشرقية وروسيا جاءوا من بلاد الخزر، من القوقاز والبلاد السلافية، والخزر هم ائتلاف من عشائر قوية من أصل تركي وبلغاري وسكوثي. إن يهود أوروبا الشرقية هم أحفاد الخزر، ولا تربطهم أي صلة إثنية أو عرقية بمنشأ الديانة اليهودية، أي أنهم لم يأتوا من «أرض إسرائيل»، ولم يأتوا من ألمانيا وقبلها من روما كما تشيع الرواية الصهيونية. ثمة تنكر ومحو لماضي ومنشأ يهود أوروبا، لقد جرى إسكات الزمن الحميري والبربري والخزري من قبل مؤسسات المشروع الصهيوني. حتى لغة اليديش، فإن أساسها هو سلافي يشبه اللغة الصربية، علماً أن يهود لغات اليديش يشكلون أكثر من 80% من مجموع يهود العالم. وبهذا المعنى، فإن الغالبية الكبرى من يهود العالم من أصل أوروبي شرقي؛ أي من أصل خزري. ويشكل اليهود العرب من مجموع اليهود في إسرائيل ما نسبته 6:1. إذًا، الذراري أتوا من نهر الفولجا ومن القوقاز، المستوطنون ليسوا من ورثة بني إسرائيل.^[45] «إن التجمع الأكبر لليهود العالم لم يأت عبر انتشار سلالة معينة أو عرق محدد، وإنما من خلال انتشار الفكرة» التي هي الديانة اليهودية التي اتبعها أناس من مختلف الشعوب كما هو الحال مع الديانتين المسيحية والإسلامية المنتشرتين بين كل شعوب العالم. المستعمرون الجدد ليس لهم صلة ببني إسرائيل القدماء، ليسوا من ذراري إبراهيم واسحق ويعقوب. وكما يقول أبراهام بولاك: «كان لمملكة خازاريا فضل كبير في إنجاح المشروع الصهيوني في فلسطين».^[46] إن أي تعاطي موضوعي مع الوقائع الهستريوغرافية من شأنه أن يقوض جوهر بناء المشروع الصهيوني، وبخاصة لجهة تبديد مسوغات حق اليهود في العودة إلى «أرض إسرائيل».

^[44] عبد الحفيظ محارب. الآباء من جزيرة العرب. رام الله: دار عناة للنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص 146، 147، 151.

^[45] شلومو ساند، اختراع الشعب اليهودي، مصدر سابق، ص 305، 307، 309، 326.

^[46] محارب، الآباء من جزيرة العرب، مصدر سابق، ص 165.

نظرية العرق والإثنوس

الافتراض أن يهود هذا العصر هم حسب عرقهم أحفاد أولئك الذين حاربوا في عهد الملك داود، وتابوا في عهد عزرا ونحميا، وضخوا بأنفسهم في زمن باركوخفا. وفي المحصلة المأخوذ بها ظل يهود اليوم بحسب تركيبتهم العرقية يشبهون آباءهم القدماء في «أرض إسرائيل». ويستمر الزعم بأن اليهود لا يزالون يشكلون كياناً بيولوجياً قوياً وراسخاً. إنه مفهوم غرائبي يتفق مع المفهوم اللاسامي الذي تحدث عن العرق القديم والمغلق. هل يوجد عرق يهودي؟ يجب ساند بالاستناد إلى رينان وكاوتسكي: لا يوجد مبرر للحديث عن وحدة إثنية لدى اليهود المعاصرين، أو عن وجود عرق يهودي تماماً، مثلما لا يمكن الحديث عن وحدة إثنية لدى المسيحيين والمسلمين. نظرية العرق ميثية اجتماعية وليست حقيقة علمية. التربية الصهيونية للأجيال المتعاقبة من التلاميذ الإسرائيليين قامت بحشو أدمغتهم بميثية تاريخ عضوي للشعب اليهودي، ابتداء من التناخ، وحولت ذلك إلى معتقد غير قابل للنقاش. بعض الأكاديميين تحدثوا عن تشابه جينات اليهود، وعن تجانس بيولوجي بينهم كوجود بصمات أصابع يد خاصة باليهود، وأمراض خاصة بجميع اليهود، وحامض نووي خاص باليهود، ووصل بهم الأمر إلى إنشاء فرع «علم وراثية اليهود». خلافاً لذلك، لا يوجد أي قاسم مشترك إثنوغرافي بين اليهود في أنحاء آسيا وأفريقيا وأوروبا، فقط يوجد ثقافة دينية. الأبحاث فندت كل تلك المعتقدات التي كانت لها وظيفة واحدة هي الزعم بأن فلسطين التاريخية حق تاريخي موروث «للشعب اليهودي»، ولا شرعية لوجود الشعب الفلسطيني على أرضه، وليس له حق في وطنه فلسطين، بل توجد شرعية أخلاقية لعودة الشعب المنفي على امتداد ألفي عام للاستيطان في بلاد الأجداد التي وعد بها الرب.

كان التناخ نقطة الانطلاق في عملية اختراع الشعب اليهودي أو الأمة اليهودية، تلا ذلك تصنيع تاريخ متعاقب ومتسلسل.^[47] وبهذا كفت اليهودية عن كونها حضارة دينية متنوعة، وتحولت إلى شعب عرقي اقتلع من وطنه. بداية الاختراع جاءت عبر كتاب تاريخ اليهود في العصور القديمة لمؤلفه هانريخ غريتنس، الذي عُدَ بمثابة خريطة طريق لزعماء المستوطنين في فلسطين. كان لا بد من اختراع ميثولوجيا قومية موازية بالاستناد إلى التناخ. بيد أنه لا يوجد دليل قاطع على أن اليهود هم شعب أو أمة، عدا عن وجودهم القديم في بقعة جغرافية. لا يوجد ما يسند استمرارية العرق اليهودي وخلوده، أو ماضٍ جماعي قومي، أو إثنوس. لم يكن اليهود شعباً عرقياً ولا سلالة بيولوجية بكل المقاييس، اليهود طائفة دينية. على الضد من ذلك، قام باحثون ومفكرون مرتبطون بالمشروع الصهيوني بعملية تحويل جماعات دينية ظهرت وتأسست في مناطق مختلفة من العالم

[47] ساند، اختراع الشعب اليهودي، مصدر سابق، ص 105.

إلى إثنوس ذي أصل واحد مميز ونقي وسامٍ تنقل وعاش في منفى مستمر من غير أن يختلط مع أمم أخرى.

يتقاطع الفكر الصهيوني في استناده إلى ميثاث متمركزة عرقياً مع الفلسفات القومية في القرن الـ19 في ألمانيا وبولندا وروسيا. ومع اللسامية التي تحدثت عن العرق القديم والمغلق. فكل من لم يخرج من القبائل الآرية القديمة لقسم كبير من الألمان لا يعتبر ألمانياً. وكل من لم يخرج من رحم الكاثوليكية النقية في بولندا (يهود وأوكرانيين) لا يعتبر جزءاً من الأمة البولندية. وكانت المذابح ضد اليهود في روسيا والمحرق في ألمانيا بسبب الإيمان بميثاث قديمة لا أساس لها على الإطلاق.^[48] كذلك، فإن الصراع بين الصرب والكروات والبوسنيين والكوسوفيين المسلمين يعود إلى القومية الإثنية المتعصبة. وكانت الفاشية والنازية استندتا إلى الهوية المتمركزة عرقياً.

يقول أبراهام بورغ في كتابه *لننتصر على هتلر*: «الذين يعتمرون الكيبات (القبعات الدينية) يقولون: إن دم الأغيار ليس كدم اليهود، والعرب مثل البهائم». «هناك من يؤمن بتفوق العبقرية اليهودية على سائر الإنسانية، تفوق اليهودي جوهر ولب وجود روح الأمة اليهودية. هناك من يفهم اليهودية والتوراة كنظرية عرقية وعقيدة تمييز وعنف». قدسية العرق اليهودي، الجماعة كلها مقدسة، وتعبّر عن إرادة الرب ومحمية من الرب. ويقارن بورغ مع نظرية العرق الألمانية التي تنطلق من أن الرب مع الألمان، وكان الجنود النازيون يكتبون على أحزمتهم «الرب معنا». يضيف بورغ: يصعب علي أحياناً التمييز بين الوطنية الاشتراكية الألمانية القديمة وبين بعض النظريات الاجتماعية القومية المنتشرة هنا والآن. كما أن القوانين التي تعتمد الشريعة اليهودية وتمنع الزواج المختلط وتمنع لَم شمل الفلسطينيين، هذه القوانين تماماً مثل قوانين نيرنبرغ الألمانية التي سنت ضد والدي وعمتي وأجدادي يقول بورغ. «لقد نفَّذَ هتلر جمع الشتات اليهودي في أوشفيتس، أراد عزلنا عن العالم، وسجننا دون تمييز ورحمة في كومة رماد واحدة».^[49] و«في إسرائيل، ثمة طبقات ومستويات رهيبة من العنصرية التي لا تختلف في جوهرها عن تلك التي أبادتنا».^[50]

[48] المصدر السابق، ص 74، 75، 77.

[49] أبراهام بورغ. *لننتصر على هتلر*. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2010، ص 282، 283، 294، 303، 317.

[50] المصدر السابق، ص 315.

الفصل الثالث

احتلال تاريخ الأرض لتسويغ احتلالها وامتلاكها

إذا كان لا بد من اختراع «الشعب اليهودي» بمواصفات عرقية خاصة، فإن مثل هذا الاختراع يستدعي اختراعاً مكماً له هو اختراع «أرض إسرائيل». هل كان المكان (فلسطين) وطناً دائماً لليهود؟ اليهود شأنهم شأن المسيحيين والمسلمين لم يكن لديهم وطن قط. وقد نهتهم العقيدة الدينية اليهودية بشكل قاطع عن المجيء إلى هذا المكان المقدس بشكل جماعي بعد تجربتهم الأولى، ناهيك عن السيطرة عليه بالقوة. الحركة الصهيونية تمردت على النهي الديني بشكل تام. ولم يفعل التمرد الصهيوني فعله إلا بتأثير عوامل عدة مثل «اليهودوفوبيا» رهاب اليهود، والاضطهادات التي تعرض لها اليهود في أوروبا و«اليهودو- سايد». ويمكن القول إن كل العوامل السابقة أفضت إلى نجاح نسبي للاستعمار الصهيوني.^[51]

ومن حيث المبدأ، فإن أي علاقة دينية يهودية أو مسيحية أو مسلمة بمركز مقدس، لا تجيز في أي ظرف من الظروف أن تمنح معتنقي الديانة حقوق الملكية عليه. استناداً إلى ذلك، لم تكن للصليبيين أي حقوق تاريخية في السيطرة على الأرض المقدسة في فلسطين. ولم يمنح فرسان الهيكل من متحدثي الألمانية حق وراثة أرض الميعاد. كما أن الحجاج المسيحيين الذين جاؤوا بحشودهم لم يحلموا في أن يكونوا أسياد البلاد. وبالمثل، لم يبدِ اليهود رغبة في ملكية جماعية للمكان المقدس.^[52] وعندما طردت طوائف يهودية أو اضطهدت لم تتوجه

^[51] شلومو ساند. اختراع أرض إسرائيل. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2013، ص 18.

^[52] المصدر السابق، ص 37.

للبحث عن ملجأ في الأرض المقدسة، وحاولت الذهاب إلى أماكن إيواء أخرى. ومن الأمثلة على ذلك، اليهود الذين طردوا من إسبانيا لم يتوجهوا إلى فلسطين، واليهود الذين تعرضوا لمذابح في مناطق الإمبراطورية الروسية (2.5 مليون يهودي) ذهبوا إلى شواطئ جديدة، واليهود الذين كانوا في بابل كما ملايين اليهود والمتهوِّدين في حوض المتوسط لم يروا ضرورة في الهجرة إلى أرض التناخ على الرغم من المسافة القصيرة التي تفصلهم عنها. ولكن بعد المذبحة النازية، رفضت الولايات المتحدة 1924-1948 استيعاب ضحايا اليهود، ما اضطرهم إلى التوجه إلى فلسطين. وفي أواخر ثمانينات القرن العشرين، تم تحويل أكثر من مليون مهاجر من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل؛ المكان الذي لم يختاروه ولم يطلبوا العيش فيه.^[53]

ميثة أرض إسرائيل

استخدم مصطلح «أرض إسرائيل» كأداة توجيه ورافعة للتخيل الجغرافي للاستيطان الصهيوني منذ بدايته قبل أكثر من قرن. وكانت البداية بمحو اسم فلسطين واستبدالها بـ«أرض إسرائيل» في ترجمة الكتب الأجنبية، على الرغم من أنه ظل في جميع أسفار التناخ استخدام الاسم الفرعوني لفلسطين وهو «أرض كنعان». ومعظم أسفار العهد الجديد يفضل استخدام «أرض يهودا»، علماً أن «أرض الميعاد التناخية» الإلهية قد شملت نصف الشرق الأوسط «من الفرات إلى النيل».^[54]

في البدء وعد الله بالأرض. ويأمر إبراهيم: «اذهب إلى الأرض التي أريد»، علماً أن الديانة اليهودية لم تنشأ في الأراضي التي أعدها الله لمؤمنيه المختارين. وبحسب النص: «ها أنا مرسل ملاكاً ليحفظك ويجيء بك إلى الأموريين والحثيين والكنعانيين والحويين واليبوسيين فأبيدهم». الالتزام الإلهي يتضمن لأول مرة وعداً واضحاً بإخلاء المكان -إبادة جماعية- من سكانه الأصليين لإفساح المجال أمام شعبه المختار.^[55] العديد من المثقفين في عصر التنوير اعترضوا على سفر يشوع بسبب الإبادة، لكنه كان الكتاب المفضل لدى مجموعات صهيونية واسعة، بن غوريون مثلها البارز، وما زالت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تدرس الإبادة.^[56] هكذا «تعرض الرواية التناخية الآباء كمهاجرين ومحتلين وغرباء عن البلاد التي أتوا إليها». «أرض إسرائيل» لم تكن أبداً أرض الآباء لأنهم ولدوا في مكان آخر، لم تكن أرض كنعان في

^[53] المصدر السابق، ص 39، 40.

^[54] المصدر السابق، ص 46، 47.

^[55] المصدر السابق، ص 94.

^[56] ساند، اختراع الشعب اليهودي، مصدر سابق، ص 97.

جميع أسفار التناخ ووطن بني إسرائيل، ولم تسمَّ باسمهم «أرض إسرائيل»، لأن المكان المقدس لا يتحول إلى وطن، حيز السماء هو وطن جميع المؤمنين. الدين اليهودي والمتهودون لم يروا ضرورة في الهجرة إلى أرض التناخ. ولم تكن «أرض إسرائيل» في أي لحظة مركزية بالنسبة للشعوب اليهودية.^[57] لقد رفضت اليهودية أن تكون مرتبطة بأي قطعة أرض، وكانت بهذا معادية للصهيونية التي عملت على صهيئة اليهودية. لم يتعطش اليهود للهجرة إلى فلسطين، ولا إلى حتى الحج إليها، وارتبطوا في البلدان التي ولدوا فيها. كان السفر إلى «أرض إسرائيل» ممارسة هامشية للغاية في حياة الطوائف اليهودية. أكبر دليل على استنكاف اليهود عن الذهاب إلى فلسطين هو عددهم في هذا المكان المقدس في أواخر القرن الثامن عشر البالغ أقل من 5 آلاف يهودي من أصل ربع مليون مواطن أصلا في فلسطين، ما نسبته 2%، ومن أصل 2.5 مليون يهودي يقطنون في العالم. ومع ملاحظة أنه لم تكن هناك صعوبات في ذهابهم وإقامتهم.^[58]

الدور البريطاني في السيطرة على الأرض

كان الإنجليز أول من جاء بفكرة مسبقة عن أميركا نسجوها من لحم فكرة إسرائيل التاريخية؛ فكرة احتلال أرض الغير، واستبدال شعب بشعب، وثقافة بثقافة، وتاريخ بتاريخ. هذه الفكرة لازمت المستعمرين الإنجليز، وحاولوا من خلالها انعاش أسطورة «لعنة كنعان» وما تعنيه من نهب الأرض، وقدرية التوسع اللانهائي، وحق التضحية بالآخر من موقع «الجلاد المقدس». إن تجسيد مشيئة الله في أرض كنعان الجديدة -أميركا، كما جسدت فكرة إسرائيل في أرض كنعان -فلسطين.^[59]

مع بداية التعطش الإمبريالي للتوسع والسيطرة الذي ترافق مع بداية تفكك الإمبراطورية العثمانية، نشأت جمعية استكشاف فلسطين 1804. وكان اللورد أنتوني آشلي كوبر قد ساهم في رعاية فكرة إعادة بناء الكيان اليهودي المسيحي في الأرض المقدسة، وساهم في توطيد الصهيونية المسيحية، وأول من صاغ عبارة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».^[60] وأنشئ في جامعة أكسفورد العام 1865 صندوق استكشاف فلسطين، هدف إلى رسم خرائط استعمارية بالاستناد إلى قدسية تستمد قوتها من تاريخ قديم. كان هدف وعد بلفور منع اليهود من الهجرة إلى بريطانيا، وتوجيه مساهمهم نحو الشرق، وتوطينهم في فلسطين الذي سيضمن

[57] ساند. اختراع أرض إسرائيل، مصدر سابق، ص 123.

[58] المصدر السابق، ص 134.

[59] منير العكش. أميركا والإبادات الثقافية، بيروت: دار رياض الرئيس، 2009، ص 10 - 11.

[60] ساند. اختراع أرض إسرائيل، مصدر سابق، ص 173.

للبritانيين قبضة استعمارية مؤكدة في المنطقة إلى الأبد. وكان بلفور لا سامي. لم يطرح المستعمرون الإنكليز سؤالاً بشأن وجود سكان أصليين في فلسطين، وذلك انسجاماً مع ثقافة عصر الاستعمار التي تعاملت مع عالم ما هو خارج أوروبا حيزاً خالياً من البشر؛ أي لا قيمة لهذا النوع من البشر، يساوي وجوده عدم وجوده في حضرة الإنسان الأبيض. فكما كانت أميركا خالية قبل مجيء الإنسان الأبيض، كانت فلسطين خالية قبل مجيء المستوطنين الصهاينة.

تجاهل المستوطنون الأوائل السكان الأصليين، واستخدمت الرابطة الدينية القديمة مع المكان لتسويغ الحق في الملكية. وأقر صك الانتداب «الحق التاريخي»، وعززته عصبة الأمم بالحق القانوني الدولي. حق تاريخي يسلب حق بشر على قيد الحياة، ويمنح الموتى القدامى والبعيدون أفضلية الحقوق كما يقول ساند. اعتمدت الدولة الاستعمارية سفر التكوين الذي يقول «الله وعد إبراهيم بهذه البلاد» «لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى نهر الفرات»، «كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته كما كلمت موسى»،^[61] خلافاً لمقولة الأرض للذين يفلحونها ويعملون بها منذ آلاف السنين المتعاقبة، وخلافاً لحق تقرير المصير للشعوب. ما حدث هو اشتقاق مشروع استيطاني كولونيالي دائم من خرافة دينية: «دونم آخر، شاة أخرى». ضمن ثنائية متناقضة: أرض خالية من جهة، وتخليص الأرض من «الأغيار» الذين هم سكانها الأصليون، ما يعني أن الأرض غير خالية من جهة أخرى، بدأت عملية احتلال أرض شعب آخر. الانتداب وفر مظلة سياسية عسكرية لاحتلال ذي طبيعة دائمة طالما أن الله هو الذي منح الأرض لشعبه المختار، هذا الاحتلال سيضمن المصالح البريطانية والغربية في المنطقة إلى ما لا نهاية، أو هكذا اعتقدوا.

بدأت عملية شراء الأراضي؛ عزب كبيرة يمتلكها أفندية أثرياء «كبار ملاك» عرب وفلسطينيون. حتى العام 1937 اشترت المؤسسات الصهيونية 5% من إجمالي الأراضي الفلسطينية، وحتى العام 1947 لدى الإعلان عن تقسيم البلاد كانت المؤسسات تمتلك 11% من إجمالي مساحة البلاد، أقامت عليها 291 مستعمرة زراعية وكيبوتس.^[62] ونقلت جميع أراضي الدولة البالغة 10% من مساحة فلسطين من سلطة الانتداب إلى السلطة الإسرائيلية الجديدة. كان هناك تباين في تحديد نسبة الأراضي التي انتقلت ملكيتها للمستوطنين، لكن أرقام بابيه أكثر دقة، وبلغ عدد السكان اليهود 630 ألف نسمة العام 1947، خصص لهم قرار التقسيم 55% من مساحة الأراضي. وبلغ عدد السكان الفلسطينيين مليون وربع

[61] المصدر السابق، ص 239.

[62] المصدر السابق، ص 252.

المليون نسمة، خصص لهم قرار التقسيم 45% من المساحة الإجمالية للأرض.^[63] وفي العام 1949، أبرمت اتفاقات الهدنة التي تضمنت ضم الأراضي خارج التقسيم، لتصبح مجموع أراضي دولة إسرائيل 78% من مساحة فلسطين الانتدابية. وفي العام 1949، بدأت عملية التأميم الكبرى للأرض الفلسطينية، من خلال قانون أملاك الغائبين، الذي صودر بموجبه نحو مليوني دونم، ولم يبقَ بحوزة الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم سوى 3.5% من المساحة التي تسيطر عليها دولة إسرائيل.

الحلقة الثانية من السيطرة على الأرض بدأت بحرب 1967، التي أدت إلى احتلال ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية (الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة)، وطرد أكثر من 200 ألف مواطن فلسطيني من سكانها. وكانت هذه الحرب الحلقة الثانية من التطهير العرقي، وقد اتسمت هذه المرحلة بتطورات ومتغيرات جديدة، أبرزها.

- ضم مدينة القدس وضواحيها الذي يجسد انتصار الأسطورة المطلق على المنطق التاريخي، وانتصار الأرض المقدسة على المبدأ الديمقراطي، وانتصار النصوص الدينية على نصوص القانون الدولي. استمر وتواصل ضم أراضي القدس وضواحيها ليشمل 10% من مساحة الضفة حتى الآن. واستمر التطهير العرقي في المدينة منذ العام 67 بوتيرة متصاعدة حتى هذه الأيام.

- المتدينون اليهود كانوا العنصر الأساسي المبادر والأكثر ديناميكية الذي دشّن موجات الاستيطان في الأراضي المحتلة العام 1967. هؤلاء بادروا إلى زرع بؤرة استيطانية في قلب مدينة الخليل. ثم تشكلت حركة «غوش إيمونيم» التي وضعت أول خريطة للاستيطان قوبلت باستجابة من المعسكر الصهيوني اليساري واليميني على حد سواء، وحظيت بدعم المؤسسة الأمنية التي وفرت الحماية للمنظمة ومنجزاتها على الأرض.

- صعود اليمين الصهيوني في العام 1977 الذي أدى إلى سيادة التيارات الإثني-دينية، والعنصرية العلمانية، ضاعف الاستيطان بوتيرة متصاعدة، وبأسلوب فرض الوقائع بالقوة، وقد فاق عدد المستوطنين المقيمين في 150 مستعمرة، بما في ذلك مستعمرات القدس، 600 ألف مستوطن، في أكبر وأشرس عملية توسع ونهب كولونيالي بغطاء أساطير دينية (تركة الآباء المملوكة منذ الأزل للشعب اليهودي)، وبمساعدة اللامبالاة الأخلاقية الدولية، والعجز العربي والفلسطيني.

^[63] المصدر السابق، ص 253.

الصراع على الأرض

- المفارقة المسكوت عنها هي مشاركة مقاولين فلسطينيين وشركائهم وقوة عمل عمال فلسطينيين مسلوبي المواطنة والسيادة في بناء القسم الأكبر من المستوطنات على الأرض الفلسطينية المحتلة العام 1967، بما يتناقض مع القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لم تطرح هذه المشاركة على بساط البحث، من زاوية تأثيرها على الإستراتيجية الوطنية للتحرر من الاحتلال. وكان لتغييب هذه المسألة صلة بعدم وجود خطة وبرنامج وسياسات فلسطينية لمقاومة الاستيطان وقطع الطريق عليه. خطة تتضمن الامتناع عن العمل والمشاركة في البناء والتطبيع مع المستوطنين، وتوفير مقومات التنفيذ. فإذا كانت أهداف الاستيطان هي منع إقامة دولة أو كيان فلسطيني أو شبه دولة، من خلال تقويض وتدمير المقومات التي تقود إلى ذلك على الأرض، فإنه، إزاء ذلك، لم يُصَر إلى وضع سياسة فلسطينية لمجابهة الاستيطان، وظل رفض الاستيطان في الخطاب السياسي الفلسطيني مجرد مواقف غير مسنودة بخطط وموازنات وأشكال نضال واحتجاجات قانونية ورفع قضايا في الهيئات الدولية من أجل الحد من تغلغله وإحباطه. ظل الموقف من الاستيطان أقوالاً من غير أفعال، ومنفصلاً عن الهدف العام المتمثل بإقامة دولة فلسطينية على أراضي 67 طوال فترة ما قبل أوسلو.
- وكان لافتاً للنظر أن منظمة التحرير الفلسطينية، بمختلف فصائلها، لم تتوقف بشكل جدي عند أثر اتفاقات كامب ديفيد على مصير الأرض الفلسطينية، وبخاصة بعد أن أعلنت حكومة بيغن، بعد التوقيع على الاتفاقية المصرية الإسرائيلية، أن إسرائيل طبقت قرار مجلس الأمن رقم 242 بالانسحاب من أراضٍ محتلة العام 1967، في إشارة صريحة إلى أنها لن تنسحب من الأراضي الفلسطينية والجولان السورية. وفي 14 ديسمبر/كانون الأول 1981، قرر الكنيست الإسرائيلي، فيما يسمى بـ«قانون الجولان»، «فرض القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على هضبة الجولان». واستباححت حكومة بيغن الأراضي الفلسطينية في أكبر موجة استيطان، فبدت حكومة الاحتلال وكأنها تقايض الأراضي الفلسطينية والسورية بالانسحاب من سيناء. وقُصِلت حل الصراع مع مصر عن حل القضية الفلسطينية. كان ينبغي وضع ثقل المنظمة السياسي على عدم جواز استباحة الأراضي الفلسطينية؛ سواء عند التوقيع، وفترة مقاطعة مصر الساداتية، أو بعد إعادة تطبيع علاقات مصر عربياً وفلسطينياً، أو أثناء الثورة الشعبية 25 يناير 2011. وكذلك لم تطرح قضية الاستيطان مع الحكومة الأردنية بعد التوقيع على الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية. وقد انسحب غياب خوض معركة الاستيطان قبل إبرام اتفاق أوسلو على الاتفاق نفسه الذي لم يوقف الاستيطان

كشروط لإبرام الاتفاق، وتركت القيادة الأرض التي ستقام عليها الدولة تحت رحمة الاستيطان الذي تغلغل بمستوى غير مسبوق، مستخدماً وجود عملية سياسية كغطاء لنهب الأرض واستيطانها.

حقيقة بيع الأرض

الموقف من الاستيطان لا ينفصل عن الموقف من الأرض. وهذا يعود بنا إلى اختلال سابق وقعت فيه القيادة الفلسطينية يتعلق أيضاً بالأرض. صحيح أن الانتداب البريطاني ساهم في نقل ملكية الأرض إلى الحركة الصهيونية، وصحيح أن الجزء الأعظم من الأرض (89%) جرى احتلاله أو مصادرته بالقوة، غير أن هناك جزءاً من الأرض (5%-6.4%) جرى بيعه بأشكال مختلفة للحركة الصهيونية. في أواخر نيسان 1997، نشرت صحيفة فصل المقال التي تصدر في الناصرة، قائمة بأسماء بعض الفلسطينيين المشهورين ممن باعوا المنظمات الصهيونية بعض أراضيهم في الفترة من 1918-1945، واستندت هذه القائمة إلى وثيقة بريطانية من عهد الانتداب. وكشفت معلومة تقول: إن خير الدين الأحمد (رئيس وزراء لبناني)، وصفي الدين قدورة، وجوزف خديج، وميشال سارجي، ومراد دانا، وإلياس الحاج أسسوا بتاريخ 19/8/1935 في بيروت، شركة لشراء الأراضي في جنوب لبنان وفلسطين وبيعها. جريدة ألف باء الدمشقية فضحت هذه الشركة في عددها الصادر يوم 7/8/1937. ويكشف المصدر أسماء 10 من كبار الملاك اللبنانيين الذين باعوا الأراضي للحركة الصهيونية، وكذلك أسماء 3 ملاك سوريين قاموا أيضاً بالبيع.^[64]

المعلومات الإحصائية عن بيوع الأراضي الفلسطينية ما زالت متضاربة جداً. يقول دافيد فرومكين في كتابه سلام ما بعده سلام: نادراً ما كانت الأمور في الشرق الأوسط في واقعها كما تبدو في ظاهرها، ومسألة الأرض مثال على ذلك. كان أعضاء في الوفد الفلسطيني الذيفاوض تشرشل في لندن سنوات 1921-1922 وما بعدها، ضالعين في بيع الأراضي للحركة الصهيونية في فلسطين. إن جزءاً كبيراً من الأرض تسيطر عليه قلة من الملاكين والمرابين العرب، والكثرة الساحقة من الفلاحين تكذب لتحصل بشق النفس على كفاف المعيشة. الممتلكات الكبيرة من الأراضي تعود إلى الأسر المتنفة والملاكين الغائبين. وتبين أن كبار الملاكين العرب كانوا تواقين لبيع أراضيهم الخصبة بأرباح كبيرة جداً، والحقيقة أن مشتري الأراضي اليهود كانوا يعرضون أسعاراً مرتفعة جداً. ويزعم فرومكين «أن العامل الوحيد الذي

^[64] يوميات «يوسف نحمانى»: أول عمل إسرائيلي من نوعه يكشف بالأسماء العائلات الفلسطينية والسورية واللبنانية التي باعت أراضي فلسطين للحركة الصهيونية 17 أيار 2012، 17:05، قام بالمراجعة صقر أبو فخر: http://shinkleesh.blogspot.com/2012/05/blog-post_17.html

حد من الشراء هو المال، فلم يكن المستوطنون اليهود يملكون ما لا كافياً لشراء كل الأراضي التي عرضها العرب عليهم». ولم يقتصر بيع الأراضي على الملاك العرب، بل إن الطبقة المتزعمة الفلسطينية كانت شديدة التورط في بيع الأراضي، مع أنها تستنكر هذا البيع في العلن. هناك ما لا يقل عن ربع القيادة الرسمية المنتخبة للفلسطينيين باعوا أرضاً للمستوطنين اليهود، إما مباشرة وإما عن طريق أفراد عائلاتهم في المدة الواقعة بين 1920-1928. ويكشف فرومكين مبررات رفض القيادة الفلسطينية للمشروع الصهيوني بالقول: كانت القيادة تقيم حجتها على أساس أن فلسطين لا تستطيع إعاشة المزيد من السكان، وأنهم ضد بيع الأراضي للصهيونيين»، غير أن تشرشل حاول إثبات أن مخاوفهم الاقتصادية لا مسوغ لها. وقال «إن مشروع الوطن القومي اليهودي خير للعالم ولليهود، المشروع سيغني البلاد، وسيكون للعرب في فلسطين نصيب في الفوائد والتقدم الناجم. وإن الأرض لن تباع إلى اليهود إلا إذا شاء العرب بيعها».^[65]

إن هذا العرض لا يضع الوزن الفعلي للبيع من مجمل العملية، فالأساس هو احتلال ومصادرة بالقوة، ومشروع سياسي كولونيالي معتمد من عصبة الأمم، ومدعم بوعد بلفور، وبتعهد دولة الانتداب بالتطبيق الفعلي للمشروع. قد لا يغير بيع نسبة 5% - 6.4% أو تسرب يصل إلى 11% من الأرض من اندفاع المشروع الصهيوني الذي امتلك مقومات اقتصادية وعسكرية وسياسية وأيديولوجية وحاضنة استعمارية، غير أن بيع الأرض عزز البؤر الاستيطانية كقاعدة انطلاق للمشروع من داخل فلسطين، وكان له تأثير نفسي ومعنوي سلبي على السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني، وعزز الادعاءات الصهيونية حول العلاقة بالأرض، والأخطر أنه استخدم من قبل الطبقات الحاكمة العربية لتبرير تقاعسها في التصدي للمشروع. لذا، ما زالت المكاشفة الفلسطينية الصريحة حول بيع الأرض، ووضع النقاط على الحروف، وتقديم قائمة سوداء، بعيداً عن أسلوب المحسوبة والنفاق في التعامل مع أفندية العائلات النافذة في الماضي والحاضر، مغيبة. إن ضلوع أفراد من أي عائلة في البيع لا يعني تعميم التهمة على العائلة كلها، وبخاصة أن هناك أفراداً من العائلات نفسها انخرطوا في الثورة والنضال، فالذين باعوا أساءوا لعائلاتهم ولشعبهم ولوطنهم. المكاشفة بالاستناد إلى الوقائع والوثائق والمعايير القانونية والنظامية غاية في الأهمية، لأنها تجسد انتصاراً للحق العام الذي لا يسقط بالتقادم، وتعني تجاوزاً للقبلية وللتخلف.

تجاهل فرومكين عوامل أساسية لصالح عوامل ثانوية؛ كصدور قانون الأراضي العثماني في العام 1858، وقانون الطابو في العام 1861، ونظام تملك الأجانب 1869، هذه القوانين كانت

^[65] دافيد فرومكين. سلام ما بعده سلام - ولادة الشرق الأوسط 1914-1922. بيروت: الناشر رياض الريس - 1992، ص 583.

البداية التي مكّنت من تسرب الأرض من يد العرب إلى نواة المستعمرين الجدد. إن حجم الأراضي التي تمكنت الحركة الصهيونية من حيازتها والسيطرة عليها لا تتجاوز 6.4% من مساحة فلسطين الانتدابية، ما يعني أنه في العام 1947، وصلت الأملاك اليهودية في فلسطين (الخاصة والعامة) إلى حوالي 1.850 مليون دونم. وقد حصل المالكون اليهود على 180 ألف دونم من حكومة الانتداب على شكل امتيازات، مثل امتيازات الحولة، وامتياز البحر الميت، وامتياز كثبان قيسارية الرملية. وتم شراء 120 ألف دونم من الكنائس المختلفة، وشراء 1.550 مليون دونم من المالكين العرب، تم شراء معظمها من ملاكين كبار، وحوالي 500 ألف دونم من الفلاحين ذوي الموارد المتوسطة والمحدودة. هكذا فإن عملية انتقال حيازة وملكية الأراضي من اليد العربية الفلسطينية إلى اليد الصهيونية خلال حوالي 100 عام لم تتجاوز 6.4% من مساحة فلسطين على الرغم من التسهيلات القانونية.^[66] عملية البيع والشراء تواصلت بعد حرب 67، ونجحت دوائر وشبكات الاستيطان في إحداث اختراقات جزئية في إبرام صفقات بيع وشراء وعمليات تزوير عبر سماسرة داخل فلسطين وخارجها، وبخاصة في مدينة القدس والأغوار، وفي محيط بعض المستوطنات. لكن هذه العملية ظلت تدور في الخفاء كقضية مسكوت عنها فلسطينياً، والسكوت ينطلق من رغبة المستوى السياسي في إظهار الوجه المشرق لفلسطين والشعب الفلسطيني، باعتباره الوجه الوحيد، وعدم تشويش تلك الصورة. غير أن هذه الحسبة كانت خاسرة طوال الوقت، لأنها استخدمت من قبل بعض الدوائر الاستخباراتية لتعميم ما حدث من قبل فئة ضئيلة على عموم الشعب. وشجع السكوت على البائعين القدامى قيام بائعين جدد بتكرار البيع، وبخاصة في مدينة القدس. واستخدم البيع من قبل أنظمة عربية كسلاح يشهر في وجه التجمعات الفلسطينية المهجرة لتمرير سياسات التمييز في الحقوق المدنية الفلسطينية، ولتبرير قمع المناضلين الفلسطينيين، ولقطع الطريق على دعم وتضامن الشعوب العربية مع الشعب الفلسطيني. إن الخسائر المعنوية الناجمة عن المصارحة والشفافية إزاء هذه القضية، وكل القضايا الشائكة الأخرى، تقل كثيراً عن الخسائر الناجمة عن السكوت والإخفاء. بالعكس، كان من الواجب الاعتراف بالخianات والحماقات والأخطاء وأشكال التواطؤ التي تحدث أولاً بأول، من أجل معالجتها وتصويب المسار.

التحول الأخطر في الصراع على الأرض هو اعتماد المؤسسة الإسرائيلية الرواية التوراتية والملكية اليهودية المترتبة عليها بدلاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. موقف شاذ ومتناقض تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة، وعلى الرغم من ذلك، يقف الكونغرس الأمريكي مصفاً لادّعاءات نتنياهو الأسطورية التي تتحدث عن أرض إسرائيل المملوكة منذ الأزل لليهود. وتقف دول الغرب متواطئة مع يهودية الدولة التي تشكل عنواناً للاستحواذ على الأرض الفلسطينية ولحرمان الشعب الفلسطيني من وطنه ومن حقه المشروع في تقرير المصير.

[66] جريسي، «هكذا سربت ونزعت الأرض في فلسطين»، مصدر سابق.

يهودية الدولة كتنويع ليهودية الأرض والشعب

محاولة حسم الصراع على الأرض وملكيته التاريخية عبر معركة يهودية الدولة، هي الشغل الشاغل لليمين الإسرائيلي المتطرف هذه الأيام. والحسم يأتي من أجل تثبيت الرواية التاريخية و«الحق التاريخي» لليهود في فلسطين، الذي يساوي شطب الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في وطنه. وتسويغ احتلال الأرض الفلسطينية واستيطانها وتهويدها على حساب السكان الأصليين. هدف آخر للحسم هو شطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتنصل الدولة الإسرائيلية من المسؤولية التاريخية عن تشريدهم وحرمانهم من أرضهم وممتلكاتهم، وتنصلها من مسؤولية السماح لهم بالعودة إلى وطنهم، وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم أثناء عمليات التطهير العرقي وما بعدها. الهدف الآخر هو حرمان الشعب الفلسطيني الذي استمر في العيش على أرض وطنه داخل دولة إسرائيل من أبسط حقوق المواطنة، وممارسة أشكال من التمييز والعزل العنصري بحقه. فقد أصبح الفلسطينيون في مناطق الـ 48 الجزء الأكثر دونية والأكثر تعرضاً للإقصاء، بل ولتهديد وجودهم عبر تنفيذ أشكال من الطرد (الترانسفير) إلى معازل الفصل العنصري في الضفة الغربية، أو إلى أي أماكن أخرى. أهداف عنصرية تعكس الإصرار الإسرائيلي على تصفية القضية الفلسطينية بالاستناد إلى غطرسة القوة وصناعة الوقائع الكولونيالية على الأرض، وبالاستناد إلى استبدال القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بمثولوجيا دينية من طرف واحد، وفي معاكسة صريحة لقواعد النظام الدولي المعاصر. يهودية الدولة عنوان المعركة في هذه اللحظة المصيرية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، سيما وأن حكومة الاحتلال تضع شرطاً لقبولها دولة فلسطينية بالاعتراف الفلسطيني المسبق بالدولة اليهودية، علماً أن أحد أهداف يهودية الدولة هو تقويض ما تبقى من إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة و«القابلة للحياة»، إلا إذا كانت تود إطلاق دولة على بانتوستونات الفصل العنصري في الضفة الغربية. لذا، تكتسب مهمة تنفيذ وتفكيك مبررات الانتقال إلى دولة يهودية النابعة من مسلمات صنية، أهمية كبيرة.

يقول شلومو ساند في كتابه كيف لم أعد يهودياً: كما أرغمت القومية الإثنو-دينية الفتية هاينريش هاينه -أهم شاعر وناقد ألماني- على اعتناق المسيحية في مطلع القرن الـ19، كي يتم اعتباره ألمانيا، وكما رفضت القومية البولندية في ثلاثينيات القرن الـ20 الاعتراف بوالدي (والد شلومو ساند) كبولندي طالما لم يصبح كاثوليكياً، كذلك يرفض الصهينيون (اليمين الجديد) في بداية القرن الـ21 في إسرائيل وخارجها رفضاً باتاً، الاعتراف بقومية إسرائيلية مدنية، ولا يعترفون سوى بالقومية اليهودية التي لا يمكن الانضمام إليها سوى بطريقة واحدة ووحيدة هي أن يكون ابناً لأُم يهودية، أو الخضوع لإجراءات التهود الطويلة والمؤلمة وفق

أحكام الشريعة اليهودية حتى لو كان علمانياً وملحداً.^[67] اليهودي هو دائماً من عرق آخر مختلف لا يستطيع تبديل جوهره، واليهودية تعتبر جوهرًا ثابتاً لا سبيل إلى تغييره، والدولة اليهودية ملك جماعي ليهود العالم؛ مؤمنين كانوا أو غير مؤمنين، وليس تجسيدا للسيادة الديمقراطية للكيان المدني القائم. «لو كان أبي يهودياً وأمي ليست يهودية لاعتبرت نمساوياً» يقول ساند.^[68] مهاجرون أفارقة بانسون وصلوا بحثاً عن عمل، وصاروا آباء وأمّهات لأطفال ولدوا في إسرائيل، وتعلموا فيها، توجهوا إلى الحاخامية طالبين التهود، لكن طلباتهم قوبلت بالرفض البات. ويوجد في إسرائيل 25% من المواطنين الإسرائيليين، ليسوا معرفين بأنهم يهود، هؤلاء سيقصون على نحو صريح من الجسم المدني في حالة إقرار يهودية الدولة.^[69] هذا مؤشر على دخول إسرائيل في حقبة عنصرية صريحة ومقنونة، وبالطبع غير ديمقراطية. ما يؤكد على ذلك مجموعة مشاريع القوانين المطروحة على الكنيست كمشروع يهودية الدولة، ومشروع الطرق المعقمة التي لا يجوز للفلسطينيين استخدامها، ومشروع الولاء للدولة اليهودية، ومشروع قانون عدم استخدام الفلسطينيين للحافلات الإسرائيلية، ومشروع قانون تطبيق القانون الإسرائيلي في المستعمرات غير الشرعية المقامة على أرض فلسطينية محتلة، وقانون الفصل في السكن، وغيرها من القوانين التي لها علاقة بلم الشمل والزواج والإقامة التي تنتهك أبسط الحقوق الإنسانية والمدنية للفلسطينيين، فضلاً عن إقامة جدار الفصل العنصري. وجه الغرابة أن الحكومة تنطلق في مشروعها من (التناخ) الذي اعتبرته بمثابة صك الملكية القضائي على الأرض. ومن «حقوق تاريخية» لشعب عرقي يُزعم بأنه طرد من وطنه بالقوة، وبأنه ظل محافظاً على وجوده المستقل دون اختلاط ومصاهرة بأحد، وظل يتوق إلى العودة إلى أن عاد بعد ألفي عام، بعد أن جرى تركيب الرغبة الجامحة بالحصريّة اليهودية على جريمة الإبادة النازية، لإنتاج دولة إثنوقراطية، تدعمها ثقافة جديدة مهيمنة فكرياً وسياسياً بالاعتماد على أداتين ضخمتين هما جهاز التعليم والجهاز العسكري.

يعتبر الشخص يهودياً بسبب الجوهر الأبدي الكامن في شخصيته الفريدة، وبسبب الجينات الوراثية، وقد أريد له هوية تأسست على ماضٍ ميت. أما ما يسمى بالشعب اليهودي، فهو من أصل واحد، بل هو عرق وأثنوس واحد. فشلت الصهيونية في التأكيد على النقاوة الوراثية عبر الحامض النووي والبصمة. كما فشلت اللاسامية باعتماد خصال فسيولوجية لليهود كالدّم، وملامح الوجه، تنتقل بطريقة وراثية غامضة. وعلى الرغم من ذلك، فإن اليهودي سيبقى يهودياً إلى الأبد في أعين اللاساميين أو الصهيونيين. الاستعراق ولّد خشية من ذوبان اليهود في الأغيار. لذا، فقد منعت دولة إسرائيل فور قيامها الزواج المدني، ولم تسمح إلا

[67] شلومو ساند. كيف لم أعد يهودياً؟. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2014، ص 21.

[68] المصدر السابق، ص 19 - 20.

[69] المصدر السابق، ص 21 - 22.

بالزواج الديني؛ منع زواج اليهود من غير اليهود وبالعكس. ولا يجوز تبني زوجين يهوديين لطفل غير يهودي إلا بعد جعله يهودياً. والأغيار، بلا استثناء، دائماً يشكلون خطراً يهدد الوجود اليهودي. يجري ساند مقارنة مع تجارب أخرى. فإذا قررت الولايات المتحدة أنها دولة «أنجلو - ساكسونيين بروتستانتين»، فماذا سيكون مصير الآخرين، بمن في ذلك اليهود. وإذا قررت فرنسا تعديل دستورها، وعرفت البلاد على أنها دولة كاثوليكية، ولا يجوز بيع أراضيها لغير الكاثوليك، وأن مواطنيها البروتستانت والمسلمين واليهود، لا يتمتعون بحق الاقتراع والترشح للانتخابات، ماذا سيحدث لفرنسا؟ وماذا لو فعلت المملكة المتحدة وإسبانيا الشيء ذاته؟^[70] ويتساءل ساند ألا يتطابق وضع اليهودي في دولة إسرائيل في العقد الثاني من القرن الـ 21 مع البيض في جنوب الولايات المتحدة في الخمسينيات من القرن 20، ومع الفرنسيين في الجزائر قبل 1962، والجنوب أفريقيين قبل العام 1994. هل اليهودية نادٍ حصري مغلق يتم اختيار البشر وفقاً لأصلهم، ولا يوجد اختيار طوعي حر. وبهذا المعنى لا توجد يهودية علمانية داخل إسرائيل وخارجها. أن تكون يهودياً يعني أن تتمتع بامتيازات لا يتمتع بها غير اليهود. يستطيع اليهودي أن يمتلك الأرض، ويقيم بؤرة استيطانية في أرض غير اليهود، وأن يكون وزيراً للخارجية، ويعيش في مستوطنة غير قانونية بحسب القانون الدولي، وكل هذا التمييز لا يمكن تسميته إلا عنصرية.

كيف يمكن فرض دولة حصرية مغلقة لجميع يهود العالم في ظل واقع تختلط فيه جميع الشعوب بصرف النظر عن الديانة والقومية؟ هناك أكثر من 50% - أصبحت 60% - من نسل اليهود الأميركيين، ونسبة ليست أقل من نسل اليهود الأوروبيين يتزوجون من أغيار. وبمفهوم المتعصبين للدولة اليهودية، فإن كل من يتزوج أو تتزوج من الأغيار، إنما ينضم للملايين الستة (ضحايا النازية). لا يمكن تسمية صيانة الهوية اليهودية، وكبح العلاقات الإنسانية، أو الحب بين البشر، إلا عنصرية - «بين ريتا وغيوني بندقية»، كما قال الشاعر محمود درويش. ولا يمكن بناء هوية بواسطة التجنيد الدائم لصدمة في الماضي إلا بوصفها حالة مرضية، تلحق أشد الأذى والخطر بالأفراد والجماعات التي تأخذ بها طوعاً أو فرضاً.

تناقض آخر كشف عنه المؤرخ الإسرائيلي يشعياهو ليبوفيتش في فلسفة بناء الدولة حين قال: نزعتان في فهم العلاقة بين الشعب والدولة، الأولى: الدولة السابقة على الشعب التي تبدأ بإقامة جهاز إطار سلطوي بمبادرة وحدة بشرية، ثم ينبري الجهاز في قبوله أفرادها كشعب ينتج قومية. والثانية: الشعب سابق على الدولة، ويبدأ من وحدة بشرية ذات مضمون قومي تقيم لذاتها إطاراً كيانياً يتحول إلى دولة. «إن شعباً أنشئ من طرف دولة هو عملياً شعب دون مضمون، وهو قائم فقط بسبب الإطار الخاضع له»، يقول ليبوفيتش.

[70] المصدر السابق، ص 95 - 96.

النزعة الأولى هي الأساس الفكري للفاشية، لأن الجهاز مخول بفرض سيادته من غير قيد أو شرط على المواطن^[71]. يضيف ليبوفيتش: الإطار السلطوي الذي انطلق منه المشروع بوصفه الأمر الجوهري يعني أن «الدولة السابقة للشعب». لو كان هناك كيان سابق اسمه اليهودية، لوقف على النقيض الفكري للنزعة الفاشية (أسبقية الدولة على الشعب). ويتساءل: هل يوجد اليوم شعب يهودي محدد التعريف من ناحية مضمون قيمى مشترك؟ يجيب: أقلية من اليهود فقط تحتفظ اليوم بتعلق نفساني إزاء مضمون الماضي اليهودي. إذا لم يعد هناك شعب يهودي حامل لتراث تاريخي قيمى معين، فلا جدوى من توليف شعب بواسطة خلق إطار سياسى لجماهير لن تكون قوميتها إلا هذا الاطار ذاته، أي جهاز من النفوذ والسلطة. هل نملك مضمون حياة مشترك باستثناء جيش الدفاع الإسرائيلى؟ إن أمة مقولبة من جانب جهاز سلطوي لن يستديم وجودها إلا على القبضة المغلفة بقفاز من فولاذ أميركي». «لا ينبغي تعريف إنسان أو شعب بأنه يهودي على أساس الرابطة مع الدولة» يقول ليبوفيتش، ويشكك في امتلاك دولة إسرائيل ما يؤهلها لأن تكون ذات دلالة قيمية لليهود قاطبة، وبقدرتها على جذب اليهود من كل أنحاء العالم، الذين لا يشعرون أنهم يعيشون في مهجر. والدليل على ذلك، أن عدد اليهود الذين هاجروا من إسرائيل إلى أميركا أكبر من عدد اليهود الذين هاجروا من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وهذا يثبت أن هناك بديلاً كيانياً لإسرائيل. كما أن الصراع على يهود الاتحاد السوفييتي بين المكانين، يعكس التحول من أرض اختيار إلى أرض ملاذ. المهاجر تحول إلى أرض الاختيار، والأرض تحولت إلى أرض اللجوء الملاذ. سيرورة متواصلة حتى الآن، حيث تشهد إسرائيل في العام 2014 ظاهرة هجرة العقول والكفاءات من مختلف التخصصات إلى أوروبا وأميركا وكندا. وتشير الاستطلاعات إلى وجود نسبة 40% من اليهود يرغبون في الهجرة من إسرائيل.

بعد آخر يضعه ليبوفيتش هو تناقض إسرائيل مع الديمقراطية. فإذا كنا أمام مثلث متساوي الأضلاع. الضلع الأول دولة يهودية، والضلع الثاني ديمقراطية، والضلع الثالث أراض محتلة. إن أي تألف بين اثنين من الأضلاع يقف على طرف نقيض من الضلع الثالث. دولة يهودية وديمقراطية تتنافر مع الاحتلال، وحل التناقض يكون بالانسحاب من الأراضي المحتلة. وإذا ما تم الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، فإن ذلك يتنافر مع دولة يهودية بسبب الخلل الديموغرافي الناجم عن الزيادة الطبيعية للشعب الفلسطيني، وبسبب فقدان الديمقراطية، التي لا تتجزأ. فمن غير الطبيعي أن تمارس ديمقراطية في أوساط شعب تقوم دولته بممارسة التمييز العنصري بحق شعب آخر، وتحرمه من أبسط حقوقه الإنسانية والمدنية. الديمقراطية نظام لا يتجزأ، وهي نتاج منظومة من القيم الإنسانية ليست خاصة بشعوب دون أخرى، وإذا انتهكت

^[71] يشعياهو ليبوفيتش / دولة إسرائيل إلى أين؟ مجلة الكرمل العدد 48-49 / 1993 - مفكر وبروفيسور رفض جائزة الدولة -

مع الآخر يبطل مفعولها وتصبح الدولة التي تنتهكها غير ديمقراطية. بهذا المعنى لا يعقل استمرار تبجح إسرائيل بالقول إنها الدولة الوحيدة الديمقراطية في الشرق الأوسط، وهي تقوم بتطهير عرقي في القدس، وتعتمد نظام الفصل العنصري مع كل الشعب الفلسطيني، وتستند إلى منظومة من القوانين التمييزية السافرة.

يصل شلومو ساند إلى النتيجة التالية: أرى من واجبي الأخلاقي الانفصال نهائياً عن اليهودية المتمركزة حول ذاتها. عندما يصنفونني ضمن إثنوس خيالي ويشملونني في نادٍ حصري، فإنني أطلب الانسحاب. إن العنصرية موجودة في كل مكان تقريباً، لكن في إسرائيل العنصرية بنوية بروح القوانين، وتدرّس في جهاز التربية والتعليم، ومنتشرة في وسائل الإعلام، وتطبق على الفلسطينيين بشكل سافر. والأمر المروع أكثر أن العنصريين في إسرائيل لا يعرفون أنهم كذلك، ولا يشعرون بوجوب الاعتذار. وتشكل إسرائيل نموذجاً يحتذى به في نظر معظم حركات اليمين المتطرف في أنحاء العالم التي كانت معادية للسامية.

حتى اليهود العرب تعرضوا للتمييز. كان بن غوريون قد عبر عنه بالقول: لا نريد ثقافة مغربية في إسرائيل، وإنه، لمزيد الأسف، اليهودي المغربي قد تشرب كثيراً من العربي المغربي. وكان هرتسل قد أشار في كتابه **دولة اليهود** إلى: إن الدولة الموعودة تمثل رأس حربة الثقافة ضد البربرية الآسيوية. واستناداً إلى هذه النظرة العنصرية، تم تركيز اليهود الشرقيين في الأطراف النائية للدولة، وحصلوا على القليل جداً من الامتيازات، يقول ساند. ولكي لا يكون اليهود العرب عرباً في دولة اليهود، فقد مارسوا كبحاً ذاتياً بإخفاء عروبتهم والتنكر لها في محاولة لتخفيف القهر الخارجي الممارس ضدهم، وعاشوا في معظمهم حالة من الفصام الثقافي كان من مظاهره اتخاذ مواقف معادية للعرب، وتفضيل اليمين الصهيوني وتنصلهم من أصولهم الثقافية.^[72]

عندما تفك عناصر الحبكة ووظائفها من قبل مفكرين وأكاديميين إسرائيليين وغير إسرائيليين، فإن يهودية الدولة تصبح أداة للتوسع الكولونيالي، وفرض السيطرة الكولونيالية بالقوة على شعب آخر، ولتكريس نظام أبارتهايد جديد. إن الأصل المؤكد لمحتلي القدس ومشيدو المستوطنات وسارقي الأرض، هو تلك القبائل الخزيرية، وليسوا من ذراري مملكة داود وسليمان. هؤلاء حقيقة جاءوا كمستعمرين جدد، ومارسوا أشنع أشكال النهب والقهر المغلف بأمر إلهي وصك ملكية غير قابلة للنقاش. عندما يُزال الغموض عن هذا المشروع، ويظهر على حقيقته في صورة إعادة إنتاج مملكة صليبية جديدة استعراقية معزلة في قلب الشرق، سيكتف مستقبل هذه المملكة الشك كما يختم شلومو ساند الذي لم يعد يهودياً.

^[72] المصدر السابق، ص 60 - 61.

الفصل الرابع

تفكيك الشعب الفلسطيني وإقصاؤه

«أنا أؤيد الترحيل القسري، ولا أرى فيه شيئاً غير أخلاقي».

دافيد بن غوريون مخاطباً اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية حزيران/يونيو 1938

فكرة إسرائيل التاريخية:^[73]

- احتلال أرض الغير واستبدال شعب بشعب وثقافة بثقافة عمل مقدس أمر به الله. عمل يسمو على أخلاق البشر وأعرافهم وقوانينهم.
- فكرة إسرائيل تجسد مشيئة الله في أرض كنعان وأهلها وثقافتها.
- المستوطنون اليهود هم استثناء وجودي يحتكر لنفسه الاضطلاع بإرادة الله، ويختص وحده بتنفيذها.
- إن معاملة السكان الأصليين لا تخضع للقوانين الأخلاقية أو الإنسانية العامة أو المبادئ العقلية، بل تحكمها التجربة السابقة لإسرائيل مع الكنعانيين، عليهم أن يرحلوا ويتلاشوا من الوجود وهذا قدرهم.
- الأرض كما يقول لانسلوت أندروس «صحن من اللحم موضوع على المائدة يقطع منه الإنسان ما يشتهي».
- انتصار الأسطورة على الواقع.

^[73] منير العكش. أميركا والإبادات الثقافية. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر. 2009، ص 72.

خطة التطهير العرقي

في البدء أعدت رؤية أيديولوجية وفكرية صهيونية اخترعت شعباً وأرضاً كما هو مبين في الفصلين السابقين، وبعد ذلك جاء دور تجسيد تلك الرؤية عبر مشروع مترابط الحلقات. الحلقة الأولى جعل فلسطين نقيّة عرقياً، وتحويلها إلى وطن حصري لليهود. كان هذا يعني طرد الشعب الفلسطيني وإقصاءه خارج وطنه في أبشع عملية تطهير عرقي شهدتها المنطقة. التطهير العرقي مصطلح غير متداول في الخطاب السياسي والإعلامي العالمي والعربي والفلسطيني، باستثناء بعض الحالات الأكاديمية. وقد استخدم عوضاً عنه مصطلح «نكبة» كمصطلح ينطوي على نوع من الحيادية متنازع على فاعله بين إسرائيل والدول العربية، حيث تتهم إسرائيل الدول العربية بالمبادرة إلى الحرب، وبالطلب من الشعب الفلسطيني مغادرة فلسطين حتى يتسنى لها هزيمة المشروع الصهيوني. دولياً، لا يوجد تحديد المسؤول عن ارتكاب النكبة، بل جرى تجاهله في التعامل وعبر القرارات الدولية المتعاقبة. مع أن الوعي الجماعي الفلسطيني يقرأ النكبة بأنها من فعل المشروع الصهيوني، واعتبر نفسه ضحية هذه الحرب، كذلك تعامل المؤرخون العرب والفلسطينيون. أماننا إذن ثلاثة مستويات المصطلحات لحرب 48؛ مصطلح إسرائيلي يطلق عليها (حرب الاستقلال) ولا يعترف بالمسميات الأخرى، ومصطلح عربي فلسطيني (نكبة)، ومصطلح أكاديمي نخوي أطلق عليها «حرب التطهير العرقي». والمصطلح الأخير هو الأكثر انسجاماً مع ما جرى في الواقع.

المؤرخ والبروفيسور الإسرائيلي إيلان بابيه وضع النقاط على الحروف في كتابه المهم جداً **التطهير العرقي في فلسطين**. فقد عرّف التطهير العرقي بكونه «سياسة محددة جيداً لدى مجموعة من الأشخاص تهدف إلى إزالة منهجية لمجموعة أخرى عن أرض معينة، على أساس ديني، أو عرقي، أو قومي، وتتضمن هذه السياسة العنف، وغالباً ما تكون مرتبطة بعمليات عسكرية، ويتم تنفيذها بكل الوسائل الممكنة، من التمييز إلى الإبادة، وتنطوي على انتهاك لحقوق الإنسان والقانون الدولي ولاتفاقيات جنيف لسنة 1949 ولالبروتوكولات الإضافية».^[74] وهناك تعريفات عديدة للتطهير العرقي لا تختلف في الجوهر عن بعضها البعض، وهي تُجمع على أن **التطهير العرقي** جهد يرمي إلى تحويل بلد مختلط عرقياً إلى بلد متجانس من خلال طرد جماعة من الناس وتحويلهم إلى لاجئين، وهدم البيوت التي تم إجلاؤهم منها، وباستخدام مجازر لتسريع هروب السكان، وفي وقت لاحق يجري محو السكان المطرودين من تاريخ البلد الرسمي والشعبي، ويجري استئصالهم من الذاكرة الجماعية. استناداً إلى هذه التعريفات، يؤكد بابيه «أن ما جرى في فلسطين سنة 1948، ابتداءً من مرحلة التخطيط

^[74] إيلان بابيه. التطهير العرقي في فلسطين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007، ص 9.

حتى إنجاز التنفيذ، حالة تطهير عرقي في منتهى الوضوح، وهي بحسب المعاهدات الدولية تعتبر جريمة حرب ضد الإنسانية».

تطهير الأرض من سكانها الأصليين كان خياراً «شرعياً» في الفكر الصهيوني منذ ثيودور هيرتسل، وصولاً إلى بن غوريون، وكان المشروع الصهيوني جزءاً من مشروع استعماري أوسع، ومرتبطاً بالمصالح الاستعمارية في عموم المنطقة، وباستعمار فلسطين استعماراً من النوع الإقصائي الشبيه بالاستعمار الإقصائي في أميركا الشمالية وأستراليا. ولأنه كذلك، فقد خضع التطهير إلى تخطيط منهجي مسبق، حيث وضعت خطط زمنية متعاقبة كان أشهرها الخطة «دالت»، واضطلعت بمهمة التخطيط والتنفيذ «هيئة استشارية أو «عصبة سرية» برئاسة بن غوريون، وضمت في عضويتها أحد عشر شخصاً، بينهم ضباط مناطق. كان قادة التطهير العرقي، بحسب الوثائق التي استخدمها المؤرخ بابيه، هم: يغئيل يادين، موشيه دايان، يغال ألون، يتسحاق ساديه، إلى جانب منفذين من قادة مناطق عسكريين، هم: موشيه كالمات، موشيه كرميل، يتسحاق رابين، شمعون أفيدان، رجب عام زئيفي، يتسحاق بوندك.^[75] ما كشف عنه المؤرخ الإسرائيلي بابيه بالاستناد إلى وثائق الأرشيف الإسرائيلي هو على النقيض من الرواية الإسرائيلية الرسمية المتداولة منذ 67 عاماً وحتى اليوم، التي يتم غرسها في عقول الأجيال الإسرائيلية المتعاقبة عبر مناهج التربية والإعلام والمدارس الدينية ومؤسسة الأمن والثقافة السائدة. تلك الرواية التي لا تحترم عقل كل من يستمع إليها، عندما تكرر الزعم بأن الشعب الفلسطيني خرج طوعاً من البلاد استجابة لطلب الزعماء العرب الذين كانوا يعدون العدة لسحق اليهود في فلسطين، وبعد ذلك سيعودون إلى وطنهم. وتغزو الرواية الإسرائيلية ما حدث كان نتيجة لشن هجوم من قبل الجيوش العربية ضد إسرائيل، وهذا يتنافى مع حقيقة أنه جرى طرد ربع مليون فلسطيني بالقوة قبل دخول الجيوش العربية. وتحمل الرواية الإسرائيلية مسؤولية ما حدث للشعب الفلسطيني إلى موقف القيادة الفلسطينية الراض لقرار التقسيم. وبناء على ذلك، فإن المؤسسة الإسرائيلية بمختلف أشكالها تتنصل من المسؤولية، وتكر عملية التطهير، ولا تعترف بنتائجها وتداعياتها على الشعب الفلسطيني، وهذا ينسجم مع إنكار الفكر الصهيوني ودولة إسرائيل لوجود شعب آخر، ولحقوقه الطبيعية والإنسانية، ذلك الإنكار الذي يتلخص في مقولة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

تم تنفيذ التطهير العرقي على خلفية أن أرض الميعاد- فلسطين بلد يحتله غرباء، ويجب استرداده منهم، الغرباء في القاموس الصهيوني كل من لم يكن يهودياً وعاش في فلسطين منذ الحقبة الرومانية، كل ذراري غير اليهود منذ ذلك التاريخ هم غرباء. بعد مرور ثلاثة أعوام على الهولوكوست، بدأت عملية التطهير العرقي في فلسطين. وقد استخدمت الهولوكوست

[75] المصدر السابق، ص 13 - 14.

للتغطية على التطهير العرقي. دول أوروبا حاولت تعويض مرحلة اللاسامية واضطهاد اليهود والمحرقه بدعم التطبيق العملي للمشروع الصهيوني، ولم تكتثر إلى استخدام تطهير عرقي على حساب الشعب الفلسطيني. كان من اللافت للنظر أن الدعاية الداخلية والخارجية الصهيونية، قدمت الشعب الفلسطيني والقرى والمدن الفلسطينية كعدو نازي، وبهذا المعنى جرت شيطنة وتجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته كي تمارس ضده حرب إبادة، وتطهيراً وحشياً. وزعمت الدعاية الصهيونية أن الدولة اليهودية التي أعلنت بعد قرار التقسيم الدولي كانت عرضة لخطر التدمير ولتعريض اليهود لهولوكوست جديدة. ووظفت القيادة الصهيونية -التكتيك البراغماتي الأحق- المتمثل باتصال المفتي رئيس الهيئة العربية العليا بالألمان، في شيطنة الشعب الفلسطيني.

نتائج التطهير العرقي

كان السكان الأصليون الذين هم الشعب الفلسطيني يشكلون مع بداية الانتداب البريطاني أكثر من 90% من مجمل السكان في أرض فلسطين التاريخية. وبعد الحرب العالمية الثانية، كانوا يشكلون 75%، وقبل خروج قوات الانتداب بلغ عددهم أكثر من الثلثين من مجمل السكان. ومع انتهاء الانتداب البريطاني العام 1948، لم يكن اليهود يمتلكون سوى 5.8 - 6% من أراضي فلسطين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني العام 1947، صدر قرار التقسيم الذي منح الدولة الصهيونية 56% من مساحة فلسطين التاريخية، ويقيم في هذه المناطق 40% من غير اليهود. وتوجد 30 مستعمرة في أراضي الدولة الفلسطينية التي تبلغ مساحتها 44%. وقبل رحيل القوات البريطانية المعلن في 15 مايو/أيار 1948، اتبعت القيادة الصهيونية سياسة احتلال أكبر ما يمكن احتلاله من مساحة فلسطين. ويقول سلمان أبو ستة: «إن الصهاينة احتلوا (213) قرية، وطردوا (413.000) لاجئ. وكانت عمليات التطهير العرقي قد بدأت في أوائل كانون الأول/ديسمبر العام 1947 بعد شهر من صدور قرار التقسيم.

كانت الحصيلة الإجمالية لعملية التطهير العرقي الصهيونية بناء على أوامر مباشرة صدرت عن الهيئة التي خططت وقادت العمليات في فلسطين:

- اقتلاع 750-800 ألف فلسطيني من بيوتهم ومدنهم وقراهم وتشريدتهم خارج فلسطين ودخلها، تعادل نسبة المقتلعين أكثر من 60% من العدد الإجمالي للشعب الفلسطيني.
- تدمير ونهب وإزالة 531 قرية فلسطينية من الوجود بهدف عدم تمكين أصحابها من العودة إليها، واقتلاع أشجار الزيتون من أراضيها. بقي فقط 100 قرية فلسطينية

في مناطق 48، وبعض القرى جرى تحويلها إلى قرى إسرائيلية بعد طرد جميع سكانها كقرية «عين حوض».

- إخلاء وتخريب 10 مدن فلسطينية، ومنعها من الاستمرارية كمدن، واحتلال منازلها من قبل المستوطنين كمدن حيفا، ويافا، وعكا، واللد، والرملة، والقدس الغربية، وبئر السبع، والمجدل، وطبريا، وبيسان - لم يبق إلا مدينة الناصرة - ومنع استمرارها كمدن حضرية فلسطينية، أو تهميشها بما يؤدي إلى وقف تطورها وتفكيك بنيتها وتدمير أسواقها، وذلك بهدف تحطيم الكيانية والمجتمع الفلسطيني.
- مجازر إبادة: كان ميزان القوى مختلفاً، وبمستوى فادح لمصلحة القوات الصهيونية، والتفوق لا ينسب لجيش الإنقاذ والجهد المقدس والمجموعات المسلحة الفلسطينية وحسب، بل وبالمقارنة مع الجيوش العربية أيضاً، حيث رجحت الكفة عدداً وعدة وتدريباً وأداء لمصلحة قوات الهاغاناة والمنظمات المسلحة غير النظامية الصهيونية. بن غوريون صاحب مقولة: «أنا أؤيد الترحيل القسري ولا أرى فيه شيئاً غير أخلاقي» كرر كلمات يغال ألون بالقول في اجتماع الهيئة: المطلوب رد قاس وقوي، يجب الضرب من دون رحمة، بمن في ذلك النساء والأطفال. وإلا فلن يكون الرد فعالاً. لا ضرورة للتمييز في موقع العملية بين المذنب وغير المذنب.^[76] وكان الأمر العسكري في حيفا: «أقتلوا كل عربي تصادفونه، وأحرقوا جميع الأشياء القابلة للاحتراق، واقتحموا الأبواب بالمتفجرات».^[77] وفي تطور خطير ومثير، توقف المراقبون عند حادثة تلويث مياه الشرب في عكا بجراثيم التيفوئيد، ما أدى إلى انتشار المرض بشكل مفاجئ، ومات 70 مواطناً ومواطنة. كان الهدف كسر المدينة التي استعصت على قوات الهاغاناة.^[78] في معمعان أعمال التطهير العرقي، ارتكبت القوات الصهيونية 31 مجزرة مؤكدة بالتوثيق. وكان أبرز وأخطر المجازر: دير ياسين، الدوايمة، اللد، الطنطورة، سعسع، عيلوط، عيلبون، عين غزال، مجد الكروم، مسجد دهمش، ناصر الدين. وارتكبت قوات الدولة العضو في الأمم المتحدة مجازر أخرى هي: خان يونس، كفر قاسم، قبية، السموع، صبرا وشاتيلا، قانا، وادي عارة، مخيم جنين، ومؤخراً ارتكبت مجموعة من المجازر في قطاع غزة، أبرزها جباليا ورفح، فضلاً عن مجازر العمال في مصنع أبو زعبل، وبحر البقر في مصر. يقول أرنون سوفيير أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا: «كنا قتلة، لقد تصرفنا

[76] المصدر السابق، ص 79-80.

[77] المصدر السابق، ص 106.

[78] المصدر السابق، ص 111.

تحت وطأة إحساس بأننا معرضون لتهديد وجودي». لكن هذا الادعاء يتناقض مع تفوقهم الهائل، وانحياز النظام الدولي لهم، وهشاشة الوضع الفلسطيني والعربي، والانتصارات المتلاحقة التي كانوا يحققونها على أرض الواقع.

• وضعت الحكومة الإسرائيلية جميع الأملاك الخاصة والعامة للفلسطينيين المطرودين تحت وصايتها. وأصبحت الأراضي المصادرة أراضي دولة مملوكة بحكم القانون لـ«الأمة اليهودية»، لا يمكن بيع أي جزء منها للعرب الفلسطينيين. وقام الصندوق القومي اليهودي بشراء جميع القرى المدمرة مع كل بيوتها وأراضيها البالغة أكثر من 3.5 مليون دونم من الأراضي. واشترى الصندوق مليون وربع المليون دونم، وما عجز الصندوق عن شرائه اشترته الحركات الكيبوتسية الجشعة، التي حاولت السيطرة على أراضٍ ما زال أصحابها موجودين. وكذلك شارك الجيش في المنافسة. وجرى نهب جميع الأموال من مليون و300 ألف فلسطيني التي كانت مستثمرة في المصارف والمؤسسات التي استولت السلطات الإسرائيلية عليها بعد أيار/مايو 1948 - اعترف محافظ بنك إسرائيل الوطني بمبلغ 100 مليون جنيه فلسطيني. وصارت إسرائيل جميع أملاك الوقف الإسلامي، وحولتها إلى أملاك القِيم، ثم إلى الدولة، وباعتها لهيئات يهودية عامة، ولأصحاب ملكيات خاصة. وصارت إسرائيل كثيراً من أراضي الكنائس داخل القرى المدمرة. وفي العام 1950، أقر الكنيست مجموعة من القوانين المتعاقبة كـ«قانون أملاك الغائبين»، و«قانون الصندوق القومي اليهودي»، و«قانون أراضي إسرائيل»، و«قانون سلطة أراضي إسرائيل». القوانين تنص على حظر بيع أو تأجير أراضٍ لغير اليهود بهدف المحافظة على يهودية الأرض. وأصبحت سلطة أراضي إسرائيل تملك 80% من إجمالي أراضي الدولة، وما تبقى هو ملك للصندوق القومي والجيش والحكومة.^[79] لم يبق بحوزة من تبقى من الشعب الفلسطيني الذين أصبحوا يشكلون 17-19% بواقع 1.3 مليون مواطن من مجمل السكان في أراضي العام 1948، غير 3% من الأرض، موزعة كالاتي: 2% للبناء والعيش، و1% للزراعة لا يسمح البناء فوقها. ومنذ إعلان دولة إسرائيل وانتصارها في الحرب، لم تسمح ببناء قرية فلسطينية واحدة.

• محو الطابع الفلسطيني العربي عن البلاد كالأسماء والجغرافيا والتاريخ، وإزالة أي دليل يمكن أن يذكر الأجيال بوجود الشعب الفلسطيني على هذه الأرض، وذلك بإنشاء مستعمرات جديدة، وزراعة غابات الصنوبر والسرو على انقاض وأراضي القرى المدمرة، وكانت أشجار الزيتون والبرتقال في مركز الاستهداف، حيث تم

^[79] المصدر السابق، ص 250.

تدمير 700 ألف شجرة في أبشع عملية تطهير ضد البيئة. وإعادة تهويد الأماكن بإطلاق أسماء عبرية، وإعادة إنتاج خريطة إسرائيل القديمة على قاعدة إنكار ومحو التاريخ الفلسطيني، للتأكيد على خلو المكان قبل وصول الصهيونية. المحو استهدف الثقافة الفلسطينية، وهذا ما يشير إليه الفيلم السينمائي «السرقعة العظمى للكتب»، وهو فيلم وثائقي من إخراج الإسرائيلي الهولندي بيني برنر. وثَّق هذا الفيلم المهم سرقة 30 ألف كتاب من مدينة القدس، و40 ألف كتاب من حيفا ويافا وعكا والناصرة في أثناء حرب 48 وما بعدها. والفيلم سلَّط الأضواء على سرقة الكتب والعبث بالمتعلقات وبالإرث الثقافي الفلسطيني. سرقة الكتب والمخطوطات ارتبطت بعملية نهب أشمل كسرقة الصور والأرشيفات والوثائق واللوحات الفنية والتحف والآثار والمُطَرَّزات والمنحوتات وآلات الموسيقى، تلك العملية التي استهدفت إسكات التاريخ الفلسطيني ومحو الثقافة الفلسطينية كحلقة مكملّة لاستملاك الأرض والموارد الطبيعية والتطهير العرقي للسكان الأصليين. ما حدث في فترة النكبة من نهب يدحض السرد الأخلاقي والبطولي في الرواية الإسرائيلية، ويكشف تناقضاً على درجة عالية من الأهمية هو أن أي ثقافة إنسانية ترتقي بانفتاحها على الثقافات الأخرى لا يمكن لها أن ترتقي بإقصاء وإنكار وسرقة ثقافة أخرى.^[80] إسرائيل جعلت الصحراء تزدهر، وتقدم حدائق الاستجمام كدليل على هذا الإنجاز. وواقع الحال، فإن أكبر أربعة مراكز للتنزه تلخص عملية التطهير العرقي وإنكاره في الوقت ذاته. المركز الأول، غابة بيريا في منطقة صفد: تغطي 20 ألف دونم، غابة تحتها بيوت وأراضي ست قرى فلسطينية هي ريشون، علما، قاديتا، عمقا، عين الزيتون، وبيريا. المركز الثاني: حديقة رامات منشه: تغطي انقاض القرى الفلسطينية: اللجون، المنسي، الكفرين، البطيمات، خبيزة، دالية، الروحاء، صابرين، بريكة، السنديانة، وأم الزينات. تتحدث الدعاية عن الكيبوتسات في الحديقة، ولا تتحدث عن القرى تحت الحديقة. هنا تعرض القرى المدمرة كمواقع طبيعية أو جغرافية لا تنم عن أي وجود بشري سابق. المركز الثالث: غابة القدس، كانت هضاب المدينة الغربية مغطاة بالبيوت والأراضي المزروعة في القرى الفلسطينية النابضة بالحياة، لكنها تحولت إلى منطقة جرداء بفعل التدمير. في العام 1967، قرر الصندوق غرس مليون شجرة، حتى وصلت الغابة إلى خرائب قرية عين كارم، وتغطي قرية بيت زمير المدمرة، وفوق أرض وبيوت قرية حورش المدمرة، وقرى دير ياسين وصوبا والجورة وبيت أم الميس. المركز الرابع: «قرية صطاف الفلسطينية الموجودة في واحد من أجمل الأماكن في أعالي جبال القدس. وقد حاول الصندوق القومي إحياء طرق

الزراعة القديمة التوراتية التي تنتج بعض الفاكهة والخضروات التوراتية، لكنها في واقع الحال هي بقايا مصاطب فلسطينية مع أربعة مبانٍ قديمة ظلت سليمة -لم تدمر- من القرية الفلسطينية التي طرد سكانها ودمرت العام 48. ومن نافل القول، إن هذه الطرق ليست توراتية على الإطلاق، وإنما فلسطينية، شأنها في ذلك شأن قطع الأرض والبساتين والمكان ذاته».^[81]

الموقف البريطاني من التطهير العرقي

موقف بريطانيا دولة الانتداب في فلسطين كان المحرك والمبادر الذي تأثر به الموقف الدولي السلبي من قضية الشعب الفلسطيني. فمنذ البداية، سمحت سلطات الانتداب البريطاني للحركة الصهيونية بإنشاء كيان مستقل، تحول تدريجياً إلى بنية للدولة الصهيونية، تنفيذاً لوعده بلفور. فقد شجعت السلطات البريطانية الحركة الصهيونية على إنشاء منظمة عسكرية فعالة بمساعدة ضباط بريطانيين متعاطفين مع الصهيونية، وبخاصة الضابط أورد تشالز وينغيت، الذي أقرن إنشاء الدولة ببناء جيش قوي، وساهم في التدريب والتحضيرات، وفي ربط قوات الهاغاناة بالقوات البريطانية.^[82] دربت القوات البريطانية 25 ألف جندي من الهاغاناة (الجيش الإسرائيلي) من أصل 50 ألف جندي شرعوا بتنفيذ التطهير العرقي «الخطّة دالت» قبل انتهاء الانتداب البريطاني. لقد سمحت بريطانيا بحدوث التطهير العرقي، فكانت على علم «بالخطّة دالت» التي ما إن اعتمدت حتى أعلنت سلطات الانتداب بأنها لم تعد مسؤولة عن الأمن والنظام العام في فلسطين، وتراجعت قواتها من الريف والمدن، ما أدى إلى انهيار النظام العام والقانون كلياً، على الرغم من وجود 75 ألف جندي بريطاني كانوا لا يزالون على الأرض الفلسطينية من أصل 100 ألف جندي وهو العدد الإجمالي لقوة الانتداب. شكل سلوك الضباط والجنود البريطانيين في حيفا واحداً من أكثر الفصول مدعاة إلى العار في تاريخ الإمبراطورية في الشرق الأوسط بحسب وصف سياسيين بريطانيين. فقد أزال القائد البريطاني هيو ستوكويل آخر عقبة أمام تطهير حيفا، وإنزال كارثة بـ 50 ألف مواطن حاولوا البقاء في مدينتهم، وذلك عندما أمر قواته بالانسحاب من مواقعها العازلة بين الطرفين. كان ستوكويل على علم بالهجوم، وقد استدعى القيادة المحلية الفلسطينية التي طالبت بالحماية لكنه نصحهم بالرحيل. وقد طالبوه بالرحيل المنظم، لكنه لم يستجب لذلك الطلب. سمعوا مكبرات الصوت تطالب النساء والأطفال بالمغادرة، لكن تعليمات مردخاي مكليف قائد لواء كرملي، ورئيس هيئة الأركان لاحقاً، كانت على خلاف من ذلك حين أصدر أمراً يقول: «اقتلوا كل عربي تصادفونه، وأحرقوا جميع الأشياء القابلة للاحتراق، واقتحموا

^[81] المصدر السابق، ص 261.

^[82] المصدر السابق، ص 24.

الأبواب بالمتفجرات».^[83] وقد زود البريطانيون القيادة الصهيونية بصكوك الملكية، وبمعطيات حيوية أخرى كانوا قد استخرجوا نسخاً فوتوغرافية عنها قبل إتلافها. وأضيفت هذه البيانات المفصلة إلى ملفات القرى التي كان الصهيونيون بحاجة لها لتنفيذ الطرد الجماعي واسع النطاق. كان هذا مهماً من أجل التنفيذ الفعال لعملية تطهير ضخمة، تتضمن لا سلب الناس فحسب، بل إعادة ترتيب ملكية الغنائم أيضاً.^[84] الموقع الوحيد الذي تدخلت فيه القوات البريطانية هو حي الشيخ جراح في مدينة القدس، وقد نجحت في وقف هجوم الهاغاناة التي كانت مزودة بأمر «احتلال الحي وتدمير جميع منازلهم». أنقذت القوات البريطانية الحي الذي كانت تسكن فيه قيادات فلسطينية. وتحدثت بعض المصادر عن التحاق بعض الجنود البريطانيين بقوات الجهاد المقدس، فعندما استشهد عبد القادر الحسيني في معركة القسطل، كان يقاتل إلى جانبه بعض الجنود البريطانيين.^[85] خلافاً لذلك، قامت القوات البريطانية بدور شيطاني حقاً؛ إذ جردوا القلة من السكان الفلسطينيين من الأسلحة التي كانت تمتلكها، ووعدوا بأن يحموا الناس من الهجمات الصهيونية، لكنهم نكثوا الوعد، بما في ذلك في بقية أحياء مدينة القدس.^[86]

حكومة الانتداب -كما نرى- قامت بدعم المشروع الصهيوني، وبناء مؤسساته، سيما المؤسسة الأمنية، وبتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، وتمكين عملية التطهير العرقي. مقابل ذلك حطم البريطانيون القيادة الفلسطينية على الرغم من مهادنتها لهم، واعتمادها على حل الصراع بالتفاهم معهم وعبرهم، واعتبروها خارجة عن القانون، وقامت سلطات الانتداب باعتقالها وإبعادها عن فلسطين. أبعاد المفتي رئيس الهيئة العربية العليا العام 1937، وأبعد أعضاء آخرون خارج فلسطين. وجردت القوات البريطانية حملات عسكرية ضد الثورة، ومارست أقصى العقوبات ضد كل من يحمل السلاح، واتبعت سياسة قمع لكل أشكال معارضة المشروع الصهيوني في مختلف المراحل. وكانت النتيجة انهيار سياسي وعسكري وإداري واقتصادي فلسطيني أمام التفوق الصهيوني الساحق الذي يمارس التطهير العرقي، ويمضي في تدمير التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ونسيج المجتمع الفلسطيني.

الأمم المتحدة تؤمّن الغطاء

الموقف الغريب هو الموقف الدولي الذي لم يحترم ميثاق الأمم المتحدة ومنظومة القوانين وخطّة السلام التي قدمتها المنظمة الدولية لحل الصراع. موقف غير إنساني ولا أخلاقي

[83] المصدر السابق، ص 105 - 106.

[84] المصدر السابق، ص 137 - 138.

[85] مقابلة مع د. خليل الهندي، بتاريخ: 2014/12/30.

[86] باييه، التطهير العرقي، مصدر سابق، ص 110.

أثناء الصراع والحرب وما بعدهما، وبلغ مداه عندما ساهم في محو جريمة التطهير العرقي كلياً من الذاكرة العالمية، ولم يعترف بها كحقيقة تاريخية وجريمة يجب مواجهتها سياسياً وأخلاقياً، ولم يعتبرها جريمة ضد الإنسانية، ولم يحاول محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، ولم يعترف بمعاناة الشعب الذي تعرض لعملية التطهير. ظل الموقف الدولي يشكل الغطاء السياسي لاستمرار حلقات متتالية من التطهير العرقي التي تتركز الآن في مدينة القدس وفي المنطقة المسماة (ج) في الضفة الغربية، التي تشكل مساحتها أكثر من 60% من مساحة الضفة.

تأثر الموقف الأوروبي بالهولوكوست، وأبدت الدول الأوروبية استعداداً لأن تعوض الضحايا عن الهولوكوست على أراضيها بدولة في فلسطين، متجاهلة مصير الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية والتاريخية والإنسانية، وحقه في تقرير مصيره، وفي الاستقلال، بل ومتجاهلة ما سينجم عن هذه العملية من تطهير عرقي، والكارثة التي ستحل بالشعب الفلسطيني، ضاربة عرض الحائط برغبة وحق الأكثرية العظمى من الضحايا اليهود في البحث عن مكان آمن في الولايات المتحدة وبلدان أخرى. إن دعم مشروع الحركة الصهيونية الكولونيالي الذي سيحافظ ويدافع عن المصالح الإمبريالية في عموم المنطقة، والتقاء المصالح الكولونيالية هو الدافع الأساسي وراء دعم الغرب للوطن القومي، وقد جرى تغطية الأطماع الكولونيالية بالتعويض لضحايا الهولوكوست. لكن هذا التعويض كان على حساب شعب آخر. كيف يقبل النظام الدولي تعويض اليهود عن الهولوكوست بصناعة تطهير عرقي «هولوكوست» أخرى؟ هذا هو السؤال الأخلاقي الذي سقط فيه النظام الدولي منذ العام 1947 وحتى الآن.

ناقشت اللجنة الخاصة بفلسطين إمكان جعل فلسطين بأسرها دولة ديمقراطية واحدة، كان ذلك يعني أن يقرر تصويت أغلبية السكان مصير البلد، لكنها تخلت عن الفكرة، وأوصت بتقسيم فلسطين إلى دولتين، طالبت بأن تكونا متماثلتين في كل شيء. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر العام 1947، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية اللجنة، فصدر القرار 181. تجاهلت الأمم المتحدة التركية الديموغرافية التي ما كانت تسمح لليهود بدولة على 10% من مساحة فلسطين الإجمالية. لكن الأمم المتحدة قبلت «الادعاءات القومية» المستمدة من النص التوراتي، التي كانت الحركة الصهيونية تشيعها بالنسبة إلى فلسطين. ومنحت الدولة الصهيونية 56%، والدولة الفلسطينية 44%.^[87] رفضت القيادة والشعب الفلسطيني وجامعة الدول العربية قرار التقسيم، وأيدته القيادة الصهيونية التي شرعت بالتفاوض مع الأمم المتحدة لمد دولتها على 80% من مساحة فلسطين. ولما لم يكن هناك أي سبب منطقي لقبول الشعب الفلسطيني وأي شعب بالتنازل الطوعي عن أكثر من نصف وطنه لمستوطنين مستعمرين

[87] المصدر السابق، ص 41.

جاءوا لاستعمارهم وهددوا استقراره وأمنه ووجوده، كان الرفض الفلسطيني الشعبي والرسمي، والرفض العربي الرسمي والشعبي في عموم المنطقة العربية كافياً لإعادة النظر بمشروع التقسيم. وعلى خلفية أن تقسيم فلسطين لم يعد خياراً قابلاً للتطبيق، قدمت وزارة الخارجية الأميركية مسودة اقتراح جديد يقضي بوضع فلسطين تحت وصاية دولية لمدة خمسة أعوام، يتفاوض خلالها الطرفان للتوصل إلى حل. ولكن سرعان ما تم التراجع عن المقترح بفعل الضغط الفعال جداً الذي مارسه اللوبي الصهيوني على الرئيس الأميركي هاري ترومان.^[88] وواصلت الأمم المتحدة دعم المشروع لطرف واحد من الناحية العملية ضد إرادة السكان الأصليين، ولم تمكن شعب البلاد من تقرير مصيره. وعوضاً عن تهدة الوضع وتحقيق السلام كما كان الهدف المعلن من الحل، فاقم قرار الأمم المتحدة التوتر، وتسبب بتدهور البلد إلى واحد من أسوأ أطوار العنف في تاريخه، انهيار النظام العام والقانون، وبدأ الصدام الشامل. واستناداً إلى قرار التقسيم، بدأت أعمال التطهير العرقي التي كانت معدة مسبقاً من قبل القيادة الصهيونية، ومعروفة لدى الدول المتنفذة في الأمم المتحدة. واندلعت الحرب العربية الإسرائيلية على خلفية القرار أيضاً. هكذا جلبت خطة السلام الدولية الدمار والموت والاعتصاب والسرقة والطرده للسكان الأصليين. وبفعل هذه الحرب البشعة، تخلخل سلام الأديان وتعايشها، ليس في فلسطين مهد الديانات الثلاث فحسب، بل أيضاً في عموم الدول العربية التي شهدت عملية انسلاخ اليهود العرب عن مجتمعاتهم وعن ثقافتهم، والالتحاق بالدولة الاستعمارية الجديدة، بتضافر عوامل داخلية كتعاون الأنظمة التابعة مع مساع خارجية مدبرة من الحركة الصهيونية. وبفعل ذلك، انبثقت ثقافة الكراهية والتعصب الديني والنفى المتبادل، تلك الثقافة الغربية عن شعوب المنطقة التي تعايشت فيها الديانات الثلاث في عهود سابقة، كما لم تعايش في أوروبا، باستثناء التعايش في الأندلس أثناء العهد العربي الإسلامي.

بموجب قرار التقسيم، كان ينبغي للأمم المتحدة أن تكون حاضرة على الأرض لتشرف على تنفيذ خطتها للسلام، فقد تضمن قرار التقسيم أموراً إلزامية واضحة جداً؛ كالتعهد بأن تمنع الأمم المتحدة أي محاولة من أي من الطرفين لمصادرة أراضٍ تعود ملكيتها إلى مواطني الدولة الأخرى.^[89] لقد سمحت بريطانيا بالتطهير، وتحت بصر مراقبي الأمم المتحدة، توالى فصول التطهير العرقي. فقد شاهدوا الاقتلاع والترحيل القسري والنهب والجرائم، وصدموا بالمستوى الوحشي في تنفيذ خطة التطهير. كانوا يرسلون تقاريرهم للأمين العام للأمم المتحدة دون أن يترتب على ذلك أي خطوات عملية لوقف المذابح. وقد تخلت الأمم المتحدة عن الشعب الذي قسمت أرضه، ووضعت مصيره تحت رحمة غطرسة القوة الصهيونية التي أنكرت حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه، وتبنت إستراتيجية اقتلعه بالقوة. لم تبحث

^[88] المصدر السابق، ص 135.

^[89] المصدر السابق، ص 138.

هيئة الأمم المتحدة في الوضع اللقانوني لإسرائيل في المناطق المخصصة للدولة الفلسطينية، ولم تبحث في جريمة أكبر هي عملية تطهير عرقي ارتكبت خلالها عشرات المجازر المروعة. كان بوسع الأمم المتحدة أن تصدر قراراً يدين التطهير العرقي للحفاظ على قراراتها على أقل تقدير، لكنها لم تفعل ذلك، ولم تنشر حتى تقارير المراقبين حول التطهير. فقط تعاملت الجمعية العامة مع نتائج التطهير بإصدار قرار 194 في كانون الأول/ديسمبر العام 48، الذي ينص على «وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة، وعن كل مفقود ومصاب بضرر».

بعد مرور عام من التطهير العرقي، ومصادرة الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية، كوفئت إسرائيل باعتراف الجمعية العامة بها عضواً كاملاً العضوية في الأمم المتحدة في أيار/مايو العام 1949. وفي العام ذاته، لم تشرك الأمم المتحدة منظمة اللاجئين الدولية التي ساعدت اللاجئين اليهود في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية في حمل ملف اللاجئين الفلسطينيين. وكان استبعاد منظمة اللاجئين الدولية لسببين، الأول: كي لا يتم ربط قضية اللاجئين الفلسطينيين باللاجئين اليهود. والسبب الثاني: لأن هذه المنظمة كانت دائماً توصي بالعودة كأول خيار يحق للاجئين ممارسته. ولهذا، تم إنشاء وكالة خاصة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). لم يكن من مهمات الوكالة عودة اللاجئين، وإنما تقتصر مهمتها على توفير عمل ومساعدات وإنشاء بيوت ومدارس ومراكز صحية لنحو مليون لاجئ فلسطيني يعيشون داخل مخيمات في الدول العربية المجاورة وداخل فلسطين. ظلت الأمم المتحدة تتبنى الخطاب الإسرائيلي حول قضية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية مجهولة الفاعل، بل وتحمل الضحية عملياً مسؤولية تلك الكارثة الإنسانية. تعايشت الأمم المتحدة مع الإنكار الإسرائيلي للتطهير العرقي، ولم تحمّل دولة إسرائيل أي مسؤولية قانونية وأخلاقية عن أعمال التطهير، ولم تعترض جدياً على عدم الاعتراف الإسرائيلي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفقاً للقرار الدولي رقم 194 الذي ينص صراحة على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، بل ويحظى عدم الاعتراف الإسرائيلي بتأييد أميركي صريح، وبتفهم وصمت دول أوروبية. وبفعل الموقف الدولي غير الملزم لإسرائيل، واصلت حكومات إسرائيل رفض حق عودة اللاجئين، وتشترط في مفاوضاتها موافقة فلسطينية على شطب قضية اللاجئين، وعلى عدم مسؤولية إسرائيل عن حدوثها وعن حلها، لموافقتها على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أضافت إسرائيل 200 ألف لاجئ فلسطيني جديد في حرب 1967 إلى الـ 800 ألف لاجئ في حرب 1948، وفاق عدد اللاجئين وذرائعهم أكثر من 5 ملايين فلسطيني. وكما لم تسمح دولة الاحتلال بعودة اللاجئين إلى وطنهم ومدنهم وقراهم في العام 48 بذريعة اختلال الميزان

الديموغرافي وتحول الفلسطينيين إلى أكثرية في دولة إسرائيل، فإنها رفضت، وبالمستوى ذاته، عودة ما سُموا بنازحي 67 إلى ديارهم في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ المكان الذي ستقام عليه الدولة الفلسطينية، حيث لا يوجد تهديد ديموغرافي لإسرائيل. عندما طرح مطلب عودة لاجئي 48، ترفض الحكومة الإسرائيلية بشدة عودتهم إلى أماكن اقتلاعهم وتحيلهم إلى العودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعندما يدعو ليبرمان إلى الترانسفير لأم الفحم والقرى المحيطة بها، فإنه يقول إن مكانهم في الدولة الفلسطينية. غير أن الحكومة الإسرائيلية ترفض إقامة دولة فلسطينية وتقوض مقوماتها على الأرض، لكنها تستحضرها بالمعنى الافتراضي للتصل من قضية اللاجئين، تلك هي الوظيفة الوحيدة لتفوهات الرسميين الإسرائيليين.

الموقف الإسرائيلي العدمي من قضية اللاجئين، موقف غير مسبوق عالمياً في كل الصراعات الشبيهة التي أفرزت مشاكل لاجئين، هذا الموقف العدمي يستند إلى سياسة غض النظر وتجاهل المؤسسة الدولية (الأمم المتحدة) لقراراتها ذات الصلة، وبخاصة قرار 194. وكما جرى محو وإنكار التطهير العرقي من الذاكرة العامة العالمية، فإنه يتم تجاهل أو عدم التعامل الجدي مع أهم نتيجة كارثية للتطهير العرقي؛ وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتتم إذابة اللاجئين خارج فلسطين والأماكن التي هجروا منها قسرياً، بالاستناد إلى التجاهل ومرور الوقت.

دور صفقات الأسلحة في حسم المعركة

«عندما كتب شاريت وزير الخارجية إلى بن غوريون في شباط/فبراير العام 1948 يقول: سيكون لدينا قوات تكفي فقط للدفاع عن النفس، لا للاستيلاء على البلد». رد عليه بن غوريون قائلاً: «إذا استلمنا في الوقت الملائم الأسلحة التي اشتريناها، وربما قسماً من الأسلحة التي وعدتنا بها الأمم المتحدة، فإننا لن نكون قادرين على الدفاع عن أنفسنا فحسب، بل أيضاً أن ننزل بالسوريين ضربات قاضية في عقر دارهم، وأن نحتل فلسطين بأسرها. ليس لدي شك في ذلك. نستطيع مواجهة القوات العربية كافة. هذا ليس إيماناً صوفياً، وإنما حسابات منطقية تستند إلى معطيات عملية».^[90]

من أين أتت الأسلحة؟ في نهاية أيار العام 1948، توصل بن غوريون ومستشاروه أن الجيوش العربية عاجزة وضعيفة، شأنها في ذلك شأن القوات غير النظامية وشبه العسكرية التي أتت إلى هنا «جيش الإنقاذ».

^[90] المصدر السابق، ص 56.

خلافاً لقرارات حظر بيع وتوريد السلاح لطرفي الصراع التي اتخذتها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، فقد اقتصر الحظر على الدول العربية، مع أنها كانت جميعاً تابعة للغرب، فقد سجلت يوميات الحرب بحسب وثيقة (قبل الشتات) للبروفيسور وليد الخالدي الصفقات التالية:^[91]

- كانون الثاني/يناير 1948: «بريطانيا تبيع السلطات اليهودية في فلسطين 20 طائرة من طراز «أوستير».
- 3 كانون الثاني/يناير 48: العثور على كمية تقدر بنحو 65.000 رطل من مادة تي. إن. تي. المتفجرة، تُحمّل على متن شاحنة على رصيف ميناء نيو جيرسي في الولايات المتحدة، متجهة إلى فلسطين لحساب منظمة الهاغاناة.
- 28 آذار/مارس 48: وصول 13 عربية مصفحة نصف مجنزرة إلى الهاغاناة من الولايات المتحدة (كجزء من صفقة قوامها 50 عربية).
- 25 نيسان/أبريل 48: وصول 25 قطعة مدفعية من الولايات المتحدة إلى تل أبيب، على متن الباخرة ريزوريكتيو.
- 2 أيار/مايو 48: وصول ثلاث طائرات محملة بأسلحة للهاغاناة من فرنسا.
- 6 أيار/مايو 48: وصول خمس قطع مدفعية للهاغاناة من فرنسا.

لم تكن دول الغرب وحدها هي التي زودت إسرائيل بالسلاح وامتنعت عن تزويد الدول العربية به، فقد كان الاتحاد السوفييتي ضالماً بتزويد إسرائيل بالسلاح بمستوى أثر على مسار الحرب ونتيجتها. وما وثقته يوميات الحرب حول تزويد المنظومة الاشتراكية إسرائيل بالسلاح يعزز ذلك:^[92]

- كانون الأول/ديسمبر 47: مبعوثو الهاغاناة في تشيكوسلوفاكيا يتوصلون إلى اتفاق مع شركة سكودا على صفقة كبرى للأسلحة.
- 14 كانون الثاني/يناير 48: مبعوثو الهاغاناة يبرمون صفقة سلاح تشيكية. بلغ مجموع الدفعات نظير الصفقة 12.280.000 دولار. اشتملت الأسلحة المشتراة على 24.500 بندقية، و5000 مدفع رشاش خفيف، و200 مدفع رشاش متوسط، و54 مليون صلية

^[91] وليد الخالدي. «قبل الشتات .. التسلسل الزمني للأحداث 1947-1948»، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية:

Btd.palestine.studies.org

^[92] المصدر السابق.

عتاد، و25 طائرة ميسر شमित ألمانية. وقبل نهاية الانتداب، وصل إلى فلسطين على الأقل 10.740 بندقية، و1200 مدفع رشاش، و26 مدفع ميدان، و11 مليون صلية عتاد. باقي الصفقة، بما فيها طائرات الميسر شमित، وصل إلى فلسطين في نهاية شهر أيار/مايو 1948.

- 1 نيسان/أبريل: وصول الباخرة «نورا»، حاملة 4500 بندقية، و200 مدفع رشاش خفيف، و5 ملايين صلية من العتاد، إلى حيفا من سلبي في يوغسلافيا. وصل على متن إحدى الطائرات 200 بندقية، و40 مدفعاً رشاشاً، ومزيد من العتاد، إلى قاعدة جوية سرية تابعة للهاغانا. الشحنتان دفعة أولى من صفقة السلاح التشيكية (انظر 14 كانون الثاني/يناير، و12-14 أيار/مايو).
- 12-14 أيار/مايو: الدفعتان الثانية والثالثة من الأسلحة التشيكوسلوفاكية تصلان إلى الهاغانا في فلسطين، وتشتملان على 5000 رشاش، و1200 بندقية، و6 ملايين صلية عتاد.
- 13 أيار/مايو: 24 مدفعاً من مدافع المورتر الثقيلة تصل إلى الهاغانا عن طريق ميناء حيفا، على متن الباخرة «بوريا».

«وبعد قيام إسرائيل العام 1948، قدمت فرنسا دعماً عسكرياً وأمنياً واسعاً لها، بما في ذلك في مجال بناء المفاعل النووي في ديمونا وبدء إنتاج القنابل النووية، بعلم مبكر من الولايات المتحدة».^[93]

ويدعم إعلان باييه المعلومات حول صفقات السلاح الآتية من الدول الاشتراكية بالقول: في 24 أيار «تسلم الجيش الإسرائيلي شحنة كبيرة من مدافع جديدة من عيار 45 ملم أرسلتها الكتلة الشيوعية الشرقية، فأصبح في حيازته مدفعية لا مثيل لها لدى القوات العربية الموجودة في فلسطين، بل لا مثيل لها لدى الجيوش العربية مجتمعة. ومن الجدير بالذكر أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي كان له دور في ترتيب عقد هذه الصفقة».^[94] وكانت القوات العربية تعاني من مشكلة الأسلحة القديمة والذخيرة الفاسدة، مضافاً إليها حظر الأسلحة الذي فرضته بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على الدول العربية. وفي الوقت الذي شل فيه الحظر الجيوش العربية -على رداءتها وتبعيتها للغرب- فإنه لم يؤثر على إسرائيل التي زودت بما فيه الكفاية قبل الحرب وأثناءها وبعدها، والتي «وجدت في الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية الدائرة في فلكه مزوداً رغباً في إمدادها بالسلاح».^[95]

[93] داود تلحمي. «حول الموقف السوفييتي من مسألة فلسطين في الأعوام 47-48»، الحوار المتمدن: 2008/9/12.

[94] باييه، التطهير العرقي، مصدر سابق، ص 156

[95] المصدر السابق، ص 141.

الموقف السوفييتي يتناقض مع مبادئ ثورة أكتوبر 1917 التي بموجبها أعلنت الحكومة السوفييتية أنها حليفة للشعوب العربية المضطهدة والمستعمرة ضد الاستعمار البريطاني. كان الهدف الأساسي السوفييتي المعلن هو تقويض النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة، بما في ذلك إنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين، وكان السوفييت قبل ذلك قد وصفوا الصهيونية بأنها أيديولوجية شوفينية وبورجوازية متحالفة مع الاستعمار الغربي، واعتبروها مناهضة للثورة البلشفية، وأداة للاستعمار البريطاني. وشنت الحكومة السوفييتية في شهر نيسان 1921 حملة على الصهيونية والقومية اليهودية. وطالبت اليهود، مثلهم في ذلك مثل الأقليات الأخرى، أن يذوبوا لغوياً وثقافياً في قالب الإنسان السوفييتي البروليتاري الجديد.

أما الموقف السوفييتي من الصهيونية في فلسطين، فقد دعا الحزب الشيوعي في العام 1934 إلى شن «حملة نشطة ومستمرة ضد عزل العمال العرب من قبل الصهيونيين»، ودعا في الوقت ذاته إلى إنشاء جبهة متحدة من العمال العرب واليهود «للضال ضد الاغتصاب الصهيوني واستغلال المستعمرين وكبار المزارعين ومشاريهم». وعلى الرغم من هذه المواقف السوفييتية الواضحة التي لا تحتل اللبس، ساند الاتحاد السوفييتي إنشاء دولة يهودية في فلسطين. لماذا حدث هذا التحول؟ عندما أدرك الاتحاد السوفييتي أن انسحاب البريطانيين وشيك، بدا له أن التقسيم أفضل خيار لتجنب خطة وصاية برعاية الأمم المتحدة، كانت ستديرها دون شك القوات العسكرية الغربية. ثمة تقدير يقول إن دافع الدعم السوفييتي لإسرائيل يعود إلى الرغبة في إنهاء السيطرة الغربية في فلسطين، لأن إنشاء الدولة اليهودية كان يعني، للوهلة الأولى، تحييد المنطقة. وبغية مواجهة هذه المخططات الغربية، لم يكتفِ الاتحاد السوفييتي بأن يكون ثالث دولة تعترف بـ(إسرائيل) اعترافاً قانونياً، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، فقد شجب بغضب دخول القوات العربية إلى فلسطين الذي تلا إعلان إنشاء «الدولة اليهودية». وبادرت الكتلة السوفييتية إلى إرسال الأسلحة إلى (إسرائيل) أثناء الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى، ما كان له أهمية في استمرار بقاء الدولة الصهيونية الجديدة.^[96] موقف الاتحاد السوفييتي في الفترة بين العامين 1947-1953 التي أيدت فيها موسكو (إسرائيل)، خدم مصلحة الإمبريالية ومشروعها، وألحق الظلم بالشعب الفلسطيني. وكان مسوغ إنهاء أو إضعاف السيطرة الغربية عبر الدولة اليهودية «الحيادية» في قلب المنطقة متهافتاً، ولا يصمد أمام الوقائع العنيدة التي تقدم ألف دليل ودليل على العلاقة العضوية بين المشروع الصهيوني ودولته والهيمنة الإمبريالية الغربية على هذه المنطقة الحيوية. ولا يصمد أمام حقيقة قيام بريطانيا بتبني المشروع منذ وعد بلفور وحتى تقديم الغطاء للتطهير العرقي، وتصفيتهما للحركة الوطنية الفلسطينية، وتدعيمها للهجرة اليهودية. ولا يصمد الموقف السوفييتي أيديولوجياً؛ فالصهيونية حركة استعمارية عنصرية في أدبيات ثورة البلاشفة، بما في ذلك تفنيدها

^[96] «الاتحاد السوفييتي والقضية الفلسطينية»، الموسوعة الفلسطينية:

<http://www.palestinapedia.net/>

فكرة القومية اليهودية. لقد تجاهل الاتحاد السوفييتي أعمال التطهير العرقي التي مورست بأبشع الأشكال الوحشية، تلك الأعمال التي دُونَهَا مراقبو الأمم المتحدة وبعض الإعلاميين، ونقلها شهود عيان نجوا من التطهير. لا أحد يشك في إلمام الاتحاد السوفييتي بكل هذه العناصر ومعرفتها بالعمق. ولكن هل رغب البلد الاشتراكي في إيجاد موطن قدم له في منطقة هيمنة غربية عبر إسرائيل في مقابل الدول العربية التابعة والملحقة بالغرب؟ هل راهن على إيجاد نفوذ له ضمن التركيبة الاجتماعية للمستوطنين التي أتت من الكتلة الاشتراكية وكيوتساتها وضمت شيوعيين؟ هل أراد معادلة الضغط الغربي ضده في اليونان وأوروبا باخترق منطقة حيوية للغرب عبر إسرائيل؟ كل المبررات تصطدم بحقيقة أن موقف الاتحاد السوفييتي كان عاملاً مساعداً في اكتساب دولة إسرائيل شرعيتها على حساب الشعب الفلسطيني الذي تعرض للتطهير العرقي. كان الاتحاد السوفييتي -آنذاك- من العوامل السلبية التي لم تمكّن الشعب الفلسطيني من التحرر وتقرير المصير في مواجهة الاستعمار البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني. بكل المقاييس الموقف السوفييتي انتهك الأممية البروليتارية ومبادئ ثورة أكتوبر الاشتراكية، وبخاصة حق الشعوب في تقرير مصيرها في المسألة الفلسطينية.

لكن الموقف السوفييتي لم يبقَ على حاله، وبدأ يتغير منذ العام 53 لمصلحة نضال الشعوب والأنظمة العربية الوطنية من أجل تحررها، بما في ذلك تقديمه دعماً سياسياً ودبلوماسياً ومادياً كبيراً لنضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. ثم انكفأ في نهاية الثمانينات عشية انهياره عندما سمح بهجرة مليون يهودي من جمهوريات الاتحاد إلى إسرائيل. موقف الاتحاد السوفييتي من القضية الفلسطينية في تلك المرحلة لم يُنقد إلا من قبل بعض الكتاب الليبراليين، وظلت معظم الأحزاب الشيوعية واليسارية تبرر الخطأ التاريخي أو تقلل من تأثيره وحجمه؛ ذلك الخطأ الذي ساهم في إضعاف نفوذ وتأثير تلك الأحزاب وأفقدتها الكثير من مصداقيتها.

الأنظمة العربية بين العجز والتواطؤ

لا يعوز المدقق الكثير من الجهد الذهني لتحديد موقع الأنظمة العربية في الصراع مع المشروع الصهيوني. فكانت القوات البريطانية لا تزال موجودة في مصر والأردن والعراق، ما يعني أن لا سيادة وطنية مستقلة لهذه الدول وهي تدور في فلك بريطانيا. سورية ولبنان لم يميّز على خروجهما من قبضة الانتداب الفرنسي وقت طويل وغير مكتملت السيادة. يقول اللواء محمد رفعت وهبه: كانت قواتنا المصرية عندما تريد الذهاب إلى الضفة الأخرى للقناة أو إلى غزة، يتم تفتيشها من جانب السلطات البريطانية، وكذلك الحال عند نقل البضائع. كان البريطانيون يعتبرون حدود مصر الشرقية تنتهي عند قناة السويس، باعتبارها

حدوداً طبيعية مناسبة.^[97] القيادة العامة للقوات الأردنية بريطانية، على رأسها غلوب باشا، وفي القيادة الميدانية العميد نورمان لاشي، وكانت القوات العراقية تابعة للجيش الأردني وتعمل بإمرته. وكل الجيوش العربية تعتمد على التسليح والتدريب البريطاني الفرنسي. ومن المعروف أن فرنسا وبريطانيا أعدتا تلك الجيوش للدفاع عن الحكومات والزعماء وليس للدفاع عن الأوطان، فضلاً عن تحريرها واستقلالها.

حظرت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بيع السلاح لأطراف الصراع، وواقع الحال اقتصر الحظر على الجيوش العربية التي تملك أسلحة قديمة وبعضها فاسد. إن شح السلاح دفع قيادات في الجيش المصري إلى تحويل بعض طائرات الشحن إلى قاذفات قنابل. كان الجيش المصري يملك 7 طائرات حربية فقط «وفى إحدى الطلعات قام بضرب مواقع صهيونية في حيفا، وعن طريق الخطأ أصاب عدداً من القوات البريطانية. فجاء الرد البريطاني عنيفاً حين دمر 5 طائرات مصرية من مجموع 7 طائرات، ما أضعف بشدة الغطاء الجوي للقوات المصرية».^[98]

بعد تبني الأمم المتحدة قرار التقسيم رقم 181، أعلن القادة العرب رسمياً أنهم سيرسلون قوات عسكرية للدفاع عن فلسطين. وكانت تحضيراتهم عقيمة ومثيرة للشفقة في عرف المستشارين البريطانيين لتلك الجيوش. لم يشعر بن غوريون والقيادة الصهيونية بأن مستقبل دولتهم في خطر، أو أن عملية التطهير العرقي ستأثر سلباً. كانوا يعرفون جيداً أن لغة الحرب الطنانة العربية لم تكن مقرونة بأي استعدادات جدية على أرض الواقع، وكانوا على علم تام بافتقار الجيوش العربية إلى العتاد العسكري الجيد، وإلى الخبرة القتالية وإلى التدريب، وكانوا واثقين بتفوقهم العسكري، وبقدرتهم على تنفيذ خططهم الطموحة.^[99] حاولت الدول العربية دعم فرق من المتطوعين العرب عبر جيش الإنقاذ، غير أن كل محاولات جيش الإنقاذ الذي ضم بضعة آلاف من المتطوعين بقيادة فوزي القاوقجي، لم تحدث أي تغيير ذي قيمة على الأرض، ولم يشكل جيش الإنقاذ خطراً جدياً على القوات الصهيونية والتجمعات الأساسية في المدن ومحيطها. فقد اقتصر هجمات مجموعات على عدد من المستوطنات المعزولة. وعلى الرغم من ذلك أنهك جيش الإنقاذ نظراً لعدم التكافؤ مع القوات الصهيونية المحترفة، وسرعان ما قدم استعداده لإبرام هدنة مع الهاغاناة، وبخاصة بعد أن هزم في معركة مرج ابن عامر. اقترن توقيت تدخل الجيوش العربية بنهاية الانتداب البريطاني 1948/5/15، وفي فترة ما قبل التدخل كانت القوات الصهيونية قد نفذت جزءاً أساسياً من عملية التطهير العرقي. فقد تم طرد ربع مليون فلسطيني، ودمر أكثر من مئتي قرية، وظهرت معظم المدن.

^[97] اللواء محمد رفعت وهبة أحد أبطال حرب 48. حواره محمد ثروت ومحمود محيي. صحيفة المصري اليوم: 2011/5/15.

^[98] اللواء محمد رفعت، المصري اليوم، مصدر سابق

^[99] بابيه، التطهير العرقي، مصدر سابق، ص 56.

وحدد الفيلق الأردني الذي دخل الأراضي الفلسطينية قبل دخول الجيوش العربية مهمته في حماية أراضي الضفة الغربية ومدينة القدس الشرقية فقط. الأداء الهزيل للجيوش العربية دفع القيادة الصهيونية لتوسيع هجومها، ليشمل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، والجولان، وجنوب لبنان. لكن القوات العراقية كما يقول إيلان بابيه تحدّت أوامر السياسيين في بلدها وصدت الهجوم عن مدينة جنين، وتوغلت في وادي عارة وألحقت هزيمة بالقوات الصهيونية، وبفعل شجاعة ضباط وجنود عراقيين رفضوا الانسحاب وقادوا مقاومة المواطنين في 15 قرية في وادي عارة، استعصت على الكسر وتمكنت من الصمود والنجاة من الطرد. كذلك نجح الجيش الأردني في صد الهجوم على القدس الشرقية وبخاصة الشيخ جراح، وعلى منطقة اللطرون، وعلى الخليل، وتمكن من السيطرة على مستعمرات كفار عصيون، ونجح في صد الهجمات الصهيونية المضادة. ونجح البطل أحمد عبد العزيز الذي قاد قوات مصرية غير نظامية في الوصول إلى الخليل والقدس، وتنظيم هجمات مؤثرة ضد القوات الصهيونية، بعد أن تجاوز أوامر قائد الجيش المصري في فلسطين.

«كان القادة العرب يدركون أن كارثة رهيبة على وشك أن تحل بالشعب الفلسطيني، غير أنهم ماطلوا بقدر ما استطاعوا، وأجلّوا التدخل العسكري، وعندما تدخلوا كانوا سعداء بإنهائه في أسرع وقت ممكن. كانوا يعرفون تمام المعرفة أن الفلسطينيين قد هزموا، وأنه لا توجد فرصة أمام جيوشهم في مواجهة مع القوات الصهيونية المتفوقة، وفي الواقع أرسلوا قواتهم إلى حرب كانوا يعرفون أن لا فرصة أمامهم لكسبها».^[100]

انتهت الحرب بهزيمة منكرة للجيوش العربية التي لم تكن مستعدة للحرب. وهزلت الدول المشاركة في الحرب ما عدا العراق للتفاوض على الهدنة مع إسرائيل. وبدون عناء وطول انتظار، وقّعت أربع دول عربية على اتفاقيات الهدنة المنفردة بين كل من إسرائيل ومصر (24 شبّاط/فبراير 1949)، وإسرائيل ولبنان (23 آذار/مارس)، وإسرائيل والأردن (3 نيسان/أبريل)، وإسرائيل وسوريا (20 تموز/يوليو).^[101]

واستناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1948، تشكلت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين. وأظهرت الوثيقة التي أصدرتها اللجنة باسم «بروتوكول لوزان» في 12 أيار/مايو 1949، الاختلاف بين الدول العربية وإسرائيل حول عودة اللاجئين الفلسطينيين. «لجنة التوفيق» التي ثبتت موقفاً لمصلحة عودة اللاجئين لم تفعل شيئاً. ولكن بموجب اتفاقيات الهدنة العام 1949، صارت خطوط الهدنة مع مصر والأردن ولبنان وسوريا حدود دولة إسرائيل. وشملت أراضي إسرائيل الأراضي التي احتلت في

^[100] المصدر السابق، ص 129.

^[101] مؤسسة الدراسات الفلسطينية - قسم التوثيق. «اتفاقيات الهدنة العربية - الإسرائيلية»، شبّاط - تموز 1949.

حرب 1948-1949. وبهذا المعنى، أقرت الدول العربية النتائج الكارثية للحرب؛ ومن أبرزها التوسع الإسرائيلي في الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية بحسب قرار 191 الذي أعطى السكان الأصليين 45% من المساحة الإجمالية. وأصبحت دولة الاحتلال تتمدد على مساحة 78% من مساحة فلسطين التاريخية.

لم يعد قيمة لقرار 181 الذي انتهك شر انتهاك، ولا قيمة لخطة السلام التي قدمتها الأمم المتحدة بالاستناد إلى ذلك القرار. الهيئة الدولية لم تتواطأ مع عدم تطبيق قرارها وخططها والعمل بعكسها فحسب، بل تقرر بنتائج التطهير العرقي الذي نفذ بالقوة تحت سمع وبصر المراقبين الدوليين، وعبر عشرات المجازر والقمع الوحشي والدمار الشامل لسكان الأرض الأصليين، التي تعتبر جريمة بحق الإنسانية. والاتحاد السوفيتي لم يعترض ولم يميز موقفه عن البلدان الإمبريالية. والدول العربية التي تفاوضت على اتفاقات الهدنة وأنجزتها لم تعترض ولم تشترط التوقيع على اتفاقات الهدنة بعودة اللاجئين الفعلية، وبالتحقيق في جريمة التطهير العرقي، ونهب وسرقة أملاك مليون وربع المليون مواطن فلسطيني، وبمصادرة عشرة ملايين دونم خصصتها الأمم المتحدة للدولة الفلسطينية، وبالكارثة التي حلت بعموم الشعب الفلسطيني. خلافاً لذلك، توج التنازل العربي والدولي بقبول الجمعية العامة للأمم المتحدة عضوية إسرائيل في أيار/مايو 1949، بأكثرية 37 صوتاً مقابل معارضة 12 دولة، وامتناع 9 دول عن التصويت. وتضمن نص القرار:

إن الجمعية العامة، إذ تأخذ علماً بالتصريح الذي تقبل به «إسرائيل»، دون أي تحفظ، الالتزامات الناجمة عن ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد باحترامها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة. وإذ تذكّر بقراريها الصادرين في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947 (قرار التقسيم) وفي 11 ديسمبر/كانون الأول سنة 1948 (قرار إعادة اللاجئين والتعويض عليهم)، وتأخذ علماً بالتصريحات والإيضاحات التي قدمها ممثل حكومة «إسرائيل» أمام اللجنة السياسية المؤقتة، بشأن تطبيق القرارين المذكورين ... تقرر أن «إسرائيل» دولة محبة للسلام، تقبل بالتزامات الميثاق، وأهلّ للقيام بها ومستعدة لتنفيذها، وتقرر أن تقبل «إسرائيل» عضواً في الأمم المتحدة.

شكل قبول «إسرائيل» في الأمم المتحدة حادثة هي الأولى من نوعها، إذ كانت الدولة الأولى التي تحوز على العضوية بشكل مشروط.^[102] لكن إسرائيل امتنعت عن تنفيذ قرار

^[102] إبراهيم إسماعيل العلي. عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة - دراسة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:

<http://www.alzaytouna.net/permalink/17758.html>

تاريخ الدخول: 2012/5/3.

الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، ولم تحترم التزاماتها التي تعهدت بتنفيذها أمام الأمم المتحدة عند قبول عضويتها، كما فعلت مع قرار التقسيم 181 الذي التزمت به نظرياً وعملت بنقيضه على الأرض، ولم تعترف بالكارثة التي صنعتها للشعب الفلسطيني، ولا بمسؤوليتها القانونية والأخلاقية عنها وعن الضحايا. ففي مذكرتها إلى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين: «إن عقارب الساعة لا تعود إلى الوراء، وإن عودة اللاجئين إلى أماكنهم السابقة شيء مستحيل».^[103] هيئة الأمم المتحدة هي الأخرى لم تضع آلية لتطبيق قراراتها واشتراطاتها وميثاقها في كل ما يتعلق بالصراع الفلسطيني العربي - الإسرائيلي. وكانت منصاعة لسياسة الأمر الواقع المأساوي، كانت الوجه الآخر للعملية.

اتفاقات الهدنة، وعدم الاكتراث بالكارثة التي أحلت بالشعب الفلسطيني، والتغاضي عن التطهير العرقي وجرائمه، والقبول بالواقع وبالدور الإسرائيلي الكولونيالي، كل ذلك كان يعكس خضوع هيئة الأمم المتحدة لمواقف الدول العظمى التي شكلت غطاء لانتهاك ميثاقها، كما يعكس عجز الأنظمة العربية التي افتقدت للحساسية تجاه المسألة الوطنية وتجاه مطالب ومواقف شعوبها. وهي في أحسن الأحوال تتعامل مع قضايا الأوطان من موقع تبعيتها للدول الاستعمارية، ومن موقع المصالح المشتركة. لهذا السبب، تسببت حرب 48 ونتائجها المأساوية بتحولات كبرى داخل الدول العربية، أفضت إلى سقوط العديد من الأنظمة، واستبدالها بأنظمة وطنية رفعت لواء التحرر.

الاستجابة والرد الفلسطيني

كان الشعب الفلسطيني يسعى إلى حق تقرير المصير منذ أواخر القرن التاسع عشر. في البداية، ضمن هوية عربية، كواحد من الشعوب العربية التي أرادت الخلاص من حكم الإمبراطورية العثمانية. وفيما بعد سعى إلى تقرير المصير منفرداً عندما أراد الخلاص من الكولونيالية البريطانية بعد أن قطع شوطاً في بلورة هويته وكيانيته الوطنية شبه المستقلة. باروخ كمرلنغ ويوئل شموئيل مغدال، يعيدان بداية التبلور الفلسطيني المستقل لمطلع ثلاثينيات القرن التاسع عشر، عندما تمرد محمد علي على الإمبراطورية العثمانية وسيطر على سورية وفلسطين، وأقام فيهما سلطة بقيادة ابنه إبراهيم باشا. بعد ذلك حدث التمرد الفلسطيني الكبير رداً على السلطة المتشددة في جباية الضرائب التي رفضت احترام صلاحيات واستقلالية عدد من الوجهاء المحليين، وبسبب وضع البلاد بكاملها تقريباً تحت سلطة وإدارة واحدة لأول مرة منذ مئات السنين. هذا التحول أدى إلى اندلاع تمرد العام 1834، وحّد وجهاء

^[103] المصدر السابق، ص 6.

المدن والفلاحين وأشرف القدس الذين شكلوا -آنذاك- نواة للشعب الفلسطيني.^[104] مصادر فلسطينية وعربية تعزو تبلور الكيان الفلسطيني الجديد إلى فترة ظاهر العمر الزيداني، الذي سبق أن تمرد على السلطات العثمانية، وأقام إمارة قوية كانت بمثابة «أول كيان سياسي في فلسطين» استمر لمدة ربع قرن. حينها أنعش ظاهر العمر الزراعة في البلد، ونشط التجارة مع الأوروبيين، وحقق الأمن والاستقرار في البلاد، ثم تمدد إلى صيدا والشام. لكنه هزم أخيراً، واستعادت الإمبراطورية سيطرتها على فلسطين.^[105] كانت تجربة ظاهر العمر أول محاولة بناء حكم فلسطيني مستقل كما عرضها الروائي الفلسطيني إبراهيم نصر الله في روايته قناديل ملك الجليل الملهاة الفلسطينية بالاستناد إلى أبحاث تاريخية.

ينتمي الشعب الفلسطيني إلى مجموعة كاملة من الشعوب المسماة نامية، التي تشكلت في مواجهة النظام الكولونيالي الذي كرس مجتمعات بلا دولة، لكنها كانت تسير في طريق الانفصال وإقامة دولة سيادية، أو مجتمعات بلا دولة وغير مسموح لها بإقامة دولة. بيد أن الشعب الفلسطيني انفرد من دون الشعوب الأخرى في مواجهة استعمار مزدوج، استعمار بريطاني قام بتأهيل استعمار صهيوني آخر ليحل مكانه انطلاقاً من مصالح كولونيالية مشتركة في ذلك الزمان ومستقبلاً، واستعمار يكبح في الوقت نفسه السكان الأصليين ويدمر مقومات استقلالهم، سواء لجهة منع نمو تشكيلة اقتصادية اجتماعية، أو لجهة تفكيك حركتهم الوطنية، وتحصيل حاصل لا يسمح لهم بإقامة دولة. حالة غريبة مر بها الشعب الفلسطيني، فبدلاً من قطفه ثمار رحيل الاستعمار القديم، دخل في قبضة استعمار جديد قام بمهمة التطهير العرقي بلا رحمة، وسيطر على الأرض والموارد، وأقام دولته على أنقاضه، ورفض التشارك مع الشعب الفلسطيني في مرحلة ما بعد انتهاء الاستعمار. خلافاً لذلك، قام الاستعمار الصهيوني بتدمير التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، وبخاصة هدم العمود الفقري المدني، والمؤسسات الاجتماعية والسياسية للمجتمع. وكان من نتائج ذلك انهيار القيادة السياسية التقليدية التي كانت قد أبعدت وانفصلت عملياً عن حركة الشعب. وفي المحصلة، تحول أكثر من نصف الشعب إلى لاجئين مشردين. ساد الاعتقاد في صفوف الشعب الفلسطيني أنه وقع ضحية مؤامرة رهيبية شارك فيها النظام الدولي بكل مكوناته الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية، وشاركت فيها أيضاً الأنظمة العربية التي ساهمت في كبح مقاومة الشعب الفلسطيني، والتي دخلت حرباً زائفة لم تؤدّ إلا إلى تكريس الكارثة الفلسطينية.

مسؤولية اقتلاع وتبديد الشعب الفلسطيني لا تقتصر على العوامل الخارجية وحدها على

^[104] باروخ كمرلنغ ويوئل مغدال. الفلسطينيون صيرورة شعب. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2001، ص 22-23.

^[105] ظاهر العمر الزيداني. الموسوعة الفلسطينية:

<http://www.palestinapedia.net/>

الرغم من أنها كانت السبب الرئيسي في الاقتلاع والتطهير. فقد ساهم ضعف العامل الذاتي الفلسطيني بدوره في الانهيار، وبخاصة دور القيادة التقليدية التي راوحت بين موقفين: موقف الرهان على الوعود البريطانية بعد إصدار الكتاب الأبيض، والاعتقاد بـ«أن بريطانيا ستمنح الاستقلال للشعب الفلسطيني، وستقيم حكومة تمثيلية مستقلة، وستنقل الصلاحية تدريجياً للممثلين الفلسطينيين بوصفهم يشكلون الأثرية السكانية، وكان ذلك يتم عبر الحكومات العربية وجامعة الدول العربية التي اتخذت قراراً بوقف ثورة العام 1936، وتبين أن تشرشل رفض الاتفاق الذي أبرمه جمال الحسيني وموسى العلمي مع المندوب البريطاني ستوارت نويكمب؛ بنقل جزء من صلاحيات دولة الانتداب إلى القيادة الفلسطينية. اتجاه آخر من القيادة على رأسه المفتي، علقوا آمالهم على انتصار النازية»^[106] أو حاولوا اللعب على التناقضات، وفي كلا الحالتين ارتكب المفتي والاتجاه الذي يمثله، خطأ تاريخياً كبيراً ألحق أضراراً شديدة بمكانة الشعب الفلسطيني. غير أن الاتجاهين لم ينجحا في استقطاب أثرية فلسطينية داعمة لأيٍّ منهما، وتحديداً لم تقم في فلسطين حركة مؤيدة للنازية.

حاولت الهيئة العربية تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة فور خروج البريطانيين، لكن الدول العربية عارضت ذلك. وفي الداخل كان أداء العدد المحدود من القيادة الفلسطينية الذين بقوا في فلسطين أفضل وأكثر إيجابية. أما من نفوا وهم الأثرية فقد انعزلوا عن حركة الشعب ومحتته المأساوية. التطور اللافت للنظر هو تهميش الهيئة العربية العليا، وإخضاعها للقرار العربي الخاص بفلسطين، وبخاصة في السنوات الحرجة 47، و48. فقد كانت جامعة الدول العربية تتخذ قراراتها دون العودة إلى القيادة الفلسطينية، بما في ذلك تشكيل وقيادة ونشاط جيش الإنقاذ الذي كان يخضع للقيادة العربية ولدعمها المادي والعسكري المحدود. الحصيلة الإجمالية كان المجتمع الفلسطيني بلا قيادة، وبدأ يتفكك على وقع عمليات التطهير العرقي دون وضع خطط مركزية بديلة. وشجع «واقع تفكك أنظمة القوة السياسية والعسكرية الفلسطينية وما نجم عنهما من حالة ضعف وارتباك، شجع القيادة الصهيونية على الاندفاع في حرب التطهير والاقتلاع. إزاء ذلك، برزت محاولات محدودة لإنشاء قيادة وطنية فاعلة على الأرض تتولى مقاومة التطهير وتوعية الشعب وتوجيهه، لكن تلك المحاولات لم تتجاوز مشكلة غياب قيادة مركزية.

تجربة عصبة التحرر الوطني كانت محاولة لبناء قيادة وطنية داخل فلسطين، فقد انشق الشيوعيون الفلسطينيون في العام 1943 عن الحزب الشيوعي «الفلسطيني» الإسرائيلي، وأسسوا عصبة التحرر الوطني، وحاولوا إيجاد أطر مشتركة مع بعض الأحزاب والقيادات النقابية والنسائية، لكن المحاولة أخفقت بتأثير من القيادة التقليدية وأحزابها، وبسبب التزام

^[106] باروخ كمرلنغ ويوئل مغدال. الفلسطينيون صيرورة شعب. مصدر سابق، ص 180 - 181.

العصبة بالموقف السوفييتي الذي لم يعترض على مواقف قيادة الحزب الشيوعي المؤيدة للمشروع الصهيوني. انشقاق العصبة يعود إلى انحياز قيادة الحزب ومعظم الأعضاء «اليهود» للمشروع الصهيوني. «وفيما بعد في حرب 48، دعت قيادة الحزب الأعضاء إلى الانخراط في الهاغاناة -بلغ عدد المنخرطين 5 آلاف مقاتل- وساهم في دعم المجهود الحربي، وفي إبرام صفقات شراء الأسلحة، وشجع الهجرة المقاتلة، وأصبح رئيس الحزب شموئيل ميكونيس قائد الهاغاناة».^[107] كانت العصبة مرشحة بالمعنى الافتراضي لملء جزء من الفراغ الذي خلّفته الهيئة العربية العليا بحكم الوعي والخبرة والمستوى التنظيمي والنقابي والإعلامي والقيادي المتقدم. غير أن الموقف السوفييتي الخاطئ والمنحاز للمشروع الصهيوني في مرحلة الحسم، قضى على تلك الفرصة، ودفع العصبة لقبول قرار التقسيم، وللتوحد مرة أخرى في نهاية أيلول/سبتمبر العام 48 مع الحزب الشيوعي المتورط في دعم المشروع الصهيوني ودولته. وقد فاقم موقف العصبة والحزب فيما بعد من حالة التفكك والضياع التي عاشها الشعب الفلسطيني في الأعوام 47 - 51. غير أن وجود أقلية عربية داخل الحزب الشيوعي وهيئاته من جهة، وانتقال الموقف السوفييتي من موقف تأييد إسرائيل إلى موقف تأييد الأنظمة الوطنية العربية بعد العام 1954، هذان التحولان أديا إلى تغيير دور الحزب الذي شكل رافعة للصمود وللنضال الديمقراطي والحقوق. كما ساهم، بشكل كبير وملحوظ، في الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية الفلسطينية. انتقل دوره من عامل تفكيك إلى عامل تماسك وتوحيد. حدث ذلك، لأن موقفه التفكيكي لم يتأسس على مصالح خاصة، بل بفعل التبعية للموقف السوفييتي، شأنه في ذلك شأن الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى. الإشكالية التي لا تزال قائمة هي محدودية استقطاب الإسرائيليين اليهود في الحزب الشيوعي الإسرائيلي منذ التحول الإيجابي الذي شهده وحتى الآن. هشاشة استقطاب الإسرائيليين في الحزب الشيوعي لا تعود إلى انهيار المركز السوفييتي وتراجع الأحزاب الشيوعية، فلاستنكاف يعود إلى ما قبل الانهيار وما بعده. لم يطرح الحزب الشيوعي ذو الأثرية العربية هذه القضية للمراجعة والبحث في الأسباب ومحاولة التجاوز، بمثل ما لم يطرح الأخطاء التاريخية الفادحة المنوه عنها للمراجعة أيضاً.

في ظل إخفاق الحركة الوطنية يميناً ويساراً ووسطاً، ترك الشعب الفلسطيني يواجه مصيره بنفسه، تركت كل مدينة وكل قرية تواجه مصيرها بنفسها. غادر الآلاف من الأعيان والتجار والطبقة العليا الذين كانوا يسكنون في الأحياء الفخمة في القدس وحيفا ويافا وغيرها من المدن بحثاً عن مكان آمن خارج البلاد، وبقي العمال والفلاحون بلا قيادة وفريسة

^[107] محمود محارب. « لكي يراجع الحزب الشيوعي الإسرائيلي تاريخه»:

<http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=1148289>

تاريخ الدخول: 2014/12/2

للسائعات والرعب. ثم غادرت الطبقة الوسطى من المدن ومن القرى التي بدأت تتعرض للتدمير والتطهير العرقي. وبفعل الانهيار من فوق، انتقل الرهان الشعبي إلى الفرق المقاتلة واللجان الوطنية المنتشرة في مختلف الأماكن.

في شروط غياب القيادة وعدم التكافؤ في القوى، وفي شروط تجريد سلطات الانتداب البريطانية الشعب الفلسطيني من السلاح، لم تستطع مجموعات المقاومة التأثير في ميزان القوى، ولم تنجح في منع تطهير القرى -إلا في حالات قليلة - على الرغم من بطولة أفرادها وتضحياتهم الكبيرة. كانت مجموعات الجهاد المقدس التي قادها عبد القادر الحسيني في القدس، ومجموعات حسن سلامة في يافا، وجيش الإنقاذ الذي قاده فوزي القاوقجي في الشمال، تعمل منفردة دون تنسيق مع بعضها البعض، ويعوزها السلاح والمال والتدريب والخبرة.

يقول بابه: «بعد قرار التقسيم والمجازر التي أعقبته، انتظر سكان القرى والمدن، سواء بسواء، بصبر، ليروا ما سيعني لهم أن يكونوا جزءاً من «دولة يهودية»، أو أي نظام قد يحل محل الحكم البريطاني، ولم يكن لدى معظمهم أي فكرة عما ينتظرهم من طرد. فعلى مر القرون، انتقلت فلسطين من غزاة إلى غزاة، ومن يد إلى أخرى. أما الناس، فقد استمرت حياتهم إلى حد ما من دون تغيير، زرعوا أراضيهم، أو مارسوا تجارتهم حيثما كانوا، واستسلموا إلى الوضع الجديد إلى حين حدوث تغيير مرة أخرى». لم يبدِ الفلسطينيون بعداً ميلاً للقتال في الريف. اتسم الموقف الشعبي باللامبالاة ومحاولة الحفاظ على حياة طبيعية والبقاء في أماكنهم كخيار جيد، لكن موقفهم أزعج وأربك بن غوريون والقيادة الصهيونية. في هذا السياق، بادرت مدن وقرى فلسطينية لإبرام اتفاقات مع كيوتسات وتجمعات إسرائيلية حفاظاً على بقائها سالمة. على سبيل المثال، أبرمت بلدية يافا اتفاق تعايش مع بلدية تل أبيب، لكن الهاغاناة لم تحترم الاتفاق وهاجمت يافا. وحيثما استغاثت بالبريطانيين ولا مجيب، وكان رئيس بلدية القسم الإسرائيلي من مدينة حيفا يطلب من السكان العرب البقاء، وكانت الهاغاناة تصدر أمراً بقتل كل عربي. قرية دير ياسين توصلت إلى معاهدة عدم اعتداء، لكنها تعرضت لمجزرة مروعة. قرية الشيخ مونس أبرمت اتفاقاً مع الهاغاناة، وعلى الرغم من ذلك جرى تطهيرها وتدميرها. وعدد آخر من المدن والقرى أبرم اتفاقات وكانت النتيجة سلبية».^[108]

بعد الغدر الذي تعرضت له القرى والمدن والبلدات التي أبرمت الاتفاقات على يد القوات النظامية وغير النظامية الإسرائيلية، لم يبقَ أمام السكان الأصليين غير مقاومة الطرد

^[108] بابه، التطهير العرقي، مصدر سابق، ص 60.

والتدمير. تنطبق مقولة فوكو المعروفة، على الحالة الفلسطينية آنذاك «أيما تكون القوة، هناك مقاومة، القوة تؤدي إلى المقاومة، والمزيد من القمع يثير المزيد من المقاومة، وهلم جرا».^[109]

نجحت جماعات من الفلسطينيين في مقاومة الطرد. وبدأت القرى تواجه القوات الإسرائيلية المهاجمة بمقاومة أشد. وكان ذلك أحد أسباب بقاء قرى فلسطينية دون تطهير. فقد أظهرت كل قرية من قرى وادي عارة الـ15 شجاعة وصموداً في صد المهاجمين بمساعدة ضباط وجنود عراقيين قرروا البقاء عندما تلقوا أوامر بالانسحاب. بعد أعمال الغدر الصهيونية صار صمود ومقاومة الأغلبية الفلسطينية الخيار المتبقي إلى أن تُطرد بالقوة ويقتل العديد من أبنائها. قرى في الجليل الأعلى قاومت وبقيت صامدة. قرية قاقون قاومت وبعد احتلالها استردتها القوات العراقية، ثم أعيد احتلالها مرة أخرى. وسقطت قرى عدة على الطريق الساحلي كانت صمدت بشجاعة مثل: عين غزال، جبع، عين حوض، طيرة حيفا، كفر لام، إجزم، إضافة إلى مدينة الناصرة وعدد من القرى حولها.^[110] سقط من قرية إجزم وحدها 200 شهيد وهم يدافعون عن قريتهم. قرية حطين قاومت ببسالة مع أن عدد المدافعين عنها لم يتجاوز 25 متطوعاً مسلحين تسليحاً بسيطاً. الطنطورة رفضت عرضاً للاستسلام بعد أن صمدت فترة طويلة، لكنها تعرضت إلى هجوم وارتكبت بحقها مجزرة بشعة، حين قام الجنود بقتل ما يفوق المائة شاب بدم بارد. ومتطوعون لبنانيون انضموا إلى مقاومين فلسطينيين ودافعوا بشجاعة وأفشلوا محاولات بسط السيطرة على المناطق القصوى من الجليل الأعلى، دافعوا بشجاعة عن قرى مثل سعسع التي نجت من الدمار بضعة أشهر أخرى.^[111] قرى وادي عارة التي صمدت حتى النهاية ضمت إلى إسرائيل بموجب اتفاقات الهدنة العربية الإسرائيلية في العام 1949 مع الحكومة الأردنية. عدد قليل من القرى نجحت بالبقاء بفعل مقاومتها وصمودها، وبعض القرى «الدرزية» بقيت بقرار إسرائيلي، وعدد كبير من القرى صمدت وقاومت، لكنها تعرضت للتدمير والتطهير، والبعض الآخر تعرض مواطنوها للطرد من غير تدمير. الناصرة المدينة الوحيدة التي بقيت كمدينة عربية في مناطق 48، وكان ذلك يعود لصمودها أولاً، ولحرص بن غوريون على عدم إغضاب العالم المسيحي ثانياً. وعلى الرغم من ذلك، تم طرد كل المواطنين الذين كانت لهم صلة بصمود ومقاومة المدينة بصرف النظر عن انتمائهم الديني.

^[109] هولاندر جوسلين، وراشيل أينوونير. «وضع تصور المقاومة». المنتدى السوسولوجي 19، رقم 4 (2004)، ص 533-554.

^[110] بابه، التطهير العرقي، مصدر سابق، ص 183-184.

^[111] المصدر السابق، ص 150 - 151.

سلخ أقليات من المجتمع الفلسطيني

تفكيك المجتمع الفلسطيني واقتلعه كان هدفاً مركزياً للمشروع الصهيوني. وكانت محاولة سلخ الأقليات وإلحاقها بالمشروع من ضمن آليات اتبعها المحتلون منذ بداية حربهم ضد الشعب الفلسطيني. أدى التفوق الساحق للقوى العسكرية الصهيونية، والقدرة التي أبدتها في التدمير والاحتلال والطرده، إلى بث الذعر في الأقليات التي اعتبرت من مكونات الشعب الفلسطيني تاريخياً. يقول إيلان باييه: «تكتسب أهمية خاصة في هذا السياق ظاهرة الدروز الذين انضموا إلى جيش الإنقاذ عندما دخل فلسطين. ولكن في بداية نيسان/أبريل 1948، فر 500 مقاتل من جيش الإنقاذ وانضموا إلى القوات الصهيونية، وكان ذلك واحداً من أغرب فصول الحرب». ويضيف كانت واحدة من النتائج المأساوية لهذا الانتقال إلى معسكر العدو أن القوات الدرزية أصبحت الأداة الرئيسية بأيدي المؤسسة الأمنية لتنفيذ تطهير الجليل عرقياً. تلا ذلك انسلاخ آخر لطائفة «الشركس» القاطنة في قرى عدة شمال فلسطين، حدث الانسلاخ عندما قررت إظهار ولاءها للقوة العسكرية الصهيونية المتفوقة، فانضم 350 من أبنائها إلى القوات الصهيونية في نيسان/أبريل العام 1948. وسيشكل هذا المزيج من الدروز والشركس لاحقاً نواة حرس الحدود الإسرائيلي، الوحدة العسكرية الرئيسية لحفظ الأمن، أولاً في المناطق العربية قبل 67، ثم لتعزيز الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب 67.^[112] وفي السياق ذاته، فتحت القيادة الصهيونية المجال أمام متطوعين بدو مسلمين فلسطينيين، وأبرمت اتفاقاً مع شيوخ بدو من قبيلة «الهيّيب» في سهول الجليل، وقبائل أخرى في الجنوب وبعض العشائر والعائلات. كان الدروز في العهدين العثماني والبريطاني جزءاً من منتسبي الديانة الإسلامية، ولم يتم تمييزهم عن أبناء شعبهم. ولكن أثناء عملية التطهير العرقي أبرمت القيادة الصهيونية «معاهدة حقن الدماء» مع زعماء الطائفة، الاتفاقية التي يتم بموجبها الحفاظ على القرى الدرزية الـ15، وعلى سكانها الدروز، إضافة إلى الدروز في 3 قرى مختلطة مع مسلمين ومسيحيين، مقابل التحاق الشباب الدرزي بالقوات الصهيونية ومشاركتهم في حرب التطهير. وكانت القيادة الصهيونية قد بدأت تعمل على اختراق الأقليات وتحاول استقطاب أجزاء منها أثناء ثورة العام 36، من خلال إيجاد مصالح خاصة لزعاماتها. وعمّقت القيادة الصهيونية استجابة جزء من الأقليات بإعطائها الحصانة والامتيازات والأسلحة، وبترسيم الاعتراف بها كأقلية دينية وقومية منفصلة عن شعبها وعن القومية الفلسطينية. وحاولت السلطات الإسرائيلية سلخ المسيحيين الفلسطينيين عن مجتمعهم، لكنهم رفضوا وحافظوا على الانتماء والوحدة والنضال المشترك مع شعبهم. وكان رفضهم للمشروع الصهيوني ومقاومتهم له امتداداً لرفضهم ومقاومتهم المشتركة مع المسلمين للغزو الصليبي والاستبداد العثماني والاحتلال البريطاني. كان المسيحيون جزءاً حيوياً من الحركة والثقافة الوطنية في كل المراحل،

^[112] المصدر السابق، ص 127.

ولهذا رفضوا كل العروض الصهيونية، وواصلوا مقاومتهم وصمودهم، وتعرضت قراهم للتدمير والتهجير. وعلى الرغم من ذلك، اضطرت القيادة الصهيونية للتعامل مع المسيحيين، وبخاصة في مدينة الناصرة المسيحية، بأقل وحشية، وبرأغامية، مراعاة للغرب وخشية من تبلور رأي عام غربي ضد إسرائيل في ذلك الوقت.

لم يكن النجاح الإسرائيلي كاملاً في سلخ الطائفة الدرزية التي أصبح تعدادها 134 ألفاً، ويشكلون 8% من الشعب الفلسطيني في مناطق الـ48، و1.7% من مجموع السكان في إسرائيل. وتمرد جزء من الدروز ورفضوا الصفقة، وقاوموا المسعى الإسرائيلي لتعميق انفصالهم عبر تكريس استقلالية القيادة الدينية الدرزية عن القيادة الدينية الإسلامية، وتم فصل المحاكم الدرزية عن المحاكم الإسلامية، واعتمد منهج تعليم خاص بالدروز، ومدارس خاصة بهم، وفرض عليهم قانون التجنيد الإجباري في الجيش الإسرائيلي، وتشكيل «كتيبة السيف» التي يقتصر جنودها على أبناء الطائفة، واحتلوا مراكز رفيعة في الوحدات الخاصة الإسرائيلية، وتم استيعاب الدروز في الأحزاب الصهيونية، وفي مراكز قيادية. قاومت أقلية درزية كل الإجراءات الإسرائيلية منذ البداية، وارتقى رفضها في سبعينيات القرن الماضي بتشكيل «لجنة المبادرة الدرزية» التي رفضت قانون التجنيد في الجيش، وبدأ شبان دروز يرفضون دخول الجيش الذي يحتل ويقمع أبناء شعبهم. كان الشاعر الكبير سميح القاسم الذي ينتمي إلى الطائفة الدرزية، ويعتبر من رموز الثقافة الوطنية الفلسطينية، ومن شعراء المقاومة الفلسطينية، رافعة لرفض الانسلاخ ومقاومته. رفضت المعارضة الدرزية الانسلاخ عن الشعب الفلسطيني، ونجحت في جمع 8 آلاف توقيع يرفضون التجنيد في الجيش الإسرائيلي. استندت اللجنة في تعبتها إلى «مصادرة أراضي القرى الدرزية بنسبة تصل إلى 85% - 90%، وإلى حرمانهم من تراخيص البناء، وممارسة العنصرية والتهميش، وقد انعكس ذلك على مستوى التعليم - فقط 44% يحصلون على شهادة الثانوية العامة- ويعانون من نقص الخدمات».^[113] واستند المعارضون أيضاً إلى اقتصار استخدام الدروز في المهمات القمعية، كما حدث أثناء العدوان على غزة، حيث ارتكب اللواء جولاني مجزرة الشجاعة بقيادة ضابط درزي.

اختراق المجتمع الفلسطيني الفعلي بدأ في العام 1948، ولا تزال تأثيراته السلبية قائمة حتى الآن، ولا تزال محاولات استقطاب الفلسطينيين متواصلة ومتزايدة، فقد استؤنفت مؤخراً محاولة فرض التجنيد على المسيحيين بالاستناد إلى بعض الاتباع. الهدف لم يتغير سابقاً وراهناً، وهو تفكيك المجتمع الفلسطيني وقطع الطريق على تطوره ككيان ودولة.

مقابل ذلك نجحت الأقلية العربية في الحفاظ على هويتها وثقافتها الوطنية، وفي الدفاع عن

^[113] سعيد عموري. «ارفض .. شعبك بيحميك .. دروز فلسطين يقاطعون جيش الاحتلال»، صحيفة القدس، 2014/1/25.

الأرض والحقوق، وفي مواجهة الاقتلاع في النقب والجليل، وفي مواجهة القوانين العنصرية، وسجلت نجاحات مهمة. في بداية الستينيات «رفضت القرى الفلسطينية عرضاً من الصندوق القومي اليهودي لشراء الأراضي أو تبادلها من نوعية أقل جودة في أمكنة أخرى، لكن القرويين رفضوا وصمدوا وشكل صمودهم واحداً من الفصول البطولية في النضال ضد التطهير العرقي». وتوالت النجاحات في سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وبلغ الاحتجاج الفلسطيني في تلك المناطق ذروته يوم الأرض العام 1976، وفي انتفاضة أكتوبر 2000، التي أكدت وحدة الشعب والمصير الفلسطيني. كما أن تبلور الكتل العربية المستقلة لانتخابات الكنيست أحدث تحولاً مهماً في انجذاب الناضحين للأحزاب الفلسطينية العربية. «فقد كانت الأحزاب الصهيونية ما بين العامين 1981 و1992، تحصل على قرابة نصف أصوات العرب في إسرائيل ممن يمارسون حقهم في الاقتراع، وأغلب هذه الأصوات كانت من نصيب حزب «العمل الصهيوني». ويُفسر باحثون أكاديميون أن السبب يتعلق برغبة العرب، آنذاك، في الاندماج في المؤسسات الإسرائيلية، قبل نشوء الأحزاب العربية المستقلة في نهاية ثمانينيات القرن الماضي. لكن هذه النسبة انخفضت في انتخابات 2009، إلى 18%، ثم ارتفعت في انتخابات 2013، إلى 23%^[114]. هذه النتيجة تعكس استمرار محاولات الاختراق والاستقطاب والتفكيك للمجتمع الفلسطيني في غياب انتهاج سياسة فلسطينية موحدة تعيد الاستقطاب على أسس وطنية ديمقراطية، وتضع في مركز أهدافها الحفاظ على وحدة مكونات الشعب الفلسطيني، وعدم تجزئته حقوقه والدفاع المشترك عنها.

سلخ اليهود الفلسطينيين

كانت الحركة الصهيونية قد بدأت باستقطاب وسلخ اليهود الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في فلسطين التاريخية كجزء من السكان الأصليين قبل بدء الهجرات الصهيونية في التاريخ الحديث، هؤلاء الذين عاشوا في فلسطين بشكل طبيعي قبل وعد بلفور، وقبل محاولات ترجمة المشروع الصهيوني على الأرض الفلسطينية، بدءاً بالجيب الصهيوني الذي أنشئ سنة 1922 على أيدي مجموعة من الاستعماريين اليهود من أوروبا الشرقية، بمساعدة ودعم سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين. تواجدت مجموعات يهودية محلية في أربع مدن فلسطينية، هي صفد، وطبريا، والخليل، والقدس، وصل تعدادهم إلى 25 ألف العام 1881 وفقاً للإحصائيات الرسمية للوكالة اليهودية.^[115] ومن الجدير بالذكر أن اليهود الفلسطينيين، وكذلك اليهود العرب، عاشوا حياة طبيعية مع أقرانهم المسلمين والمسيحيين في إطار من التعايش والتفاهم والتعاون

^[114] «لماذا يصوت ناخبون عرب في إسرائيل لأحزاب اليمين؟»، المصدر: <http://www.al-masdar.net>، تاريخ الدخول:

2014/12/22.

^[115] الفلسطينيون اليهود، Ar.wikipedia.org

كمواطنين لا يختلفون عن بعضهم البعض -إلا في حدود تميز الأكثرية الدينية وبعض العصبية غير المعلنة- بما في ذلك كانوا يتحدثون اللغة العربية. لكن الحركة الصهيونية حرصت على سلخهم عن شعبهم الفلسطيني وعن شعوبهم العربية وعن ثقافتهم ولغتهم ومنظومة القيم المجتمعية المشتركة، مستخدمة في ذلك أساليب الترغيب والترهيب. وعندما رفض جزء من اليهود الفلسطينيين مشروع الدولة اليهودية التي طرحت من قبل الحركة الصهيونية، جرى اغتيال جاكوب دي هان المتحدث الرسمي باسم «إسرائيل أغودات» المعارضة لإقامة دولة يهودية في فلسطين.^[116] غير أنه مع بداية الهجرات الصهيونية، بدأ انتماء اليهود الفلسطينيين للصهيونية، وصار عدم الانتماء تهمة يعاقب عليه صاحبه ويدفع ثمناً باهظاً من النبز والمقاطعة، بل وفي مرحلة معينة كانت الوكالة اليهودية تستطيع طرده. وهذا يؤكد على سياسة السلخ القمعية المنهجية لليهود الفلسطينيين عن مجتمعاتهم الفلسطيني. وعلى الرغم من كل المحاولات، ظل بعض اليهود الفلسطينيين ضد الصهيونية، ورفضوا الجنسية الإسرائيلية بعد إعلان دولة إسرائيل، ولكن السلطات الإسرائيلية ظلت تمارس الضغط عليهم حتى أجبرتهم على التجنس. هكذا، نجحت دولة إسرائيل في دمج اليهود الفلسطينيين وجردتهم من لغتهم وثقافتهم الفلسطينية العربية، باستثناء بعض الأفراد والمجموعات الصغيرة التي أثرت الخروج من المشروع ومن البلد. الطوائف التي تمسكت بعاداتها وثقافتها الفلسطينية، ومنهم الطائفة السامرية في نابلس -1600 مواطن- ويعيش بعضهم في حولون، كان لهذه الطائفة تمثيل في أول مجلس تشريعي فلسطيني العام 1995 عبر الكاهن السامري سلوم عمران. ومجموعة ناطوري كارثا التي تأسست العام 1938، ورفضت الجنسية الإسرائيلية لغاية الثمانينيات، وما زالت ترفض التصويت في الانتخابات الإسرائيلية، وترفض أي مساعدة مالية من الحكومة الإسرائيلية. وهي حركة تعارض وجود دولة إسرائيل، ويقدر عدد أعضائها في القدس بـ 5000 حسب المكتبة اليهودية الافتراضية. ومن رموز الحركة وأهمهم الحاخام **موشيه هيرش** يهودي فلسطيني أصبح زعيم حركة ناطوري كارثا المعارضة للحركة الصهيونية ولدولة إسرائيل، وكان مقرباً من الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي عينه وزيراً لشؤون اليهود في السلطة الوطنية الفلسطينية. وشغل أيضاً منصب مستشار للرئيس الراحل ياسر عرفات.^[117] لقد أحدثت الحركة الصهيونية شرخاً بين اليهود الفلسطينيين وبقية أبناء شعبهم من المسلمين والمسيحيين. وكان مغزى سلخ اليهود الفلسطينيين عن شعبهم هو تحويل الديانة اليهودية إلى قومية مستقلة ومنعزلة عن المكونات الأخرى، وتحويل الدولة إلى دولة حصرية لليهود جرى سلخهم عن مجتمعاتهم العربية وغير العربية.

ثمة فرق جوهري بين فئة تنسلخ عن شعبها ووطنها وتتوحد مع المعتدي انطلاقاً من المصالح الأنانية الضيقة التي تلتقي مع المشروع الكولونيالي العنصري، وهذا ينطبق على

^[116] المصدر السابق.

^[117] المصدر السابق.

قيادات دينية وقبلية وقومية بادرت إلى الانسلاخ والالتحاق بالمعتدين، وبين انسلاخ طائفة وأقلية قومية وقبائل وعائلات وعشائر بأكملها وشرائع اجتماعية ودخولها في مشروع مناقض لمصالحها وللمبادئ التحرر وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ما جرى هو صفقات من فوق جرى نشرها في البنية القبلية، لكنها سرعان ما بدأت تصطدم على أرض الواقع. وكان من شأن استفحال التناقضات بين الأكثرية غير المستفيدة وبين سلطات الاحتلال وأطماعها المتزايدة، إعادة الاستقطاب في مواجهة عملية سلخ المجموعات الفلسطينية والأقليات عن المجتمع الفلسطيني. إن مستوى الاستقطاب بين الشعب الفلسطيني في مناطق 48 ككل ودولة الاحتلال ومؤسساتها، يرجح الكفة الفلسطينية. هذا ما تؤكدته النسبة المتناقصة في دخول الأحزاب الصهيونية من 50% إلى 18 - 23%، واستمرار رفض المسيحيين الدخول في اللعبة الإسرائيلية، وتراجع أجزاء من الطائفة الدرزية ومن البدو من حالة استقطاب أعلى إلى استقطاب أقل في إطار الشعب الفلسطيني. ويلاحظ أن أي تقدم سياسي تحرري وثقافي وديمقراطي فلسطيني، ينعكس إيجاباً على عملية الاستقطاب، والعكس صحيح، فإن العصبية الدينية تعزز العصبية الأخرى.

سلخ اليهود العرب وتخريب التعايش

سَلَخَ اليهود الفلسطينيين عن مجتمعهم الفلسطيني، وكذلك سَلَخَ الأقليات الفلسطينية، كان بهدف تفكيك الشعب الفلسطيني وإذابته في كل مكان، غير أن جلب اليهود العرب وإدماجهم في المشروع الصهيوني جاء على خلفية الإخفاق الصهيوني في استقطاب هجرة يهودية ضخمة. «فقد فضل الناجون من الهجمة النازية إما الهجرة إلى الولايات المتحدة، وإما البقاء في أوروبا نفسها». وعلى الرغم من إغلاق أبواب الهجرة إلى الولايات المتحدة باتفاق مع الحركة الصهيونية، فقد ظلت نسبة الهجرة إلى إسرائيل ليس بالمستوى المطلوب، ونتيجة لذلك «قررت القيادة الأشكنازية في إسرائيل على مضض حث مليون يهودي عربي من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الانضمام إلى اليهود الموجودين في الجيب الذي اقتطعوه لأنفسهم في أرض فلسطين»^[118] كما يقول باييه، ساعد في ذلك أن استيعاب اليهود العرب كان جزءاً من المشروع الصهيوني، مع وجود أولوية لاستيعاب اليهود في الغرب. نُقِّدَ هذا الهدف عبر استجابة أنظمة عربية رجعية، بشكل أو بآخر، مع مسعى الحركة الصهيونية، وبسبب مستوى الاندماج غير المكتمل في إطار دولة مواطنة متساوية الذي عجزت الطبقات الحاكمة العربية عن تحقيقه في ذلك الوقت. عوامل عديدة تضافرت في القطع مع مستوى التعايش والاندماج المتحقق في المجتمعات العربية في ذلك الوقت،

^[118] باييه، التطهير العرقي، مصدر سابق، ص 282 - 283.

كانخراط اليهود في الأحزاب الشيوعية والنقابية، وفي الحركة الثقافية والفنية، وفي الاقتصاد والتجارة والتعليم.

أصدرت الحكومة العراقية قانون إسقاط الجنسية عن اليهود العراقيين، وطردت الحكومة العراقية وحكومات عربية أخرى الموظفين اليهود من الجهاز الحكومي، وسحبت إجازات الاستيراد من التجار اليهود، إضافة إلى التعبئة الإعلامية والدينية ضد اليهود، بما في ذلك تفجير كنس من قبل قوى الإسلام السياسي في مصر. الحركة الصهيونية بدورها كانت تقوم بتفجيرات في الكنس في بغداد، وفي أماكن التجمعات اليهودية، وتقوم بتأمين الأموال والحاجات اللوجستية والإغراءات المادية للوكلاء الذين يشرفون على التهجير.

الحكومة البريطانية بدورها لعبت دور الوسيط والمشجع على اتباع هذه السياسة وترجمتها العملية. يقول اليهودي العراقي شمعون بلاص: علينا الاعتراف بأنه كان هناك نوع من التواطؤ بين القيادة الإسرائيلية والوكالة الصهيونية وحكومة العراق لتهجير اليهود، وبدا التفاهم يتبلور ويتخذ منحى آخر حين سقطت القنابل والمتفجرات في كُنس اليهود وبدأت هجرتهم».

سمير النقاش وضع النقاط على الحروف عندما قال: كانت المؤامرة بين بن غوريون ونوري السعيد بوساطة بريطانية للتججيل في خروج يهود العراق إلى فلسطين، لذلك تم استخدام القنابل والمتفجرات بالكنس. ويضيف النقاش «لا يمكن لأحد أن ينسى قول بن غوريون «يموت عشرة، ولكن يأتي بدلاً منهم عشرة آلاف».^[119] العراق لم تكن بالنسبة لليهود بلداً عابراً في الماضي والحاضر، فبحسب اعتقاد اليهود العراقيين: «جرى تحرير القسم الأكبر من العهد القديم على أرض بابل، لا في فلسطين ولا في مصر، هنا وضعت أسس الديانة اليهودية والإيمان بالتوحيد، وهو ما يفسر اعتقاد البعض أن نحو 300 نبي وكاهن من أنبياء العهد القديم وكهنته قد دفنوا في بلاد ما بين النهرين. نهر الفرات تبارك بضريح النبي ذي الكفل وحزقيال، ونهر دجلة اعتز باحتضان عظام وليٍّ آخر «عزرا» المدفون على الجانب الشرقي من النهر». «في العراق توجد كل قبور أنبيائنا وأوليائنا وكتابتنا المباركين». وفي الحاضر: «كانت الجالية اليهودية في العراق هي الأكثر ثراء، وقد احتلت مراكز حيوية في العديد من المهن، وكانت الأكثر تعليماً. كما كان لها حضور في الفن، وبشكل خاص الموسيقى، فأوركسترا الكوبانجي معظمها من اليهود، والفنانة (سليمة مراد) التي رفضت مغادرة العراق كان لها حضور مميز. كذلك الفنانة (سلطانة)، والفنانة (ناظمة إبراهيم)، وكلهن ينتمين للديانة اليهودية. ملكة جمال بغداد في العام 1946 كانت يهودية، زوجة اليهودي المليونير نعيم رنكور. وشارك مثقفون يهود في الحزب الشيوعي العراقي في المواقع القيادية، وفي

^[119] ناصر عبد المجيد الحريري. اليهود العرب والصهيونية 2. الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب - وانا:

الصحافة، والعمل النقابي. فكان أول شهيد للحزب الشيوعي يسقط العام 1946 في مظاهرة مناوئة للاستعمار البريطاني والحكومة الرجعية هو «شاؤول طويق»، اليهودي الشيوعي الذي علقت صورته في مقرات الحزب كنموذج للمناضلين الشجعان. ويقال إن القيادي «يهودا صديق» أعدم مع زعيم الحزب الرفيق فهد في العام 1949، ولكن جرى التستر عليه لتفادي ربط الحزب باليهود، وتحصيل حاصل بالمشروع الصهيوني، واعتقل مئات من الشيوعيين بينهم يهود كثير^[120]. الصدمة الكبيرة: كان في انتظار الأكثرية الساحقة من يهود العراق الفارين، عملية بسات الرياح التي نقلتهم من طهران إلى إسرائيل. صدم اليهود عندما صدوا إلى طائرات خالية من المقاعد، أي أنها ليست للنقل الآدمي. وصدمو أكثر بإجراءات الاستقبال والرش بال د. د. ت، ووضعهم في معسكرات بانتظار الاستيعاب في مساكن جديدة. ولاحظوا سياسة التمييز بين اليهود الشرقيين والأشكناز الغربيين.^[121]

ولا تختلف تجربة اليهود المغربيين عن العراقيين، سامي شالوم شطريت، اليهودي المغربي الأصل الذي اختار ترك «إسرائيل» والعيش في الولايات المتحدة لخص عملية التهجير بالقول: «هويتنا العربية كيهود اختفت. لقد دمّرتها الصهيونية، ولم يعد ثمة في العالم عرب يهود. والأسوأ أن الصهيونية حولت اليهودي الشرقي أو الأسود (الأدنى في منظورها) إلى مستعمر استيطاني، محاولة استيعابه و/أو توظيفه في بنيتها»^[122]، في بنية الدولة الكولونيالية. بل أصبح اليهود الشرقيون، أشد مؤيدي الدولة الكولونيالية العنصرية بعد أن تنكر معظمهم لتراثهم وثقافتهم العربية، وأبدوا مواقف متطرفة وعدائية وعنصرية ضد الشعب الفلسطيني. كان التخلص من ثقافة اليهودي الشرقي واجتثاث شقيقته شرطاً لاندماجه في المجتمع الجديد، بيد أن اندماجه كان من الدرجة الثانية، فقد جرى توطين اليهود الشرقيين في الضواحي والمستوطنات البعيدة عن المدن في الجليل، وعلى طول الحدود الشرقية، وتم استخدامهم كيد عاملة رخيصة في الزراعة والخدمات. ومورست بحقهم أشكال من التمييز، ولم تزدهم المعاملة الدونية إلا المزيد من التطرف والعداء للشعب الفلسطيني والشعوب العربية. المفارقة أن هؤلاء، كانوا يلقون معاملة حسنة في بلدانهم قبل هجرتهم، وقبل النشاط المحموم الذي قامت به الحركة الصهيونية. وقد ردوا على المعاملة العنصرية الأشكنازية التي مورست بحقهم، بمواقف عنصرية عدائية ضد الشعب الفلسطيني؛ أي انهم توحدوا مع المعتدي، باستثناء أقلية مارسست الاعتراض ونقدته، وحاولت ولا تزال تحاول استعادة ثقافتها وإنسانيتها وروابطها.

^[120] خالد قشطيني. على ضفاف بابل (رواية). بيروت: رياض الريس، 2008. انظر أيضاً: قضايا إسرائيلية. قراءة مهنة عبد الحميد، 2011.

^[121] المصدر السابق.

^[122] هشام البستاني. «نقد خطاب التحرر اليهودي» مجلة الآداب، كانون الأول 2008.

المشروع الصهيوني الذي استهدف تفكيك الشعب الفلسطيني وإذابته في المنطقة، مس أيضاً تعايش الأديان واندماج مكوناتها في الكيانات العربية وكل دول المنطقة كتركيا وإيران. إن سلخ اليهود العرب الذين كانوا مندمجين كمواطنين في بلدانهم، واستقطابهم لمشروع كولونيالي بشكل مخالف لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق الطوائف اليهودية في تقرير مصيرها بحرية وبدون تدخل، تم باستخدام القوة والترهيب والترغيب وشراء الذمم، والصفقات المربية، ونشر ثقافة الكراهية، وعجرفة القوة الكولونيالية. لقد أدى اختراع الشعب واختراع الأرض على حساب شعوب المنطقة، وعلى انقراض الشعب الفلسطيني، إلى خلق نوع من التصدع في وحدة المجتمعات العربية وغير العربية. وأدخل هذا المشروع الكولونيالي شعوب المنطقة في صراع مفتوح. وخلافاً لمزاعم الحركة الصهيونية حول إيجاد مكان آمن لليهود في فلسطين، فقد أصبح هذا المكان، نتيجة النشأة المشوهة المفروضة، أكثر الأماكن التي لا يتوفر فيها الأمن لليهود المقيمين فيها. أصبحت كل دول العالم التي يقيم بداخلها يهود أكثر أماناً من إسرائيل، وأصبحت كل شعوب المنطقة مهددة في أمنها واستقرارها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بذريعة إيجاد مكان آمن لليهود.

استمرار سياسات المحو والإنكار وتحولها إلى ثقافة إسرائيلية سائدة

منذ أعمال التطهير العرقي للشعب الفلسطيني التي استهدفت محو «وجود» الشعب الفلسطيني وتاريخه وثقافته، بما في ذلك محو رواية السكان الأصليين واعتماد رواية المنتصرين، لا يوجد أهم من الكتب المدرسية ودورها في بناء ذاكرة جمعية دائمة ومهيمن عليها، وبناء نفسي وثقافي للشخصية الإسرائيلية، ذاكرة تمكن الدولة من السيطرة على عقول الأجيال الإسرائيلية المتعاقبة بالأيديولوجيا التي قام على أساسها التطهير. كيف يجري تصوير فلسطين والفلسطينيين في الكتب المدرسية؟ باستخدام العلوم والحدث في تصنيع رواية تمثل، وعلى نحو صريح وضمني، الضمير الجمعي الذي يوجه المجتمع الإسرائيلي بفئاته وأطيافه كافة، وتشكل أيضاً منظومة القيم التي تفرض على الإسرائيليين الولاء لهذا الضمير الجمعي بعينه^[123]. عملية تستعرضها الأكاديمية الإسرائيلية نوريت بيلد -إحسان في كتابها فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل.. الأيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم. لتؤكد تواصل واستمرارية مشروع إقصاء الشعب الفلسطيني المترافق مع مشروع انعزال إسرائيل عن محيطها.

^[123] نوريت بيلد -إحسان. فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل.. الأيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2012، ص 22.

كانت إحدى الوظائف المهمة التي أوكلت إلى الكتب المدرسية تُعنى على الدوام بإعادة إنتاج رواية تستطيع أن تربط الطلاب اليهود بأصولهم في أرض إسرائيل، وقد دأبت الكتب المقررة في مدارس إسرائيل على تقديم اليهود الإسرائيليين على أنهم السكان الأصليون الذين عادوا إلى أرض وطنهم، وعلى أنهم الأحفاد المباشرون للعبرانيين التوراتيين أبناء إسرائيل^[124]. لا يتعلم الطلبة اليهود شيئاً عن الرواية الفلسطينية، ويقتصر تعليمهم على الرواية الصهيونية التي تستوجب الرفض الصريح لجميع الروايات الأخرى. الرواية ترى «النزاع مع الفلسطينيين مستعصياً على الحل»، والذين يحملون هذا النوع من الذاكرة يستندون إلى: الحقوق التاريخية لليهود في أرض إسرائيل، والتهديد الذي يشكله العرب وكرهيتهم ومعاداة السامية، ويمثل المواطنون الفلسطينيون مشكلة ديموغرافية تهدد الوجود اليهودي. ويقود ذلك إلى شرعنة كل ممارسة تساعد على تعزيز سيطرة اليهود على الأرض^[125]. يتلقى غالبية الطلبة الإسرائيليين المحرومين من التواصل مع جيرانهم الفلسطينيين معظم المعلومات عنهم من خلال المدرسة والمواد التي تدرس لهم فيها، ويجندون في الجيش بعد تخرجهم من المدرسة الثانوية، ويرسلون في مهمات لتنفيذ السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة^[126].

«يسود إسرائيل خطاب يناهض العرب، حيث يستحضر العرب فيه كجموع قذرة من أشخاص يجمعهم التحريض والإرهاب والبداية واضطهاد النساء وقمعهن والتكاثر بأعداد هائلة والأصولية»^[127]. ويتم استخدام صور نمطية تتسم بالتطرف، بحيث يتم إقصاؤها من الجماعات الإنسانية، ما يساهم في ترسيخ التحيز ويرعى نزاع الصفة الشرعية عن الفلسطينيين كجماعات سلبية متطرفة، (إرهابي، لاجئ، ومزارع بدائي، أو بدوي). لذلك لا تشتمل هذه الكتب على أي جانب ثقافي اجتماعي إيجابي من حياتهم، فلا تتحدث -مثلاً- عن الأدب والشعر والفن والعمارة والتاريخ والزراعة ولا الفلكلور ولا تقدم صوراً طبيعية. لا تعترف الكتب بوجودهم كشعب، فتطمس حياتهم على أرض فلسطين، و«تقدم الجنسية الفلسطينية على أنها مزورة وخيالية ومصطنعة»^[128].

والكتب المدرسية تبرر طرد السكان الأصليين وقتلهم عندما تتحدث عن طرد خلال المعارك ونتيجة للحرب، وليس ثمرة خطة أعدتها الحركة الصهيونية. وربطت الكتب «الطرد» أو الفرار الجماعي للعرب بالحاجة الماسة إلى تهويد البلاد، وضمان أغلبية يهودية تنفيذاً للوعد الإلهي.

[124] المصدر السابق، ص 26.

[125] المصدر السابق، ص 49-50.

[126] المصدر السابق، ص 80.

[127] المصدر السابق، ص 61.

[128] المصدر السابق، ص 90.

وفي هذا السياق، جرى تبرير عمليات تدمير مئات القرى الفلسطينية، ومنع أصحابها من العودة، كما جرى تبرير وشرعنة المجازر لطالما كانت وظيفتها تهويد البلاد، وضمان أغلبية يهودية. **الطرد شر لا بد منه، ومأساة اللاجئين فعل من أفعال القدر غير مرتبطة بخطة التطهير العرقي (خطة د)**، اللاجئون يفقدون حقهم في العودة لأنهم «تخلوا عن أرضهم ولا يستحقون أن يستعيدوها». والمطلوب إقناع الأجيال الشابة الفلسطينية بأنهم فقدوا حق العودة، بسبب هجر أجدادهم للأرض من جهة، وبسبب إجماع الإسرائيليين على حرمان اللاجئين من حق العودة من جهة أخرى.^[129]

وتمجد كتب الجغرافيا المقررة في المدارس الإسرائيلية الإنجازات التي حققتها الصهيونية في تذليل الصحراء وتطويعها، وتحويل مجاري الأنهار، وتجفيف المستنقعات، وزراعة الغابات، في الوقت الذي يتم فيه محو آثار القرى والزراعة العربية وطمسها.^[130] تستطيع الخرائط تطبيع الإقصاء أكثر من أي أداة أخرى. إن القائمين على إعداد المناهج التعليمية في إسرائيل، لم يتوقفوا عن تدريس أرض إسرائيل الكبرى الموعودة للطلبة التي تتجاوز الحدود الرسمية للدولة - تضم أجزاء من لبنان وسورية ومصر ومعظم أراضي الأردن، فضلاً عن فلسطين، وتقدمها على أنها وحدة جغرافية كاملة، تزين الممرات الداخلية في المدارس والوزارات والبنوك، وتقدم خريطة إسرائيل بحسب الوعد الإلهي لا الحدود المعترف بها دولياً.^[131] إنها تشرعن استباحة الأرض وإقصاء السكان الأصليين وتصورهم كعناصر لا شخصية ومشكلات وتهديدات، كونهم بدائيين ومتطفلين جديرين بالازدراء. تقدم الكتب التخلف العربي مقابل الحداثة الإسرائيلية، وصورة المستوطنة المقترنة بالابتكار والجمال، مقابل صورة القرية الفلسطينية المقترنة بالتخلف والخمول، وبنية تحتية غير متطورة، وسكان بدائيين يرفضون العيش في البنايات المرتفعة، ويمانعون التنازل للصالح العام.

النتيجة الحتمية التي يخرج بها الدارس للخرائط هي: رفض الاعتراف بالحدود الدولية المقترن بعدم سريان القرارات الدولية ونفاذها على إسرائيل.

الكتب الإسرائيلية تشرعن المجازر بسبب «النتائج الإيجابية» التي أفضت إليها، وهي إنشاء الدولة، والحفاظ على أمن الإسرائيليين. المنفعة، هي نقطة انطلاق، فالمجازر كانت مفيدة بالنسبة إلى إسرائيل، مجزرة دير ياسين أسهمت في تسريع وتيرة إخلاء المدن والقرى العربية، وأوجدت حلاً للمشكلة الديموغرافية المخيفة،^[132] ومجزرة قبية أرسدت دعائم الأمن

^[129] المصدر السابق، ص 131 - 135.

^[130] المصدر السابق، ص 158.

^[131] المصدر السابق، ص 176.

^[132] المصدر السابق، ص 244.

وأعادته إلى المستوطنات ورفعت معنويات الجيش، ومجزرة كفر قاسم تسببت في صدور حكم مستنير وفي إقصاء الحكومة العسكرية.^[133] هكذا تتم شرعنة نتيجة المجزرة، وفي السياق تنزع السمة الشرعية عن الفعل أو عن الفاعلين، باعتبارهم منشقين، أو لا يعلمون بوجود أصحاب البيوت داخلها، والأهم أن الضحايا الفلسطينيين لا يحظوا بأي اهتمام أو تضامن أو عاطفة إنسانية، في مقابل إبراز شجاعة القضاة الإسرائيليين ونزاهتهم الأخلاقية. لكن الكتب تتحاشى ذكر إطلاق سراح القتلة، وإعادتهم إلى مناصبهم بعد فترة وجيزة، ولا تذكر العقوبة «المسخرة» التي فرضت على قائد العملية، وهي تغريمه بليرتين! كما لا تتطرق إلى الخسائر والأذى والأضرار الفادحة التي لحقت بالضحايا، «وتقبل الألم الكبير الذي ألم بهم إذا كان يحول دون وقوع ألم أكبر بنا». إن كتب التاريخ المقررة في المدارس تفضل خلق ماضٍ يمكن استخدامه، وعادة ما تقود تلك الكتب إلى نسيان الدراما المتعلقة بالضحايا، وإشاحة النظر عن المجازر والمآسي الأخرى، وبهذه الطريقة تعلم تلك الكتب الطلاب خطاب القوة الذي يستخدمه **الساسة والجنرالات**،^[134] ويفسر لماذا لا تعترف إسرائيل بالتطهير العرقي ونتائجه الكارثية. إن عدم إثارة التساؤلات حول ما جرى، يؤدي إلى قبول وجهة نظر وحيدة باعتبارها حقيقة مسلماً بها.

هكذا يتم الإعداد الأيديولوجي للطلبة في المدارس الإسرائيلية، بمعزل عن الأساليب المعرفية في البحث والدراسة وفي التساؤل، ويتم غرس أفكار تعصبية وعنصرية، وبعد ذلك يلتحق الطلبة الإسرائيليون بالخدمة العسكرية بناء على هذه الثقافة المغروسة في أذهانهم، التي تربط التعاطف بالعرق أو الدين، وليس له مكان في العلاقة مع الشعب الفلسطيني. هكذا يتربى جيل بعد جيل على مفهوم راسخ يقول: «إن المنفعة هي المعيار الوحيد الذي يجب أن يوجه سلوكهم»، والإثنية وليس المواطنة هي العامل الحاسم الذي يعتمد في تحديد الحقوق وتوزيع الموارد. اليهود وحدهم يملكون حقوق المواطنة الكاملة. الثقافة الإسرائيلية تقدم على أنها أسمى من كل الثقافات، وتشعرن التمييز أمام القانون، وعدم المساواة في حقوق الملكية والحركة والإقامة والعمل واختيار الوظيفة والتعليم والسكن والخدمات العامة وفي الحصول على الجنسية. إنها عنصرية صريحة، وعلى الرغم من ذلك تتم تسمية واعتماد إسرائيل باعتبارها «البلد الديمقراطي الوحيد» الذي يشكل امتداداً للعالم الحر!

^[133] المصدر السابق، ص 249.

^[134] المصدر السابق، ص 301.

مصادقة النظام الدولي على النتائج والسياسات

منذ وعد بلفور، مروراً بمرحلة الانتداب البريطاني وقرار التقسيم والحروب التي تبعتها، صادق النظام الدولي على السياسات وحتى على الادعاءات الإسرائيلية في كل ما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي. يقول إيلان بابيه: «هناك جريمة جرى محوها كلياً من الذاكرة الإسرائيلية، ومن الذاكرة العالمية، جريمة التطهير التي تعد جريمة بحق الإنسانية، والذين ارتكبوها يعتبرون مجرمين يجب محاكمتهم. جريمة جرى إنكارها بصورة منهجية منذ وقوعها ولا يزال غير معترف بها كحقيقة تاريخية، ولا تواجه سياسياً وأخلاقياً».

إسرائيل رفضت بشكل مطلق الاعتراف بالتطهير «النكبة»، ورفضت تحمّل أي مسؤولية قانونية وأخلاقية عن التطهير العرقي، واستبعدت قضايا التطهير «النكبة» واللاجئين عن جدول أي عملية سياسية. البداية كانت صادمة عندما تجاهلت المنظمة الدولية كل قواعد الوساطة الدولية المصادق عليها في ميثاقها. وعرضت «حلاً لا أخلاقياً ولا شرعياً، يعطي أكثر من نصف وطن الشعب الفلسطيني لمنظمة تتبنى أيديولوجية إقصائية وتعلن صراحة عن أهدافها في السيطرة الكلية على البلد، وطرد السكان الأصليين منه، وإزالة هويته الفلسطينية العربية».^[135] منحت من يملكون أقل من 6% من الأرض، ويشكلون 30% من السكان 56% من الأرض. وكانت أشد جوانب القرار لا أخلاقية هو عدم تضمينه آلية حماية للشعب الفلسطيني من التطهير العرقي، وضمان إقامة الدولة الفلسطينية كحد أدنى. عوضاً عن ذلك، أيدت المؤسسة الدولية الترجمة وحيدة الجانب والانتقائية لقرار التقسيم، وأيدت نتائجه المأساوية والكارثة التي أحاقّت بالشعب الفلسطيني. وتوجت مواقفها الظالمة، بعد استكمال التطهير والدوس على خططها للحل والسلام، باعتراف الأمم المتحدة بدولة إسرائيل. وكانت المنظمة الدولية قد رفضت طلباً فلسطينياً لعرض مشروع التقسيم على محكمة العدل الدولية للبث القانوني في شرعيته. وأدارت الظهر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ولم تتوقف أمام رفض الشعب الفلسطيني وحركته السياسية لقرار التقسيم بمواصفاته الظالمة، بل أصرت على وضع قرار ضد إرادة السكان الأصليين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة. وعندما قبلت الأنظمة العربية في العام 1949 قرارات الأمم المتحدة -قرار التقسيم وقرار حق اللاجئين بالعودة- رفضت إسرائيل الالتزام بالتقسيم، ورفضت بشكل مطلق عودة اللاجئين. ولم تحرك الأمم المتحدة ساكناً إزاء الرفض الإسرائيلي، ولم تحترم قراراتها التي تنص على إقامة دولتين، وعلى عودة اللاجئين. الاقتراح الأميركي بوضع فلسطين تحت وصاية دولية لمدة 5 سنوات يتم خلالها بلورة حل يقبل به قطبا الصراع، لم يصمد طويلاً أما الضغوط الصهيونية، وتم سحبه سريعاً.

^[135] بابيه، التطهير العرقي، مصدر سابق، ص 44.

وسطاء العملية السياسية التي أطلقت بعد 1991، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، التزموا الموقف الإسرائيلي باستبعاد التطهير «النكبة» واللجئين من جدول العملية السياسية ومشاريها المتعددة. وتبنوا الخطوط التي تقدمها إسرائيل كأساس للحل السياسي، واعتبرت هذه تنازلات إسرائيلية ومواقف معقولة، وهذا يعني أن إسرائيل تقرر مصير الشعب الفلسطيني من طرف واحد. وكان هذا يعني أن ما طرحه إسرائيل هو الذي ينبغي التفاوض حوله، وما طرحه الحركة السياسية الفلسطينية يسقط من الحساب، بل يعتبر موقفاً متطرفاً ولا يصلح للتفاوض.

الخطوط الإسرائيلية المعتمدة أميركياً، هي: الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يرجع فقط إلى العام 1967. وسيكون التفاوض على حل يقتصر على الضفة والقطاع. وكل شيء فيهما - الأرض والناس والموارد الطبيعية- يمكن تقاسمه بين إسرائيل والفلسطينيين. الأراضي التي استعادت إسرائيل للانسحاب منها وسمتها تنازلات مؤلمة في مفاوضات كامب ديفيد 2000 لا تتجاوز 15% من مساحة فلسطين التاريخية، وتعادل 68% من مساحة الضفة والقطاع. هذه المساحة موزعة على كانتونات تفصلها عن بعضها البعض مستعمرات ومعسكرات وجدران فصل عنصري. غير مسموح التفاوض على التطهير «النكبة» وعلى حق العودة للجئين. هناك إجماع إسرائيلي يحظر نقاش حق العودة، وقد أقر الكنيست قانوناً يؤكد ذلك، التزم به باراك علناً وهو يصعد سلم الطائرة متوجهاً إلى مفاوضات كامب ديفيد 2000. ومدينة القدس ستبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وأي حل يتم التوصل إليه سيعني نهاية الصراع ولا يجوز للفلسطينيين المطالبة بأي شيء. الملفت أيضاً حصول إسرائيل على تأييد أميركي وغربي لسياستها الديموقراطية، أو عدم الاعتراض على تلك السياسة. أصبح لإسرائيل الحق في ضبط النمو الطبيعي الفلسطيني. وهي لا تسمح بزيادة الفلسطينيين داخل الدولة على 20%، وفي القدس «الموحدة» على 25%، وواقع الحال ترفض زيادة نسبة الفلسطينيين على نسبه الإسرائيليين اليهود داخل حدود فلسطين التاريخية. لذلك، نجد فصول التطهير العرقي مستمرة في القدس، ومناطق «سي»، وداخل جدار الفصل العنصري، وفي النقب والجليل. وجاء الانسحاب من قطاع غزة واستمرار حصاره واحتلاله عن بعد في سياق تطبيق السياسة الديموقراطية العنصرية.

شيطنة الفلسطيني

استندت أعمال التطهير والتدمير إلى تشويه صورة الفلسطيني أفراداً وشعباً، لأنه بدون نزع إنسانية الفلسطيني وشيئته، فإن عملية إقصائه من المكان والزمان لا تستقيم. وفي هذه الحالة، فإن حضور البعد الأخلاقي والإنساني يربك المشروع برمته، ويجعله غير قابل

للتطبيق. بدأ تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم بتقديمهم «كنازيين»، وتحديداً قدمت مجموعات المقاومة والقرى الفلسطينية والقرويين المستهدفين بالتطهير بصفتهن نازيين قد يرتكبن محرقة أخرى بحق اليهود في حالة بقائهم في هذا المكان. كانت وظيفة التهمة تحويلهم إلى أهداف يجوز تدميرها وطرد أو قتل من فيها. «ساوى موشيه شاريت في أيار العام 1948 بين الفلسطينيين و«الضباع»، حين قال: «لقد رحلت تلك الضباع ولن يسمع عنها أحد شيئاً بعد عشر سنوات». كان شاريت يشير إلى حيوان كريبه ذي أثر سيئ في النفوس، صفاته تبعث البغض وتثير الريبة فيه والاشمئزاز منه، ولا بأسف على قتله أحد». منذ البداية، أعطى الخطاب الصهيوني المتطرف أوصافاً غير إنسانية للفلسطينيين تقود إما إلى السجن وإما الطرد وإما الموت. الفلسطيني أصبح موضوعاً زائداً يحقق إلغاؤه مصالح الطرف الذي ألغاه».^[136]

واستمر الخطاب، بل استفحل، مع استمرار أيديولوجية الإقصاء التي قادت إلى التطهير. ومع صعود اليمين المتطرف، وانزياح المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف، أعرب 86% من الإسرائيليين اليهود عن رغبتهم في رؤية الفلسطينيين في «إسرائيل» مرحلين. يقول الناقد فيصل دراج: «لا تعرف البشرية الآن شعباً طرد شعباً آخر من أرضه، وبقي مستعداً لإنزال كل أنواع العقاب بالشعب الذي اغتصبت أرضه، كما لو كانت مطالبة الإنسان المضطهد لحقوقه أمراً مخالفاً للأعراف والشرائع الإنسانية. وهذا الوضع الشاذ الذي لا يتألف مع شعار «حقوق الإنسان» الشائع في القرن العشرين وما تلاه، هو الذي يقضي بتلمس عناصر الهوية الفلسطينية من موقع مغاير، وهو الذي يجعل المأساة الفلسطينية غير مألوفة».^[137] إنها معادلة شيطنة شعب استعمر وطرد واحتل وطنه، يقابله تمجيد الشعب الذي استعمر وطرد واحتل أراضي الشعب الآخر. وتحويل أماكن الصدمة (الدمار) وذكرى وجود شعب في هذا المكان إلى فضاءات للاسترخاء والتمتع بالنسبة للإسرائيليين.

هكذا، على قاعدة إنكار الفلسطيني، استمرت أيديولوجية التطهير وتحولت إلى ثقافة سائدة، ولم تتمكن المؤسسة ولا المجتمع الإسرائيلي في أحسن لحظاتها انفتاحاً على حل سياسي مع الشعب الفلسطيني من تجاوز مبدأ «صعود طرف يعني سقوطاً للآخر، وانتصار طرف يعني هزيمة للآخر». فقد تأسس وجود إسرائيل على نفي وجود آخر، وظلت هذه المعادلة تتحكم في مواقفه ضمن متلازمة تقول إن الحضور والتطور الفلسطيني يشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل. وفي حين حاول الشعب الفلسطيني في كل المراحل، بما في ذلك أثناء التطهير العرقي إيجاد مقاربة نفي النفي أي «القبول المتبادل»، لم يجد الاستجابة من المؤسسة

^[136] فيصل دراج. الهوية، الثقافة، السياسة .. قراءة في الحالة الفلسطينية. عمان: أزمنة للنشر والتوزيع، 2010، ص 19.

^[137] المصدر السابق، ص 15.

الرسمية ومن أكرتية المجتمع الإسرائيلي، لأن أسس القبول المتبادل تعني الاعتراف بوجود الآخر وبحريته وبأنسنته. رفضت القيادة الصهيونية الإسرائيلية المقاربة ومعها أكرتية المجتمع الإسرائيلي، معتقدين أن الشعب الفلسطيني ليس صادقاً ويخفي رغبة دفينية في القضاء على الإسرائيلي حين تسنح له الظروف بذلك، فيما يشبه مرض «جنون الارتباب» كما قالت الكاتبة البريطانية هيلينا كوبان. الحالة المرضية كانت لصيقة بأعمال التطهير العرقي كما لاحظ إيلان بابيه: كان الجنود يكون بصوت مرتفع بينما هم منهمكون في قتل وطرده أناس أبرياء. القتل المترافق مع بكاء كان واحداً من التكتيكات للتعامل مع «المضامين الأخلاقية» للخطة دالت. عاطفة إسرائيلية يطلق عليها «يطلقون النار وي يكون» تعبر عن «ندم أخلاقي» لجنود إسرائيليين شاركوا في عمليات تطهير عرقي ضيقة النطاق في حرب 67، وقد دعي الضباط والجنود المعينون وقتئذ من جانب الكاتب الإسرائيلي عاموس عوز وأصدقائه إلى ممارسة «تبرئة» في البيت الأحمر- الذي كان مقرراً لبن غوريون والهيئة القيادية التي نظمت وأشرفت على التطهير العرقي- قبل أن يهدم.^[138] أي أخلاق وأي تبرئة لمرتكبي جرائم حرب بشعة. حتى التبرئة لا تتضمن أي اعتراف أو اعتذار للضحية كما حدث في جنوب أفريقيا بعد سقوط نظام الأبارتهايد. يكون ويصرخون وهم يقتلون ويدمرون، هذه حالة التوحد بالمعتدي النازي. الجنود يتحولون إلى قتلة، ولكنهم يتشبثون بوضعية الضحية، يكون ويصرخون كضحية، ولكن من موقع القاتل. إنها حالة مرضية بامتياز، تحدث عنها بإسهاب البروفيسور والمحلل النفسي المصري مصطفى زيور في دراسته **جدل السيد والعبد**.

إن عدم الاعتراف الإسرائيلي بالجرائم والفظاعات، وعدم محاكمة أحد على ارتكابه جرائم حرب على الرغم من الأدلة الوافرة يؤدي إلى استمرار شيطنة الفلسطينيين. وحتى الذين تضطر المؤسسة لإدانتهم بارتكاب مجازر، فإنهم يستمرون في إشغال وظائف ذات تأثير في حياة الضحايا، ولا تصدر بحقهم أحكام إلا بمستوى ضئيل وهزلي. على سبيل المثال: عندما شارك 22 جندياً إسرائيلياً أثناء عمليات التطهير العرقي في عملية اغتصاب بربرية لطفلة فلسطينية عمرها 12 سنة في قاعدة عسكرية وقتلوها بعد الاغتصاب، أصدرت المحكمة حكماً بالسجن عامين للشخص الذي قام بقتل الطفلة فقط.^[139] عدم الاعتراف وعدم محاكمة المتهمين والمدانين بارتكاب جرائم حرب، أو إصدار أحكام مخففة في جرائم كبيرة، يؤدي إلى استمرار شيطنة الفلسطيني بأشكال عديدة ومتنوعة، ومحاولة دفعه نحو النزاع غير المتكافئ من أجل تثبيته في وضعية الهزيمة المحتممة، ومقارنته مع الصورة التي قدمها له، صورة «إرهابي قاتل للأبرياء»، واستمرار المؤسسة الإسرائيلية في سعيها المحموم إلى إسقاط صورة المعتدي على الفلسطيني وتحويله إلى إرهابي فاقد لإنسانيته وفي حالة اغتراب.

^[138] بابيه، التطهير العرقي، ص 121 - 122.

^[139] المصدر السابق، ص 238.

عبر الشاعر محمود درويش في قصيدته «عن إنسان»، عن حالة الإسقاط عندما قال: وضعوا على فمه السلاسل/ ربطوا يديه بصخرة الموتى/ وقالوا: أنت قاتل!/ أخذوا طعامه والملابس والبيارق/ ورموه في ززانة الموتى/ وقالوا: أنت سارق!/ طردوه من كل المرافئ/ أخذوا حبيبته الصغيرة، ثم قالوا: أنت لاجئ!^[140]

يقابل فعل الشيطنة والإسقاط الإسرائيلي بحث فلسطيني دائم عن إسرائيلي يحتفظ بإنسانيته من خلال التمرد على الكولونيالية والعنصرية، كي يخرجوا معاً من حالة الاغتراب. ولما نجحت الدوائر الكولونيالية والعنصرية في منع أو إبطاء هذا النوع من الاستقطاب الفلسطيني الإسرائيلي، لأن عملية الاستقطاب استندت إلى استفاقة الضمير الإنساني الحي (المتعثرة والبطيئة) لدى إسرائيليين، وإلى الواقعية العفوية والسياسة المرتجلة الفلسطينية، ولم تستند العملية إلى تحويل مشروع الاحتلال والأبارتهايد والكولونيالية إلى المحاكمة الشعبية والرسمية، وإلى تحويل مشروع الاحتلال إلى مشروع خاسر، يخسر ويراكم خسارته ليتحول إلى أزمة بحاجة إلى حل.

مقابل ذلك، فإن المؤسسة الإسرائيلية تجرد الفلسطيني من كل عناصر قوته، وتبذل قصارى جهدها كي تؤهله للاستسلام في إطار علاقة «السيد بالعبد»، أو تدمجه بالإرهاب كي تشطب حقوقه المشروعة والإنسانية من الأجندة العالمية وتُنبَت عملية الإقصاء السياسي والحقوقى والإنساني والوجودي لشعب ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. يساعدها في ذلك بعض الأعمال الفلسطينية الانتقامية الموجهة من قبل قوى سياسية، تقدم وصفاً واحداً لكل الإسرائيليين دون تمييز أنصار السلام داخل المجتمع الإسرائيلي، وتظهر عداءً لليهود كيهود، وليس عداءً للاحتلال والعنصرية.

الاستنتاج الأهم الذي يتوصل إليه إيلان بابيه في كتابه التوثيقي هو وجود شرائح من المجتمع الإسرائيلي اختارت أن تؤثر في تكوينها الاعتبارات الإنسانية، لا الهندسة الصهيونية الاجتماعية، مقابل أغلبية الفلسطينيين التي رفضت أن تفقدها عقود من الاحتلال الإسرائيلي الوحشي إنسانيتها، والتي على الرغم من الطرد والاضطهاد والتفكك ظلت تأمل بالمصالحة.^[141]

استمر الحزب الشيوعي بأكثريته الساحقة الفلسطينية في طرح نضال مشترك إسرائيلي فلسطيني. لكن انخراطه وتقدمه في الوسط الإسرائيلي ظل محدوداً. لم يتمكن من اختراق المجتمع الإسرائيلي بنضال يؤسس لثقافة ديمقراطية وإنسانية نقياً للكولونيالية والعنصرية، وذلك يعود إلى الأخطاء الفادحة المتمثلة في تماهي الشيوعيين الإسرائيليين

^[140] محمود درويش. أوراق الزيتون. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 3003، ص 12.

^[141] بابيه، التطهير العرقي، ص 285.

مع المشروع الصهيوني أثناء قيام الدولة، وعدم المصالحة مع هذا التاريخ لدى القسم الأكبر منهم.

منذ البداية، كان هدف تقويض الكيانية الفلسطينية وتفكيك بنية المجتمع وتدمير مقاومته على الأرض، هدفاً للحركة الصهيونية، دعمته بقوة سلطات الانتداب البريطاني عندما جردت المقاومة الفلسطينية من كل سلاح، واعتقلت المئات من النشطاء السياسيين والمناصرين للمقاومة والمناهضين للمشروع الصهيوني ولسلطات الانتداب، وتوجت كل ذلك بإبعاد القيادة الفلسطينية عن وطنها. التناوب المنهجي المتواصل بين سلطات الانتداب والحركة الصهيونية أدى إلى انهيار القيادة الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يؤدِّ إحساس النخبة بالخطر السابق إلى إجراءات وبدائل تساعد على استمرار تنظيم صمود المواطنين الفلسطينيين ومقاومتهم، وتقطع الطريق على الوصول إلى مرحلة التفكك.

الفصل الخامس

الثورة الفلسطينية واستعادة الهوية الوطنية والدور المستقل

مغزى المبادرة العربية لتأسيس منظمة التحرير

تركت حرب 48 الشعب الفلسطيني في حالة تفكك، وأصبحت المؤسسات السياسية الفلسطينية والأحزاب بالشلل، وأصبحت المنظمات شبه العسكرية «كالنجداء»، «والفتوة»، و«اللجان القومية»، و«جيش الجهاد المقدس»، أثراً بعد عين، وانهارت النخبة القديمة أو القيادة التقليدية وسلطتها السياسية، وتفتتت جميع الشرائح الاجتماعية، وفُكَّت الطبقة الوسطى مع اقتلاع الشعب، وانهارت التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية بعد خسارة الأرض والموارد.^[142]

هذا الوضع حال دون نشوء نخبة جديدة تتولى الزعامة السياسية بعد كارثة التطهير العرقي. فالدول العربية (مصر، سوريا، لبنان) استبعدت اللاجئين من الحياة السياسية، في حين أدمجت الأردن الفلسطينيين في النظام السياسي الأردني. ولم يبقَ ما يجمع الفلسطينيين غير «المحافظة على أنماط التضامن الاجتماعي والتعبير الثقافي الوطني والارتباط العاطفي بالوطن قاسماً مشتركاً بينهم». غير أن الاستبعاد والإدماج تركا فراغاً حفز بعض النخب للبحث عن إطار سياسي جديد من خارج السيطرة العربية الرسمية.

^[142] يزيد صايغ. الكفاح المسلح والبحث عن الدولة .. الحركة الوطنية الفلسطينية 1949 - 1993. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002، ص 928.

تأسست منظمة التحرير بقرار من جامعة الدول العربية، وبتوافق بين الأنظمة العربية ذات النفوذ والثقل في العام 1964. استحضرت شخصيات فلسطينية بعضها مستقل وأكثرها تدور في فلك أكثر من نظام عربي. فالمجلس الوطني الأول ضم زعماء اجتماعيين تقليديين وأبناء العائلات المعروفة قبل سنة 1948. كانت تركيبة المنظمة محافظة ومنعزلة عن التجمعات الشعبية، وبخاصة المخيمات المنتشرة في دول الطوق، إلا أن مواقف المنظمة عبّرت، بشكل أو بآخر، عن ميزان القوى داخل النظام العربي الذي كانت الكفة الراجحة فيه للنظام الناصري.

وبشكل مواز للمنظمة، نشطت تنظيمات سياسية كحركة فتح، وتنظيم القوميين العرب، والحزب الشيوعي، وجبهة التحرير الفلسطينية، وحزب البعث. ونشطت أيضاً اتّحادات شعبية «مرأة وطلاب». كان الهدف العربي الرسمي غير المعلن من مبادرة تأسيس منظمة التحرير هو: قطع الطريق على الحراك الثوري الناشئ من داخل الحركة السياسية الجديدة الذي دشن أشكالا من العمل المسلح المنظم، متأثراً بجبهة التحرير الجزائرية التي كانت نموذجاً ملهماً. أرادت الأنظمة العربية تأسيس نظام فلسطيني يضاف إلى أسرة الأنظمة العربية كشكل للسيطرة على الشعب الفلسطيني.

بعيداً عن الدوافع والأهداف الرسمية العربية، فقد ترتب على تشكيل المنظمة وجيش التحرير في أكثر من بلد عربي، إعادة الاعتبار للهوية والوطنية الفلسطينية التي تعرضت للطمس بعد كارثة التطهير العرقي العام 48. تجلّى ذلك في قطاع غزة الذي شكل القاعدة الشعبية للوطنية والكيانية الفلسطينية. وبدأت ثقافة وطنية فلسطينية تتشكل عبر محطات الإذاعة والصحف وسط التجمعات والجاليات الفلسطينية في معظم البلدان العربية، ولكن مع استمرار القرار الفلسطيني قراراً عربياً.

عندما «تمكنت الجاليات الفلسطينية المشتتة من إعادة بناء مجالها الاجتماعي عبر إحياء شبكاتها الاجتماعية ونظمها القيمة ورموزها الثقافية، تمكن المجتمع الفلسطيني من استعادة القدرة اللازمة لتوليد نشاطه السياسي العلني الذي انبثقت منه بدايات حركة وطنية مستقلة في أوائل الستينات»^[143]. مع بداية تطور تنظيمات مستقلة، ارتأت حركة فتح أن الكفاح المسلح هو الذي يوفر القاعدة الشعبية وينظمها، وأن الثورة المسلحة هي الكفيلة بتغيير الأوضاع العربية خلافاً لحركة القوميين العرب التي كانت ترى أهمية إحداث تحولات سياسية ملائمة في دول الطوق قبل تفجير الكفاح المسلح.

[143] المصدر السابق، ص 929.

صعود فتح وفصائل الثورة

هزيمة الأنظمة العربية في حرب حزيران/يونيو 1967 دشنت مرحلة جديدة في النضال الفلسطيني، انتقلت خلالها القيادة من منظمة التحرير المقيدة بسياسة الأنظمة العربية، إلى فصائل الثورة المسلحة المستقلة نسبياً. إن تغيير بنية المجلس الوطني من سيطرة الطبقة الوسطى والعائلات التقليدية إلى سيطرة برجوازية صغيرة ثورية ربطت الهوية الوطنية بالكفاح المسلح، وعززت الوطنية الفلسطينية شبه المستقلة عن الأنظمة العربية، وانتخبت ياسر عرفات رئيساً للمنظمة.^[144]

احتل الكفاح المسلح مستوى رفيعاً في عقيدة الحركة السياسية، واعتمد كوسيلة حصرية (الأسلوب الوحيد) لتحرير فلسطين، ثم تحول إلى أسلوب رئيسي بعد هزيمة الثورة في الأردن العام 70. وتراجع بعد حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 حيث لاحت في الأفق تسوية سياسية.

كان الكفاح المسلح في الواقع أضعف بكثير من مستواه الرفيع في العقيدة الرسمية، لكنه استخدم ووظف في إنجازات كثيرة أهمها: تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية والوجود الفلسطيني المستقل، تعبئة الشتات الفلسطيني المبعثر وتوحيده بعد التفكك الذي أحدثه التطهير العرقي، ترسيخ الكيان الفلسطيني خارج سيطرة الدول العربية، والحفاظ على حضور مستقل داخل بعض البلدان العربية، وممارسة التنظيم بمقاييس دولانية، وبخاصة بعد أن تحول المجلس الوطني إلى أشبه ببرلمان في المنفى. وجاء قبول المنظمة كعضو مراقب، وافتتاح مكاتب تمثيلية في عشرات العواصم العالمية، ليرسخ أقدام النخبة الفلسطينية الجديدة كأول عنصر في البناء الدولاني.^[145]

لم يعد شعار التحرير الكامل عبر الكفاح المسلح ممكناً، وبخاصة بعد التحولات التي شهدتها أكثر من نظام عربي، غير أن التراجع النوعي في الكفاح المسلح جاء بعد غزو لبنان، وهزيمة قوات المنظمة وإخراجها منه العام 1982. وبفعل ذلك، أصبحت جميع الحدود العربية مغلقة بالكامل أمام المقاومة الفلسطينية، ثم جاءت الانتفاضة الأولى لتُرسِّم تراجع الكفاح المسلح لمصلحة الكفاح الشعبي السلمي.

نخبة مستدامة

تراجع الكفاح المسلح وبقيت النخبة التي تأسست بالاستناد إليه تقود النضال الوطني ضد الاحتلال والنضال السياسي والدبلوماسي على كل الجبهات. وكانت النتيجة الأهم هو اعتماد منظمة التحرير

^[144] المصدر السابق، ص 332.

^[145] المصدر السابق، ص 931.

عربياً ودولياً كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وكان ذلك على قاعدة اعتماد الشتات الفلسطيني للمنظمة باعتبارها تجسد هويتهم الوطنية، وبخاصة في الأراضي المحتلة، ومخيمات لبنان، وبحد أقل مخيمات سورية. بدأت خصائص النخبة تنعكس على المسار الوطني والسياسي برمته طوال الوقت. لذا، من المهم التوقف عند خصائص هذه النخبة.

تنحصر النخبة الجديدة بأسماء محددة لا يسهل الانضمام إليها ولا الارتقاء داخل صفوفها، وكان الانضمام إليها من خارج التنظيمات والفصائل ضعيفاً ومقيداً. تتألف النخبة من عناصر مدنية وعسكرية وشبه عسكرية. تحولت إلى طبقة سياسية ضمت قادة مختلف التنظيمات السياسية ومستقلين،^[146] وانفتحت على شرائح من البرجوازية الفلسطينية في أكثر من بلد عربي وأجنبي، وعلى القيادة التقليدية داخل الأراضي المحتلة. هذه الشرائح بدأت تترك بصماتها من موقع الشراكة الجديدة على القرار الفلسطيني، وشكلت جسراً للمنظمة مع الغرب والإدارة الأميركية ومع الرأسماليين العرب. لكن افتقاد النخبة التي وطدها الكفاح المسلح، ومعها الشرائح البرجوازية، لتشكيلة اقتصادية اجتماعية سياسية واحدة في مجتمع واحد، «قَيَّدَ البناء الدولاني الفلسطيني، وأفقد المنظمة وفصائلها القدرة على ممارسة السيطرة الاجتماعية على أكثرية الشعب، وأضعف إمكانية توليد الموارد من داخل المجتمع والتجمعات الفلسطينية - غير المعتمدة أصلاً - ومن تلبية احتياجات الشعب المشتت، وعمّق اعتماد المنظمة على الحكومات العربية المضيفة، وعلى دعم دول البترول والار. جاء التحالف مع الشرائح البرجوازية بعد التسليم بتراجع الكفاح المسلح، وبعد انفصال القيادة وجهازها الإداري والعسكري والمالي عن القاعدة الشعبية الممثلة بالمخيمات في لبنان وسورية والأردن (الحامل الاجتماعي للثورة).

بيد أن افتقاد المنظمة إلى دينامية داخلية مستمدة من الصراعات الاجتماعية الاقتصادية للتطوير، وطبيعة النظام الأبوي البيروقراطي الجديد، وتكثيف السلطة في مركز إداري عسكري محكم السيطرة، كل ذلك انعكس على البنية التنظيمية التي كانت أقرب إلى النظم العربية القائمة.

غلّبت قيادة المنظمة السياسة الوطنية الخالصة والانتقائية والارتجال على التعلم وإعادة البناء المستندة إلى المعرفة الاجتماعية والثقافة العامة. وذلك يعود إلى سببين؛ الأول: **الضعف المعرفي والفكري والثقافي لدى مركز القرار** بتجربة الحركة الصهيونية، ومراكز القوى الغربية، وبالتحولات في النظم والمجتمعات العربية، وبالتحولات داخل المجتمع الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده. والثاني: هامشية العقيدة الاجتماعية الناجمة عن الموقف المحافظ تجاه الصراع الاجتماعي.^[147] انطبقت الهامشية على فتح وعلى التنظيمات اليسارية التي من

^[146] المصدر السابق، ص 934.

^[147] المصدر السابق، ص 944 - 945.

المفترض أن تمتلك عقيدة اجتماعية كمبرر ليساريته. تعاملت حركة فتح كحركة شعب تجد فيها كل التيارات والطبقات الاجتماعية والولاءات الجهوية والعائلية والوجهاء والمخاتير مكاناً لها داخلها. فغلب حضور الطبقات الشعبية والتيارات السياسية على المشهد الوطني إبان صعود فتح، وغلب الحضور الجهوي والعائلي والعشائري والمخاتير على المشهد في مراحل التراجع والأزمة. ولم تقدم تنظيمات اليسار تصوراً مجتمعياً بديلاً، ما أدى إلى غياب أي برنامج تحويل اجتماعي حقيقي وهادف، وبقي التعلم من التجربة الخاصة ومن تجارب الحركات الثورية يحتل مكانة متدنية.

اعتمدت المنظمة سياسة الإجماع والقاسم المشترك الأدنى، لا قرار الأكثرية والأقلية. سياسة منحت المنظمات الصغيرة نفوذاً غير متكافئ في صنع القرار، بقطع النظر عن وزنها الذي صار هامشياً داخل المجتمع. لكن امتيازها وحصتها ظلاً قائمين.^[148] بقيت مقاعد تلك التنظيمات وحصتها المالية ثابتة لا تزول كنوع من الورثة السياسية استناداً إلى نظام المحاصصة الفصائلي (الكوتا) المعمول به. سياسة الإجماع من جهة أخرى، حوّلت المنظمة إلى ما يشبه جامعة الدول العربية التي تستند إلى سياسة الإجماع، وما تعنيه من هيمنة الجهة السياسية المتنفذة عبر إبرام صفقات وتفاهات مع الآخرين.

ترافقت سياستا الإجماع والكوتا مع اعتماد سياسة اقتصادية ريعية معزولة ومنفصلة عن قيام مشروع تحويل يستند إلى توليد الموارد من المجتمع، وربط رأس المال المتراكم عبر الدعم بدورات إنتاج داخل المجتمع والتجمعات الفلسطينية. إن استمرار سياسة الريع أدت إلى الاعتماد في تمويل الخيار الدولاني على دول البترودولار، وإلى استبدال التعبئة الاجتماعية بالرعاية الدولانية وبعلاقات قائمة على الريع، أي على الدعم الخارجي بالكامل. لقد أدت هذه السياسات إلى تثبيت البنية التنظيمية التي لم تعتمد على إجازة من المجتمع والتجمعات عبر الانتخاب أو الاستفتاء. بقيت الشخصيات الرئيسية، بمن في ذلك قادة التنظيمات والأمناء العامون في مناصبهم إلى ما لا نهاية، مع استثناءات قليلة. وحتى عضوية اللجان المركزية والمجلس الثوري والمكاتب السياسية وعضوية المجلس المركزي والمجلس الوطني، بقيت دون تغيير جدي باستثناء تناوب من المستويات التنظيمية نفسها، مع إضافة مستقلين موالين أو لا يملكون القدرة على المعارضة والمبادرة. إن إغلاق الأبواب أمام تجديد البنية التنظيمية السياسية، أدى إلى تحولات بيروقراطية عنوانها تكاثر الأجهزة شبه العسكرية، وتضخم جداول الرواتب والجهاز الإداري البيروقراطي، ما أحدث تشوهاً في البنية التنظيمية. وساء الحال أكثر عندما أخضعت النقابات والاتحادات الشعبية والمنظمات الجماهيرية بالكامل للتنظيمات السياسية. وعندما اعتمدت أشكال من الرعاية النفعية لشبكات

^[148] المصدر السابق، ص 945.

من الموالين والمؤيدين السياسيين ومؤسسات اجتماعية وبعض وسائل الإعلام داخل الأرض المحتلة، بهدف توسيع النفوذ.

دخلت المنظمة في مأزق عنوانه النظام الأبوي الجديد وبنيته البيروقراطية بسبب غلبة البناء الدولاني على حساب التطور التنظيمي والإداري والجماهيري الديمقراطي، الذي يتولى مهمة تحويل المجتمع وإشراكه. إن الانعطاف الكبير نحو البيروقراطية حدث بعد حرب تشرين/أكتوبر العام 1973، وتحديداً مع بداية البحث عن حل وتسوية على الأراضي المحتلة العام 1967. وكانت الحلقة الثانية من التبلور البيروقراطي بعد خسارة المنظمة وفصائلها للبنان كمركز رئيسي للنضال الوطني، وأصبحت المؤسسة الرسمية غير فاعلة. وقد تركزت معظم الصلاحيات السياسية والمالية والعسكرية والإعلامية بيد رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، الذي استند إلى شعبيته ودوره التاريخي. المركزية الشديدة ذات الطابع الفردي كان مردها غلبة المفهوم العسكري في العمل، والريبة من تدخل بعض الأنظمة العربية وفرض وصايتها على المنظمة، والخشية من تطور مركز قيادي مواز داخل الأراضي المحتلة. وقد لعب ضعف المعارضة اليسارية، وضعف ديمقراطيتها، بما في ذلك إخفاؤها في بناء نموذج ديمقراطي خاص بها، وافتقادها لعقيدة اجتماعية، واعتمادها على الريع، وتقاطعها مع الصفة الأبوية والبيروقراطية والمركزية في عملها، واستمرارها أسيرة لنظام الكوتا الفصائلي، والتعايش مع أبوية عرفات في ذلك. ويمكن القول إن المعارضة اليسارية «رَضِيَتْ مِنَ الْغَنِيْمَةِ بِالْإِيَابِ». وتعايشت الشرائح البرجوازية المتحالفة مع عرفات مع أبويته ومركزيته لطالما كان يلبي مطالبها ومصالحها الأنانية.

نجح عرفات في إنشاء نظام محكم للسيطرة السياسية في الإطار الخاص لحركة فتح، وفي الاطار العام لمنظمة التحرير. هذه المواصفات جعلت من عرفات قائداً بلا منازع. وكان الأميركان والإسرائيليون يعتقدون أن عرفات يستطيع أن يبرم حلاً سياسياً بالمواصفات التي يرغبون فيها.

اهتم عرفات بعد حرب تشرين 73 بتجسيد العمل الدولاني على أرض فلسطين، من خلال تسوية سياسية، وفي سبيل ذلك فتح الحوار غير المباشر مع الولايات المتحدة، الذي تحول إلى حوار مباشر العام 88. القراءة الخاطئة لحرب تشرين من قبل قيادتي فتح والجهة الديمقراطية، وعدم توقفهما عند تحول نظام السادات وسعيه المحموم إلى الانتقال من شبكة علاقات داخلية وخارجية انطوت على مستوى من الاستقلال النسبي، إلى الشبكة الأميركية، وعلاقات تبعية سياسية واقتصادية جديدة، عاملان عززا من الاندفاع الفلسطينية نحو الحل الأميركي. وإذا كان تحول النظام المصري السريع نحو أميركا لم يسمح لحليفه في حرب تشرين (النظام السوري) التوصل إلى حل سياسي ينهي احتلال الجولان، فكيف

سيسمح بإنهاء احتلال الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. خلافاً للمنطق، سار الموقف الرسمي الفلسطيني على خطى السادات ومقولاته الشهيرة التي تدّعي أن 99% من مفاتيح الحل موجودة عند الولايات المتحدة. ولم يتأثر الرهان الفلسطيني على أميركا بعد إبرام اتفاقات كامب ديفيد التي أخضعت مصر لعلاقات تبعية سياسية واقتصادية وأمنية، وهمّشت دورها العربي والإقليمي والدولي، وأخرجتها من الصراع مع إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، واصلت قيادة عرفات مساعيها، وكادت تتوصل إلى «تفاهم» مع إدارة ريغان، لكن حكومة شامير سارعت إلى غزو لبنان في محاولة لإخراج المنظمة من المعادلة».^[149] وعلى الرغم من ذلك، استمرت قيادة عرفات في محاولات إثبات حضورها السياسي، وقد اغتنمت اندلاع الانتفاضة وقامت بتوظيفها القوي جداً سياسياً، مقدمة مشروع حل بعنوان (مبادرة السلام الفلسطينية)، التي أهلت المنظمة «كشريك» بالمفهوم الأميركي. وقبلت المنظمة المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام بشروط مجحفة، متجاوزة عزلتها الناجمة عن حرب الخليج، ثم انتقلت إلى المفاوضات السرية التي أفضت إلى اتفاق أوسلو.

إن عزوف القيادة في مراحل المد والصعود عن دمج الجماهير المناصرة في بنى سياسية منظمة، وفي وحدات جغرافية وروابط وظيفية متقاطعة تمتلك قدرة حقيقية على إنتاج الموارد المادية والسيطرة عليها،^[150] والاستعاضة عن ذلك بشبكات الرعاية النفعية عبر وكلاء موالين للقيادة وزعماء العشائر والعائلات والمخاتير، حال دون إشراك وتنظيم قوى اجتماعية لها مصلحة في الحفاظ على المضمون التحرري للنضال، وحال دون بناء قاعدة اجتماعية وحامل اجتماعي راسخ للبرنامج الوطني والمعارك الوطنية والسياسية والدبلوماسية المرتبطة به، وحال دون تطوير بنية تنظيمية تملك ديناميات التجديد والانفتاح على الأجيال الشابة والكفاءات المميزة داخل المجتمع. ففي ظل النظام الأبوي، اقتصرت العلاقة مع القاعدة الاجتماعية على الاستخدام الموسمي والتكتيكي أثناء الانتخابات، وهي قليلة الحدوث، وفي مواجهة الضغوط الخارجية. لقد قلص النظام الأبوي اهتمامه بمخيمات سوريا ولبنان بعد أوسلو، وخسر الجالية الفلسطينية في الكويت بعد حرب الخليج 1991، والجالية الفلسطينية في العراق 2003، وكان قد توقف الاهتمام بمخيمات الأردن بعد العام 1970. وكان من نتيجة ذلك تضعف القاعدة الشعبية والاجتماعية للنظام الفلسطيني. هذا التضعف نجم عن عوامل كثيرة خارجية وداخلية. لكن النظام الأبوي المعطل للشراكة بالأساس، فاقم أزمة تلك التجمعات وعجز عن حل مشاكلها وتأمين الحماية لها، خلافاً لذلك، فقد أدى عجزه إلى تعمق الانفصال والاغتراب عنها.

[149] المصدر السابق، ص 954.

[150] المصدر السابق، ص 927.

كان بديل النظام الأبوي لتصويب العلاقة مع القاعدة الجماهيرية، التحالف مع شرائح البرجوازية من داخل فلسطين وخارجها، وتقاسم المصالح معها، وتعزيز العلاقة مع النظام العربي الرسمي الموغل بعلاقات التبعية السياسية والأمنية، وإدارة الظهر للتحالف مع القوى الوطنية والديمقراطية العربية والحركات الشعبية، مع أنها كانت ضعيفة، واستمر الاعتماد شبه التام على الدعم الخارجي الذي تقدمه دول البترودولار، وفيما بعد الدعم الذي تقدمه الدول المانحة. وعلى صعيد دولي، فتر اهتمام النظام الفلسطيني بالدول والقوى والحركات الاجتماعية المناهضة للحرب والهيمنة والعنصرية والعولمة المتوحشة، واستعاض النظام الفلسطيني عن التحالف معها بتعزيز العلاقة مع النظام الدولي الجديد الذي تسيطر عليه الإدارة الأميركية. هذه السياسة تناغمت مع سياسة شطب وتهميش حركات التحرر التي اتبعها النظام الدولي أحادي القطبية.

إن التحولات التي طرأت على بنية النظام الفلسطيني بفعل عوامل خارجية وداخلية، دفعته إلى الانسحاب التدريجي من شبكة علاقات حركة التحرر الوطني فلسطينياً وعربياً ودولياً، والدخول في شبكة علاقات النظام الدولي الرسمي، ونشدان الرضا الأميركي. كان ذلك ينطوي على الانسحاب من معسكر الشعوب، والبحث عن إمكانية الدخول إلى معسكر الأميركيين، والذهاب إلى فوق، من خلال اعتماد خيار السلام الأميركي، باعتباره خياراً إستراتيجياً وحيداً أمام الشعب الفلسطيني، ولم تترك القيادة المتنفة أي مجال أو هامش أمام خيارات بديلة، حتى ضمن احتمالات فشل الحل، وهي احتمالات كانت كبيرة منذ البداية بعد عمليات تعميق الاحتلال وعلاقات التبعية وفرض حل على الأرض من طرف واحد، وصارت حقيقة منذ عام 2000 بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد.

استفافت القيادة متأخرة بعد الإعلان عن عدم وجود شريك من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، فحاولت الاستقواء بالشعب الفلسطيني لممارسة الضغط من أجل تحسين الشروط. وحاولت الجمع بين انتفاضة شعبية ومقاومة مسلحة ضد الاحتلال والمستوطنين. لكنها لم تتوقف عند خطورة ذلك النوع من العمليات التفجيرية التي استهدفت مدنيين وأهدافاً مدنية إسرائيلية في العمق الإسرائيلي، التي تزامنت مع استهداف أبراج التجارة والبنكاغون في نيويورك وواشنطن، واستتبع إعلان الإدارة الأميركية الحرب على الإرهاب، بل حاولت مجاراتها وتوظيفها في الضغط على الحكومة الإسرائيلية. إلا أن هذا التكتيك انقلب على أصحابه إلى الضد، واستخدمته الحكومة الإسرائيلية في «دمج النضال الفلسطيني بالإرهاب الدولي». وفي عزل ومحاصرة الرئيس عرفات حتى استشهاده «الغامض» الذي تدور حوله شكوك من نوع استهدافه عبر عملية «التسميم». وأدى هذا التكتيك، إضافة إلى عوامل أخرى، إلى فرض نتائج عملية «السور الواقي» على القيادة، وإلى وضع الشعب الفلسطيني في شروط أقصى وأصعب، وبخاصة بعد بناء جدار الفصل العنصري، والمضي في فرض حل الفصل العنصري (الابارتهايد) على الأرض.

الفصل السادس

السلام الأميركي وسلام أوصلو التنازل آلية للتحرر

تساءل إدوارد سعيد في مقدمة كتابه الثقافة والإمبريالية: «لماذا ساعد كتاب الاستشراق في باكستان والهند وأفريقيا واليابان وأميركا اللاتينية وأوروبا والولايات المتحدة على إطلاق العديد من أنماج الإنشاء وأساليب التحليل الجديدة، وإعادة تأويل للتاريخ والثقافة، فيما ظل تأثيره في العالم العربي محدوداً؟». كان تأثير الاستشراق على التفكير السياسي الفلسطيني شبه معدوم، وذلك حين غابت المشاركة الفلسطينية في «المناظرة حول السيطرة والمقاومة وحول التاريخ والجغرافيا، وحول استخدامات الثقافة والتحرر». بل لقد «هوجم إدوارد سعيد من «صوت فلسطين» باعتباره مستشرقاً، وذهبت أدراج الرياح التحديات المعرفية والمنهجية التي جسدها الكتاب»^[151] كما يقول سعيد.

لم تتبدل أطماع السيطرة الإمبريالية وأهدافها، ولم تتصالح الدول الاستعمارية مع تاريخها الاستعماري والعنصري، ولم تتغير طبيعة المشروع الصهيوني، طوال فترات المقاومة والصمود، وفي ظل موازين قوى أفضل بما لا يقاس من مرحلة «السلام الأميركي» الذي اخترق المنطقة باتفاقات كامب ديفيد العام 78، واعتمد من قبل النظام العربي بشكل كامل في مؤتمر مدريد العام 1991. وعلى الرغم من هذه التحولات، اعتمدت القيادة الفلسطينية السلام الأميركي خياراً إستراتيجياً وحيداً لإنجاز البرنامج الوطني والحقوق الفلسطينية المشروعة غير

^[151] سعيد، الثقافة والإمبريالية، مصدر سابق، ص 9 - 10.

القابلة للتصرف. تلك معادلة متناقضة ولا تستقيم مع المصالح المتنافرة. هل تُنَجِّز مهمة التحرر وتقرير المصير والاستقلال من قِبَلِ أو بموافقة المعسكر الذي حرم الشعب الفلسطيني من كل حقوقه، وعمل على شطبه وإقصائه من الخرائط السياسية والجغرافية طوال الوقت؟ سيما وأن الرهان على الولايات المتحدة جاء في لحظة انتصارها التاريخي على صعيد كوني بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، وبعد دخول النظام العربي في علاقات تبعية جديدة. لم يُطرح سؤال: هل تتراجع الولايات المتحدة ومعها إسرائيل في الموضوع الفلسطيني في ظل ميزان قوى دولي وعربي وإقليمي مختل بشكل فادح لمصلحتهما، وفي ظل فقدان حركة التحرر الفلسطينية الكثير من عناصر قوتها؟ وهل سيقتصر التراجع على الطرف الأضعف وهو في هذه الحالة القيادة الفلسطينية؟

مبررات المشاركة الفلسطينية في السلام الأميركي

انطلق الاتجاه الذي يملك سلطة القرار من وجود تحولات دولية كبرى بعد الانهيار السوفييتي وحرب الخليج العام 1991:

- بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة تسيطر على مجرى العلاقات الدولية، مدشنة بذلك عهد انتقال النظام الدولي من تعدد الأقطاب إلى عهد القطب الواحد.
- دور روسيا كدولة عظمى أصبح هامشياً، وتراجع هامش استقلال الاتحاد الأوروبي النسبي، وأصبحت سياسته الخاصة بالشرق الأوسط ملحقة بالسياسة الأميركية إلى حد كبير. فقد تبنى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي الخطة الأميركية «للسلام».
- إقصاء دور هيئة الأمم المتحدة التي باتت خاضعة للسيطرة الأميركية، وما يعنيه ذلك من استخدام القانون الدولي بما ينسجم مع علاقات الهيمنة الجديدة، وتراجع التعامل مع حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجاهل حق حركات التحرر الوطني في مواصلة نضالها المشروع. وجرى التعامل مع بدائل للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية في ما يتصل بالقضية الفلسطينية، «الأرض مقابل السلام» و«الحقوق السياسية للفلسطينيين» بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن 242 و338 بدلاً من تطبيق القرارات التي تدعو إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة، وحق اللاجئين بالعودة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره بإقامة دولة مستقلة.
- إكمال السيطرة والتحكم بإنتاج وتسويق النفط في الخليج العربي وشبه الجزيرة

والعراق، ودعم السيطرة بنشر القواعد والأساطيل، ما أدى إلى هيمنة اقتصادية وعسكرية قادت إلى انصياع النظام العربي للشروط السياسية الأميركية حول الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

اتفق على هذا التشخيص المؤيدون للمشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد والمعارضون للمشاركة، وقد برر المؤيدون، وهم الأكثرية، في اجتماع المجلس الوطني الدورة الـ20 العام 1991 ذهابهم بالحيثيات التالية:

- يهتم الولايات المتحدة المنتصرة والمهيمنة على المنطقة أن تحقق الاستقرار والهدوء الذي يحافظ على إنجازاتها الكبيرة ومصالحها الحيوية الهائلة. والاستقرار يحتاج إلى نظام أممي اقتصادي إقليمي في الشرق الأوسط، يجمع الدول العربية وإسرائيل ودول أخرى، نظام يتجاوز التحالف الإستراتيجي المميز بين إسرائيل والولايات المتحدة، إلى تحالف أوسع. والبعض اعتقد أن أهمية إسرائيل الإستراتيجية بالنسبة لأميركا تراجعت بعد انهيار السوفييت وحلف وارسو وزوال خطرهم، وبعد انتهاء الحروب بالوكالة، حيث أصبحت الولايات المتحدة تخوض حروبها بشكل مباشر، وتعتمد على قواعد عسكرية على الأرض العربية. وكل هذا يستدعي إيجاد تسوية وحل للصراع العربي - الإسرائيلي، بما في ذلك إيجاد حل للقضية الفلسطينية.
- الولايات المتحدة معنية بتقديم ثمن للاستقرار، وهنا يمكن مقايضة المصلحة الأميركية في استقرار وهدوء المنطقة بالقدرة الفلسطينية على تهديد الاستقرار من خلال الانتفاضة الشعبية وتأثيراتها على الشعوب العربية والإسلامية، ومن خلال استمرار المقاومة المسلحة للاحتلال. أو كما قال فيصل الحسيني: «نحن أضعف من أن نفرض حلاً، لكننا نملك قوة شل أي حل لا يتماشى مع مصالحنا، نملك قوة سلبية قابلة للنمو والتطور من خلال المشاركة والانخراط في العملية».^[152]
- التعويل على المواقف والوعود الأميركية والثقة بصديقتها، خلافاً للتجربة العملية وإسهام إدوارد سعيد الفكري (الاستشراق، والثقافة والإمبريالية) وغيره من المفكرين الفلسطينيين والعرب والغربيين. إن ما ساهم في بناء الأوهام والثقة بالوعود الأميركية، هو بعض المواقف الأميركية، كرفع ضمانات القروض إلى 10 مليار دولار خاصة بإسرائيل بسبب الإمعان الإسرائيلي في الاستيطان، ورسالة الضمانات الأميركية المقدمة للقيادة الفلسطينية قبل مؤتمر مدريد التي جاء فيها: «لا ينبغي فعل

^[152] مهند عبد الحميد. «جديد الرفض والقبول - نقاشات الدورة العشرين للمجلس الوطني». مجلة راية الاستقلال، عدد تشرين الأول 1991.

شيء في المرحلة الانتقالية وأثناء المفاوضات من شأنه أن يكون مجحفاً بنتائج المفاوضات النهائية. وإن الولايات المتحدة ظلت تعتقد منذ زمن طويل، أنه لا يجوز القيام بأعمال من طرف واحد تبت سلفاً بالموضوعات التي لا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضات. وبهذا الخصوص، عارضت الولايات المتحدة وسوف تستمر في معارضة النشاط الاستيطاني في الأراضي التي احتلت العام 67، الذي يظل عقبة في طريق السلام».^[153]

- ارتأت القيادة أن الحل السياسي الناجم عن التفاوض بالرعاية الأميركية، سيحقق جزءاً من المطالب الفلسطينية، وسيكون بمثابة موطئ قدم يمكن البناء عليه، لتحقيق الأجزاء الأخرى.

- ساهم ضعف المعارضة الفلسطينية في المجلس الوطني، وضعف أطروحاتها الفكرية والسياسية في تمرير موقف المشاركة، فقد كان البديل الذي طرحه هو «المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية، ومشاركة م.ت.ف كطرف مستقل»، بالاستناد إلى تصعيد الانتفاضة، وإلحاق الخسائر البشرية والاقتصادية بالمحتلين، والتمسك بالشرعية الدولية. إن طرح مؤتمر دولي بديل للمؤتمر الأميركي غير قابل للتطبيق، ولا يمكن النظر له كبديل في ظل التراجع الروسي الأوروبي والعربي، وفي ظل الهيمنة الأميركية على الأمم المتحدة ومؤسساتها، بما في ذلك الأمين العام. المعارضة الإسلامية لم تكتثر ولم تقلق كثيراً لطالما هي مسلحة بالاحتمية الدينية حول مصير اليهود النهائي في البلاد، لذا فقد رفضت الذهاب إلى أيٍّ من المؤتمرات الأميركي والدولي. لهذه الأسباب كان حضور وفعالية المؤيدين للمشاركة الفلسطينية واعتماد «السلام الأميركي» طاعياً.

قرار المشاركة في مؤتمر مدريد الذي اتخذته المجلس الوطني، هو موقف براغماتي له صله بالتوجهات والحوار الفلسطيني -الأميركي السابق في العام 1989 وما قبله، ونتيجة منسجمة مع المسعى الرسمي الفلسطيني المثابر في التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية عبر الولايات المتحدة. العنصر الجديد في الطرح الفلسطيني كان مقايضة استقرار المصالح الأميركية بالقدرة الفلسطينية على تهديد الاستقرار، وامتلاك قدرة سلبية على إحباط أي حل سياسي لا تشارك فيه منظمة التحرير. كان واقع الحال يقول لا يوجد في جعبة القيادة الفلسطينية غير الانتفاضة الشعبية التي كانت حرب الخليج قد حَفَّضَتْ من وهجها، والتي أضعفها القمع المنهجي الإسرائيلي، بما في ذلك إعلان حالة منع التجول طوال فترة الحرب.

^[153] عمر عدس. عرض كتاب القفص الحديدي لرشيد الخالدي. موقع صفاف: www.safsaf.org.

وكانت الانتفاضة قد أضعفت أيضاً بفعل التدخل الإداري البيروقراطي للقيادة في الخارج، وبخاصة بعد الضربة القوية التي وجهتها إسرائيل للقطاع الغربي، واستشهاد القائد خليل الوزير، وبفعل تحويل مركز نشاط الانتفاضة في الداخل من مواجهة الاحتلال وسياساته وتطويرها إلى حالة عصيان مدني منظم، إلى محاولة السيطرة على المجتمع عبر المبالغة في تصفية العملاء دون محاكمات، وبشكل مرتجل، والمبالغة في فرض قيود على المجتمع من قبل الإسلام السياسي والمتنافسين معه، كفرض الحجاب ومنع الاختلاط والأعراس وغير ذلك. بهذا المعنى لم تكن الانتفاضة في زخمها، لقد أخفقت تنظيمات الحركة الوطنية في تطويرها بعد توقف حرب الخليج، وبقيت في حالة من المرواحة والتكرار. إن امتلاك القدرة على تهديد الاستقرار يحتاج إلى إستراتيجية بناء عناصر القوة باستمرار، وفي مقدمة ذلك إشراك قطاعات أوسع من الشعب في النضال، «أي دمج الجماهير في بنى سياسية منظمة تمتلك القدرة على إنتاج الموارد المالية والسيطرة عليها»، وانتزاع زمام المبادرة السياسية كلما انتقلت إلى المعسكر الآخر.

إن تراجع الانتفاضة كحراك شعبي منظم ومتصاعد بعد عامها الثاني، وأثناء حرب الخليج وبعدها، حدث بسبب توقف الدعم المالي والسياسي العربي للمنظمة وللانتفاضة إثر الموقف الفلسطيني من غزو الكويت وحرب الخليج، واقتقاد المنظمة لبناء عناصر القوة والتحالفات وربطها بمصالح ملموسة واستخدامها في معارك سياسية وجماهيرية. خلافاً لذلك، لم يجرِ الرد على المساعي الإسرائيلية لتفكيك عناصر قوة الشعب الفلسطيني ومحاولات إبطال مفعولها أو تجاوز تأثيراتها السلبية على دولة الاحتلال. فقد درجت المؤسسة الإسرائيلية على وضع ردود وبدائل لخلخلة عناصر القوة الفلسطينية واستيعاب تأثيرها وفعاليتها. على سبيل المثال، كان الدرس الأول الذي استخلصته المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من الانتفاضة الأولى، هو الانفصال عن التجمعات الشعبية الفلسطينية ومحاصرتها من خارجها، وممارسة الضغوط والخنق عليها كإجابة عن مقولة لا يمكن حكم شعب آخر إلى ما نهاية. الانفصال كان الجواب الإسرائيلي، وجاء على النقيض من الهدف الفلسطيني، وهو وضع نهاية للاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره. يلاحظ أيضاً أن فشل إسرائيل في إيجاد حلول بمعزل عن الشعب الفلسطيني لم تنهها عن استمرار التمسك بالأهداف عندما تضطر إلى تغيير القوى المتفاهمة معها. فقد أقرت المؤسسة الإسرائيلية بأن الحل يجب أن يكون من خلال الشعب الفلسطيني، غير أنها ربطت المشاركة الفلسطينية بالموافقة على شروطها لحل الصراع، في الوقت الذي كان لديها خيارات أخرى كفرض حل من طرف واحد، أو اعتماد خيار اللاحل في ظل استمرار خلق الوقائع الكولونيالية على الأرض.

في الصراع مع دولة الاحتلال، لا يكفي امتلاك عنصر قوة، فهذا العنصر لا يبقى على حاله في ظل ردود ومحاولات إسرائيلية محمومة لاحتوائه وإضعافه أو إبطاله. فإذا لم يتم الحفاظ

على عنصر القوة وتطويره وإفشال كل محاولات إحباطه، فإن احتمال خسارته يبقى وارداً، كما أن استمرار استعراضه كإنجاز والتغني الدائم به، لا يعني أنه لا يزال فاعلاً. كانت الانتفاضة الأولى حدثاً نوعياً كبيراً، عندما أكتسب الشعب الفلسطيني تعاطفاً وتأييداً عالمياً غير مسبوق، وبخاصة تأييد الشعوب والحركات الاجتماعية في العالم، بما في ذلك تعاطف وتأييد حركات ومنظمات ونخب إسرائيلية، وأعادت مجدداً إمكانية استعادة علاقة التحالف بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والنخب والحركات السياسية والثقافية كما كانت إبان انطلاق الثورة المسلحة أواخر ستينيات وأوائل سبعينات القرن الماضي، وفتحت المجال أمام التغيير في المجتمع والمؤسسة الإسرائيلية. بهذا المعنى، أعادت الانتفاضة الاعتبار للحركة الوطنية كحركة تحرر وطني، وقدمت فرصة لبناء تحالفات تدعم التفوق السياسي والمعنوي والأخلاقي، وتعزل دولة الاحتلال الكولونيالي الإسرائيلي. انطلقت القيادة الفلسطينية من إنجاز الانتفاضة وسعت إلى استثماره سياسياً، بمعزل عن صيانة وتطوير الإنجاز، مغفلة أن تراجع الإنجاز على الأرض يضعف من استثماره سياسياً، وقد يحوله إلى استثمار مضاد، عبر إجراءات مضادة، عنوانها استخدام القوة، وإحباط كل ما من شأنه فرض تراجع على المستوى السياسي، وهذه أحد عناصر عقيدة جيش الاحتلال الإسرائيلي.

البداية الخاطئة

كشف البروفيسور رشيد الخالدي في كتابه الجديد **وسطاء الخداع**،^[154] أن مناحيم بيغن أثناء مفاوضات كامب ديفيد مع الحكومة المصرية، وضع أسس حل القضية الفلسطينية الذي تقبل به دولة إسرائيل، وهي: عدم السماح بقيام دولة فلسطينية تتمتع بمقومات دولة مستقلة، ليس من المقبول إعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل إلى القيادة الفلسطينية، فقط يمكن السماح بسلطة ذاتية على السكان الفلسطينيين في بعض المناطق، وتبقى السيادة على الأرض لإسرائيل، ويحق لها تنفيذ عمليات أمنية داخلها، مع استمرار مشاريع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية.

وسلط الخالدي الضوء على مواقف في غاية الخطورة، الموقف الأول: إن كل رؤساء الحكومات وقادة إسرائيل التزموا بهذه الأسس التي وضعها بيغن منذ نهاية السبعينيات وحتى الآن. الموقف الثاني: التزام السياسة الخارجية الأميركية بأسس بيغن لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. الموقف الثالث: الحكومات العربية كانت في العقود الماضية تتلقى الأوامر من واشنطن، وأصبحت أكثر التزاماً بالمواقف والسياسات الأميركية.

^[154] سمير ناصيف. «قراءة في كتاب وسطاء الخداع لرشيد الخالدي»، القدس العربي: 2014/3/10.

وفي معرض نقاشه للسياسة الأميركية، استشهد الخالدي بأقوال مالكوم كير أحد كبار اختصاصيي الشرق الأوسط: «تطلق مبادرات السلام الأميركية من التفوق العسكري الإسرائيلي الذي تسعى الإدارات الأميركية المتعاقبة إلى تأمينه باستمرار، وتستند إلى فرض الوقائع التي صنعتها إسرائيل على الفلسطينيين». ولا يوجد للإدارة الأميركية أي مشروع سياسي يتجاوز أسس الحل الذي وضعه بيغن، والتزم به من حيث الجوهر قادة إسرائيل المتعاقبون.

لم يمضِ طويل وقت قبل اختبار بنود رسالة التطمينات الأميركية الموجهة للقيادة الفلسطينية. بعد مؤتمر مدريد، والانتقال إلى مفاوضات واشنطن، رفضت إسرائيل وقف الاستيطان بأي حال من الأحوال. ولم تحرك الإدارة الأميركية ساكناً ضد الموقف الإسرائيلي المتعنت الذي يعني «الإجحاف بنتائج المفاوضات»، ولا ضد «الاستيطان كعقبة تعترض عملية السلام» كما ورد في رسالة التطمينات التي ثبت أن بنودها أقوال بلا أفعال في كل ما يتعلق بالمطالب الفلسطينية، خلافاً لالتزامها الكامل بالتعهدات التي قطعتها لدولة الاحتلال. يقول د. رشيد الخالدي: أوصى د. حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني القيادة الفلسطينية بمقاطعة المفاوضات عندما اتضح له وللوفد الفلسطيني أن الولايات المتحدة لا تفعل شيئاً لوقف الاستيطان، لكن القيادة تجاهلت التوصية.^[155] كانت بداية التهاون في مسألة جوهرية كالاستيطان الذي استمر في التغلغل في مواقع إستراتيجية، تغلغل جعل إقامة دولة فلسطينية مسألة معقدة.

جهل بالسياسة الأميركية أم التقاء مصالح

ماذا يعني ذهاب الدول العربية ومعهم منظمة التحرير للسلام الأميركي؟ هل لأنه سيقدم حلاً للمسألة الوطنية، وحلواً للمشاكل الاقتصادية وكل المشاكل الأخرى؟ حقيقة الأمر ما جرى هو استسلام النظام العربي منفرداً ومجتمعاً للولايات المتحدة، بعض الدول كانت متحالفة وتلتزم بسياستها منذ أمد بعيد. التطور الجديد هو استسلام الدول -أو إبداء الاستعداد للاستسلام- التي سبق وأن تمردت على السياسة الاستعمارية وعلاقات التبعية السياسية. الاستسلام كان نتيجة منطقية للحروب الفاشلة، والتنمية المعاقة، والديكتاتورية التي أقصت الشعوب والقوى الديمقراطية، والفساد. كان يمكن لفشل الأنظمة الوطنية أن يؤدي إلى خيارين، الأول: تنازل الأنظمة لشعوبها من خلال تغيير شكل الحكم إلى حكم ديمقراطي يكافح الفساد ويعيد البناء بما يعزز الصمود أمام الضغوط الإمبريالية، ويربط حل المسألة الوطنية -إنهاء الاحتلال- بمنظومة البناء الداخلي. والخيار الثاني: إبرام صفقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل تأخذ بالاعتبار المصالح الأنانية للنظام الحاكم، وتتكرر لمصالح السواد الأعظم من الشعب. في غياب الديمقراطية، التزمت الأنظمة الوطنية التي كانت متمردة بالخيار الثاني، وأصبحت

^[155] رشيد الخالدي. القفص الحديدي. عرض وترجمة: عمر عدس، موقع صفاف: www.safsaf.org.

متساوية مع الأنظمة التابعة في تبعيتها، أو في استعدادها للتبعية اقتصادياً بمستوى كبير، وللتبعية سياسياً بمستوى أقل.

أُعيد إنتاج الصفقة مع الأنظمة التابعة، وهي مقايضة استقرار نظام الحكم، والقبول به، والدفاع عنه، وغض النظر عن انتهاكاته لحقوق الإنسان وقمع المواطنين، وممارسة الفساد، مقابل التبعية (السياسية والاقتصادية والأمنية)، والدفاع عن المصالح الحيوية الأميركية والغربية؛ تدفق النفط، وحرية الأسواق، ونشر القواعد العسكرية، والحفاظ على دولة إسرائيل متفوقة بصورة دائمة.

إذا كانت مقايضة مصالح الأنظمة بالمصالح الحيوية الأميركية هو جوهر التحول في الموقف الرسمي العربي، فإن تلك المقايضة قد انحدرت إلى الدرك الأسفل في التطبيق. يقول إدوارد سعيد: «منذ كامب ديفيد، اعتقدت النخب العربية الحاكمة أن واشنطن تمتلك مفاتيح المستقبل العربي، فوضعت ثقها غير المشروطة والعمياء في الولايات المتحدة، واعتبرت أن طريق النجاح والتأييد في واشنطن يمر عبر إسرائيل، وأن المطلوب وفقاً لذلك هو محاباة اللوبي الصهيوني وكسب وده». وكان منظرون أميركيون وإسرائيليون قد طرحوا فكرة للتلاقي بين العرب وإسرائيل تدعو إلى: التزاوج بين رأس المال العربي الوفير والسوق الاستهلاكي العربي الواسع والأيدي العاملة العربية الرخيصة - كل هذا- مقابل المعرفة والخبرة الإسرائيلية».^[156]

بعيداً عن التقاء المصالح والصفقة غير المعلنة، يرى إدوارد سعيد أن الدول العربية «أبدت جهلاً كارثياً بأميركا وبالتغير في سياساتها الداخلية والخارجية». لم تتوقف النخب العربية عند استخفاف الإدارة والكونغرس بكل القوى التي لا تؤثر في المعادلات الداخلية الأميركية، وتحديداً في الانتخابات، ولا تمس أو تهدد المصالح الحيوية الأميركية، ولا تطلب مقابلها شيئاً يتجاوز قبول الإدارات الأميركية المتعاقبة بقاء الأنظمة في الحكم، والتغاضي عن كل انتهاكاتها الفادحة لأبسط حقوق شعوبها في الحرية والكرامة. تعاملت النخب العربية بدونية مع منظري الليبرالية أمثال برنارد لويس، وفؤاد عجمي، وجودث ملر، وستيف أبرسون، ودانيال أباييس. هؤلاء رأوا أن المشكلة الرئيسية في العالم هي «الأصولية الإسلامية»، وانصب جهدهم على تقديم مشروع قانون مكافحة الإرهاب، انطلاقاً من المفهوم الإسرائيلي الذي يرى أن سبب العنف هو التطرف الإسلامي، وليس سياسات أميركا وإسرائيل. وخلصوا إلى أن المهمة الرئيسية هي ضمان أمن إسرائيل. وهذا يستدعي الانصياع للرغبات والمطالب الإسرائيلية. بعض هؤلاء كانوا يتلقون الدعوات لإلقاء محاضرات في بلدان عربية.^[157]

^[156] إدوارد سعيد. سلام بلا أرض، ج2، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995، ص 68.

^[157] المصدر السابق، ص 99 - 104.

أين موقع النخبة والقيادة الفلسطينية من التقاء مصالح النظام العربي بالسياسة الأميركية؟ المقصود الشرائح البرجوازية التي شجعت القيادة المتنفة وبيروقراطية المنظمة على التقارب مع الحكومة الأميركية وسياساتها، ولعبت دور الوسيط الذي أقام الجسور في مراحل عديدة بعد حرب أكتوبر 73 وحتى أوصلو وما بعده، والتي حصدت الأرباح فيما بعد. إن هذه الشرائح التي تنتمي للفكر الليبرالي سياسياً واقتصادياً، لم يرق طموحها إلى مشروع سياسي وطني تحويلي مستقل. لأن وجودها ومصالحها متركزة في السوق العالمي والأسواق العربية الدائرة في فلكه، ولأنها لا تنتمي إلى تشكيلة اقتصادية اجتماعية واحدة، ولا تربطها بالشعب الفلسطيني وتجمعاته روابط عميقة. بعض رموز تلك الشرائح لديهم رغبة في تطوير المجتمع الفلسطيني، وفي نشر ثقافة ديمقراطية تنويرية، لكن رغبتهم الصادقة لم تتجاوز حدود المبادرات الفردية، ولم تتحول إلى مشروع سياسي لكل الشرائح الفاعلة أو أكثرها. بعضها كان ينجرف وراء أرباحه ومصلحه بمعزل عن التصادم مع سياسات الاحتلال الإقصائية، وكان يلتقي مع السياسة الأميركية في كل شيء. ولم يتصدر المشهد الفلسطيني معارضة صريحة من قبل الرأسماليين الفلسطينيين للسياسة والمشاريع الأميركية. ولا تختلف البيروقراطية في إطار المنظمة عن تلك الشرائح، فهي ترى في الانفتاح والاعتماد على السياسة الأميركية خلاصها من الحصار الخانق الذي عاشته بعد حرب الخليج. ولما كان القرار السياسي الفلسطيني يعتمد إلى حد كبير على موقف شرائح رأسمالية تابعة من خارج الأطر التنظيمية للمنظمة ومن داخلها، ويستطيع تجاوز معارضة القوى الوطنية التي تضم تنظيمات، بما في ذلك تنظيم فتح ما عدا أجزاء من قيادته وجهازه البيروقراطي، فلا مندوحة من دخول المنظمة في مشروع السلام الأميركي، شأنها في ذلك شأن الأنظمة العربية، وإن بمستوى أقل وضوحاً وأكثر تشوشاً. بقيت المنظمة تعمل بشكل مزدوج مع رجحان مواقف البيروقراطية المتحالفة مع الشرائح الرأسمالية عبر مؤسسة المجلس الوطني والمجلس المركزي. وقد تخلخل التوازن بعض الشيء أثناء الانتفاضة الثانية، لكنها انتهت بمكاسب خالصة لمصلحة المنحازين للسلام الأميركي.

ثمة انسجام في مواقف الشرائح الرأسمالية من الحل والسياسة الأميركية، لكن موقف القيادة التاريخية كان نافرماً، لأن رهانها على الموقف الأميركي في استكمال عملية الخلاص من الاحتلال وتقرير المصير وإقامة الدولة كان متناقضاً بشدة مع السياسة والمواقف والأهداف الأميركية قولاً وممارسة وفعلاً. هل اعتقدت القيادة أن مقايضة استقرار المنطقة الذي ترغب فيه الولايات المتحدة بحل القضية الفلسطينية أمراً قابلاً للتحقيق، أم أنها أرادت كسب الوقت والخروج من الحصار ومعارضة العملية من داخلها؟ يمكن القول إنه طوال فترة التفاوض ومرحلة أوصلو لا يوجد ما يثبت العمل على وجود خيار أو إستراتيجية أو استعدادات أخرى بديلة باستثناء الانتفاضة الثانية التي أشعلها الرئيس عرفات دون تحضير أو مقدمات أو

سياسات محددة. كان الطابع المرتجل سيد الموقف طوال الانتفاضة، وقد أدى الارتجال إلى نتائج عكسية للأهداف التي أراد الرئيس تحقيقها، والتي يمكن اختصارها بتحسين الشروط التفاوضية، وتحقيق ما عجزت مفاوضات كامب ديفيد عن تحقيقه. خلافاً لذلك، تم شطب قيادة عرفات التي أصبحت غير ذات صلة، وصعدت حماس إلى مركز السلطة.

لم تتوقف القيادة الفلسطينية عند واقع السياسة الأميركية داخلياً وخارجياً لا قبل أو سلو ولا خلاله ولا بعده، ولم تحلل علاقات الهيمنة تحليلاً صحيحاً، وقد أخفقت في استشراف ما ستؤول إليه الأحداث، لم يكن من الصعب التدقيق في المواقف النابعة من مصالح يحددها التحالف الإستراتيجي الإسرائيلي الأميركي:

- منذ منتصف السبعينيات، تعهدت القيادات الأميركية المتتالية بالتشاور مع القيادات الإسرائيلية قبل اتخاذ أي قرار حول سياساتها في الشرق الأوسط، وبخاصة المتعلقة بالصراع الفلسطيني والعربي- الإسرائيلي. وبفعل هذا التعهد، فإن كل المقترحات الأميركية كانت أفكاراً إسرائيلية وتنتهي بسقف تقبل به إسرائيل.^[158] ومنذ العام 1980، رفضت الولايات المتحدة وإسرائيل كل المبادرات العربية (مشروع فهد، وقرارات قمة فاس) والدولية (المبادرة الأوروبية، والمبادرة السوفيتية) لمبادلة الأرض بالسلم.

- جميع المناصب المهمة في الإدارة الأميركية التي تضع السياسات حول الشرق الأوسط تتركز في الملتزمين بالمواقف الإسرائيلية والمؤيدين لها بالكامل. مارتن إنديك ودينيس روس هما العقلمان المدبران للسياسة الأميركية. وقد شكلت أفكار إنديك أساس التقرير الأميركي عن السلم في العام 1988، الذي يقول إن جوهر السياسة الأميركية لا بد أن يكون التركيز المستمر على مصالح إسرائيل وإخضاع كل شيء لها. ولعب دينيس روس دوراً في صياغة السياسة الأميركية تجاه إسرائيل وفلسطين، وتلك هي الرؤية التي تقود سياسة وزارة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط. روس وإنديك يشرفان على المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. وبحسب سارة روي، وصل الأمر إلى حد تفويض أميركا لإسرائيل كي تقدر ما يمكن أن يقدم أو يمنع من المساعدات للفلسطينيين. وقد اختفى خبراء أميركيون يمتلكون معرفة وثيقة بالعالم العربي أمثال ريتشارد مورفي وهارولد سوندرز.^[159] هناك حادثة تدلل على أن إسرائيل هي التي تحدد الموقف الأميركي. قبل مفاوضات واي ريفر العام

^[158] سمير ناصيف. قراءة في كتاب وسطاء الخداع لرشيد الخالدي، القدس العربي: 2014/3/10.

^[159] إدوارد سعيد. سلام أميركي، ج1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995، ص 146.

1998، طلبت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت من حكومة نتنياهو تحديد نسبة الأراضي التي يقبلون بتسليمها للسلطة الفلسطينية، فأعطى نتنياهو رقم 13% من أراضي الضفة. بعد ذلك عرضت أولبرايت مقترحاً أميركياً على الطرفين يتضمن الانسحاب الإسرائيلي من 13% من الأراضي الفلسطينية. وافقت القيادة الفلسطينية على العرض، ووافق بالطبع نتنياهو. لكن الحكومة الإسرائيلية تراجعت عن موافقتها بسبب اعتراض المؤسسة الأمنية. ولم تعترض الإدارة الأميركية على التراجع الإسرائيلي، وكان شيئاً لم يكن، وأخفقت المفاوضات.

- تدفع الإدارة الأميركية للحكومة الإسرائيلية مبلغ 3 مليارات دولار سنوياً، يضاف إليها 2-3 مليارات تبرعات من الجالية وكبار المليارديريين اليهود والشركات الكبرى. وقد استخدمت الإدارات الأميركية المتعاقبة 40 فيتو ضد مشاريع قرارات مؤيدة للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، ومطالبة إسرائيل بإنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان.
- وثيقة أولبرايت التي وزعت على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العام 1994، تدعو إلى إلغاء أو تعديل أو تجاهل قرارات الأمم المتحدة التي قد تضر بالمفاوضات الثنائية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وهذا يعني شطب مرجعية المفاوضات المفترضة والممثلة بجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة الخاصة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ما يعني تطابقاً مع المواقف الإسرائيلية التي تعتبر الأراضي الفلسطينية متنازعةً عليها وليست أراضي محتلة بحسب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وكان وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق قد رفض وصف الأراضي الفلسطينية بأنها محتلة خلال جلسات استماع عقدها الكونغرس العام 1993.^[160]
- استجاب الرئيس بيل كلينتون لكافة مطالب «اللوبي اليهودي اليميني» (الإيباك) الذي درج على ترك بصماته على سياسة أميركا الخارجية. وقد تراجع عن موقف الرؤساء السابقين فيما يخص الاستيطان، الذين دأبوا على اعتباره عقبة في طريق السلام. كان التصدي للإرهاب في الشرق الأوسط، وضمان أمن إسرائيل وتفوقها، هو محط اهتمامه الأول، فضلاً عن مساندة سياسات إسرائيل دون تحفظات أو اعتراضات ذات شأن. وكان ذلك يعني تأييداً ضمناً للاحتلال والاستيطان ومصادرة الأراضي والعقوبات الجماعية وتهويد القدس.
- النتيجة العملية للسياسة الأميركية عبر الإدارات المختلفة هي دعم جهود إسرائيل

^[160] سعيد. سلام بلا أرض، ج 2، مصدر سابق، ص 154 - 155.

للتوسع الكولونيالي في الأراضي الفلسطينية. وينطوي التأكيد الأميركي المتواصل على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس بدعم «حق» إسرائيل في قمع الشعب الفلسطيني وإخضاعه، وتدمير مقومات انفصاله وتقرير مصيره بنفسه، بما في ذلك بناء دولته المستقلة. تلك هي القيم الكولونيالية المشتركة بين إسرائيل وأميركا.

- نجحت الضغوط الأميركية على صعيد عالمي وعلى صعيد عربي وإسلامي في تثبيت مبدأ وجود إسرائيل ضمن حدود 67. وكما يقول د. رشيد الخالدي: «لا يوجد دولة ذات أهمية، بما فيها الدول العربية، وأهم الدول كالاتحاد الأوروبي والاتحاد السوفيتي سابقاً، يمكن أن تؤيد حلاً لا يقوم على الاعتراف بوجود إسرائيل في حدود ما قبل حرب 1967. ورضخ معظم الفلسطينيين لهذا الواقع.^[161] ولم يقتصر الجهد الأميركي والدولي بفرض التزام إسرائيلي بتلك الحدود، وبمنع ضم الأراضي الفلسطينية وتهويدها. كان الاعتراف الواقعي والمبدئي بإسرائيل من طرف واحد هو (فلسطين)، ومعها أكثرية دول العالم، وسقطت ثمار هذا الاعتراف في فم الاحتلال، بل لقد فتح الاعتراف شهية الدولة المحتلة على التغلغل والتهويد والسيطرة الكولونيالية. وكانت هذه أكبر عملية خداع بدأت في السبعينيات وتعززت باتفاق أوسلو، ولم تحظ بالاهتمام والبحث بعد انكشاف أوسلو حين شكل غطاءً واستخدم لمضاعفة الاستيطان الذي امتلك بنية تحتية تدمجه بدولة إسرائيل، في مقابل حصار وعزل التجمعات الفلسطينية في «بانتوستونات أبارتهايد».

كالمستجير من الرمضاء بالنار

قبل تحول النظام الدولي إلى نظام القطب الواحد، كانت القيادة السياسية تراهن على حل من خلال الولايات المتحدة بصفتها «تملك مفاتيح الحل». بعد انهيار السوفييت ومنظومته، وفرض السيطرة الأميركية على النظام الدولي، حسم الرهان على السلام الأميركي. وكثفت القيادة الفلسطينية في أعقاب الانتفاضة الشعبية الكبرى مساعي البحث عن الدور الأميركي لإيجاد الحل المنشود: جاء في كتاب الأخ محمود عباس «أبو مازن» طريق أوسلو: كنا نعتقد أن الإدارة الأميركية ستفهم الرسالة التي أطلقناها من خلال المجلس الوطني العام 1988، ويعني -اعتراف بقرارات 242 و338 و181 ضمن مبادرة فلسطينية للسلام- إلا أن اعتقادنا لم يكن في محله». ويضيف: لم تكن الإدارة الأميركية مقتنعة بالبحث عن حل، ولم تكن ترى أن

^[161] رشيد الخالدي. القفص الحديدي. عرض وترجمة: عمر عدس، مصدر سابق.

الظروف ناضجة لهذا الحل. كان الوضع الأمثل لديها هو اللاحرب. «لكن الموقف الأميركي بدأ في التحول»، وذلك حين «وجد جورج بوش بعد أن حقق انتصارين أحدهما حرب الخليج، والثاني تفكيك الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، العمل بجد لتنفيذ القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط مع الفارق في مستوى حماس، فأطلق الرئيس بوش مبادرته في آذار 1991 التي طرحت: تطبيق القرارين 242، 338، مبدأ الأرض مقابل السلام، الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، الأمن والسلام لدولة إسرائيل. رحبت القيادة بالمبادرة، لكن إدارة بوش قررت تمثيل الفلسطينيين من خلال وفد مشترك أردني فلسطيني، على أن يكون تمثيل الفلسطينيين من الأراضي المحتلة مع استبعاد تمثيل القدس».^[162] يلاحظ الالتزام الأميركي بالشروط الإسرائيلية على صعيد مستوى تمثيل الفلسطينيين، الذي يعكس الحل المسخ الذي تريده إسرائيل. ويضيف أبو مازن: «أعلنت إدارة بوش الأب موافقتها على منح إسرائيل ضمانات قروض بقيمة 10 مليارات دولار، واستكمال بناء 11 ألف وحدة سكنية استيطانية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك مدينة القدس». الموقف الأميركي دفعنا إلى البحث عن أسلوب تفاوضي آخر.^[163] كانت الصورة قائمة في مفاوضات واشنطن بعد الجولة التاسعة من المفاوضات، وبات الأميركيان عاجزين عن تحريك المسائل باي اتجاه، يقول أبو مازن. وواقع الحال أنهم لا يريدون ولا يرغبون إلا في صيغة حل أقل من حكم ذاتي الذي سبق لمناحيم بيغن ووضعه في مفاوضات كامب ديفيد مع الحكومة المصرية. وهي الصيغة التي التزم بها وفد الحكومة الإسرائيلية في مفاوضات واشنطن. بهذا المعنى، لم تكن الإدارة الأميركية عاجزة، ولا «تتملص من اهتماماتها بالسياسة الخارجية للتركيز على أوضاعها الداخلية الذي أعاد الأمور إلينا نحن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي» كما قال الأخ أحمد قريع أبو علاء مخاطباً يائير هيرشفيلد ورون بونديك في مفاوضات أوصلو.^[164] «إن أميركا لن تكون ضدنا، بل ستؤيدنا، لأنها ستحتاج من مشكلة معقدة» أضاف أبو علاء. إن العجز المتخيل أو التملص وعدم الاكتراث هما اللذان حذوا بالقيادة إلى الاستجارة من الرمضاء الأميركية بالنار الإسرائيلية؛ أي من الرهان على حل تتكفل به الإدارة الأميركية، إلى الرهان على حل بالتفاهم مباشرة مع إسرائيل. رهانان أحلاهما مر. يقول الأخ أبو علاء: «بدت الطريق إلى أوصلو بمثابة ممر إجباري علينا عبوره، واضعين نصب أعيننا واجب الحفاظ على قضية شعبنا من الاندثار في زمن التحولات الدولية الهائلة، وفتح كوة في جدار الحصار السياسي المطبق من حولنا، وخلق إمكان موضوعي متوافق مع مستجدات الواقع الإقليمي والدولي لإدامة الكفاح بسبل غير متصادمة مع حقائق عصر عالم جديد أحادي القطبية، يصفه أبو علاء وصفاً دقيقاً: تقرر فيه دولة بمفردها ماهية الشرعية ومعايير الحق وتطبيقات العدالة، دولة تعادي كل حركة تحرر على وجه الأرض، وترى في كل

^[162] محمود عباس. طريق أوصلو. بيروت: شركة المطبوعات والنشر، الطبعة الأولى، 1994، ص 43، 131.

^[163] المصدر السابق، ص 147.

^[164] المصدر السابق، ص 201.

كفاح وطني مسلح عملاً من أعمال الإرهاب المدانة سلفاً، ولا ترى -في المقابل- في كل ما تقوم به إسرائيل من احتلال واستيطان وقمع وإرهاب للشعب الفلسطيني، ما يستحق اللوم أو المساءلة كي لا نقول الشجب أو الإدانة».^[165]

هذا التشخيص لا يسمح بالرهان على الوساطة والرعاية الأميركية، ولا يشجع أبداً على الانتقال إلى ما هو أسوأ، وهو دولة الاحتلال الإسرائيلي التي لا تتزحجح عن جوهر عقيدتها الكولونيالية الإقصائية. كان الرهان على «تطور إيجابي في المجتمع الإسرائيلي، بدأ بحفنة بسيطة وتحول إلى مجموعات من صانعي القرار والمسؤولين في المؤسسة التشريعية «الكنيست» ومن مختلف الاتجاهات والأحزاب، وبخاصة حزب العمل».^[166] في تبيانها للفلسفة التفاوضية، وبعد تجربته في مفاوضات أوسلو، يقول الأخ أبو علاء: ما يمكن أن نأخذه على طاولة المفاوضات من الإسرائيليين أكبر وأهم مما يمكن أن نأخذه من الأميركيين الذين كانوا يبدون لنا في معظم الأحيان كوكلاء عن حلفائهم الإسرائيليين، إن المفاوضات مع الإسرائيليين أثمن وأجدي نفعاً من أي مفاوضات تتم بإشراف طرف ثالث».^[167] ولكن يبدو أنه لم يتم تمحيص ذلك التطور ومعرفة حدوده وسقفه وأهدافه. كانت القيادة أمام خيار اتباع سياسة دفاعية مرنة لا تسمح بتصفية حركة التحرير الفلسطينية، ولا قضيتها العادلة. وتوظيف التفاوض الذي بدأ في مدريد وواشنطن في خدمة تلك السياسة، والسعي إلى إعادة بناء المؤسسة الفلسطينية كي تكون مؤهلة للحفاظ على المكتسبات السياسية وتعزيزها، ومواصلة النضال ضد الاحتلال. كان المطلوب فرملة الاندفاع السياسية الفلسطينية في شروط الوضع الدولي والعربي والإقليمي الجديد الذي وصفه الأخ أبو علاء. لكن ما حدث هو العكس. فقد قفزت القيادة السياسية قفزات كبيرة وهائلة إلى الأمام لتقع في الشراك الإسرائيلية، لأن الحل الذي يتوافق مع مستجدات الواقع الإقليمي والدولي وحقائق عصر عالم القطب الواحد، هو تصفية حركات التحرير، وليس تمكينها من تحقيق أهدافها.

أوسلو «إنجاز» فلسطيني أم اختراق إسرائيلي؟

كانت حصيلة المفاوضات السرية بين مفاوضين فلسطينيين وإسرائيليين هي التوصل إلى اتفاق أوسلو الذي شكل انعطافاً تاريخية كبيرة بالنسبة للقضية الفلسطينية. كيف نظر الفلسطينيون والإسرائيليون الرسميون إلى الاتفاق. نظرت القيادة الفلسطينية للاتفاق كإنجاز

^[165] أحمد قريع. الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق .. مفاوضات أوسلو 1993. الجزء الأول، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، 2006، ص 44.

^[166] محمود عباس. طريق أوسلو، مصدر سابق، ص 16.

^[167] أحمد قريع. الرواية الفلسطينية الكاملة، الجزء الثاني، ص 8.

تاريخي. ووصفه الرئيس الراحل ياسر عرفات بأنه سلام الشجعان، وبأن السلام خيار إستراتيجي بالنسبة للشعب الفلسطيني. أما مهندس الاتفاق الأخ محمود عباس «أبو مازن»، فقد قال في مقدمة كتابه طريق أوسلو: لقد خلصت في النهاية إلى استنتاج من نقطتين الأولى: «إنني أقوم بعمل تاريخي وإنجاز عظيم لشعبنا. الثانية: خوفي من أن تدمر الممارسات الخاطئة والعقليات المتخلفة من كلا الطرفين كل هذا الإنجاز».^[168]

أما رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض «أبو علاء»، فقد وصف الاتفاق بالإنجاز السياسي غير المسبوق في تاريخ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ووصفه في مكان آخر بالاتفاق التاريخي الذي تبنته الولايات المتحدة، وقررت دعمه والدفاع عنه بكل ما لديها من نفوذ عالمي كاسح. ويضيف أبو علاء: «تحقق اتفاق أوسلو كمحصلة منطقية لميزان قوى محلي وإقليمي ودولي فرض نفسه على الطرفين». «أوجد الاتفاق أفضل ظرف دولي مر به الفلسطينيون منذ سنة 48، وخلق حالة من التوازن النسبي الذي كان مفقوداً بينهم وبين إسرائيل». ويلخص الإنجاز بثلاث حقائق: «الأولى: إقامة كيان سياسي فلسطيني على الأرض الفلسطينية بصلاحيات سياسية ومدنية واقتصادية وأمنية وتشريعية وقضائية لا حصر لها! الثانية: أوجد الاتفاق أرضية سياسية لإدامة الكفاح الوطني بعد إغلاق الحدود والعواصم والأبواب ولمواصلة المعركة بأساليب جديدة وبأهداف واقعية قابلة للتحقيق. الثالثة: خلق أملاً لشعب كاد يفقد الأمل بأن الاحتلال سوف يتزحزح بعد انحساره الجزئي».

ويرى أبو علاء أن وضع الخطط والتواريخ جعل الاتفاق خطة عمل مفصلة وملزمة لا للطرفين اللذين وقعاه، بل أيضاً للدولة العظمى (أميركا). أما الاعتراف المتبادل، فقد شكل في نظر أبو علاء نقلة نوعية في مكانة م.ت.ف، ومن ثم السلطة، على صعيد إقليمي ودولي، وبخاصة على صعيد العلاقة الفلسطينية الأميركية، ليس هذا فحسب، بل إن الاتفاق يعتبر بمعيار ميزان القوى إستراتيجية دفاعية، وبمعيار النتائج المتحققة يعد إستراتيجية هجومية، وبمعيار المراحل المترابطة والإجراءات التنفيذية المتعاقبة والمتداخلة يجسد الاتفاق إستراتيجية الخطوة خطوة، والتدرج من الأسهل إلى الأصعب، وبمعيار منهج عقلية المساومة الإسرائيلية التي تعظم مكاسب طرف، وتلحق خسائر كبيرة بالطرف الآخر، يعد منهجاً للجهد التعاوني المشترك لمعالجة كل المشكلات، ومعاظمة الفوائد لكلا الطرفين».^[169]

التقييم المفرط في تفأوله ساد الخطاب الفلسطيني في تلك الآونة، هل مرد التفاؤل يعود إلى إسقاط الرغبات على الواقع، وتعلق الغريق بقشة، أم محاولة لتبرير التنازلات، أم جاء نتيجة لخلل في معايير الإنجاز والتقييم؟ بدوره، قال د. نبيل شعث: إن اتفاق أوسلو حقق

^[168] محمود عباس. طريق أوسلو، مصدر سابق، ص 9.

^[169] احمد قريع. الرواية الفلسطينية الكاملة، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 3، 376، 378، 379.

مساواة تامة بين الإسرائيليين والفلسطينيين».^[170] عضو اللجنة التنفيذية ياسر عبد ربه تحدث في مؤتمر صحفي عقده بعد التوقيع على الاتفاق العام 1993 في عمان، عن «عودة 800 ألف لاجئ إلى فلسطين». بل لقد «دأب قادة المنظمة على القول «إن ما توصلوا إليه هو انتصار» بحسب إدوارد سعيد.

انعكس ذلك على المؤسسة الفلسطينية، فقد وافق المجلس المركزي على اتفاق أوسلو بواقع 63 عضواً من أصل 83 عضواً؛ أي 75.9% من عضوية المجلس، وعارضه 8 أعضاء، وامتنع عن التصويت 9، ولم يشارك 3.^[171] ووافقت الأغلبية العظمى في اللجنة التنفيذية للمنظمة على الاتفاق، وكذلك وافقت أغلبية اللجنة المركزية العظمى لحركة فتح. ووافق 504 أعضاء من المجلس الوطني على تعديل الميثاق، وعارض التعديل 54 عضواً، وامتنع عن التصويت 14 عضواً.^[172] كان تصويت الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس الوطني على تعديل الميثاق إشارة لا تقبل اللبس على تأييد المجلس الوطني لاتفاق أوسلو؛ ذلك أن التعديل جاء بصيغة شرط إسرائيلي وأميركي يمس ليس واقع النضال الفلسطيني فحسب، بل أيضاً تاريخه الذي من المفترض أن لا يمس كوثيقة تاريخية، علماً أن قرارات المجالس الوطنية المتلاحقة تجاوزت تلك البنود من الميثاق. وجاء انتخاب أول مجلس تشريعي ورئيس السلطة بمشاركة شعبية تجاوزت 80%، ليضفي على اتفاق أوسلو تأييداً شعبياً في الضفة والقطاع والقدس. ولم يكن تأثير المقاطعة الذي دعت إليه قوى المعارضة فاعلاً أو ملموساً.

مقابل ذلك، كان التقييم الإسرائيلي والأميركي مختلفاً عن التقييم الفلسطيني، وهذا الاختلاف له معانٍ بالغة الأهمية. قال جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي: الواقع أن إسرائيل لم تتنازل أو تقدم أي شيء سوى قبولها الفاتر بأن م.ت.ف تمثل الشعب الفلسطيني. وتحدث اسحق رابين في مؤتمر صحفي يوم التوقيع على الاتفاق عن استمرار استحواذ إسرائيل على السيادة، وستتمسك بنهر الأردن وبالحدود مع الأردن ومصر وبالبحر والقدس والمستوطنات وبالطرق». الأديب الإسرائيلي عاموس عوز قال: «إن اتفاق أوسلو هو ثاني أكبر انتصار في تاريخ الصهيونية». أما الوزيرة الإسرائيلية شولاميت ألوني، فقد قالت بعد التوقيع على اتفاقية القاهرة لتطبيق اتفاق أوسلو: لو كان البريطانيون قد فرضوا على اليهود شروطاً قبل الانسحاب من فلسطين مشابهة للشروط التي يفرضها الإسرائيليون على الفلسطينيين لما قامت دولة إسرائيل. ميرون بنفستي بدوره، قال: «الانتصار الإسرائيلي كان مطلقاً والهزيمة الفلسطينية كانت ساحقة». الجنرال داني روتشيلد أوضح أن انتقال السلطة المبكر

[170] إدوارد سعيد. غزة - أريحا .. سلام أميركي، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994، ص 40.

[171] أحمد قريع. الرواية الفلسطينية الكاملة، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 35.

[172] أحمد قريع. الرواية الفلسطينية الكاملة، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 38.

للفلسطينيين يقتصر على الخدمات الموجهة إلى السكان، بينما تواصل إسرائيل القيام بدورها باعتبارها القوة المسيطرة.^[173]

إن من يدقق في مواقف المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين أثناء سير المفاوضات، سيجد دلائل وبراهين تدعم نتيجة الاتفاق بالرواية والمفهوم الإسرائيلي. فقد جاء في كتاب **طريق أوصلو** على لسان أبو مازن. «إن الوفود الإسرائيلية كانت تتفادى كلمة تطبيق القرارين 242 و338. ما ورد في مقدمة الاتفاق بأن المفاوضات النهائية ستعني تطبيقاً للقرارين المذكورين لا يلزم دولة الاحتلال. ورفض المفاوضون الإسرائيليون فكرة الحديث عن اللاجئين العام 48، والنازحين العام 67. المواقف الإسرائيلية ترفض أبسط الأمور، وهي الالتزام بمرجعية المفاوضات (قرارات الشرعية الدولية)، بل بلغ الأمر بالمفاوض المعتدل شلومو بن عامي مخاطبة المفاوضين الفلسطينيين بالقول: «قررنا هل تريدون قرارات دولية أخرى أم تريدون اتفاقاً» كما ورد في كتاب أبو علاء. وإذا أضيف إلى ذلك الرفض الإسرائيلي لمشاركة أعضاء في الوفد الفلسطيني المفاوض، ورفضهم حتى مجرد ذكر القدس، ورفض مشاركة أعضاء مجلس وطني، ومن مناطق 48. إن أقصى ما وعد به الإسرائيليون في موضوع الاستيطان هو «الإحجام عن دعم بعض المستوطنات السياسية دون ذكر ذلك في نصوص الاتفاق». رفض الإسرائيليون التحكيم، ورفضوا منح الفلسطينيين السيطرة على المعابر وعلى الممرات. إن المفاوضات الإسرائيلية والأميركية وضعت النقاط على الحروف في مفاوضات كامب ديفيد 2000، وأجابوا عن كل التقديرات الخاطئة للقيادة الفلسطينية. وقبل ذلك، فإن «18 جولة من المفاوضات السرية في السويد، استنفدت كل إمكانية للتقدم» كما يقول أبو علاء الذي قاد التفاوض الفلسطيني: «كان الأميركيون يراهنون على ضعف القدرة الفلسطينية على الصمود أمام الضغوط المكثفة، وعلى لي ذراع القيادة الفلسطينية وحملها على القبول. أصبحنا جزءاً من لعبة تفاوضية محكومة بمنطق القوة، لا يملكون فكاً منها وفق ما يبدو أنه يتراءى للأميركيين والإسرائيليين معاً. هناك موضوعات متفق عليها سلفاً بين الأميركيين والإسرائيليين». ويضيف أبو علاء: «استغربنا للغاية أن يقف الرئيس ك्लينتون غاضباً منا بقسوة، وأن يلوح بإصبعه الطويلة في وجوهنا مظهراً كل هذا الانحياز الشديد إلى الموقف والمنهج التفاوضي الإسرائيلي. قال ك्लينتون للرئيس عرفات إذا كنتم لا تريدون اتفاقاً دعوني أعلن ذلك وأعود إلى البيت الأبيض، أنا لا أستطيع قبول هذا الأسلوب الذي تتبعونه «إلقاء خطابات»، قال: هل تقبلون بضم إسرائيل 10.5% من مساحة الضفة، ووجود إسرائيل على طول نهر الأردن، وإذا ما كان الاتفاق نهاية الصراع حتى مع بقاء بعض القضايا من دون حل». وقال ك्लينتون للرئيس عرفات: أنت تقود شعبك والمنطقة إلى كارثة، أنت على وشك أن تفقد صداقتي، إنك تضيع فرصة التوصل إلى اتفاق لأعوام طويلة مقبلة. وفي نهاية المفاوضات قام الرئيس ك्लينتون

[173] إدوارد سعيد. أوصلو 2: سلام بلا أرض. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995، ص 29، 31.

بالثناء على موقف أيهود باراك وتحميل الرئيس ياسر عرفات مسؤولية الفشل». ويستنتج أبو علاء «أن الأميركيين أعطونا رسائل تطمين و ضمانات ووعود كثيرة كانت كلها مجرد حبر على ورق». أما أيهود باراك رئيس الحكومة فقد قال بعد القمة: «لقد كانت مهمتي إماطة اللثام عن وجه عرفات»، وأكد على ذلك بيريس الذي قال: باراك أراد أن يعري الشريك، ولم يكن يريد التوصل إلى اتفاق». «كانت عقلية باراك أقرب ما تكون إلى العقلية الاستعمارية الكلاسيكية التي ترى في قادة التحرر الوطني مجرد إرهابيين» كما يقول أبو علاء.^[174]

ما هو الحل الذي رفضته القيادة الفلسطينية يقول أبو علاء: تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى أربعة كانتونات منفصلة عن بعضها وتحت السيطرة الإسرائيلية. لا سيطرة على الحدود والمجال الجوي ومصادر المياه. إعطاء شرعية للمستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية. ضم 9% ومبادلتها بـ 1% من أراضي الضفة، واستئجار 10%. «سيادة» فلسطينية على أحياء معزولة في مدينة القدس، وضم الحي اليهودي وحائط المبكى وامتداده الحائط الغربي وجزء من الحي الأرمني في البلدة القديمة وجميع المستوطنات الواقعة في محيط القدس وداخلها، بما في ذلك ما هو تحت الحرم القدسي كله يخضع للسيادة الإسرائيلية، إضافة إلى رفض حق العودة وحل قضية اللاجئين ورفض تحمل إسرائيل أي مسؤولية إزاءها.

كان المطلوب من القيادة الفلسطينية التوقيع على حل «أبارتهايد» فصل عنصري، يضع نهاية لمساوية للقضية الفلسطينية. وعندما رفضت ذلك -بعضها أو أقلية لم ترفض- شطبت كشريك. لكن الاكتشاف المتأخر للدور الأميركي والأهداف الإسرائيلية لم يدفع القيادة إلى إعادة النظر بمسيرة التفاوض، وبالاتفاقات التي توصلت إليها، وبالتورط في عملية سياسية محكومة بموازين قوى خانقة ومكبلة للشعب الفلسطيني وحركته السياسية. لم تضع خط رجعة وتراجع، ولم تُعد بناء السياسات ولا البنى التنظيمية والإدارية والجمهيرية والاقتصادية.

التنازلات الفلسطينية

اعتقدت القيادة الفلسطينية أن هناك تغييراً في تفكير النخبة السياسية والأمنية الإسرائيلية. التغيير أو التحول تحدث عنه أبو مازن وأبو علاء وكل الفريق الفلسطيني الذي أجرى حواراً ومفاوضات مع إسرائيليين. ولم يُستثنَ الرئيس ياسر عرفات من ذلك الاعتقاد. فكما يقول إدوارد سعيد: إن اعتبارات عرفات تتلخص في المراهنة على أن رابين قد تغير، ورؤيته قد تغيرت، وأصبح «رجل سلام»، والواقع أن إسرائيل فعلت العكس». ويضيف سعيد: «نظرية عرفات تنطلق من فكرة أن التنازل الفلسطيني يؤدي إلى مرونة إسرائيلية». ليس هذا

^[174] أحمد قريع. الرواية الكاملة، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص 211، 257، 262، 274، 305، 309.

فحسب، بل لقد اعتقدت القيادة أن **الضعف الفلسطيني سيجعل الإسرائيليين أكثر اطمئناناً** وسيتشجعون على المضي في الحل.

أولاً. التزمت القيادة الفلسطينية بالشروط الأميركية الكاملة، تقريباً. «أخيراً، وفي حضور عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين الأثرياء الذين كانوا على اتصال هاتفي مع وزارة الخارجية الأميركية للتحقق من الكلمات المقبولة، عقد عرفات مؤتمراً صحافياً في جنيف قال فيه: «أُعلنُ قبولنا القرارين 242 و338 كأساس للمفاوضات مع إسرائيل في إطار المؤتمر الدولي. وحق جميع الأطراف المعنية بصراع الشرق الأوسط في الوجود بسلام وأمن، بما في ذلك دولة فلسطين وإسرائيل والجيران الآخرون تبعاً للقرارين 242، و338. أما بالنسبة للإرهاب، أكرر رسمياً أننا ننبذ كلياً، وبصورة مطلقة، كل أشكال الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الذي يقوم به الأفراد والجماعات وإرهاب الدولة»^[175]. كانت هذه شروطاً أميركية قدمها وزير الخارجية الأميركي شولتز مقابل فتح حوار مع منظمة التحرير، وقبول مشاركتها في العملية السياسية. الاعتراف المسبق بحق إسرائيل في الوجود اعتراف من طرف واحد، مقابل عدم اعتراف الولايات المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فضلاً عن الرفض الإسرائيلي. تنازل كبير وهائل بثمن ضئيل جداً هو حوار مع الأميركيين، والقبول بشراكة فلسطينية في العملية السياسية، ولا يغير من هذا الاختلال استمرار المطالبة بدولة (مطالبة من طرف واحد)، مطالبة كانت مرفوضة مسبقاً من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل. **النتيجة العملية هي قبول فلسطيني مسبق بسقف أقل من دولة، وتقرير المصير.**

ثم جاء اعتراف منظمة التحرير بدولة إسرائيل التي لم تغير قليلاً من دورها الاستعماري، ولا من احتلالها، ولا من عنصريتها كما درجت على فعله دول استعمارية كثيرة، مقابل اعتراف إسرائيل بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني. لم يكن اعترافاً بدولة مقابل دولة انسجاماً مع قرار التقسيم 181، أو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولة. اعتراف بدولة تحتل أراضي الشعب الذي تمثله المنظمة. كان الاعتراف تنازلاً من طرف واحد، وبلا ثمن. وهنا يكمن لغز التشديد الأميركي على اعتراف المنظمة بقراري مجلس الأمن 242 و338 دون غيرهما من القرارات الدولية. لأن قرار 242 هو قرار ناجم عن هزيمة الدول العربية العام 67، وجاء قرار 338 ليؤكد عليه بعد حرب أكتوبر 73. **القراران يدعوان إلى إنهاء حالة الحرب والاعتراف ضمناً بإسرائيل، بمعزل عن ربط ذلك بحل قضية فلسطين التي اعتبرها القرار مشكلة لاجئين.** الاعتراف بتمثيل المنظمة اقترن بالاعتراف بالحل الذي يعرضه قرارا مجلس الأمن الدولي للصراع العربي الإسرائيلي ولل قضية الفلسطينية. فعندما

^[175] وليم كوانت (مستشار الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر). «وثيقة اعتراف عرفات بإسرائيل»، مجلة الوسط، العدد 67، ص 34.

تنص مقدمة اتفاق أوسلو على تطبيق قراري مجلس الأمن كنتيجة للمفاوضات النهائية، فإن التطبيق يحتمل الانسحاب من أراضٍ وحل لقضية اللاجئين فقط لا غير.

أما نبذ كل أشكال الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الذي يقوم به الأفراد والجماعات وإرهاب الدولة، فله أكثر من مدلول. الإرهاب بمفهوم الولايات المتحدة هو الكفاح المسلح الفلسطيني الذي يسمح به القانون الدولي، ولا يقتصر على «العمليات التي استهدفت مدنيين وأهدافاً مدنية بشكل قصدي من قبل فصائل المنظمة». النبذ بالمفهوم الإسرائيلي الأمريكي يعني تنكراً للمقاومة والثورة كحركة تحرر وطني قاومت المحتلين، وكانت ولا تزال مقاومتها مشروعة بمفهوم القانون الدولي». «النص يعني إقرار المنظمة بالصفة الإرهابية التي تطلقها إسرائيل وأميركا على النضال الفلسطيني، ويلغي الصفة التحررية عنه وعن الحق الفلسطيني»^[176]. النص لم يستثنِ المقاومة والحق في المقاومة لطالما بقي الاحتلال غير الشرعي قائماً. لم يشر إلى مشروعية النضال السابق، فأمركا وإسرائيل تعاملتا مع كل نضال تحرري بوصفه إرهاباً. النص لم يميز بين المقاومة والإرهاب. كانت وظيفة شرط نبذ الإرهاب هي تبيان أن مقاومة الشعب الفلسطيني تساوي الإرهاب، وأنه لم يعد مقبولاً اللجوء للمقاومة مستقبلاً أو مرة أخرى. وتحصيل حاصل، فإن منظمة التحرير لم تعد حركة تحرر وطني، ومطلوب تغيير دورها ووظائفها، من حركة تحرر وطني إلى سلطة مقيدة بشروط الاحتلال. ولا يغير من التنازل الفادح في هذا الشأن تضمين إرهاب الدولة لنص النبذ، ولا التفسير الفلسطيني للإرهاب لأن «المفهوم الأمريكي الإسرائيلي له صفة الغلبة» إعلامياً وسياسياً.

ثانياً. قبول القيادة عملياً بتقسيم الشعب الفلسطيني الذي نجحت المنظمة في توحيده، وفي الحفاظ على وحدته منذ تأسيسها وبعد انطلاق الثورة المسلحة. سكان الضفة الغربية وقطاع غزة هم الطرف الوحيد المستهدف في الحل الأمريكي الإسرائيلي الذي يتجاهل البقية الباقية من مكونات الشعب الفلسطيني، وبخاصة 55% ممن يقيمون في الشتات. حدث ذلك عندما أخلت المنظمة دورها للسلطة، وتراجع اهتمامها بقضايا الشعب خارج الوطن بشكل غير مسبوق، حتى السفارات في أنحاء العالم التي تتبع منظمة التحرير، صارت تتبع وزارة خارجية السلطة. وتم الانفصال عن الشعب الفلسطيني وقضاياها في مناطق 48. الحل الذي قدمه اتفاق أوسلو، وضع الأساس لانفراط العقد الوطني والوحدة الوطنية. لقد انتقل اجتماع هيئات المنظمة إلى الضفة والقطاع اللذين يخضعان للسيطرة الإسرائيلية. وأصبح عقد اجتماعات المجلس المركزي والمجلس الوطني تحت رحمة الموافقة الإسرائيلية على دخول الأعضاء للأراضي المحتلة. تستطيع إسرائيل رفض أو إلغاء عقد أي اجتماع، تستطيع منع أعضاء من المشاركة، أو اعتقال أعضاء. ولا يمكن أن تكون الموافقة الإسرائيلية

^[176] خالد الحسن. «هذا الاتفاق واعتراه المستحيل»، الأسواق، ع 24، تشرين الأول، 1993.

دون ثمن سياسي، فلا يعقل أن تقدم إسرائيل هذه الخدمة مجاناً. وعلى الأقل، فإنها تضمن بقاء المؤسسة الرسمية ضمن سقف أوصلو، وتضمن تعايش القيادة الفلسطينية مع انتهاكاتها ومع سعيها المحموم إلى فرض أبارتهايد من طرف واحد، وتضمن أن لا تتجاوز المعارضة الرسمية حدود الاحتجاج والمناشدة.

كان الاعتقاد الفلسطيني أن الوضع الانتقالي لن يتجاوز الـ 5 سنوات، وبعد ذلك سيتم التوصل إلى الحل الدائم. لم تتوقف القيادة عند احتمال فشل الحل، وعدم الوصول إلى هدف إقامة الدولة الفلسطينية، علماً أن النوايا والسلوك والمواقف والإجراءات الإسرائيلية على الأرض كانت تعمل على تقويض مقومات إعادة ربط مكونات الشعب الفلسطيني وتوحيدها، بما في ذلك تقويض المنظمة، هذا ما اعترف شمعون بيريس به عندما قال مخاطباً معارضي اتفاق أوصلو: «إن المنظمة التي اعترفنا بها ونتفاوض معها هي غير المنظمة السابقة التي تعرفونها».

ثالثاً. تعديل الميثاق الوطني جاء في أول سابقة من نوعها لإملاء شروط مهينة. فالميثاق عبّر ويعبّر عن مرحلة تاريخية لا يمكن شطبها أو إلغاؤها من تاريخ الحركة الوطنية. جاء التعديل والشطب استجابة لوساوس أركان دولة الاحتلال وأعضاء الكونغرس الأميركي، أو رغبة منهم في معاقبة المنظمة بأثر رجعي، وتصفية الحساب مع تاريخها. تغيير بنود الميثاق يشكل تدخلاً سافراً في الشأن الفلسطيني، ويوجه إهانة كبيرة للشعب الفلسطيني ومؤسساته. إن المتتبع لقرارات المجالس الوطنية منذ العام 1974، وحتى العام 91، سيجد مواقف تتجاوز الميثاق، وبخاصة دورة المجلس الوطني العام 88، التي اعترفت بقراري مجلس الأمن 242، و338، وقرار التقسيم 181. وعلى الرغم من ذلك، ما كان ينبغي شطب تاريخ، عبر تعديل وثائق لم يكن له من هدف غير إذلال الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، سيما وأن التغيير جاء من طرف واحد، ولم يترافق مع تغيير موازٍ في الوثائق الإسرائيلية وقرارات الكنيست، فقد استمرت دولة الاحتلال بتقديم خارطة إسرائيل التي تضم الضفة الغربية والقطاع والجولان، واستمر إطلاق تسمية «يهودا والسامرة» على الضفة الغربية. كانت المفاجأة عندما صوت مع التعديل المفروض، والمملى إسرائيلياً وأميركياً، 88% من أعضاء المجلس الذين حضروا الجلسة، وعددهم 572 عضواً، ورفضه فقط 9.4%، وامتنع عن التصويت 2.4%. حصيلة تشير إلى خضوع أهم مؤسسة فلسطينية للشروط الإسرائيلية التي لا يخلو واضعوها من فوييا وجنون الارتياح، ليس فقط على تعديلات الميثاق، بل وعلى اتفاق أوصلو الذي استند إليه المجلس في التعديل. حدث ذلك بعد إخلال إسرائيل بالفادح بالنتائج التي ستسفر عنها مفاوضات الحل الدائم - حسب ديباجة اتفاق أوصلو ورسالة الدعوة والضمانات الأميركية. كان يمكن اعتماد القانون الأساسي، أو وثيقة إعلان الاستقلال اللذين ينطلقان من قبول الحل السياسي والتسوية التاريخية، وترك الميثاق كوثيقة تاريخية مهمة في تجربة الشعب الفلسطيني، وذلك

بهدف الحفاظ على الجانب المعنوي للشعب والحركة الوطنية الذي وصل إلى حالة من الانكسار نتيجة للتغيرات الجديدة. ما حدث أمر غريب (المؤتمر الأفريقي بقيادة نيلسون مانديلا مثلاً) قدم نصاً قانونياً جديداً أخذ بالاعتبار الاتفاق السياسي مع نظام الفصل العنصري من غير أن يغير وثائقه السابقة. كان مستوى مقاومة القيادة للشروط ضعيفاً، بحجة تسهيل الوصول إلى الحل، غير أن نتائج الاستجابة للشروط وتقديم التنازلات أدت إلى نتيجة عكسية.

رابعاً. القبول باتفاق يقتصر على ترتيبات إدارية انتقالية، وتنسيق أمني، وسلطة فاقدة الصلاحيات، في ظل احتلال إقصائي يتحكم بكل شيء. وتأجيل كل القضايا الجوهرية، وفي مقدمة ذلك، احتلال الأرض والسيطرة عليها، والقدس التي جرى ضمها رسمياً لإسرائيل، واللاجئون المهجرون عنوة منذ العام 1948، والنازحون المهجرون في العام 1967، والمستوطنات، والحدود، والمياه والسيادة. كل هذه القضايا المؤجلة التي لا معنى لأي حل انتقالي بدون تقديم رؤية مبدئية غير ملتبسة لحلها مستندة إلى القانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، كل هذه القضايا التي تشكل جوهر القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وافقت القيادة الفلسطينية على تأجيلها دون رؤية ومرجعية وضمانات ملزمة «بالتوقف عن أي أعمال تجحف بنتائج المفاوضات النهائية» كما ورد في رسالة الضمانات الأميركية، وضمان أن يكون حلها المؤجل هو تطبيق للقرارات الدولية ذات الصلة، وبالاستناد إلى القانون الدولي، وبإشراف المؤسسة الدولية. كل هذه القضايا الجوهرية جرى تأجيلها دون تعهد إسرائيلي وأميركي بإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية، ودون قواعد وأسس معترف بها تؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي كهدف متفق عليه من الجانبين، وتؤدي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بحرية ودون وصاية من قبل دولة الاحتلال. كان أهم هدفين إسرائيليين معلنين ومشروحين بما فيه الكفاية في الخطاب الرسمي الإسرائيلي من اتفاق أوسلو، هما: أولاً، التخلص من أعباء المسؤولية عن أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين الذين قاموا بأضخم انتفاضة ضد الاحتلال وحكمه الكولونيالي العنصري، وأرادت أن يتولى شؤونهم الحياتية والإدارية سلطة فلسطينية مقيمة بهذا الدور. ثانياً، التخلص من الأعباء الأمنية، وقطع الطريق على انفجارات ترهق دولة الاحتلال من خلال ضبط الأمن داخل التجمعات الفلسطينية بأيدي فلسطينية.

حاول الرئيس عرفات الامتناع عن توقيع اتفاق القاهرة الذي قدم تطبيقاً مرعياً لاتفاق أوسلو، لكنه جوبه بضغط أميركي وبضغوط شديدة من قبل الرئيس المخلوع حسني مبارك أدت إلى توقيعه واعتماده. الضغوط لا تبرر التوقيع. ومع التوقيع وشروع الجرافات بشق شبكة طرق التفافية هدفها خلق تواصل بين المستعمرات بعضها ببعض، يستوي في ذلك المستعمرات السياسية والأمنية، وبين كل المستعمرات ودولة الاحتلال عبر الخط الأخضر. وفي الوقت نفسه، كان الهدف الإسرائيلي فصل التجمعات والمدن الفلسطينية عن بعضها البعض، وتقطيع

أوصالها، وحبس المواطنين في بانتوستونات فصل عنصري، وفصل الشعب عن أراضيه، وبخاصة في محيط المستعمرات، والاستيلاء على مواردها. وهذه الأهداف أخذت تترجم بسرعة قياسية محدثة خسائر كبيرة لقطاعات متزايدة من الشعب الفلسطيني. كانت باكورة التطبيق فصل مدينة القدس عن مدن الضفة والقطاع، ومنع المواطنين الفلسطينيين من دخولها إلا بتصاريح، ما يعني إلغاء مكانتها كمركز سياسي وثقافي وديني وتعليمي وصحي، أي إلغاء مكانتها كعاصمة للشعب الفلسطيني. أدى اتفاق القاهرة - خطة تطبيق اتفاق أوصلو - إلى تعميق الاحتلال، وإضافة أعباء جديدة تشوش حياة الفلسطينيين، الأمر الذي عكس ما كان مرجوياً من الاتفاق؛ أي تخفيف قبضة الاحتلال وانحساره وجعل حياة الشعب الفلسطيني تحت الحكم الفلسطيني أفضل من حياته تحت الاحتلال. تطبيق الاتفاق في مراحله الأولى أدى إلى نتيجة مفادها أن الحياة تحت الاحتلال بالشروط السابقة، أفضل من الحياة تحت سلطة فلسطينية بالشروط الجديدة بالنسبة للشعب الفلسطيني. مقابل ذلك، أصبحت قوات الاحتلال والمستوطنون في شروط مريحة بعد الاتفاق أكثر مما كانوا عليه قبل الاتفاق. وكان الواقع السوريالي الجديد يكفي لكشف كذبة الحل والخداع المرافق له، واقع يكفي للتوقف وعدم الاستمرار في التورط.

خامساً. التعاطي الفلسطيني «العملي» «البراغماتي» مع «إلغاء إسرائيل والولايات المتحدة أي اعتماد على الشرعية الدولية في مقاربة النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي». قبل مؤتمر مدريد، وفي عهدي إدارتي ريغان وكارتر، كانت واشنطن لا تزال تدعم قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد أن الاستيطان غير شرعي، وضم القدس غير مقبول، وفي عهد كلينتون والذين أتوا من بعده، تراجعت هذه المواقف شيئاً فشيئاً، وتصرفت واشنطن، التي تتدثر بثوب الوسيط المنصف، كحامية لإسرائيل.^[177] قالت ليفني رئيسة الوفد المفاوض في أنابوليس العام 2007: أنا محامية، لكنني ضد القانون، لاسيما القانون الدولي. وعلى الرغم من ذلك يستمر التفاوض في كل الملفات ضمن ازدواجية المرجعية. إسرائيل - كما تقول ليفني - لا تعترف بالقانون الدولي، وبالطبع لا تتوقف عند قرارات الشرعية الدولية، والقضية بالنسبة لها ولوفدها المفاوض «هي معرفة كيف نكون خلاقين، كيف نلجأ إلى القدرة الخلاقية».^[178] والقدرة الخلاقية تعني وضع القانون الدولي جانباً، وفرض إملاءات على المفاوض الفلسطيني تنسجم مع الأطماع الكولونيالية والادعاءات التاريخية، في مقابل الخطاب الفلسطيني الرسمي الذي يتبنى القانون الدولي ويدعو إلى تطبيقه، من غير أن يكون القانون الدولي وقرارات الشرعية مرجعية للعملية السياسية بمختلف جوانبها وأطرافها. غير أن التفاوض لا يستقيم ولا

^[177] بنجامين بارت. حلم رام الله: رحلة في قلب السراب الفلسطيني. طرابلس - لبنان: جروس برس ناشرون، الطبعة الأولى، 2013، ص 331 - 332.

^[178] المصدر السابق، ص 318.

يستمر في ظل ازدواجية من هذا النوع إلا بتراجع أحد الطرفين من الزاوية العملية، وكان المفاوض الفلسطيني هو الطرف المرشح للتراجع بفعل الافتقاد إلى عناصر القوة المختلفة، وامتلاك المفاوض الإسرائيلي لها. هذا ما كشفت عنه الوثائق والمذكرات والملخصات والتقارير التي سريتها فضائية الجزيرة والمأخوذة عن كومبيوتر «وحدة دعم المفاوضات» (NSU)، من خلال صفقة مالية أبرمها موظفون يعملون في تلك الوحدة. تراجعت قدمها المفاوضات الفلسطينية تتعارض مع قرارات الشرعية الدولية، «أو هبطت عن سقف الشرعية الدولية، كالقبول الفلسطيني ببقاء كل مستعمرات القدس مقابل أراضٍ مساوية لها في المساحة من إسرائيل».^[179] وكذلك في مجال قضية اللاجئين كالقبول «بعودة رمزية». كان أي تقدم في المفاوضات لا يتم إلا عندما يهبط المفاوضون الفلسطينيون عن سقف قرارات الشرعية والقانون الدولي. التعاطي الفلسطيني البراغماتي مع الشرعية الدولية واستخدامها في الخطاب الموجه للشعب الفلسطيني والشعوب العربية فقط «يعود إلى الضعف الفلسطيني أولاً، ولتبنى المجتمع الدولي شيئاً فشيئاً وجهة النظر الإسرائيلية التي تجعل من قضية فلسطين نزاعاً حدودياً وليس نزاعاً استعمارياً بين حركة تحرر ونظام استعماري. في الحالة الثانية، كان المطلوب وضع روزنامة لانسحاب المحتل، وفي الحالة الأولى -النزاع الحدودي- يصبح التفاوض مسرح ظلال، لعبة مخدوعين متكررة، ومزيجاً من عمليات الابتزاز والتناكب بحيث يتم تحويل الأراضي المحتلة شيئاً فشيئاً إلى أراضٍ متنازع عليها، ومن ثم أراضٍ إسرائيلية فعلية. هذا واضح في القدس، حيث تؤول مجمل المستوطنات إلى إسرائيل -تنازل فلسطيني مسبق، دفعة على الحساب- لا يقابله اعتراف إسرائيلي بحقوق الفلسطينيين في المدينة المقدسة، وظلت قاعدة التفاوض الإسرائيلية سارية المفعول التي تقول: «ما هو يهودي لا يمكن التفاوض عليه، وما هو فلسطيني يخضع للنقاش» كما يقول معين رباني. الرئيس بوش الابن كرس هذا التطور في رسالة مشهورة موجهة إلى أرئيل شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية في نيسان/أبريل العام 2004، قال فيها: إن الأحداث الراهنة على الأرض تجعل من العودة إلى حدود ما قبل حرب 67 أمراً غير واقعي «في إشارة إلى ضم المستوطنات».^[180]

سادساً. قدمت القيادة الفلسطينية المبررات الكافية للنظام العربي كي يَنْفُضَ عن القضية الفلسطينية ويتبرأ من المسؤولية تجاهها بمستوى غير مسبوق، وكى يتعامل معها باعتبارها شأنًا فلسطينياً خالصاً. قال إدوارد سعيد «إن «اتفاق أوسلو» هو محصلة لاستسلام عربي وفلسطيني»، ذلك الاستسلام الذي حدث على مراحل بدءاً من هزيمة 67، وتسليم النظام العربي لأول مرة بنتائج هزيمة 1948، من خلال القرار الذي عبر عن الهزيمة وهو قرار 242، هذا القرار الذي وضع الحجر الأساس للانفضاض عن القضية الفلسطينية مستقبلاً، والانتقال من

^[179] المصدر السابق، ص 313 - 314.

^[180] المصدر السابق، ص 333 - 334.

تحرير فلسطين إلى مهمة إزالة آثار هزيمة 67، مروراً باتفاقات كامب ديفيد التي جسدت انفضاض (الدولة المصرية) عن القضية الفلسطينية وعن الصراع العربي الإسرائيلي، وصولاً إلى حرب الخليج 1991 -تحرير الكويت- التي أضعفت النظام العربي برمته وأدخلته في علاقات تبعية، ورَسَّمت الانفضاض عن القضية الفلسطينية، وانتهاء بمؤتمر مدريد الذي التزمت فيه الدول العربية بدخول المفاوضات مع دولة الاحتلال بشكل ثنائي، وما يعنيه ذلك من تفتيت قوة التفاوض العربية، والانفصال عن القضية الفلسطينية كعامل مشترك في الصراع العربي الإسرائيلي. وجاء اتفاق أوصلو واتفاق وادي عربة كنتيجة مأساوية للاستفراد الإسرائيلي بكل طرف، اتفاقان قادا إلى تعميق تفكك النظام العربي وانفكاكه عن القضية الفلسطينية.

كما نرى ليست القيادة الفلسطينية وحدها من يتحمل مسؤولية الانفضاض العربي عن القضية الفلسطينية، هذا ما أوضحه محمد حسنين هيكل في مقالته حول أوصلو «لماذا لست ضد الاتفاق؟» قبل أن يقول لماذا هو ضد الاتفاق؟ يقول: كانت المنظمة تعيش أزمة مالية - بحاجة إلى 50 - 60 مليون دولار شهرياً - طرقت أبواب الخليج للمصالحة، لكن الأبواب ظلت مغلقة. ويضيف «إن معظم الدول العربية كانت تضغط على م.ت.ف للدخول في مفاوضات من نوع ما مع إسرائيل، تريخ بعض العرب وأصدقاءهم الكبار في الغرب. استخدم العرب الإقناع والضغط والإذلال لإدخال المنظمة إلى التفاوض».^[181] كانت معظم الدول العربية سعيدة باتفاق أوصلو، بعضها قدم التهاني للمنظمة، لأنها أزاحت هذه المشكلة من طريقها عبر «حل» صنعه وقبل به الطرف المعني بالقضية، وبخاصة بعد أن نجحت إسرائيل في ترويع زعم بأن اتفاق أوصلو هو الحل الناجز للقضية الفلسطينية، وأن المسألة انتهت. القراءة الفلسطينية الرسمية للاتفاق ساهمت في نشر هذا الزعم. أول نتيجة لاتفاق أوصلو كان مسارعة الحكومة الأردنية لإبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل (اتفاق وادي عربة) العام 1994، بعد مرور أقل من عام على توقيع اتفاق أوصلو. جاء الاتفاق الأردني الإسرائيلي على خلفية أن القضية الفلسطينية «قد جرى حلها أو هي في طريقها للحل الناجز». مع أن اتفاق أوصلو أرجأ كل القضايا الجوهرية التي لا يستقيم أي حل سياسي دون حلها حلاً يقبل به الشعب الفلسطيني - أكثرية مطلقة. والإرجاء لا يعني الحل كما اعتقدت القيادة والنخبة السياسية، فلا يوجد أي ضمان أو دليل على أن دولة الاحتلال سوف توافق على إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، وإزالة المستعمرات، والموافقة على عودة اللاجئين، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة.

بعد الأردن أقامت المغرب مكتباً لرعاية المصالح، ودشنت موريتانيا سفارة إسرائيل في العاصمة نواكشوط، ثم جاء دور عُمان وقطر وتونس في إقامة علاقات مع إسرائيل. وقد

^[181] محمد حسنين هيكل. «لماذا لست ضد الاتفاق؟ ... لماذا لست مع الاتفاق؟»، الحياة اللندنية: 1993/10/20.

اعترف يوسي بيلن في معرض استعراضه للإنجازات التي حققتها إسرائيل بفعل اتفاق أوسلو، بأن هناك 12 دولة عربية تقيم علاقات تعاون معلنة وغير معلنة مع إسرائيل. «وفي العام 1994، أعلن مجلس التعاون الخليجي أن دوله لم تعد معنية بقيود المقاطعة من المستوى الثاني (الشركات المتعددة الجنسية التي تستثمر في إسرائيل وتقيم مشروعات مشتركة معها). التطبيع السري شهد ازدهاراً بين دول عربية وإسرائيل، وقد ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية أوائل 2004 حوالي 54%، وارتفعت الصادرات إلى دول الخليج 134%، وإلى الأردن 63%». وقد التزمت الدول العربية بقواعد منظمة التجارة العالمية في تجارتها مع كل أعضاء المنظمة، ومنهم إسرائيل. وتطورت السياحة الإسرائيلية في المغرب وتونس ودول الخليج. ما يمكن قوله إن اتفاق أوسلو كان سبباً في ازدهار الاقتصاد الإسرائيلي، فقد «تضاعفت الاستثمارات في إسرائيل خمسة أضعاف من 442 مليون دولار إلى 2.3 مليار دولار». غير أن النتيجة الأخطر لاتفاق أوسلو هي فك ارتباط مواقف الدول العربية والإسلامية عن الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. ولم تعد إقامة العلاقات بين إسرائيل والعديد من الدول العربية مشروطة بحل القضية الفلسطينية كما كان من قبل.^[182] لا شك أن الموضوع له صلة بالمصالح المتبادلة بين إسرائيل ودول عربية، لهذا حدث التقارب منذ أمد، وتحديداً بعد اتفاق كامب ديفيد المصري الإسرائيلي العام 79، وتأسس نوع من التطبيع غير المعلن بين إسرائيل وبعض الدول. غير أن اتفاق أوسلو، وتطبيع أصحاب القضية الفلسطينية مع إسرائيل، أزال الحواجز، وتحولت السلطة إلى جسر للعبور وللعلاقات المتبادلة العربية الإسرائيلية. وكان ذلك من التنازلات الفلسطينية الكبيرة التي ساهمت في إضعاف عناصر القوة المعنوية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة دولة الاحتلال. أصبح لا معنى للعرض المقدم لإسرائيل في مبادرة السلام العربية الداعي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية، وحل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين، مقابل تطبيع كامل لـ 57 دولة عربية وإسلامية مع إسرائيل. فإذا كانت إسرائيل قد حصلت على تطبيع مسبق من أهم الدول وبدون مقابل، فلماذا تستجيب للمبادرة وشروطها.

سابعاً. بعد اتفاق أوسلو، بدأ العالم يفتح أبوابه أمام إسرائيل، استقبلت الصين واندونيسيا وسنغافورة رابين باعتباره رجل سلام. وقررت 22 دولة إنشاء علاقات أو استئناف علاقات مع إسرائيل، من بينها دول عظمى بحجم روسيا، والهند، والصين. وأبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة مع إسرائيل العام 1995، «وأصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لإسرائيل، حيث بلغ حجم التبادل التجاري 40.3 مليار دولار. استثمر الاتحاد الأوروبي في إسرائيل بقيمة 5.2 مليار

^[182] عزيز حيدر. «الثورات العربية والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد

دولار».^[183] وكانت الولايات المتحدة قد تمكنت في كانون الأول/ديسمبر العام 1991، من توظيف هيمنتها على النظام الدولي لتبييض إسرائيل، وإعطائها دفعة سياسية كبيرة «على الحساب»، بعد شهر من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، من خلال استصدار قرار جمعية عامة رقم 86/46 للعام 91، يَجُبُّ ويلغي القرار السابق رقم 3379 الصادر العام 1975، الذي ينص على: «أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العرقي». ويطالب جميع دول العالم بمقاومة الأيديولوجية الصهيونية التي تشكل خطراً على الأمن والسلم العالميين. أصبح القرار السابق الذي يتعامل مع الصهيونية كحركة عنصرية بتأييد 73 دولة لاغياً بموافقة 111 دولة. وكل ذلك بجهد أميركي قايس موافقة الدول المتراجعة بافتراض -مجرد افتراض- تحقيق السلام وانخراط إسرائيل في عملية السلام، ومن أجل دعم عملية سلام يلفها الغموض. والأدهى أنه تم تشكيل لجنة دولية في الأمم المتحدة وظيفتها تنقية جميع القرارات الدولية المتعلقة بإدانة الصهيونية وإلغاؤها. وكل هذا الإغداق المفرط على دولة الاحتلال لا يقابله أي تجاوب إسرائيلي جدي لصنع السلام. لم تعترض القيادة الفلسطينية، ولا الدول العربية على القرار، ولم تحاول اشتراطه باستجابة وتعهدات إسرائيلية تلتزم بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، وبتراجعها عن القوانين والسياسات العنصرية التي تتبعها في التعامل مع الشعب الفلسطيني على أقل تقدير.

بعد عشر سنوات من قرار الجمعية العامة، تبنت ثلاثة آلاف منظمة غير حكومية حضرت مؤتمر الأمم المتحدة حول العنصرية في دوربان بجنوب أفريقيا، وثيقة تدين إسرائيل بوصفها دولة عنصرية تمارس جرائم الحرب والإبادة الجماعية. واتهمت تلك المنظمات في بيانها الختامي إسرائيل بارتكاب منظم لجرائم عنصرية، من بينها جرائم حرب وعمليات إبادة جماعية وتطهير عرقي. البيان الذي دعمته مسيرة تضم أكثر من 10 آلاف ناشط وناشطة في دوربان دفع الولايات المتحدة وإسرائيل ودول أخرى إلى الانسحاب من المؤتمر. غير أن البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الذي تشارك فيه 160 دولة، دعا إلى دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحق اللاجئين في العودة، وحق جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل في أن تنعم بالأمن. المؤتمر كشف التناقض بين المواقف الرسمية للدول التي تدور في الفلك الأميركي، وبين مواقف الشعوب والحركات الاجتماعية وقوى المجتمع المدني في كل أنحاء العالم المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف. هذا الاستقطاب والتأييد الشعبي، وفي إطار منظمات المجتمع المدني، أعاد الاعتبار لنضال الشعب الفلسطيني في مواجهة التسليم بسياسة غطرسة القوة الأميركية الإسرائيلية على اعتبارها قدراً لا فكاك منه.

^[183] www.pead.ps

دائرة شؤون المغتربين، «ما الذي تعرفه عن اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل؟»، تاريخ الدخول: 2014/10/23.

أوسلو وخلق الوقائع

كما رأينا، ثمة تنازلات فلسطينية مسبقة من الوزن الثقيل قدمتها القيادة الفلسطينية بناء على وعود أميركية، ولتفادي شطب المنظمة ودورها في التسوية المطروحة والمطلوبة أميركياً، وللحيلولة دون انتهاء مسيرة النضال، ومنع الانهيار من غير تحقيق الأهداف المرجوة، وبالرهان على قدرة القيادة على تغيير الشروط أو الالتفاف عليها من داخلها.

الاستيطان: يقول الكاتبان الإسرائيليان عكيفا وإيديت زرطال في كتابهما *أسياد البلاد: إن الموافقة الفلسطينية على بحث المكانة النهائية للمستوطنات في المفاوضات النهائية كان موقفاً خاطئاً*. ويضيفان: «لقد اكتفى المفاوضون بترداد موقف يقول إن الإجراءات التي تتخذ على الأرض لن يكون لها أي تأثير على التسوية الدائمة! ويستعرض الكاتبان قول القنصل الأميركي بيل فليكو كوس الذي يذهب إلى أن «المستوطنات قوضت كل العملية السياسية، ويعزو ذلك لقلة خبرة المفاوضين الفلسطينيين الذين لم يدركوا الانعكاسات الكارثية لتنازلهم عن مطلب تجميد الاستيطان، وتأجيل البحث في مصير المستوطنات من دون ضمانات إسرائيلية». وتحدث الكاتبان عن «موافقة السلطة على وضع سرقة الأراضي على هامش جدول أعمالها اليومي في اتصالاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة».^[184] إذا اردنا تكثيف خطأ أوسلو القاتل، يمكن أن نلخصه بثلاث كلمات «عدم وقف الاستيطان». الاستيطان -بحسب تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية برئاسة ميتشل في العام 2001، «هو المنتج للعنف، وهو الذي أفضل عملية السلام»، لذا فقد أوصت اللجنة الدولية بوقف الاستيطان وقفاً شاملاً، وبكل أشكاله، وفي كل المواقع، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي للمستوطنات، وبدون ذلك لن تقوم قائمة لعملية السلام، ولن يتوقف «العنف الفلسطيني» ما لم يتوقف الاستيطان.

إن أي مدقق لمسار الاستيطان سيجد أنه قفز في توسعته خطوات نوعية بعد كل «عملية سلام»، فقد تضاعف بعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، وتضاعف بعد اتفاق أوسلو واتفاقية وادي عربة. وإذا انطلقنا من الهدف المركزي المعلن من قبل الدوائر الاستيطانية، وهو منع الحل السياسي المقبول فلسطينياً، وتقويض مقومات إقامة دولة فلسطينية، وقطع الطريق على إمكانية إنهاء الاحتلال العسكري أو تراجع عن الأراضي الفلسطينية، باستثناء الانسحاب من التجمعات السكانية الفلسطينية الكبيرة، فإن هذا يعني أن المشروع الكولونيالي الإسرائيلي يرفض التراجع عن أطماعه كما تراجع الاستعمار القديم في كل أنحاء العالم، وإن هذا المشروع يعبر عن دولة إسرائيل ومؤسستها الأمنية والأكثرية المطلقة من المجتمع الإسرائيلي، وكل الأحزاب السياسية، والمؤسسة الدينية، ومجالس المستوطنين ومنظماتهم.

^[184] عكيفا إدار، عديت زرطال. *أسياد البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل 1967-2004*. ترجمة: عليان الهندي، رام الله: (د. ن)، 2006، ص 11.

أساس الخلل في موقف القيادة الفلسطينية وصناع القرار فيها، هو عدم رؤيتهم للاستيطان من مدخل الأطماع الكولونيالية والنهب. ومن مدخل منع وعدم سماح دولة الاحتلال بإعادة بناء التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية على الأرض الفلسطينية، وما تعنيه من تمكين بناء دولة فلسطينية مستقلة. وهذا يفسر الرؤية التبسيطية التي تقدر بأن إزالة المستعمرات قد يتحقق بقرار بين ليلة وضحاها، كما حدث في سيناء وقطاع غزة، علماً أن ثمن إزالة مستوطنة ياميت وبعض البؤر الأخرى في صحراء سيناء كان نزع السيادة المصرية عنها، وتحويلها إلى منطقة مجردة من السلاح وعازلة في خدمة أمن الدولة الكولونيالية. وكان ثمن تفكيك مستعمرات غزة مضاعفة الاستيطان في الضفة الغربية، وتحويل قطاع غزة إلى أكبر معسكر اعتقال في العالم. وهذا يؤكد أن كل حل واتفاق لا يتحقق فيه مستوى من التراجع عن الأطماع الكولونيالية، لا يغير شيئاً في العلاقة بين المستعمرين والمستعمرين. صحيح أنه تم تفكيك مستعمرات قطاع غزة انطلاقاً من رجحان كفة ميزان الخسارة على كفة الربح، بعد أن بدأت المستعمرات في غزة تتعرض لقصف المقاومة بالقذائف المصنعة محلياً، والمهربة عبر الأنفاق، ولاعتبارات تفادي الخطر الديمغرافي ذي الطبيعة العنصرية. إلا أن الثمن الذي جبته دولة الاحتلال كان كبيراً، حيث بقيت كل من سيناء وغزة في إطار القبضة الأمنية الإسرائيلية، وما حدث ليس أكثر من إعادة انتشار في منطقة نفوذ الدولة الكولونيالية الإمبريالية.

خلال 21 عاماً من إطلاق عملية السلام الأميركية، تمكنت دولة الاحتلال الإسرائيلي ومنظمات المستوطنين والشركات والمنظمات الخاصة الإسرائيلية، من وضع حقائق ثابتة على الأرض الفلسطينية -أي نقل سكان بشكل غير شرعي إلى أراض محتلة - «فبلغ عدد المستوطنين 537.032 مستوطناً في العام 2012، وقد ناهز العدد 650 ألفاً حتى بدايات العام 2015. الجسم الاستيطاني يمتلك بنية تحتية تدمجها بدولة الاحتلال وبمعسكرات جيشها».^[185] بدا الاستيطان أشبه بكرة ثلج متدرجة بآليات دفع حكومي وغير حكومي. العملية الاستيطانية لم تتوقف في عهد حكومة «العمل - ميرتس» التي تبنت «السلام»، ووضعت في الوقت نفسه أسساً للتواصل الإقليمي بين المستوطنات بواسطة ميزانيات حكومية ضخمة. كان قسم الاستيطان الممول من الحكومة منهمكاً بوضع مخططات شاملة في أراضي الضفة، تقسمها إلى أربعة أجزاء ومناطق عازلة وممرات إستراتيجية في عرض الضفة، ومحوري طرق إستراتيجيين في طولها -بنية تحتية للأبارتهايد. هذا المخطط الذي شرعت بتنفيذه «حكومة العمل - ميرتس»، «كان من شأنه القضاء على أي حل سياسي معقول، وعلى أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية بتواصل إقليمي كما جاء في كتاب أسياذ البلاد».^[186] كرة استيطان تتدحرج وتكبر بسرعة ولم

^[185] أحمد الأطرش. جغرافيا الاستيطان: كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى كانتونات؟، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2014، ص 20.

^[186] إدار وزرطال، أسياذ البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل 1967-2004، مصدر سابق، ص 8.

يوقفها أحد بدءاً من الموقف الفلسطيني الذي كان رخواً ومائعاً، ولم يكن بمستوى الخطر الذي تسبب به الاستيطان، مروراً بالمواقف العربية السلبية التي تتأثر بالموقف الفلسطيني «فقط» عندما يكون سلبياً، وبالموقف الأميركي الداعم عملياً لإسرائيل، وانتهاءً بموقف الشريك «معسكر السلام» الذي أسست حكومته بنية الأبارتهايد، وبموقف «محكمة العدل العليا الإسرائيلية» التي «وضعت غطاءً قانونياً للاستيطان وسرقة الأراضي الفلسطينية، واعتمدت معايير مزدوجة وتميزاً صارخاً في القانون بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يعيشون في مكان واحد».^[187]

جدار الفصل العنصري

نقطة التحول النوعية في مسار الاستيطان والسيطرة على الأرض الفلسطينية، تجلت في بناء جدار الفصل العنصري. ففي العام 2002، بدأت قوات الاحتلال ببناء جدار طوله بحسب المخطط 708 كم، أنجز منه حتى الآن 62%، أدى إلى فصل وضم 10% من مساحة الضفة الغربية التي تشمل معظم المستوطنات. يقطع الجدار مساحات واسعة من ثماني محافظات في الضفة، وبخاصة محافظة القدس، التي يقطع منها ما يفوق 40% من مساحتها. ويشكل جدار الفصل العنصري عائقاً أمام التطور العمراني والمكاني للتجمعات الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض.^[188] معركة الجدار كانت من أهم المعارك الجماهيرية والسياسية التي خاضها الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية والسلطة. وجاء النجاح الأكبر باستصدار قرار دولي من محكمة العدل الدولية يعتبر الجدار انتهاكاً إسرائيلياً فادحاً، ويدعو إلى إزالته. تم خوض المعركة بنجاح في كل المستويات، وهذا يؤكد أن التخطيط الجيد، بالاستناد إلى كفاءات مهنية رفيعة وإرادة سياسية متحررة من الابتزازات والضغوط، تستطيع أن تنتزع مكاسب بهذا المستوى والنوع من القرارات. بيد أن القرار الدولي لم يُفَعَّل، وبقي كغيره من القرارات دون تطبيق، بفعل الرفض الإسرائيلي للقرار، والتواطؤ الأميركي والدولي، وضعف المتابعة الفلسطينية.

يطرح بناء الجدار، من جهة أخرى، سؤالاً حول المسؤولية الفلسطينية، في تقديم ذريعة استخدمتها حكومات إسرائيل لتبرير إقامة الجدار. الموضوع يندرج في إطار العوامل المساعدة، وليس في وجود توجه إسرائيلي له صلة بأطماع التوسع الكولونيالي من خلال بناء الجدار، فالتوسع والقمع والنهب ديدن ثابت في سياسة احتلال ذي طبيعة إقصائية. هل سهّل العامل الفلسطيني هذه العملية من زاوية بناء إجماع رسمي وشعبي إسرائيلي مع بناء

^[187] المصدر السابق، ص 10.

^[188] الأطرش، جغرافيا الاستيطان: كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى كانتونات؟، مصدر سابق، ص 24، 26.

الجدار؟ هل ساعدت أعمال معينة -ضرب أهداف مدنية- في تحويل الرأي العام العالمي من تأييد نضال الشعب الفلسطيني إلى التعاطف مع الإسرائيليين وتفهم بناء الجدار؟ يقول الكاتبان إلدار وورزنطال: «ساهمت العمليات الانتحارية بين العامين 95 و96 في تعزيز اليمين الإسرائيلي، وفي شق طريق المستوطنين إلى قلب كل مواطن. وفي فترة الانتفاضة، منحت العمليات المصادقية والشرعية لنهج شارون والحلول التي طرحها». ويضيفان: «حصل شارون على الدليل بأن الفلسطينيين غير جديرين بدولة خاصة بهم، نظراً لبربريتهم ووحشيتهم المنغرسه فيهم كشعب. ونجح في فصل أسباب الحرب -الهجمات الفلسطينية- عن الأعمال التي قام بها، والنشاطات التي نفذتها دولة إسرائيل في المناطق خلال 37 سنة، وتعتبر هذه النتائج من أهم الانتصارات التي حققها شارون». ويتوقف مؤلفا كتاب أسياذ البلاد عند الاستخدام الإسرائيلي للهجمات الفلسطينية بالقول: «أخرجت العمليات الانتحارية في الحفلات والمقاهي والشوارع والمناظر المربعة والموت بالجملة، خطة الجدار الفاصل من خزانات اللجان، ووضعتها موضع التنفيذ على الأرض». خلال شهر آذار 2002، قتل 99 إسرائيلياً في 17 عملية انتحارية داخل إسرائيل، فكانت هذه العمليات نقطة تحول في بناء الجدار، وإعادة احتلال مدن الضفة الغربية في عملية «السور الواقى»^[189].

لم تخضع هذه العمليات التي تستهدف مدنيين مع سبق الإصرار التي انتقلت عداوها من حركتي حماس والجهاد الإسلامي إلى كتائب الأقصى (فتح)، إلى تقييم في كل المراحل السابقة، وتحديداً إلى تقييم الانتفاضة الثانية وانعكاساتها على الشعب والحركة الوطنية والرأي العام والحلفاء. لكن ما هو مؤكد أنه تم استخدامها فعلاً في دمج النضال الفلسطيني في الإرهاب الدولي، وبخاصة عندما ترافق مع عمليات تنظيم القاعدة ضد أبراج التجارة والبنكاغون في نيويورك وواشنطن. ووظفت تلك العمليات في فرض إملاءات إضافية على السلطة لمكافحة ما يسمى بالإرهاب، وكانت عاملاً مساعداً في توحيد الإسرائيليين على سياسة فاشية عنصرية استيطانية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه وحقوقه، بما في ذلك بناء جدار الفصل العنصري.

جدار الفصل العنصري استوعب موجات الاستيطان السابقة في الأراضي الفلسطينية، وكانت وظيفته دمجها بإسرائيل. والاستيطان، بدوره، عمق الاحتلال الدائم للأرض الفلسطينية والسيطرة التامة على الشعب الفلسطيني، ومنع إقامة دولة مستقلة ومنفصلة عن دولة الاحتلال الإسرائيلي. لكنه أيضاً جاء لتضييق الخناق واستنزاف قدرات الشعب على العيش، ليشكل ذلك النوع من التطهير العرقي الصامت (بوليتيسايد)، الذي يدفع نحو إزاحات سكانية داخل الوطن وخارجه. يقول البروفيسور باروخ كيمرلينغ: «تقوم سياسة شارون على التدمير المنهجي للبنى التحتية المادية والبشرية للمجتمع الفلسطيني لكي

[189] إلدار، وزرنطال، مصدر سابق، ص 12.

يتوقف عن كونه مجتمعاً سياسياً، يرى أن من حقه تقرير المصير، ويضيف أنه نشاط عسكري سياسي اقتصادي دبلوماسي ونفساني بالغ الإحكام، يترافق أحياناً مع أعمال تطهير عرقي - هدم منازل وطرد مجموعات من السكان الأصليين، وأحياناً يتم ذلك طواعية عندما لا يقدر السكان على تحمل حياتهم وينزحون إلى مكان آخر».^[190] فقد أظهرت دراسة للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، أن الخسائر الناجمة عن وجود المستوطنات وما يترتب عليها من قيود على الفلسطينيين في تنقلاتهم اليومية داخل الأراضي الفلسطينية ومصادرة مواردهم الطبيعية، تبلغ 10,2% من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت قيمتها في القطاع الزراعي 153 مليون دولار سنوياً كخسارة للمحاصيل الزراعية. أما قطاع الصناعة، فإنه يخسر 212,7 مليون دولار سنوياً، وتصل خسائر قطاع السياحة إلى 63 مليون دولار، وخسائر قطاع الإنشاءات 60 مليون دولار، وأن مجمل التكاليف المباشرة تبلغ 488,7 مليون دولار. كما أن حجم الخسائر غير المباشرة في سوق العمل وغيره بلغت 385,3 مليون دولار.^[191]

تعميق علاقات التبعية الاقتصادية

«اتبعت سلطات الاحتلال بعد العام 67 إستراتيجية سياسية - اقتصادية يستعرضها د. سيف دعنا بالاستناد إلى تقييم ليلي فرسخ وسارة روي، عبر التوجهات التالية، وقامت بتطبيقها على أرض الواقع».^[192]

- «سياسة الباب المفتوح» التي اقترحها موشيه دايان العام 1968، والتي سمحت للفلسطينيين بحرية العمل داخل «إسرائيل» (40% من اليد العاملة في قطاع غزة، و30% من اليد العاملة في الضفة). وشكلت تحويلات العمال أكثر من 30% من الناتج المحلي، وسمحت بانتقال البضائع تحت سيطرتها، وهو ما أغرق السوق الفلسطينية ببضائع إسرائيلية.
- تفكيك الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعاً كلياً للاقتصاد الإسرائيلي عبر عزله عن الأسواق الخارجية.

^[190] باروخ كيملينغ ل صحيفة غلوبس، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار: 2004/9/4.

^[191] عاص أطرش. الاستيطان - آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2014، ص 8.

^[192] د. سيف دعنا (أستاذ علم الاجتماع والدراسات الدولية - جامعة ويسكونسن). «العلاقات الكولونيالية وتأهيل النخبة الاقتصادية»، جريدة البديل، عدد 53.

- التأسيس لبنية تحتية لضم مناطق واسعة ما بين 25-40% من أراضي الضفة والقطاع، وما بين 10-15% من منطقة غور الأردن حسب مشروع ألون.
- السيطرة على الموارد وتحويلها من الضفة والقطاع إلى «إسرائيل». كالأرض، والمياه، والضرائب. كان الفلسطينيون مجبرين على دفع 16-48% من دخلهم كضرائب لسلطات الاحتلال، بدل استثماره في الضفة والقطاع.

الأخطر في تلك السياسة كان «تأسيس بنية تحدد مسار التطور المستقبلي للاقتصاد الفلسطيني، وبالأخص تأهيل نخبة اقتصادية فلسطينية، والتأسيس لشراكة بينها وبين المشروع الكولونيالي الإسرائيلي».^[193] كان يحلو للبعض التغني بمضاعفة الدخل الفردي بين أعوام 68- 91 الذي وصل إلى 1450 دولاراً. لكن انتعاش الدخل الفردي ترافق مع تدمير القاعدة الاقتصادية المحلية وإعادة تركيبها وربطها باقتصاد دولة الاحتلال ضمن علاقات تبعية محكمة. وقد تحقق الإلحاق بفعل هجر اليد العاملة، ورأس المال للقاعدة الاقتصادية الفلسطينية. وكان من نتيجة الإلحاق «هبوط حصة الزراعة من 34% - إلى 13%، ووصلت مؤخراً إلى 7.5% وتراجعت حصة الصناعة إلى 8%، وكان من المفترض أن تضاهي الصناعة مثيلتها في الأردن التي بلغت حصتها 28%. وترافق الانتعاش مع خمول وطني في مواجهة الاحتلال، ومع إعادة تشكيل الشرائح الاجتماعية، وربط مصالح أجزاء منها بالعلاقات الكولونيالية؛ أي ربط آليات تراكم ثرواتها بالاقتصاد الإسرائيلي. فقد جرى تحويل قطاع من اللاجئين والفلاحين وقطاع من البرجوازية الصغيرة وأصحاب المهن وصغار الحرفيين والمتعلمين إلى عمال مأجورين، وجرى شطب قسم منهم لعدم توفر أعمال مناسبة، ما أجبر العديد منهم على الهجرة. وتحول القطاع الصناعي إلى وكيل كمبرادوري يتعاقد مع رأس المال الإسرائيلي بطريقة تضع نشاطهم الاقتصادي واليد العاملة التي يستخدمونها في خدمته. النتيجة كانت فقدان البرجوازية الوطنية استقلالها، واندماجها الاقتصادي وفق علاقات كولونيالية».

جاء اتفاق أوصلو والاتفاق الاقتصادي استمراراً للمراحل السابقة، بل ساهم في «ترسيم» التغيرات منذ العام 1967، لم يقطع الاتفاق مع العلاقات الكولونيالية، ولم يستند التفاوض الفلسطيني إلى فكرة القطع مع تلك العلاقات كفكرة ناظمة للتحرر الفعلي من الاحتلال، وللخروج من علاقات التبعية الاقتصادية. لم تلزم القيادة نفسها بإستراتيجية حركة تحرر وطني في مواجهة احتلال كولونيالي، للانتقال من مرحلة الاحتلال وشبكة العلاقات التي فرضها إلى التحرر والاستقلال كناظم لسياساتها بقطع النظر عن مستوى الإنجاز. مقابل ذلك، انطلقت دولة الاحتلال من إستراتيجية تفاوض ملتزمة بالرواية الإسرائيلية، ومن كونها تتفاوض باسم بلد يملك

^[193] دعنا، «العلاقات الكولونيالية وتأهيل النخبة الاقتصادية»، مصدر سابق.

«حقاً تاريخياً» «وشعباً يهودياً» عاد إلى «وطنه» يتفاوض مع منظمة إرهابية ويرغب في مساعدتها للسيطرة على تجمعات سكانية، وفي الاهتمام بشؤونهم المدنية، من خلال حكم ذاتي خاضع لسيادة الدولة المحتلة». كل مقدمات التفاوض والتفاوض المباشر وغير المباشر مع الولايات المتحدة ومع الإسرائيليين، كان تتم بالاستناد إلى الرؤية أو الإستراتيجية الإسرائيلية. فإسرائيل تتفاوض حول حاجات سكان بمعالجة أعراض الاحتلال، وليس على حقوق شعب، وما يعنيه ذلك من معالجة جذور المشكلة المنتج الدائم للأزمات الكبيرة. كان هذا خطأً كبيراً لا يمكن تبريره بموازن القوى المختلفة بشكل فادح. فمن المنطقي أن تلك الموازين لا تسمح أبداً بتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، ولا حتى أجزاء منها، بل كانت تقدم فرصة مواتية لتصفيتها أو لنزع كل عناصر قوتها. وكان ينبغي قراءة ذلك بدقة. لقد أجل «اتفاق أوسلو» البحث في كل القضايا الأساسية، وهي (الحقوق المشروعة للشعب) التي لا يمكن تليتها إلا بإنهاء الاحتلال والعلاقات الكولونيالية السائدة، هذا الاتفاق ترك الجوهر وغاص في تفاصيل الوضع الانتقالي، وأتى مكماً للتحويلات والعلاقات التي فرضها الاحتلال طوال 26 عاماً، وجاء اتفاق باريس الاقتصادي من أولى ثماره المرة بل السامة.

منذ التأسيس اتبعت السلطة نظام السوق الحر والاقتصاد النيوليبرالي. جاء ذلك في الوقت الذي كان تطبيق مثل هذا النوع من السياسة الاقتصادية لا يجلب غير الفشل والخيبات في كل البلدان المتقدمة والضعيفة أو الفقيرة. فقد تم إرغام 73 دولة في الجنوب الفقير على تبني برامج التكيف الهيكلي التي صممها صندوق النقد والبنك الدوليان، بوصفاتها المعروفة، كالخصخصة، وفك الرقابة، وتحرير التجارة الخارجية والداخلية، ما أدى إلى زيادة الواردات، واضطرار تلك الحكومات إلى تخفيض ميزانياتها، وبخاصة في مجال التعليم والصحة، للوفاء بالتزامات تسديد ديونها الخارجية. وكانت النتيجة تضخم العجز التجاري وضمحل النمو الاقتصادي لهذه البلدان.^[194] الخبير الاقتصادي باش تندوق من أوغندا، بدوره، يؤكد وجود معضلة، فعلى مدى ثلاثين عاماً مضت، وضع الاقتصاد النيوليبرالي الإطار النظري والسياسي لمعالجة جميع مشكلات النمو والفقير. ورأت الرأسمالية المالية في توفير الائتمان والتمويل كل شيء على حساب الإنتاج، فصنعت ثروة وهمية من فراغ دون المرور بمرحلة الإنتاج. المال في هذه الحالة يُجنى من صفقات احتيالية، ومن عمليات المضاربة، ويتم دفع عوائد للمستثمرين القدامى من أموال المستثمرين الجدد، وتستفيد البنوك من مدخرات المواطنين. «إن رأس المال المعولم يسعى إلى تحقيق الربح ومراكمة الثروات فقط، والنتيجة هي إنتاج الفقر وتراكم الديون، وفشل مشروع مساعدات التنمية التي تحولت إلى أداة نيوكولونيالية

^[194] مارتن هارت لانزبرغر. «البديل البوليفاري في أميركا اللاتينية - تحديات ووعود»:

<http://www.sudaress.com/sudanile/8045>

تاريخ النشر: 2009 12-2

للسيطرة من طرف واحد».^[195] في أجواء الإخفاق والفشل والأزمة على صعيد كوني، خرجت رموز قيادية فلسطينية تتحدث عن تحويل الضفة والقطاع إلى سنغافورة وتايوان جديتين!

استعرض د. سمير أبو مدللة الاختلالات الكبيرة في اتفاق باريس الاقتصادي وانعكاساته السلبية على الشعب الفلسطيني، ومنها: أن الاتفاق كرس الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية، وفرض قيوداً على الواردات والصادرات، وعلى حركة الأيدي العاملة الفلسطينية. فقد خفضت إسرائيل، من طرف واحد، عدد العمال الفلسطينيين. وفرض الاتفاق أسعاراً متقاربة مع الأسعار الإسرائيلية بوجود تفاوت هائل في الدخل والأجور بين المجتمعين. وأبقى السيطرة والتحكم على المعابر والموارد، وبخاصة المياه، والكهرباء، والفضاء، بيد سلطات الاحتلال. والاتفاق ربط الاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي بغلاف جمركي واحد، ومكّن إسرائيل من احتكار جمع الجمارك والقيمة المضافة، وبفعل ذلك تقوم حكومة الاحتلال باحتجاز الأموال وباقتطاع المبالغ وتسديد الديون بأسلوب ابتزازي، وتوظيف هذه الأموال سياسياً في الضغط على السلطة الفلسطينية. وأعطى الاتفاق إسرائيل صلاحيات التدخل والتحكم في طبيعة المشاريع وفي تمويلها، وولّد اقتصاداً فلسطينياً أكثر اعتماداً على المساعدات الخارجية والدول المانحة في ظل العجز المتزايد للموازنة والميزان التجاري.^[196]

«بعد أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية، فُتحت الأبواب أمام التدخل المعولم الذي شارك فيه 40 دولة، و20 منظمة عابرة للحدود، ومئات المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات تابعة للأمم المتحدة».^[197] ماذا كانت النتيجة، يقول د. خليل نخلة: «جاء الدعم بصيغة إملاءات خارجية دون إشراك القيادة السياسية وجهات اختصاص فلسطينية. وبحسب تقرير وزارة التخطيط الفلسطينية: فإن الدول المانحة رفضت المشاريع المهمة طويلة ومتوسطة المدى التي تقدمها الوزارة، وذلك استجابة للرغبات الإسرائيلية، لكنها تمول الرواتب والغذاء والصحة والشؤون الاجتماعية وبرامج طارئة قصيرة الأمد. تم ضخ 6.5 مليار دولار خلال عقد، وكانت النتيجة: 40-50% من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع في

^[195] باش تاندون. «إزالة الغموض عن المعونة»، ورقة في ندوة مؤسسة روزا لوكسمبورغ: 2011/2/15.

^[196] سمير أبو مدللة (عميد كلية الاقتصاد في جامعة الأزهر - غزة). «الاقتصاد الفلسطيني في ضوء اتفاق أوسلو»: <http://paltoday.ps/ar/post/180928/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%86%D9%86%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D9%84%D9%88-%D9%88%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D9%85%D8%AF%D9%84%D9%84%D9%80%D9%87%>

تاريخ النشر: 2013/10/21.

^[197] خليل نخلة. أسطورة التنمية في فلسطين .. الدعم السياسي والمراوغة المستديرة، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2004، ص 177.

حالة فقر، و62% من الفلسطينيين يندرجون في خانة المكشوفين». التدخل الخارجي، من جهة أخرى، أدى إلى بناء هياكل اقتصادية مشوهة، وإلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتشجيع النهج الاستهلاكي، وتشجيع الفساد، ونشوء شرائح اجتماعية جديدة «سماسرة التنمية»، وإلى تشويه مؤسساتي. وكل ذلك أدى إلى حالة من انعدام الثقة بين مختلف طبقات المجتمع، وإلى تفكك مقومات المواطنة والمجتمع المدني والنكوص إلى العائلة والعشيرة وعلاقات ما قبل الرأسمالية. وكانت النتيجة الأخطر هي تعميق علاقات التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والدول المانحة، وتدهور الأوضاع عاماً بعد آخر بمعدلات ووتائر متسارعة.

السلام الاقتصادي

نشأ رهان جديد يتمحور حول إنشاء إدارة وبناء اقتصاد يستطيعان استقطاب دعم الأسرة الدولية. كيف يمكن تحقيق ذلك في شروط تبعية الاقتصاد الفلسطيني الكامل لإسرائيل وتعمق احتلالها؟ بدأت موجة جديدة من تدفق الاستثمارات من الخليج وتسهيل التسليفات التي قدمتها البنوك، والأموال التي ضخها المانحون. ثمة تقدير يتحدث عن 15 مليار دولار منذ العام 94. شهدت رام الله تشييد المراكز والأبراج التجارية والفنادق الفخمة والمطاعم العصرية. وزاد الاعتماد على المنظمات غير الحكومية، وبخاصة تلك المنظمات التي تلتزم بالأجندات الخارجية.

طرحت حكومة د. سلام فياض خطة فلسطينية للإصلاح والتنمية تعتمد العقيدة الليبرالية، وتدور حول إصلاح القطاع الأمني، وتشجيع الاستثمار. وقد اعتمد مؤتمر باريس 2007 مبلغ 7.7 مليار دولار دعماً للخطة. «يؤكد تقرير لمنظمة أوقفوا الجدار: البنك الدولي وحكومة فياض يتصورون التنمية كمشروع يمكن أن يتعايش مع الاحتلال الإسرائيلي أو يندمج به، أو على الأقل يتحايل عليه. تفترض هذه المقاربة إيجاد طرق تشغيل عجلة الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال، ذلك الاقتصاد الذي هو في وضعية خضوع وارتهاق للاحتلال. لكنها، في واقع الحال، تساهم في تقوية الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتضفي الشرعية عليه، وتُطَبِّع معه، في هذا السياق كانت التنمية المستدامة مستحيلة».^[198] ليس فقط تنمية تتعايش مع الاحتلال، بل إن البلدان المانحة كانت تدمج الشروط السياسية - الأمنية الإسرائيلية بالمشاريع. فقد قبلت الدول المانحة استثناء منطقة ج التي تفوق مساحتها 60% من مساحة الضفة الغربية من العمل والمشاريع من الناحية العملية. تقول آن لومور: «حافظ المانحون على نظام يدار بشكل سيئ، وساعدوا الاحتلال العسكري، وشجعوا بطريقة غير مباشرة متابعة الاستيطان وتقطيع الأراضي المحتلة ضمن مسار أوسع لتجريد الفلسطينيين من أرضهم».^[199]

^[198] بنجامين بارت. حلم رام الله. مصدر سابق، ص 128.

^[199] المصدر السابق، ص 130.

الأهداف غير المعلنة والنتائج المباشرة للسلام الاقتصادي

- الحفاظ على الاستقرار في المنطقة بوجود الاحتلال الذي انخفضت تكاليفه، ورفعت عنه أعباء ومسؤوليات حولته إلى احتلال رابح جداً ومستمر ومتعمق ومتوسع في طول وعرض الأرض الفلسطينية، والتغاضي عن المشروع السياسي لدولة الاحتلال «مشروع -الأبارتهايد - الفصل العنصري» من الناحية العملية وعلى الأرض، وذلك من خلال إحالة العملية السياسية إلى تفاوض ثنائي بين ضحية وجلا، يملك الأخير حق النقص كل الوقت، وحق تمديد الوقت إلى ما لا نهاية، وحق الدنو من اتفاق، ومن ثم إلغاء التقارب والعودة إلى بداية صفرية. وقد بلغت ذروة التواطؤ الأوروبي مع مشروع الاحتلال عند «امتناع الـ 27 دولة عن نشر تقرير سنوي من إعدادها حول تهويد القدس بسبب معارضة هولندا!».
- ترسيخ ليبرالي جديد للسلطة بدون صلاحيات، فلم تترجم أي من اتفاقيات التبادل التي أبرمتها السلطة مع بلدان ومجموعات عربية ودولية بسبب معارضة إسرائيل. تحولت السلطة إلى كيان لإقامة الصفقات معها من وجهة نظر المانحين، وينفصل عن مصالح السواد الأكبر من الشعب، باستثناء شريحة تنعم بدخل يفوق المعدل الوسطي، وتملك تسهيلات خاصة.
- تحولت المساعدة الدولية إلى صفقة تجارية أدت إلى أرباح كبيرة بالنسبة للشركات الأميركية والأوروبية وغيرها. يقدم بنجامين بارت في كتابه حلم رام الله نماذج مذهلة. مستشارون يتقاضون مبالغ طائلة «مستشار صربي من IMG عين سنطي 2008-2009 في وزارة المالية، كان يتقاضى 12 ألف يورو في الشهر، ومستشار TIM كلف المانحين 1000 يورو في اليوم، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) كانت تقتطع 30% للخبراء. خبير أتى ليضع تقريراً عن أخلاق القضاة كلفت إقامته مدة شهرين أكثر من 100 ألف يورو، كتب تقريراً غير مفيد، وما أكثر الخبراء -حين تعدهم ولكنهم في النابات قليل- خبراء في إصلاح قطاع الأمن، وفي الحاكمية السليمة، وفي كفاءة الإعمار. «تقاضى مارك أوتيه الدبلوماسي البلجيكي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي من أجل عملية السلام في الشرق الأوسط أجراً شهرياً يقدر بـ 25 ألف يورو، بما في ذلك نفقات المهمة». أما توني بلير فقد تقاضى 250 ألف دولار عن إلقاء محاضرة من ساعة ونصف، وأقام في فندق «الأميركان كولوني»، الذي استأجرت المجموعة الرباعية جناحاً كاملاً فيه بسعر 1.25 مليون يورو سنوياً».^[200]

^[200] بنجامين بارت. مصدر سابق، ص 137 139، -، 278، 281.

- كانت نتائج السلام الاقتصادي مزرية وكارثية منذ بدء تطبيق أوسلو وحتى اليوم، فقد تآكلت طاقات النمو، لاسيما الموارد الطبيعية التي نُهبت، وجرى تقويض القدرات الإنتاجية، وأصبحت القوى العاملة تحت رحمة قرار أمني واقتصادي إسرائيلي. تراجعت حصة الزراعة من الناتج المحلي إلى 7.5%، وتراجع القطاع الصناعي بنسبة 6%، وتراجعت صناعة الحجارة والرخام، مقابل ازدهار قطاع البناء الذي ظل ينمو بسرعة، وسجل قطاع المطاعم والفنادق والمقاهي أكبر نسبة نمو 46%. وتعززت مكانة رجال الأعمال والمتعهدين والقطاع الخاص واحتكاراتهم. نافسهم أو شاركهم بعض المسؤولين في السلطة وأجهزتها الأمنية. فقاعات النمو أدت إلى ارتفاع مستوى المعيشة في ظل التحول إلى نمط الاستهلاك، وفي ظل غرق الطبقة الوسطى ومعظم موظفي الحكومة والقطاع الخاص في مستنقع الديون والقروض. وكانت فكرة التمويل العقاري والخدمي هي صرف اهتمام قطاعات واسعة إلى مشاغلهم الخاصة، فالمجتمع الغارق في الديون لا يستطيع أن يتمرد. أما سياسة بناء الدولة أولاً، وقبل تراجع الاحتلال، التي اتبعتها حكومة د. فياض من أجل تحويلها إلى أمر واقع، فقد كان مصيرها مصير ثورة الاقتصاد عبر القطاع الخاص، ذلك أن بناء الدولة وتطوير الاقتصاد في ظل الاحتلال والعلاقة الكولونيالية البنيوية، مهمتان مستحيلتان في ظل احتلال رابح رأى في ضعف حركة التحرر الفلسطينية لحظة سانحة لتعزيز أطماعه الكولونيالية. مهمتان أفضيتا إلى نتائج عكسية ووظفتا لمصلحة الاحتلال وسياساته التوسعية، وساهمتا في تفكيك إضافي لبنية المجتمع وحركته السياسية.

استبدال شرطي أبيض بآخر أصلائي

تميز واقع المنظمة والحركة الوطنية ما قبل إقامة السلطة، بالمواصفات التالية:

- افتقاد النخبة التي وطّدها الكفاح المسلح ومعها الشرائح البرجوازية، إلى تشكيلة اقتصادية اجتماعية سياسية واحدة في مجتمع واحد، «كان من شأن ذلك تقييد البناء الدولاني الفلسطيني، وإفقاد المنظمة وفصائلها القدرة على ممارسة السيطرة الاجتماعية على أكتريّة الشعب، وتعميق اعتماد المنظمة على الحكومات العربية المضيفة وعلى دعم دول البترودولار. وبعد حرب 82 تعمق انفصال القيادة وجهازها الإداري والعسكري والمالي عن القاعدة الشعبية الممثلة بالمخيمات في لبنان وسورية والأردن (الحامل الاجتماعي للثورة)».
- البنية التنظيمية للمنظمة أقرب إلى النظم العربية القائمة على الرغم من افتقادها إلى المقومات. سياسياً، تقوم على البراجماتية والارتجال كبديل للتخطيط المستند إلى

المعرفة الاجتماعية والثقافة العامة. وذلك يعود إلى سببين؛ الأول: الضعف المعرفي والفكري والثقافي لدى مركز القرار بتجربة الحركات الثورية من جهة، وبطبيعة الحركة الصهيونية ومراكز القوى الغربية، وبالتحولات في النظم والمجتمعات العربية، وبالتحولات داخل المجتمع الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده من جهة أخرى. والثاني: هامشية العقيدة الاجتماعية الناجمة عن الموقف المحافظ تجاه الصراع الاجتماعي.

- غلب حضور الطبقات الشعبية والتيارات السياسية على المشهد الوطني إبان صعود فتح وفصائل المقاومة، وغلب الحضور الجهوي والعائلي والعشائري والمخاتير على المشهد في مراحل التراجع والأزمة. ولم تقدم تنظيمات اليسار تصوراً مجتمعياً بديلاً، ما أدّى إلى غياب أي برنامج تحويل اجتماعي حقيقي وهادف.

- اعتمدت المنظمة سياسة الإجماع والقاسم المشترك الأدنى، ونظام المحاصصة الفصائلي (الكوتا)، لا قرار الأكثرية والأقلية والانتخاب وتجديد البنية وتعاقب الأجيال. سياسة منحت المنظمات الصغيرة نفوذاً غير متكافئ في صنع القرار بقطع النظر عن وزنها المتلاشي والهامشي داخل المجتمع. وقد أدّت هذه السياسات إلى تثبيت البنية التنظيمية التي لم تعتمد على إجازة من المجتمع والتجمعات عبر الانتخاب أو الاستفتاء منذ زمن طويل. بقيت الشخصيات الرئيسية، بمن في ذلك قادة التنظيمات والأمناء العامون في مناصبهم إلى ما لا نهاية، مع استثناءات قليلة. وحتى عضوية اللجان المركزية والمجلس الثوري والمكاتب السياسية، والأخطر عضوية المجلس المركزي والمجلس الوطني، بقيت دون تغيير جدي باستثناء تناوب من المستويات التنظيمية نفسها، مع إغراق وتعويم المجلس الوطني بموالين أو بعضوية فخرية لا تملك القدرة على المعارضة والمبادرة، ما أحدث تشوهاً في البنية التنظيمية وسهولة اتخاذ القرار، كما حدث عندما اتخذ المجلس الوطني قراراً بشطب بنود في الميثاق الوطني استجابة للضغوط الأميركية والإسرائيلية.

- اعتماد سياسة اقتصادية ريعية معزولة ومنفصلة عن قيام مشروع تحويل يستند إلى توليد الموارد من المجتمع، وربط رأس المال المتراكم عبر الدعم بدورات إنتاج داخل المجتمع والتجمعات الفلسطينية. إن استمرار سياسة الريع أدّت إلى الاعتماد في تمويل الخيار الدولاني على دول البترودولار، وإلى استبدال التعبئة الاجتماعية بأشكال من الرعاية النفعية لشبكات من الموالين والمؤيدين السياسيين ومؤسسات اجتماعية ووسائل الإعلام. لكن أزمة وحرب الخليج مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أدّت إلى قطع مورد الدعم التقليدي من قبل دول البترودولار، وإلى فقدان الدعم من مؤسسات خليجية وعربية وفلسطينية. إن وقف الدعم العربي أدخل

المنظمة في أزمة خلخلت بنيتها البيروقراطية وهددتها بالانهيار. الأزمة كشفت عن خلل كبير عنوانه عدم استثمار التراكم المالي الضخم السابق في مشاريع إنتاج وادّخارات يمكن الاعتماد عليها وقت الأزمة، وأثناء ممارسة الضغوط. انكشفت المنظمة بمختلف تنظيماتها أمام أقطاب الصراع وأمام شعبها بصفتها طرفاً عاجزاً وغير قادر على الاعتماد على الذات بالحد الأدنى، وغير قادر على الصمود في مواجهة الحصار والضغوط والعقوبات. كان ذلك خلافاً فادحاً ترك بصماته القوية على القرار السياسي بالذهاب إلى مؤتمر مدريد بشروط مجحفة.

- إلحاق النقابات والاتحادات الشعبية والمنظمات الجماهيرية بالكامل بالتنظيمات السياسية وبالتنظيم الأكبر (فتح)، بالاستناد إلى الكوتا، وشطب الهامش الاستقلالي الذي كانت تتمتع به، والناجم عن انخراط كفاءات مستقلة. وكانت نتيجة الإلحاق انسلاخ قيادة النقابات والتنظيمات الشعبية عن أجسامها، وقصر دورها - إلى حد كبير - على تأمين الولاء السياسي للقيادة النافذة أولاً، ولقيادات التنظيمات ثانياً.
- دخلت المنظمة في مأزق عنوانه النظام الأبوي الجديد وبنيتها البيروقراطية العاجزة عن إشراك المجتمع وخلق علاقة طبيعية معه. أصبحت المؤسسة الرسمية غير فاعلة. وقد تركزت معظم الصلاحيات السياسية والمالية والعسكرية والإعلامية بيد رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، الذي استند إلى شعبيته ودوره التاريخي، في اعتماد مركزية شديدة «بونا برتية الطابع»، لسان حالها يقول «أنا المنظمة والمنظمة وأنا». وقد لعب ضعف المعارضة اليسارية وضعف ديمقراطيتها، بما في ذلك إخفاقها في بناء نموذج ديمقراطي خاص بتنظيماتها، فضلاً عن افتقارها لبرنامج اجتماعي واعتمادها على الريع، وتقاطعها مع الصفة الأبوية والبيروقراطية والمركزية في عملها، وبقاؤها أسيرة لنظام الكوتا الفصائلي، وتعايشها مع أبوية عرفات دوراً في ذلك. كما أدى تعايش الشرائح البرجوازية المتحالفة مع عرفات مع أبويته ومركزيته، لطالما كان يلبي مطالبها ومصالحها الأنانية إلى تكريس مركز أبوي وسلطة أبوية.

على ضوء ما تقدم، يمكن القول إن الرئيس عرفات نجح في إنشاء نظام محكم السيطرة في الإطار الخاص لحركة فتح، وفي الإطار العام لمنظمة التحرير، بمواصفات جعلت منه قائداً يملك سلطة القرار. وكان الأميركيون والإسرائيليون يعتقدون أن عرفات يستطيع أن يبرم حلاً سياسياً بالمواصفات التي يرغبون فيها. وقد بدأت فعلاً مفاوضات علنية ترافقت مع مفاوضات سرية، وتمخّضت المفاوضات السرية عن اتفاق أوصلو الذي انتقلت القيادة بموجبه إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بمواصفات غير مواتية للمواجهة والبناء، وأصبحت محط كل أنواع التدخلات، وبخاصة تدخل سلطات الاحتلال.

نموذج أول سلطة فلسطينية رسمية على الأرض الفلسطينية

لاحق فرصة «تاريخية» لإنشاء أول سلطة على الأرض الفلسطينية. كانت خطة تطبيق اتفاق أوصلو (اتفاقية القاهرة) على الأرض مرعبة، وتفترض احتدام الصراع مع أطماع الاحتلال البادية للعيان. وفي شروط عدم امتلاك الحركة الوطنية أي عناصر قوة تستطيع من خلالها الصمود، ورفض ومقاومة الوقائع الاستعمارية القديمة والجديدة، وعلى الرغم من ذلك، نشأت فرصة بناء أول سلطة مسؤولة عن شؤون حيوية للمواطنين في الضفة والقطاع بصلاحيات محدودة. فرصة تقديم سلطة من المفترض أن تكون نقيضة لسلطة الاحتلال في مختلف الجوانب، وبما يتفق مع حاجة المواطن الفلسطيني للتخلص من أعباء الاحتلال وسياساته البغيضة. صحيح أن الاتفاق لا يعطي السلطة الجديدة صلاحيات أساسية، غير أنه، وبحدود الصلاحيات المحدودة، كانت السلطة الجديدة مطالبة بإقناع المواطنين بوجود فرق كبير وتمايز كبير عن سلطة الاحتلال. وكانت تستطيع انتزاع صلاحيات، أو على الأقل الاستمرار في محاولة انتزاع صلاحيات، لتأكيد رفضها ومقاومتها السعي المنهجي الإسرائيلي إلى إدامة الاحتلال وعلاقاته الكولونيالية على الأرض الفلسطينية، بهدف مساعدة المواطنين ورفع الظلم عنهم من جهة، ومن أجل تحسين شروط المعركة السياسية غير المتكافئة مع دولة الاحتلال من جهة أخرى. افتراضياً، استدعى تأسيس سلطة على الأرض الفلسطينية بناء مؤسسة وإدارة تتجاوزان تشوهات المؤسسة البيروقراطية للمنظمة سابقاً. كانت الحاجة ضاغطة لبناء مؤسسات جديدة بوظائف مختلفة وبكادر مهني يضم أفضل كفاءات الشعب الفلسطيني. كان المطلوب تعزيز ثقة الشعب بالمؤسسة والمشروع الوطني من خلال تعميق وحدة الشعب في الداخل والخارج على الأهداف الوطنية المشتركة، ومن خلال إشراك الشعب في إعادة البناء، وفي الدفاع عن الحقوق وتعزيز الصمود وتخفيف المعاناة، وبناء ميزان قوى شعبي يدعم الحقوق والمطالب المشروعة وتقرير المصير. كانت الحاجة كبيرة إلى بناء مؤسسة ديمقراطية قادرة على الاستقواء بالشعب في معركة سياسية حاسمة كبديل لمؤسسة خاملة شبه عسكرية وبيروقراطية أبوية المنظمة.

ما حدث هو عكس المطلوب: أقامت القيادة بنية إدارية وأجهزة متعددة غير مرتبطة بحاجة المجتمع وغير قادرة على التطور والمساهمة في استكمال مهمة التحرير وإنهاء الاحتلال، وحولت الوظيفة الحكومية إلى امتياز استثماره فاسدون بصورة منفردة للمواطنين. أتاح بناء السلطة الجديدة فرصة لحركة فتح كي تمويل جهازها الإداري البيروقراطي الآيل للانهييار، من خلال تحويل أعبائه على السلطة وأجهزتها ومؤسساتها، لكنها لم تخرج من الأزمة، بل رَحَّلَتْها إلى السلطة، ووضعت بذوراً لِمَأْزِق لاحق شمل فتح والسلطة معاً. جاء البناء على مقاس الجهاز الإداري البيروقراطي للمنظمة وفصائلها الذي يضم آلاف المنتسبين لمؤسسات منعزلة عن المجتمع. ولم يأخذ أصحاب القرار التأهيل الضروري للاضطلاع بالمهام الجديدة

ومواجهة التحديات القائمة والمحتملة. دخلت المنظمة في مشروع السلطة وكأنها وصلت إلى نهاية نضال ظافر، وشرعت بقطف الثمار والحصول على ثمن التضحيات السابقة، أو حتى على ثمن لمجرد الانتساب السابق لفصائل المقاومة بدون تضحيات، وثمرن الاشتراك في الانتفاضة الأولى، وثمرن الاعتقال، وكل ذلك بمعزل عن احتياجات ومقومات بناء مؤسسات وأجهزة جديدة توضع في خدمة مجتمع ترنح طويلاً على يد سلطة الاحتلال. جرى الأخذ باعتبارات جهوية وفتوية وعشائرية ومحاصصة وزبائية بدون تدقيق، وبمعزل عن وضع الحد الأدنى من المعايير. حدث ذلك بذريعة المرور بوضع انتقالي مؤقت. كانت النتيجة إغراق المؤسسات بكم كبير من الموظفين والموظفات، بمعزل عن المستوى المهني والتخصصي والخبرة والقدرة على الاستجابة، وإغداق الرتب العسكرية على الكثيرين دون مقياس وحساب، وإغداق وظيفة مدير عام على الكثيرين، أما رتبة مدير فأصبحت تضم النسبة الأكبر من الموظفين في وزارات السلطة، ما عدا التربية والتعليم والصحة. وبفعل ذلك، تحولت بنية المؤسسة إلى هرم مقلوب، مجسدة بذلك أسوأ تشوه بنيوي للمؤسسات الذي يجعلها عاجزة عن فعل شيء. أصبح موظفون بسطاء كوادراً علياً ورؤساء، وحمل عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي الأول في كل يوم قوائم للتعيين والترفيه والمساعدات من أجل اعتمادها من الرئيس، بمعزل عن حاجة المؤسسة، وبمعزل عن أي معايير مهنية. وحذا حذوهم الوزراء والمستشارون وقادة التنظيمات والمؤسسات. وشيئاً فشيئاً، أصبح انتماء الموظف ليس لمؤسسته، بل للجهة التي تؤمن له الترفيع والمساعدة والامتيازات. أوجدت هذه السياسة تناقضاً في الامتيازات بين العاملين والعاملات في مؤسسات التعليم والصحة الذين استمروا في سلم وظيفي قديم أقل من الحد الأدنى الضروري للأجر على الرغم من إنتاجيتهم، وبين الموظفين والموظفات الجدد الذين حصلوا على امتيازات ورواتب أعلى بدون مبرر مهني، وبمعزل عن الأداء في معظم الحالات. وقد دفع التمييز الكبير بين العاملين في المجالين إلى انتقال عدد من الكفاءات في جهاز التعليم لمؤسسات السلطة وأجهزة الأمن باستخدامهم «الواسطة والمحسوبة» الشائعتين والمتبعيتين في نظام التوظيف الزبائني. بعض المسؤولين تعاملوا مع المؤسسة التي يقودونها باعتبارها ملكية خاصة لهم أو مزرعة بغطاء الانتماء إلى التنظيم الحاكم. وبدلاً من محاولة تأهيل وتشغيل الموظفين الذين حصلوا على الوظيفة، ترك الموظفون يشتغلون على الترفيع والامتيازات. وحاول مسؤولون الاستفادة من هذه المؤسسة بأكبر قدر ممكن، وبأسرع وقت، دون محاسبة أو مساءلة من داخل السلطة أو خارجها. نتيجة ذلك، تكرست ثقافة البطالة المدفوعة الأجر لجيش الموظفين المتزايد دون عمل أو إنتاج، ودون قيم العمل المنتج وخدمة المجتمع. أصبحت الوظيفة حقاً مكتسباً بلا مقابل، وبهذا فقد أضيف إلى الكادر البيروقراطي التاريخي للمنظمة وفصائلها جيل جديد من البيروقراطيين صغار السن المفتقدين إلى أهم قيمة إنسانية، وهي قيمة العمل المنتج، ليس بذهنهم، ولكن بذنب المؤسسة والوزراء والمسؤولين أصحاب الرعاية.

بهذا النوع من البناء المؤسسي المشوه، أعادت السلطة تقليد نموذج الحكم السائد في بلدان عربية، دون الأخذ بالاعتبار نتائجه الكارثية. على سبيل المثال، تم تعيين عسكريين من رتب عالية في وظائف مدنية كالمحافظين كما حدث في حكم العسكر. وكان الهدف إحكام السيطرة عبر سلطة أمنية ملحقة بالقيادة الأبوية. وتعددت الأجهزة الأمنية المتنافسة مع بعضها البعض بدون أي نوع من أنواع السيادة على الأرض، وتولت الأجهزة الأمنية أمر التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وفقاً لاتفاق يحرمها من أي هامش استقلالي، ويجعلها عرضة للتدخلات والاختراقات وبناء مراكز قوى. فضلاً عن اضطلاعها بقمع المعارضين بلا رحمة، فقد انطبق على سلوك الأجهزة الأمنية ومراجعيتها السياسية قول فرانز فانون «استبدال شرطي أبيض بشرطي أصلائي». وارتكبت الأجهزة الأمنية كماً من الانتهاكات المدونة في تقارير منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات لها صلة بحرية التعبير. كما أن بناء المؤسسات والأجهزة بهذه الطريقة أدّى إلى استئراء الفساد الإداري والمالي والسياسي والإعلامي، وساعد في نشوء مراكز قوى منفتحة على دوائر الاحتلال وقوى التدخل الخارجي، مراكز ساهمت في إضعاف وإقصاء الرئيس عرفات المسؤول الأول عن بناء مؤسسات السلطة وأجهزتها.

التشوه الذي عم البنية الإدارية والتنظيمية للمؤسسات، أحدث قطيعة بين المؤسسة الجديدة والمجتمع، وخلق تناقضاً مستفحلاً مع قطاعات واسعة. بدءاً من زعزعة الثقة بالمؤسسة التي من المفترض أن تكون بديلاً لسلطة الاحتلال، مروراً بنشوء ظاهرة «الميوعة الاجتماعية» التي ولدت الإحباط والشعور باليأس من إمكانية التطوير، وبالتحول من المصالح والهموم المشتركة إلى المصالح الفردية والخاصة، أخذاً بالقيم الجديدة التي تقول المشكلة جماعية والحل فردي، وصولاً إلى الدخول في البنية العشائرية العائلية المجتمعية. فقد قامت السلطة بتعيين المجالس المحلية والبلدية على مقاس البنية العشائرية بشكل أساسي، مع الأخذ بالاعتبار الألوان السياسية من موقع هامشي لمصلحة البنية العشائرية، ووثقت علاقاتها بأصحاب المصالح الضيقة.

أهدرت السلطة إمكانية وضع منظومة قوانين، وبخاصة «قانون أساسي»، ينطلق من وثيقة إعلان الاستقلال، ويكون بمثابة تجديد وتطوير للعقد الوطني الاجتماعي، ليحبر عن كل مكونات الشعب الفلسطيني، ويستوعب المتغيرات التي حدثت في بنية المجتمع تحت الاحتلال والتجمعات الفلسطينية في الشتات. وليس ذلك القانون المعتمد الذي تكيف مع التحولات الرجعية داخل المجتمع، ومع الضغوط الخارجية وضغوط دولة الاحتلال. وكانت ثمة حاجة لوضع «قانون أحوال شخصية»، و«قانون عقوبات»، عصريين» نقيضين لنفايات القوانين القديمة التي ظلت سارية المفعول في العهد الجديد، مع أنهم لا يصلحان للاستخدام الأدمي راهناً، وبخاصة أن بلدان المنشأ تراجعت عنهما. والأهم من ذلك، كان المطلوب وضع منهج للتربية والتعليم، يقوم على توظيف العلم في الحياة وفي تطوير المجتمع، منهج يقوم على استخدام

العقل والتفكير والبحث والنقد والتساؤل ومعاطمة المعرفة، ويفصل العلم عن الدين، ويهتم بالتنمية البشرية الإنسانية. منهج يغادر المنهج القائم على الحفظ والبصم والخوف واستخدام الدين للسيطرة على العقول، والتمييز ضد نصف المجتمع (النساء)، ويرعى حرية البحث العلمي والفكر التنويري والحدائي. للأسف! تمت إعادة إنتاج منهج الحفظ والبصم والخوف وتوظيف الدين للسيطرة والتحكم في عقول البشر. ولم تؤدّ التحسينات الكمية إلى التغيير المنشود ولا الحاجة الملحة للتطور العلمي والتربوي، بل لقد استخدمت التحسينات، وبخاصة تلك التي أبرزت الهوية الوطنية، للتغطية على أكبر عملية إهدار لفرصة الانتقال إلى منهج علمي جديد.

في ظل غياب منظومة القوانين والمنهج التعليمي والتنمية الإنسانية للمجتمع، أُعيد إنتاج المؤسسة البيروقراطية القائمة على الوساطة والمحسوبية والشخصنة والولاء والزبائنية والفئوية والكويتا، مع وجود استثناءات بالطبع. تم تأجيل بناء مؤسسات ديمقراطية ومهنية بذريعة أننا نمر في مرحلة انتقالية نحتاج فيها إلى كل الناس، وعلى هذه القاعدة المفاهيمية تسَلَّق الوصوليون واستنكفت الكفاءات والحالات المتقدمة عن العمل والمبادرة أو همشت واستبعدت من المؤسسات الرسمية. إن بناء مؤسسات وأجهزة السلطة بالأساليب القديمة، أدّى إلى انفصال المجتمع عن العملية السياسية. وبفعل ذلك، مضت دولة الاحتلال في تقويض مقومات الاستقلال والدولة على الأرض. كلما اشتدت الأزمة السياسية وساء الوضع الاقتصادي، انكشف عجز المؤسسة عن المواجهة والصمود، وزادت وتائر التدخل الخارجي في الشأن الفلسطيني. هذا ما دعا إليه الوزير الإسرائيلي شلومو بن عامي في العام 2002 حين قال: «الأطر الفلسطينية لا تستطيع إصلاح حالها، والمطلوب انتداب دولي للإشراف على الإصلاح». ومنذ ذلك التاريخ، فتحت الأبواب على مصراعيها للتدخل في إعادة بناء الأجهزة ومؤسسات السلطة على هوى دوائر التدخل الأجنبي المرتبط بفرض حل سياسي يبقّي على الاحتلال والسيطرة على حياة شعب الضفة والقطاع.

تفاوض بدون إستراتيجية تفاوض

حدد د. صائب عريقات في كتابه **الحياة مفاوضات** مفهوم وأسس التفاوض نظرياً، قال: التفاوض يعني القدرة على انتزاع المطالب من خلال التأثير على القطب الآخر في الصراع، بالاستناد إلى:

أولاً. القوة المادية التي تتضمن (القوة العسكرية، المال والاقتصاد، الإرادة وقوة التحمل، تنوع أساليب الضغط، البيئة المؤسسية كفاءتها وفعاليتها وتنظيمها، شبكة التحالفات والقدرة على توظيفها). هذا نظرياً، ولكن من الناحية العملية لا نملك كل عناصر القوة المادية -ما عدا قوة التحمل التي يملكها الشعب- حتى قوة المعارضة وظفت سلبياً ووضعت في خدمة مشروع آخر. خسرنا سلاح المؤسسة التي تم بناؤها بطريقة خاطئة، ولم يستخدم

المال والاقتصاد ولا التحالفات لمصلحة الأهداف الوطنية في العملية السياسية. بل حدث انفتاح عربي ودولي غير مسبوق على دولة الاحتلال، وأبرم اتفاق الشراكة الإسرائيلية الأوروبية لمصلحة إسرائيل. جرت أكبر عملية خداع سياسي تحت سمع وبصر القيادة السياسية، عندما تعاملت إسرائيل ومعها دول عديدة وكأن حل القضية الفلسطينية أنجز، وبدأت دولة الاحتلال بقطف ثماره، وفي الوقت نفسه مضت بخلق وقائع مادية كالاستيطان وشبكة الطرق، ولاحقاً جدار الفصل العنصري، التي تؤكد جميعها على صناعة حل من طرف واحد هو حل «الأبارتهايد»، حل يستند إلى القوة في أسوأ تجلياتها، وهي الغطرسة التي لا تعترف بالقانون الدولي، ولا بقرارات الشرعية. كما قالت تسيغني ليفني رئيسة فريق التفاوض الإسرائيلي: «أنا محامية لكنني ضد القانون لاسيما القانون الدولي». ومن الأمثلة على سياسة الغطرسة الوقحة، عندما ازداد البناء في المستوطنات بنسبة 40% أثناء مفاوضات أنابوليس، وفي اجتماع تفاوضي مع ليفني وفريقها، أخرج د. صائب عريقات لائحة بكل استدرجات عروض الاستيطان الجارية وقرأها، ألقى مساعدو ليفني نظرة على الوثيقة وانفجروا بالضحك قائلين: «أنت لا تحسن القيام بعملك هناك أكثر من ذلك بكثير».^[201] يقول د. صائب عريقات في كتابه **الحياة مفاوضات**: «إذا كانت المعادلة تعتمد على منطق القوة عند الطرف الآخر، فإن معادلتك يجب أن تركز على قوة المنطق وبناء أفضل التحالفات».^[202] قوة المنطق مع غطرسة القوة لا تجدي نفعاً وغير سارية المفعول في واقع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. أما بناء تحالفات، والضغط على المصالح، واستجماع وتطوير عناصر القوة، وتحويل الاحتلال إلى قضية خاسرة، والبحث عن بدائل، فهذا هو المطلوب، ويستدعي خوض معركة مترابطة الحلقات تؤثر بدرجة أو بأخرى في موقف المحتلين. الضغط على المصالح الإسرائيلية من قبل دول عربية وضغط على المصالح الأميركية والغربية من قبل الدول العربية والإسلامية، سيؤثر على عملية التفاوض ونتائجها. إن دولة الاحتلال التي لا تقر بالقانون الدولي ولا تعترف بالشرعية الدولية، فإنها تحصيل حاصل، ستدوس على المنطق مهما بلغت قوته، شأنها في ذلك شأن المستعمرين الطامعين. ولا تعترف بتاتا «بمصالح وتطلعات مشتركة»، ولا «بكسب مشترك لطرفين» ولا «بتزاوج المصالح» التي عرضها د. عريقات كأسس تفاوض نظرية.

ثانياً. **الثقل في الواقع، ويتضمن: الاحتياج الموضوعي لحل الصراع، العدالة والشرعية، الثقة والمصادقية.** هذه البنود متوفرة، ولكنها لم تتحول إلى خطاب وثقافة، لم يكن المفاوض الفلسطيني في موقع التفوق السياسي والمعنوي والأخلاقي، على سبيل المثال جاء خطاب التوقيع على اتفاق أوصلو في البيت الأبيض نافراً حين قدم رئيس دولة الاحتلال رايبين الإسرائيلي كضحية لها حقوق مشروعة، وقدم عرفات رئيس الشعب المحتل والضحية

[201] بنجامين بارت. مصدر سابق، ص 323.

[202] صائب عريقات. الحياة مفاوضات. نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008، ص 74.

الفعلية خطاباً دفاعياً. عندما تقوم دولة الاحتلال بإخراج العدالة والشرعية بما هي أسلحة تخدم المفاوض الفلسطيني من التفاوض، وإذا كان لا يوجد تقدم في القضايا الأساسية - فمن أصل الملفات التسعة التي كانت موضوع المفاوضات (الحدود، الأمن، الاقتصاد، الأسرى، المياه، البيئة، البنى التحتية، القضاء، ثقافة السلام)، وحده ملف ثقافة السلام تم إنجازه بنجاح خلال 9 أشهر من مفاوضات أنابوليس،^[203] مقابل زيادة في الاستيطان بنسبة 40%، إذا كان كل التفاوض يسير بعكس المصلحة الوطنية على الأرض، وعلى طاولة المفاوضات، لماذا الاستمرار في التفاوض؟

ثالثاً. كفاءة التواصل التفاوضي وتتضمن توفر المهارات اللازمة، ومعرفة بموضوع التفاوض من جوانبه كافة، ومعرفة الخلفية السياسية والاجتماعية والنفسية، والقدرة على التعرف على طبيعة الطرف الآخر كمفاوض وفريق عمل وإستراتيجيات وتكتيكات، واستخدام لغة تفاوضية واضحة وتوحيد المصطلحات، والقدرة على تنويع الإستراتيجيات والتكتيكات تبعاً لما يستجد. هذا البند كان «كعب أخيل» المفاوض الفلسطيني، وتحديدًا في مفاوضات أوسلو السرية. تحدث إدوارد سعيد عن انعدام الكفاءة الفنية للمنظمة التي قبلت التفاوض باللغة الإنجليزية التي لا يتقنها العديد من المفاوضين ولا تتقنها القيادة أيضاً، والافتقاد إلى خبراء حقيقيين، وبخاصة خبراء قانونيين ومعلومات دقيقة (خرائط وإحصاءات، ومعرفة بالتغيرات، والقدرة على التعامل مع التعقيدات الشديدة الناجمة عن الاحتلال والاستيطان). لم يكن مبرراً -بدعوى الحفاظ على السرية- تشكيل وفد تفاوض له صفة سياسية ليس له أي تجربة أو خبرة بالمفاوضات، ولا يتقن اللغة، وغير مدعوم بخبراء في القانون الدولي وبوثائق، في الوقت الذي كان فيه الوفد الإسرائيلي المفاوض عبارة عن فريق فيه كل التخصصات، ويملك كل مقومات التفاوض، ويعرف جيداً الأهداف، ويستطيع المناورة وكسب الوقت، ويعرف جيداً خصائص ونقاط ضعف المفاوضين الفلسطينيين. كانت المشكلة الأكبر اعتماد اتفاق دون تدقيق قانوني، ما أدى إلى نتائج وخيمة. إهمال الجانب القانوني كان حاضراً بمعزل عن مبرر السرية الذي قدمته القيادة في مفاوضات أوسلو. يقول المحامي رجا شحادة الذي كان ضمن وفد المفاوضات في مدريد وواشنطن: شرحت لمنظمة التحرير أنه يجب على أي اتفاق قد يوقع أن يحتوي على بند يسمح لنا بالنظر مجدداً في كل خطط التنظيم، لكن المفاوضين لم يروا من المستحسن إحاطة أنفسهم بمستشارين قانونيين. لقد وضعوا جانباً كل الخبرة التي كوناها خلال سنوات عديدة في مراقبة الحيل الإسرائيلية. لم تعط مفاوضات أوسلو السلطة الفلسطينية إلا صلاحيات ضيقة جداً في التنظيم المدني للأراضي. يكشف شحادة عن إرساله مذكرة حول الخطة الإسرائيلية رقم 50 الخاصة بالطرق، واكتشف أن الموظفة المعنية في مكتب القيادة التي تسلمت المذكرة قالت عنها: «كانت مبهمة والجمل طويلة للغاية» -

[203] بانجمين بارت، مصدر سابق، ص 323 324.-

يذكر أن شحادة حصل على جائزة جورج أورويل عن كتابه **سرحات فلسطينية** الذي تحدث فيه عن دور الاستيطان في تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية، وكان قطعة أدبية جميلة أيضاً. يضيف شحادة رداً على عدم الاهتمام بمذكرته: «إنه إقرار يبين الفرق بين القيادة في الخارج -القادمون من تونس- والنخب السياسية في الضفة الغربية، فالأوائل كانوا مهووسين بفكرة تثبيت أقدامهم من جديد في فلسطين، وهم يجهلون المدى الحقيقي للتغيرات الناجمة عن الاستيطان. أما نخب الداخل فكانوا مقتنعين في العمق بأن تجميد الاستيطان يجب أن يكون الشرط الإلزامي لأي مسار حقيقي للسلام».^[204]

عندما استجابت القيادة لأهمية تطوير مهارات التفاوض، جاء ذلك عبر مؤسسة بريطانية (ASI) التي صاغت مشروعاً سمّته وحدة دعم المفاوضات (NSU)، وراحت تبعها للدول المانحة. قالوا إن تقوية القدرات التفاوضية لدى الفلسطينيين تزيد من فرص الوصول إلى اتفاق. بموجب هذا المشروع، استقر في رام الله 10 قانونيين من تورنتو وباريس ونيويورك، معظمهم من أصل فلسطيني، كان المدهش «أن حركة تحرر وطني توكل مجمل نشاطها الأكثر حساسية إلى مؤسسة هدفها الربح المادي». ولقي هؤلاء المستشارون «معاملة متميزة مكنتهم من الاطلاع على معلومات تحظر على معظم كوادرات فتح». ماذا كانت النتيجة؟ 1600 وثيقة سرية حول عملية السلام سُرقت من كومبيوتر وحدة دعم المفاوضات، نشر الكثير منها على موقع الجزيرة الإلكتروني، وتم إلغاء وحدة دعم المفاوضات في آذار 2010 بعد الفضيحة مباشرة.^[205]

رابعاً. إستراتيجيات التفاوض وهي خمس إستراتيجيات: 1. إستراتيجية تعظيم الفائدة المتبادلة. 2. إستراتيجية الهيمنة. 3. إستراتيجية الخنوع. 4. إستراتيجية التسوية. 5. إستراتيجية التفاوض غير المباشر. يمكن القول إن إسرائيل استخدمت أربع إستراتيجيات ولم تستخدم إطلاقاً إستراتيجية تعظيم الفائدة المتبادلة، التي كان المفاوضات الفلسطينية يتبناها بشكل مرتجل ومن طرف واحد. كانت القيادة تؤكد في كل المناسبات أن السلام خيارها الإستراتيجي الوحيد. وبعد تجربة مريرة، لماذا يستمر التعامل مع هذا النوع من السلام كخيار إستراتيجي وحيد من طرف واحد؟ لماذا لا تبحث القيادة والحركة السياسية عن خيارات وإستراتيجيات أخرى تطرح على الشعب، ولم تفكر حتى في إيجادها مع اصطدامها بالوقائع العنيدة إلا في اللحظات الأخيرة كطرح وقف الاستيطان شرطاً، والذهاب إلى الأمم المتحدة ومؤسساتها، والمقاطعة لسلع المستوطنات؟ لماذا لم تبادر القيادة إلى مراجعة وتقييم وإعادة نظر في التقديرات التي ثبت خطأها، وتحديد الثمن الذي جرى دفعه من قبل الشعب لقاء الالتزام

^[204] المصدر السابق، ص 79 - 80.

^[205] المصدر السابق، ص 307، 312.

من طرف واحد بالسلم؟

خامساً. تعدد المفاوضين وتعدد مبادرات الحلول: يقول د. صائب عريقات: «يظل الوسيط الأميركي يبحث عن الشخص الفلسطيني الذي يوافق 100% على طروحاتهم، ويعد بتسويقها داخل القيادة الفلسطينية». ويضيف: «هذا الأسلوب كانت له آثار كارثية على عملية السلم منذ انطلاقها في مدريد». ويضيف: «في الأحيان التي نجح فيها الطرف الأميركي بذلك كانت النتائج مدمرة». ثمة «أوراق اعتماد تقدم للوسيط الأميركي من الأشخاص الذين يسعون إلى تحقيق مصالح ذاتية».^[206] وجاء في كتاب أبو علاء الرواية الفلسطينية «إن الوفد الفلسطيني في كلتا المحطتين التفاوضيتين كامب ديفيد وطابا، كان لكل عضو فيه أجندة خاصة، وحسابات جزئية متفرقة ومتضاربة مع حسابات الأعضاء الآخرين، الأمر الذي شكل كابحاً ذاتياً حال، بدوره، دون التقدم بما يكفي على طريق هاتين المحطتين».^[207] كان وجود أكثر من رأي بديلاً في المواقف المعلنة، وتحديداً عندما قال بعض المفاوضين أن الرئيس عرفات أهدر فرصة لإبرام اتفاق في كامب ديفيد العام 2000. غير أن الموقف الأخطر كان في مبادرة قيادات وشخصيات فلسطينية إلى إبرام مشاريع اتفاقات مع نظراء إسرائيليين بضوء أخضر من القيادة. وقد تم تحييد كل عناصر التقدم، واستخدم كل تنازل، وبخاصة في القضايا الجوهرية في تلك الاتفاقات، في الضغط أثناء المفاوضات الرسمية، وفي التعامل وكأن مثل تلك التنازلات كانت أمراً مفروغاً منه. على سبيل المثال، استخدم بند تبادل الأراضي وبقاء التجمعات الاستيطانية الكبيرة على حالها، في تبرير الاستمرار بالاستيطان على اعتبار أن تلك المناطق ستبقى مع إسرائيل. واستخدم بند اللاجئين في التمرس الإسرائيلي عند السقف الذي وصلت إليه تلك الاتفاقات، وهو تجاوز حق العودة وعدم تحمل إسرائيل المسؤولية عن تهجير أكثرية الشعب الفلسطيني. مقابل ذلك لم تعترف إسرائيل بالعناصر الإيجابية في المشاريع على قلتها. كان أهم مشاريع الاتفاقات: «مشروع أبو مازن - يوسي بيلن»، سجل تنازلات كبيرة جداً في موضوعات القدس، واللاجئين، والاستيطان - بقاء الجزء الأكبر من المستوطنات - وحدود الدولة وصلاحياتها. كان الاتفاق امتداداً لأوسلو مع فترة انتقالية تمتد إلى 20 عاماً. استعانت الإدارة الأميركية بالاتفاق في مفاوضات كامب ديفيد 2000. وثيقة سري نسيية - عامي أيلون، تعترف بيهودية الدولة وبحل قضية اللاجئين بالمفهوم الإسرائيلي، وبقاء الكتل الاستيطانية، وبالسيادة الإسرائيلية على القدس. وثيقة جنيف «ياسر عبد ربه - يوسي بيلن». يقول إعلان بابيه: «حصلت إسرائيل من الشركاء الفلسطينيين على اعتراف فلسطيني بإسرائيل دولة يهودية؛ أي على إقرار جميع السياسات التي اتبعتها إسرائيل في الماضي للمحافظة على أغلبية يهودية بأي ثمن حتى بتطهير عرقي». وتعترف وثيقة

[206] عريقات، الحياة مفاوضات، مصدر سابق، ص 262 - 263.

[207] قريع، الرواية الفلسطينية، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 415.

جنييف بحق العودة للاجئين شرط أن تنحصر عودتهم إلى الضفة والقطاع، مع عودة رمزية إلى الداخل، ولا تعترف بالتطهير العرقي، ولا بالمسؤولية الإسرائيلية عن أبشع جريمة بحق الإنسانية، العودة إلى قطاع غزة أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان في العالم».^[208] كما أن وثيقة جنييف شكلت غطاء لاستمرار الاستيطان في القدس، وفي الكتل الاستيطانية الباقية.

الحبكة الإسرائيلية التي جرى تمريرها هي الحديث عن دولة فلسطينية «يعود» اللاجئون إليها، وظيفة هذا الاعتراف بالدولة وبوجودها هي شطب قضية اللاجئين والمسؤولية الإسرائيلية عن خلقها، وفي الوقت نفسه يتم تقويض مقومات إنشاء دولة فلسطينية، وفي هذه الحالة تكون الخسارة مزدوجة؛ خسارة الدولة والعودة معاً. إن المبرر الذي جرى سوقه من قبل المبادرين الفلسطينيين لإبرام مشاريع حلول مع نظرائهم الإسرائيليين، هو: إثبات وجود شريك فلسطيني في فترة شطب الشريك الفلسطيني من قبل المؤسسة الإسرائيلية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد العام 2000، وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية. هذا «الإثبات» كان ثمنه تنازلات كبيرة في قضايا مفصلية كما هو مبين أعلاه. وعلى الرغم من تقديم ذلك الإثبات، فإن أسطوانة عدم وجود شريك فلسطيني استمر العمل بها وصولاً إلى الرئيس أبو مازن. وواقع الحال لا يوجد شريك إسرائيلي مستعد لطرح القضايا الجوهرية كالاقتلاع، واللاجئين، وحق تقرير المصير. كان لافتاً للنظر أن الشريك يوسي بيلن تلاشى من تحالف السلام الفلسطيني الإسرائيلي، ولم يبق له من دور إلا «التنزه» في دول أوروبية تحت يافطة السلام الذاتية، ومن الغريب استمرار مثل هذا التحالف في شقه الفلسطيني.

إنه منطق غطرسة القوة وابتزازاتها التي لا تنتهي. التبرير الآخر الذي يقدمه المبادرون، هو تقديم تحسينات على مشاريع إسرائيلية رسمية باعتبارها إنجازات. إن تلك الاتفاقات كانت لها وظيفة واحدة هي ترسيم تنازلات فلسطينية جوهرية والبناء فوقها لاحقاً، وتحديد ترسيم الهبوط الفلسطيني عن سقف الشرعية الدولية والقانون الدولي، واستبعادهما كمرجعية للعملية السياسية من باب تقديم نوايا فلسطينية حسنة لمحتلين متغطرسين، الأمر الذي يدعو إلى الاعتقاد أن هذه الاتفاقات ألحقت أضراراً كبيرة بقضايا التفاوض، وخلقت شروخاً في المؤسسة الفلسطينية وداخل الحركة السياسية.

[208] إعلان بابيه، التطهير العرقي، مصدر سابق، ص 274 275-.

معارضة اتفاق أوسلو

«الثورات أيضاً تشيخ كالحضارات والأشخاص، وتموت وهي أيضاً تستحق الغفران، الكلمات القديمة سقطت وشعاراتها لم تعد تهم أحداً».

الشاعر اللبناني أنسي الحاج

تباينت المواقف المعارضة لاتفاق أوسلو، بين موقف اعتبر الاتفاق بمثابة استسلام كامل للشروط الإسرائيلية، ودعا إلى بذل كل الجهود وتجميع كل الطاقات لإسقاطه. وموقف اعتبره خطأ فادحاً، ومقامرة غير محسوبة ستؤدي إلى الفشل، وستلحق أضراراً جسيمة بالنضال الفلسطيني، وينبغي التراجع عنه بأسرع وقت ممكن. وموقف آخر معارض اعتبر اتفاق أوسلو خياراً اضطرارياً وتجسيدا لموازين القوى في الصراع العربي والفلسطيني- الإسرائيلي، ورأى فيه عناصر إيجابية يمكن تعزيزها وعناصر سلبية يمكن التقليل من أضرارها. توزعت المواقف المعارضة بين قوى سياسية، ونخب فكرية، لم تلتق في جبهة معارضة واحدة وبرنامج واحد، باستثناء إطار الفصائل العشرة المعارضة في دمشق، الذي بقي إطاراً تنسيقياً فضفاضاً اقتصر على المعارضة من داخل سوريا ولم يكن له امتداد في الخارج، ولا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

المعارضة على جبهة الثقافة والفكر

«مَنْ قال «لا» في وجه مَنْ قالوا «نعم»، من علّم الإنسان تمييز العدم».

الشاعر المصري أمل دنقل

المعارضة على جبهة الثقافة والنخب الفكرية كانت أضعف من المعارضة السياسية. بدت معارضة الجبهة الثقافية لاتفاق أوسلو ضعيفة ومتردة ومرتبكة قياساً بمعارضتها لاتفاقيات كامب ديفيد المصرية - الإسرائيلية. أما معارضة النخبة الثقافية والفكرية الفلسطينية فقد كانت الأضعف بما لا يقاس.

البروفيسور وليد الخالدي، رأى أن الاتفاق لا يعكس فقط ميزان القوى بين الطرف الإسرائيلي والطرف الفلسطيني، بل هو يعكس في الصميم حصيلة موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة في الصراع الصهيوني العربي والمتراكمة منذ عقود. وقد عبر رايين عن هذا بالقول «إن الاتفاق هو الدليل على انتصار الصهيونية». الاتفاق يعكس سطوة إسرائيل محلياً وإقليمياً ودولياً». وعلى الرغم من ذلك، تحدث الخالدي عن وجود إيجابيات وسلبيات للاتفاق، وتوقع أن المستقبل القريب أو المتوسط لا يحملان في طياتهما اتفاقاً أفضل مما تم». «فالاتفاق أمر واقع»، «يملي حتمية استغلاله من قبل الفلسطينيين إلى أبعد حدود الاستغلال». ولا يرى الخالدي «أن لدى المعارضة خطة بديلة تؤدي إلى نتيجة أفضل، أو أنها

تدرك المضاعفات الخطيرة لنقض الاتفاق أو التنصل منه». ويختلف مع مقولة «إن الوضع الراهن أفضل من اتفاق أوصلو، نظراً للفارق بين هيمنة إسرائيلية تامة يترتب عليها وضع مأساوي متسارع، وبين البيئة التي في وسع المؤسسات الفلسطينية الجديدة أن تنتزعها من فكي اتفاق أوصلو بالعمل الدؤوب المتصل، وبواسطة رأس المال الخارجي، لاحتواء المد الاستيطاني الزاحف ولو جزئياً».^[209]

محمد حسنين هيكل، قدم موقفاً مزدوجاً بعنوان «لماذا لست ضد الاتفاق؟ ولماذا لست مع الاتفاق؟». تحدث عن الموازين العربية التي تغيرت بخروج مصر من الصراع. كانت معظم الدول العربية تضغط على المنظمة للدخول في مفاوضات من نوع ما مع إسرائيل. ما جرى في أوصلو جاء بقوة طرد عربية هائلة، دفعت المنظمة إلى المركز الإسرائيلي. وجاء الاتفاق نهاية مرحلة كان يجب أن تؤدي إلى شيء ما. القضية الفلسطينية أصبحت راکدة، والمنظمة التي تعيش أزمة مالية عصبية، وشعرت أنها الطرف الوحيد الذي يتحمل كل تبعات المسؤولية، ما قادها إلى المغامرة بالاتفاق. والشعب الفلسطيني وصل إلى آخر درجات احتماله تحت قيادة المنظمة، وكانت الانتفاضة التي لا تستمر إلى الأبد قصارى جهده. مقابل ذلك، يرى هيكل أن اتفاق أوصلو يحمل في طياته خطراً شديداً، فإسرائيل لا تريد كياناً ثالثاً ما بين النهر والبحر، وستعود للأردن بعد أن تكون المنظمة قد أعطت كل التنازلات المطلوبة التي لم يستطع الأردن تقديمها. أما البديل الذي يطرحه هيكل فهو: عدم مصادرة الأجيال القادمة، وأن يترك الملك حسين يفاوض، وأن يترك أمر الاتفاق لقيادات الأرض المحتلة.^[210]

المفكر المصري فؤاد زكريا كان موقفه ضد القبول المفرط في التفاؤل، والرفض المفرط في التشاؤم. ويرى أن الاتفاق يعتمد على مستقبل غير مؤكد. ومن حق الناس أن يتخذوا الموقف الثالث الذي هو «قبول رافض أو رفض قابل». ويرى أن إعطاء الأرض للفلسطينيين جاء في إطار هزيمة إستراتيجية للعرب، وتراجع إستراتيجي شامل. والاتفاق ما هو إلا تعبير عن الاختلال الرهيب في ميزان القوى. الصراع بعد أوصلو سيكون سباقاً بين الشعب الفلسطيني ووراءه معظم الشعوب العربية وبين إسرائيل في تحديد الاتجاه الفعلي الذي يسير فيه التنفيذ الفعلي للاتفاقية، إما من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من الحقوق الفلسطينية، وإما سلب الحقوق كلها. ويعتقد زكريا أن الساحة الحقيقية للمواجهة العربية ستكون من الآن فصاعداً ساحة المشروعات التنموية الفعالة، والتجديد الإبداعي لأنظمة التعليم، والديمقراطية. الاتفاق سيرغمنا على أن نضع حداً لأسلوب كامل في نمط التفكير والسلوك. ويعترض على الرفض المطلق بحجة الإحالة

^[209] وليد الخالدي. «فلسطين وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل» (محاضرة القيت في أثينا العام 1995)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009، ص 183-184، 205، 208.

^[210] محمد حسنين هيكل. «لماذا لست ضد الاتفاق؟ لماذا لست مع الاتفاق؟»، مصدر سابق.

إلى الأجيال القادمة التي لن تكون إلا حصيد الماضي والحاضر. ذريعة الأجيال القادمة تعني الهروب من المهمات الراهنة. فإذا لم نترك أي إرث يؤدي إلى الارتفاع بالمستوى العام لأوضاعنا، ستكون الأجيال القادمة أشد منا عجزاً في التصدي للمشكلات المعقدة.^[211]

قراءة المفكر محمد عابد الجابري للاتفاق تنطوي على تفاؤل كبير، فقرار إسرائيل بالاعتراف بالمنظمة معناه قبول الدخول في مسلسل سيؤدي حتماً إلى قيام الدولة الفلسطينية عبر زمن لا هو راكد ولا هو متدفق. ويصل إلى نتيجة تقول: إن المشروع الصهيوني سيصبح غير ذي موضوع خلال النصف الأول من القرن الواحد والعشرين، ذلك هو مكر التاريخ، أما المشروع الفلسطيني فسيكون هو البديل، ويبقى نوع المسار الذي سيأخذه هذا البديل أثناء تشكله يتوقف على الأحوال التي سيكون عليها العرب.^[212]

المفكر المصري لطفي الخولي تحدث عن استسلام متبادل، وانكسار متبادل بين المشروع العربي والمشروع الصهيوني. فلم يتمكن المشروع الصهيوني من جعل إسرائيل وطناً ودولة لكل يهود العالم، ولم يستطع أن يمحو الشعب الفلسطيني من الوجود والكتب والجغرافيا. وعربياً فشلت الوحدة القومية، وعادت روابط التبعية، وتفجرت الصراعات العربية، ولم يستطع العرب أن يتحملوا لمدة معقولة العبء المادي والتكلفة السياسية لثورة وانتفاضة الشعب الفلسطيني. وبناءً على الانكسار المتبادل، رجح الخولي «أن الاتفاق سيقود خلال عملية التسوية إلى نوع من السلام بين الطرفين المتصارعين، وليس إلى نوع من استسلام أحدهما للآخر، فالاستسلام لم يعد وارداً».^[213]

خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، سلم بوجود غموض في إعلان المبادئ، «تحتاج كل جملة فيه إلى مفاوضات واتفاقات»، ولكن بعد إطلاعها على الملاحق، اعتبرها استسلام لا يمكن وصفها بالاتفاق، «وأنها انتصار إستراتيجي للمشروع الصهيوني. ووصف التعهدات الفلسطينية بأنها «منتهى الاستسلام، بل الخضوع». رفض الحسن «الموافقة المجردة والمطلقة، والمعارضة المجردة والمطلقة» على حد سواء، واعتبر كليهما «هروباً من مواجهة التحديات الوطنية». ودعا إلى استثمار حقيقة «أن الصيغة النهائية لم يتم التوصل إليها بعد»، وتوقع «أن الاتفاق وملاحقه سيؤديان إلى الانفجار، وذلك عندما يدرك الشعب الفلسطيني حجم الانتهاك والظلم اللذين يحيقان به جراء تطبيقه». دعا «إلى تصحيح المسار ووقف الانحدار في المفاوضات القادمة». ودعا «إلى إبطال تنفيذ الاتفاق بالأسلوب السياسي الديمقراطي».^[214]

[211] فؤاد زكريا. القبول الراض. الحياة اللندنية: 1993/9/30.

[212] محمد عابد الجابري. القدس العربي: 1993/9/17.

[213] لطفي الخولي. «انكسار المشروع الصهيوني والمشروع القومي العربي»، القدس العربي: 1993/10/21.

[214] خالد الحسن. «هذا الاتفاق واعترافه المستحيل»، صحيفة الأسواق الأردنية: 1993/10/24.

البروفيسور إدوارد سعيد كان المعارض الأشد لاتفاق أوصلو على جبهة الثقافة. انطلق من رؤية تقول إن حركة التحرر الوطني، تفرط في إنجازاتها الضخمة وتتعاون مع سلطة احتلال قبل أن تجبرها على الاعتراف بعدم شرعية احتلالها. ودعا إلى معارضة ذلك. لقد خسرنا جولة من جولات نضالنا المشروع، علينا تقبل الهزيمة بشرف، ولا نخفي تبعية السلطة الجديدة الكاملة لإسرائيل وللمناحين. ويتساءل: لماذا لا يقوم المثقفون بواجبهم ويعلنون حقيقة الكارثة، ويصف مواقفهم بهوان ثقافي وأخلاقي. وينتقد كبار المفكرين وإستراتيجيي الأمر الواقع، الذين اطلقوا أفكاراً عن الواقعية، استخدمها الطغاة للتبرير. قال إن «أكثر ما يحيرني، هو عدم قدرة هذا العدد الكبير من المثقفين ورجال الأعمال والأكاديميين والسياسيين الرسميين الذين يصرون على توهم أن عملية السلام في صالحهم وصالح شعبهم». ويرجع سعيد المأساة لغياب المؤسسات وغياب المجتمع المدني وآليات المحاسبة والإصلاح. وتحصيل حاصل إلى غياب إستراتيجية لمقاومة تلك الخطوات. طالب بإجراء عملية تدقيق نقدية صارمة للأسباب التي أوصلت القيادة إلى الوضع الراهن. وأضاف مطلوب استقالة القيادة أو تقاعدها. وعلينا أن نقدم برنامجاً موازياً ينطلق من مسلمتين أساسيتين، الأولى: إن نهاية الصراع لا تزال بعيدة. الثانية: التأكيد على أن تقرير المصير الفلسطيني لا ينحصر في الضفة والقطاع. وطرح مجموعة من المهام؛ كوضع منظومة من المبادئ التي لا تراجع عنها، ولا مساومة حولها، والتي يجب أن يلتزم بها المفاوض الفلسطيني في كل الأحوال، وانتخاب جمعية تأسيسية لكل الفلسطينيين أو مجلس وطني جديد، وإنشاء جهاز إعلامي من المستقلين، وتنظيم كفاح لوقف بناء المستوطنات. ويعتبر سعيد «أن نقد السلطة واجب أخلاقي، والعكس فإن عدم النقد ينم عن انعدام الحس الأخلاقي».^[215]

مواقف «العين» السابقة من مفكرين ومثقفين عرب وفلسطينيين تعكس مراوحة جبهة الثقافة بين مواقف ضعيفة وبعضها تبريري وملتبس إزاء اتفاق أوصلو، ومواقف حاسمة كموقف إدوارد سعيد. وقد أضيف إلى محدودية المعارضة وضعفها، ظاهرة استمرار علاقة التحالف والتعاون بين القيادة والنخبة الثقافية والسياسية في مناطق 48 - باستثناء التجمع الذي يقوده عزمي بشارة الذي عارض الاتفاق - ومن أبرزهم، سميح القاسم، إميل حبيبي، توفيق زياد وقيادة الحزب الشيوعي، واستمرار النخبة الثقافية المرتبطة بالمنظمة على مواقعها، وبخاصة محمود درويش، وفدوى طوقان، وأحمد دحبور، ويحيى يخلف ومحمود شقير، وماهر الشريف، وغيرهم ممن تبوأوا مناصب في مؤسسات سلطة أوصلو، أو كانوا في إطار جائزة فلسطين التقديرية التي رأسها الشاعر محمود درويش، أو مجلة الكرمل، واتحاد الكتاب. لم يحدث انشقاق ولا حرب بين المثقفين حول الاتفاق كما حدث مع اتفاقات كامب ديفيد المصرية.

^[215] إدوارد سعيد. غزة - أريحا. مصدر سابق، ص 22، 24، 117. أنظر أيضاً: سعيد، أوصلو 2، مصدر سابق، ص 6، 11،

وقد يعود ذلك إلى اتفاق المثقفين المعارضين والصامتين، المعتدلون منهم والمتشددون، على ارتكاب القيادة التاريخية مغامرة غير مدروسة، وهذا يعد خطأ فادحاً لكنه لم يرق إلى انتقال القيادة إلى الخندق المعادي أو (الخيانة التاريخية). السبب الآخر في تخفيف اندفاع المعارضين على الجبهة الثقافية هو، الانقلاب الإسرائيلي على اتفاق أوسلو، الذي بدأ بقتل رابين، وما تلاه من نجاح نتنياهو وعود اليمين المتطرف الراض لأوسلو في الانتخابات، والذي قدم سلسلة من المواقف المتطرفة والعدمية من حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. موقف اليمين الإسرائيلي أربك المعارضين على الجبهتين الثقافية والسياسية.

استمر نقد أوسلو من قبل مثقفين وأدباء في الخارج وفي الداخل، واستمر عدم الدفاع عن الاتفاق في حدود المعارضة السلبية. مقابل ذلك، تضافرت جهود المعارضة الثقافية العربية والفلسطينية في الحد من التطبيع مع دولة الاحتلال، في الوقت الذي استمرت فيه أشكال من التضامن والدعم للشعب الفلسطيني ضد جدار الفصل العنصري وهدم المنازل وطرد المواطنين واعتداءات المستوطنين، فضلاً عن الفعاليات الثقافية والفنية على الأرض الفلسطينية. واكتسب التضامن زخماً أثناء الانتفاضة الثانية، وتعاضم نشاط مقاطعة دولة الاحتلال في مجالات الاقتصاد والأكاديميا والثقافة والفن وغيرها على صعيد محلي وعالمي، وشارك في نشاط المقاطعة مثقفون وأكاديميون من أعلى المستويات. المنظمات غير الحكومية تقيدت إلى حد ما بأجندات المانحين في معارضتها للاتفاق، وتعرض بعضها لضغوط عندما دخلت على خط المقاطعة.

المعارضة السياسية الباهتة للاتفاق

«يدخل المجتمع في أزمة عضوية حين يلف العجز السلطة والمعارضة معاً».

غرامشي

أولاً. المعارضة السياسية في إطار منظمة التحرير

ضمت هذه المعارضة كلاً من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية-القيادة العامة، والصاعقة، وفتح الانتفاضة، وجبهة التحرير العربية. هذه التنظيمات رفضت «اتفاق أوسلو» بتفاوت دفع البعض إلى تجميد عضويته في اللجنة التنفيذية كالجبهة الشعبية، لكنها استمرت في هيئات المجلسين الوطني والمركزي. والتزمت القيادة العامة والصاعقة وفتح الانتفاضة بموقف النظام السوري الراض للاتفاق. أما الجبهة الديمقراطية، فقد عارضت من داخل المنظمة وهيئاتها. وجميع هذه التنظيمات لم تشارك في انتخابات المجلس التشريعي ورئيس السلطة العام 1996، ودعت إلى مقاطعتها. وكانت تلتقي جميعاً في إطار فصائل التنظيمات

العشرة الذي ضم حركتي حماس والجهاد الإسلامي ومجموعات منشقة عن تنظيماتها في دمشق، للتعبير عن رفضها للاتفاق والسياسات المترتبة عليه. لكن هذا الإطار بقي عمله محصوراً في دمشق، ولم يرق إلى مستوى جبهة معارضة ببرنامج سياسي وبنية تنظيمية وجماعية.

الجهتان الشعبية والديمقراطية، دفعتا أعداداً كبيرة من كادرهما وأعضائهما للانضواء في مؤسسات وأجهزة السلطة، وحصل جزء كبير من القيادة والكادر الذي ينتمي إلى المعارضة على أرقام العودة عبر السلطة، وكأنها أرادت مد سياسة الكوتا المتبعة في مؤسسات المنظمة على السلطة، ما أدخلها في مواقف مزدوجة، فهي ضد الاتفاق رسمياً، لكنها عملياً تتعاطى مع نتائجه وسياساته على الأرض. ساعد في ذلك تأقلم كادرها وبعض قياداتها عملياً مع سياسات السلطة. وقد لعبت الأزمة المالية دوراً كبيراً في ازدواجية المواقف. كانت قوى المعارضة في إطار المنظمة تملك أسباباً لا حصر لها لمعارضة اتفاق أوصلو، وبخاصة بعد الزحف الاستيطاني، وتقطيع أوصال المحافظات والمدن، وفصل القدس عن الضفة وغزة، والإسراع في تهويدها، وبعد تقديم نموذج السلطة الذي استشرى فيه الفساد، ولم تسلم مؤسسة من مؤسساتها الجديدة منه. لكن هذه الأسباب والدوافع لم تؤد إلى معارضة جدية للاتفاق. بالعكس، بدأت المعارضة تتكيف أكثر فأكثر مع الواقع المأساوي للاتفاق. فقد شاركت الجبهتان في انتخابات المجلس التشريعي الثانية العام 2006، وفي انتخابات الرئاسة (دعمت الشعبية مصطفى البرغوثي المرشح للرئاسة)، وكان مرشح الجبهة الديمقراطية عضو المكتب السياسي تيسير خالد، وشاركت الديمقراطية لاحقاً في حكومة سلام فياض. أما تنظيمات اليسار الأخرى (حزب الشعب، وفدا) فقد شاركا في الحكومات المتعاقبة ولم يمارسا دوراً معارضاً للسياسات العامة، ولا في معارضة الفساد الإداري والمالي، ولم يتعاملا باعتبارهما من القوى المعارضة للاتفاق، سيما انهما أيدتا اتفاق أوصلو منذ البداية، وشارك فدا في مفاوضاته.

لماذا بقيت المعارضة اليسارية ضعيفة وسلبية؟ قد لا يجيب الوضع المادي المتردي، وانعكاس انهيار الاتحاد السوفيتي عن السؤال. فثمة عوامل أخرى أهم؛ ذلك أن التنظيمات اليسارية تنتمي إلى الواقعية السياسية والبراغماتية المتبعة لدى قيادة فتح المسيطرة على المنظمة. وتنتمي تنظيمات اليسار إلى الفكر السياسي ذاته الذي قاد إلى حل «أوصلو»، وإن اختلفت في المستوى والدرجة وفي الانسجام. ومن يتتبع الفرق بين البرامج والمواقف المشتركة الصادرة عن المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة، والبرامج الخاصة بالتنظيمات اليسارية، لن يعثر على فرق جوهري بينهما، بدءاً ببرنامج النقاط العشر العام 1974، وانتهاءً بوثيقة إعلان الاستقلال العام 1988. وبهذا المعنى، لم يؤصل اليسار مواقفه إلى واقعية ثورية، كبديل للواقعية البراغماتية.

عامل آخر هو ضعف التطور الفكري، وغياب الإصلاح في بنية تنظيمات اليسار، وإهدار البرنامج الاجتماعي، ما قاد إلى بيروقراطية يسارية متعاشية مع بيروقراطية فتح والمنظم،

سواء لجهة التعايش الدائم مع النسبة التي حددتها (الكوتا)، أو نظام المحاصصة الفصائلي، وكأن نفوذها الجماهيري توقف عند تلك النسبة، وكأن تنظيمات اليسار افتقدت إلى طموح التحول إلى موقع الاتجاه المركزي في الحركة الوطنية، أو لجهة التعايش مع هشاشة الديمقراطية الفلسطينية التي أفضت إلى تكلس المؤسسات وانعزالها عن القطاعات الشعبية.

ثانياً. معارضة قوى الإسلام السياسي

رفضت حركة حماس اتفاق أوسلو، لأنها «رأت فيه صيغة مضللة لتصفية القضية الفلسطينية، وتوفير الأمن للصهاينة على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. ووعدت بمعارضة هذه الاتفاقات والعمل على إسقاطها بالوسائل الشعبية والجماهيرية، دون التعرض للسلطة ورموزها بالعنف، واعتقدت الحركة أن مصير السلطة ومشروعها السياسي هو الفشل».^[216] تنطلق حماس من رفضها للاتفاق إلى أن أرض فلسطين «وقف إسلامي وملك للمسلمين جميعاً، وليست ملكاً لجيل بعينه أو شعب بعينه، بل ملك أجيال الأمة الإسلامية جميعها، ولا يحق لأحد أن يتنازل عن شبر واحد منها للعدو الصهيوني».^[217] وعلى الرغم من ذلك، فقد اتسمت لغة رفض حماس ومعها حركة الجهاد الإسلامي بالهدوء، وبرفض تحويل الصراع إلى صراع داخلي فلسطيني، شأنها في ذلك شأن قوى المعارضة في إطار المنظمة. كانت المعركة الجماهيرية الأولى هي انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي الأول العام 1996. وقد خسرت المعارضة بكل أطرافها المعركة، عندما ذهبت الأغلبية الشعبية إلى صناديق الاقتراع للانتخاب، ولم تستجب لنداءات حماس وقوى المعارضة الأخرى بالمقاطعة.

غير أن معارضة حماس والجهاد الإسلامي للاتفاق بعمليات مقاومة داخل العمق الإسرائيلي، أطاحت بالمبرر الذي قدمه رابين وبيسر ومعسكر ما يسمى بالسلام الذي يقوده حزب العمل للمجتمع الإسرائيلي، وهو «توفير الأمن للإسرائيليين» مقابل وجود سلطة فلسطينية. لقد ضربت حركتا حماس والجهاد على العصب الحساس، حين وجهت ضربة قوية للفكرة الإسرائيلية الكامنة خلف الحل، وهي ربط أمن الإسرائيليين باتفاق مع الفلسطينيين. اعتقدت قيادة عرفات أن هذه العمليات ستوقف الانسحاب الإسرائيلي، وتهدد الحل الذي سعى إليه طويلاً، ورأت فيها نوعاً من تدخل إيراني وسوري لإفشال أوسلو. مقابل ذلك، استخدمت دولة الاحتلال العمليات لفرض إملاءات جديدة على السلطة. صحيح أن ملاحق اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة الذي وضع خطة التطبيق التفصيلية لإعلان المبادئ، كشف الأطماع الكولونيالية، إلا أن القيادة الفلسطينية، آنذاك، راهنت على مزيد من الانسحاب.

^[216] بيان صادر عن حركة حماس.

^[217] إسحاق فرحان. البعد الإسلامي للقدس والقضية الفلسطينية. عمان: دار الفرقان للشر والتوزيع، 2003، القدس أون لاين: <http://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?contentID=17&chk=1>

السؤال الذي طرح في ذلك الوقت، لماذا لم تعطِ حماس والجهاد فرصة زمنية للحل السياسي قبل أن تشن هجماتها، سيما وأن النسبة الأكبر من المواطنين في الضفة والقطاع كانوا يراهنون على إنهاء الاحتلال بحسب الخطاب الإعلامي والسياسي السائد؟ والاهم، لماذا لم تركز المقاومة عملياتها على الجنود والمستوطنين والمستوطنات في الضفة والقطاع؛ تلك الأراضي التي يعتبرها القانون الدولي محتلة؟ ثمة افتراض، بأن مقاومة من هذا النوع، ستضع الاحتلال والاستيطان على نار حامية باتجاه الرحيل. وفي أسوأ الاحتمالات، ستكون النتائج أفضل للسلطة وللمعارضة معاً. إن ضرب أهداف مدنية في العمق الإسرائيلي كان يعني من وجهة نظر القيادة، إسقاط اتفاق أوصلو لمصلحة دولة الاحتلال. أما خيار إعطاء فرصة زمنية على امتداد الفترة الانتقالية 5 سنوات، وممارسة النضال الجماهيري والمقاومة الاحتجاجية (أسلوب الانتفاضة)، وتحشيد الشعب ضد الاحتلال وضد الاتفاق، كان هذا الخيار سيعزز النضال الشعبي الموحد ضد الاحتلال، وسيعزز النضال الديمقراطي ضد فساد السلطة والاستئثار بالحكم. وكان هذا الخيار يحتمل انتقال مركز النضال الرسمي للمعارضة في مواجهة الاحتلال كبديل منطقي للاتفاق. كما أن ممارسة المقاومة ضد المحتلين (جيش ومستوطنين) في الضفة والقطاع، كخيار ثالث، كان يحتمل إسقاط اتفاق أوصلو، أيضاً لمصلحة المعارضة، وليس لمصلحة الاحتلال.

تكرر تكتيك ضرب الأهداف المدنية في العمق الإسرائيلي من قبل حماس والجهاد في الانتفاضة الثانية، واستمرت هذه العمليات بعد ضرب أبراج التجارة الأميركية وإعلان الحرب على الإرهاب، وانضمت كتائب الأقصى التابعة لحركة فتح لتشارك في ضرب أهداف مدنية إسرائيلية، في محاولة لمزاحمة شعبية حماس التي صعدت جراء الخسائر التي ألحقها بالإسرائيليين. ولم تتوقف حماس والجهاد وكتائب الأقصى عند محاولات إسرائيل المحمومة لدمج النضال الفلسطيني بالإرهاب، ودمج حربها ضد الشعب الفلسطيني بالحرب الأميركية العالمية ضد الإرهاب. فضلاً عن لا مشروعية ولا مبدئية التوجه القسري لضرب أهداف مدنية في كل أنواع الصراع والحروب، بما في ذلك الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بحسب اتفاقيات جنيف الرابعة والقانون الدولي. وإذا كانت إسرائيل تستطيع التلاعب على القانون الدولي في استهدافها مدنيين فلسطينيين، وتزعم أن موت المدنيين جاء إما بالخطأ وإما بسبب إطلاق المقاومين النار من وسط مدنيين، ولم تعترف ولو لمرة واحدة إنها تستهدف مدنيين فلسطينيين عمداً، وتجد إسرائيل في الدولة العظمى الأميركية سنداً لها في تبرير جرائمها وانتهكاكاتها، خلافاً لذلك، فإن منظمات المقاومة المذكورة أعلاه تعترف باستهداف المدنيين، وتخطط عن سابق قصد وإصرار - في ما يشبه الجنون - ما يضعها في موقع الإدانة الكاملة. وكانت منظمة التحرير قد دفعت ثمناً باهظاً لاستهداف أهداف مدنية - بما في ذلك عمليات خطف الطائرات - التي اعتبرها العالم بما في ذلك الحلفاء في المعسكر الاشتراكي والأحزاب

الشيوعية أعمالاً إرهابية، وتراجعت عنها ونقدتها. غير أن حماس والجهاد الإسلامي أعادت إلى الواجهة هذا النوع من العمليات، واعتمدته كشكل رئيسي، والأغرب أن كتائب الأقصى التابعة لحركة فتح عادت عن نقدها، وشاركت في استهداف المدنيين.

يتساءل الناقد فيصل دراج: هل الكفاح المسلح الذي تصاعد بعد اتفاق أوسلو تعبير عن إرادة تحريرية خالصة، أم أنه نتيجة للصراع السلطوي داخل الصفوف الفلسطينية؟ الأمر الواضح أن هذا الكفاح بعد أوسلو كان موجهاً أولاً ضد السلطة، يجيب دراج، ويضيف: لقد وجدت إسرائيل في هذا العمل حجة تبرر بها حرب الإبادة ضد الفلسطينيين، ولعل تأمل الانتفاضة الثانية، يكشف عن آماذ الأذى الذي لحق بالشعب الفلسطيني، وشمل الإنسان والأرض والحقول».^[218]

نجحت مقاومة حماس في إسقاط السلطة من الناحية العملية، حدث ذلك قبل انتخابات 2006، وتعزز وحسم بالانتخابات. لكن الاتفاق لم يسقط. إن عدم إسقاط الاتفاق، واستمرار الحاجة الإسرائيلية الأميركية لاستخدامه، استدعى بقاء سلطة، وفي هذه المرة بوجود حماس التي تعرضت لضغوط سياسية (شروط الرباعية) من أجل خلق الانسجام بين وجودها على رأس السلطة ودورها الوظيفي العملي. في هذه اللحظة الفارقة، دخلت حماس السلطة عبر الانتخابات، فأوقفت -الحرب المفتوحة- ضد الاحتلال، من خلال ما سُمي بالتهدئة، وتحديدًا أوقفت العمليات ضد الأهداف المدنية الإسرائيلية، وحسمت ازدواجية السلطة في قطاع غزة بالقوة. ولما كان الهدف الإسرائيلي الدائم هو إضعاف وتفكيك الخصم الفلسطيني بكل تلاوينه، فقد لعبت على حبال تنازع حماس وفتح على السلطة. ما يهم قوله إن صعود حماس إلى السلطة غير من إستراتيجيتها المعلنة، لجهة أولاً: الدخول في سلطة مرجعيتها اتفاق أوسلو، وهذا يتناقض مع «تحرير الاتفاق». ثانياً: وقف المقاومة من خلال التهدئة مع بقاء الاحتلال، وهذا يتناقض مع نقدها الشديد لحركة فتح عندما انتقلت من المقاومة إلى العملية السياسية مع بقاء الاحتلال. ثالثاً: قمع ومعاقبة الفصائل الأخرى التي تنتهك الهدنة، بمثل ما فعلت سلطة فتح في قمع حماس والجهاد اللتين استمرت بالمقاومة، ولم تلتزما باتفاقات فتح مع إسرائيل. هكذا انتقلت حماس إلى مواقع مجادليها، وتحولت معارضتها لأوسلو إلى صراع على السلطة. والانقسام كان الثمرة المرة للصراع على السلطة، كونه أضعف النضال الفلسطيني ضد الاحتلال. ولا شك في أن استمراره يصب في مصلحة الاحتلال، ووضع حد له يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه الشعب الفلسطيني.

[218] دراج. الهوية، الثقافة، السياسة .. قراءة في الحالة الفلسطينية، مصدر سابق، ص 140.

الخاتمة

استعصاءات وانسداد سياسي وخطر كبير يواجه الشعب الفلسطيني، فثمة إجراءات ومساعدات محمومة لتصفية قضيته ومنعه من ترجمة حقه في تقرير المصير، وفرض حل «الأبارتهايد» من طرف واحد في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشطب كل ما يتعلق بعودة اللاجئين. يترافق هذا المسعى مع المجاهرة الرسمية الإسرائيلية بإدارة الظهر للقانون الدولي، وقرارات الشرعية، والمواثيق والاتفاقات الدولية. إن المسعى المنهجي الإسرائيلي لحسم الصراع مع الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته من قبل الدولة الكولونيالية، وصل طوراً جديداً له أربعة أبعاد، الأول: عودة المؤسسة العسكرية والإدارة المدنية إلى حكم شعب تحت الاحتلال بأقل مستوى من الاعتماد على السلطة الفلسطينية. الثاني: تعايش النظام الدولي الرسمي (الرباعية الدولية) والنظام العربي الرسمي مع «حل الأبارتهايد» الإسرائيلي. الثالث: التفاف وتأييد ودعم المجتمع الإسرائيلي، والمعارضة (المعسكر الصهيوني) لنظامهم الكولونيالي وحل الأبارتهايد. الرابع: ضعف وتفكك الحركة السياسية الفلسطينية - منظمة ومعارضة - وهشاشة السلطة وعجزها عن مواجهة المشروع الكولونيالي في أخطر تجلياته، وأثناء إفلاسه الفكري والسياسي والأخلاقي.

إن الاعتراض على المسار الكولونيالي الإخضاعى والعودة إلى مسار التحرر الفعلي، يفترض البحث في جذر نجاح المشروع الكولونيالي، وجذر إخفاق مشروع التحرر الوطني، وما يتطلبه ذلك من مراجعة وتدقيق عوامل النجاح والإخفاق والمعوقات. إن إلقاء الضوء على الخصائص المتناقضة لقطبي الصراع على ضوء المعارف والقراءات والمكتشفات والقوانين الجديدة، يفترض إدخال التعديلات على المواقف، والتصويب في الأداء، وإعادة بناء عناصر القوة، وتفادي عناصر الضعف، وكان ذلك هدف أساسي للبحث.

* * *

ساعد كتاب إدوارد سعيد (الاستشراق) الذي كتب أواخر السبعينيات من القرن العشرين، قوى التغيير في أميركا اللاتينية وأفريقيا وشرق آسيا وأوروبا والولايات المتحدة في نهج الإنشاء الجديد وأساليب التحليل وإعادة تأويل للتاريخ والثقافة، فيما ظل تأثيره في العالم العربي محدوداً. أما تأثيره في الحركة السياسية الفلسطينية فكان شبه معدوم. هذا يفسر اعتماد النظام العربي على قوى الهيمنة الإمبريالية التي لم تتصالح مع تاريخها لإيجاد حل سياسي للصراع العربي والفلسطيني - الإسرائيلي بنسبة 99%، دون اعتراض جدي من النخب الثقافية والسياسية. وبالمثل لم يلق نقد سعيد لبعض مواقف ماركس وإنجلز التي تأثرت بمقولات المستشرقين - خلافاً لموقفهما الفكري الجذري الرافض للاستعمار والنهب والعنصرية - حول الشرق، وتحديدًا مقولة «نمط الإنتاج الآسيوي»، ومقولة «نظام الاستبداد الشرقي»، لا رفضاً ولا قبولاً ولا توضيحاً من قِبل قوى اليسار، ما يفسر استمرار قبولها لتلك الأطروحات. إن العودة للاستشراق والمستشرقين كان بهدف.

ارتكز المشروع الصهيوني على دراسات المستشرقين للمنطقة التي استهدفت السيطرة والنهب. كانت نقطة الالتقاء، كتاب التوراة - العهد القديم - الذي اعتمد مرجعاً أساسياً لمعرفة ماضي المنطقة، وصياغة رواية ذات طابع أسطوري تحتفظ بالماضي للديانة اليهودية وحدها، تلك الرواية المتناقضة مع علوم الآثار والأركيولوجيا والأنثروبولوجيا والدراسات التاريخية. الاستشراق مهد الطريق لاحتلال فلسطين من قبل الاستعمار البريطاني، وساهم في إطلاق وعد بلفور الذي استند إلى حق تاريخي مستوحى من العهد القديم، وصولاً إلى تأمين الغطاء الدولي للمشروع الصهيوني عبر تأييد عصبة الأمم «للانتداب» ولوعد بلفور وتطبيقاتهما الكولونيالية الإقصائية.

منذ ذلك الوقت، منح النظام الدولي الذي تسيطر عليه دول استعمارية، الغطاء «الشرعي» للمشروع الصهيوني الكولونيالي، وسمح له في الوقت نفسه بإقصاء السكان الأصليين. ما زال النظام الدولي يحمي الرفض الإسرائيلي للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، ولا يحرك ساكناً إزاء استمرار اعتماد دولة إسرائيل للأسس المبنية على الأساطير ذاتها في توسعها الكولونيالي، وفي محاولات فرضها حل الأبارتهايد والسيطرة العرقية، بديلاً للحل الدولي للقضية الفلسطينية، المؤسس على القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، في رفض كل الحقوق الفلسطينية المشروعة. وهذا يكشف تناقضاً فادحاً في الموقف الرسمي الدولي. شقه الأول توفر أكثرية دول العالم - ما ينوف عن ثلثي عضوية الأمم المتحدة - هي مجموع الدول التي اعترفت بفلسطين عضواً مراقباً، وتقر بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، المنسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الشرعية. وشقه الثاني، وجود أقلية - 10 40 دولة بين رافضة وممتنعة عن تأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ومؤيدة أو متواطئة مع دولة الاحتلال المتمردة على القانون الدولي، التي تعتمد أيديولوجيا غير مسنودة بنتائج المكتشفات الأثرية والرواية التاريخية، مع الأخذ بالاعتبار أن هناك العديد من الدول التي تدور في الفلك الأميركي تؤيد حق الشعب الفلسطيني بالأقوال فقط. إن حل هذا التناقض لمصلحة الشعب الفلسطيني

سيكون في حالة واحدة هي تدخل الشعوب ومنظمات المجتمع المدني وممارسة أشكال من الضغط على أصحاب القرار، بالاستناد إلى إستراتيجية نضال جديدة.

* * *

إن التوقف عند «اختراع الشعب اليهودي» من خلال البحث الأكاديمي المميز للبروفيسور شلومو ساند، لا بوصفه اكتشافاً جديداً، بل للوقوف عند تجلياته الراهنة لدى المؤسسة الإسرائيلية التي لا تزال تمعن في اعتماد أيديولوجيا عمياء لتبرير الأطماع الكولونيالية، وفي الوقت ذاته تمنع المجتمع الإسرائيلي من التصالح مع ذاته ومع الآخر (الشعب الفلسطيني). ولأن المؤسسة تواصل اعتماد الاختراع كآلية لامتلاك حاضر يواصل التنكر للسكان الأصليين. إن التفكير الأكاديمي المحدث لاختراع الشعب اليهودي في الماضي يأتي للاعتراض على تكثيف استخدامه الراهن في مواجهة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

لا تزال فكرة الاختراع تفعل فعلها وتضفي مشروعية على الفعل الكولونيالي الإسرائيلي المتواصل والمتزايد. فاليهود عادوا إلى «وطنهم القديم أرض الآباء والأجداد»، «أرض إسرائيل»، بالاستناد إلى «الحقوق التاريخية»، ليسوا مستعمرين، ولا غرباء على «أرضهم» مثل الأوروبيين الذين نُقلوا ليستوطنوا إفريقيا وآسيا. وإسرائيل ليست بلداً كولونياً، والأراضي الفلسطينية جميعها، بما في ذلك الأراضي التي احتلت العام 1967، ليست محتلة.

لقد قامت المؤسسة الإسرائيلية بإضفاء «الشرعية» على العملية الاستيطانية الكولونيالية عبر استدعاء ميثاق وأساطير مصدرها «التناخ»، الذي جرى تحويله إلى كتاب تاريخ موثق، يستخدم في بعث شعب له شجرة نسب متواصلة، أو الأصل الواحد الموحد لليهود، سلالة داود التي تحولت إلى شعب نُفِيَ من الديار المقدسة، واستوطن بين ظهراشي شعوب أخرى. وبقي هذا الشعب من غير اختلاط أو اندماج خلافاً لطبائع البشر، وريثاً مباشراً لبني إسرائيل، ويعيش «ذراؤه» حالة انتظار طوال ألفي عام.

«إن التجمع الأكبر لليهود العالم، لم يأت عبر انتشار سلالة معينة أو عرق محدد، وإنما من خلال انتشار الفكرة»، التي هي الديانة اليهودية التي اتبعتها أناس من مختلف الشعوب، كما هو الحال مع الديانتين المسيحية والإسلامية المنتشرتين بين كل شعوب العالم. اليهود القسري واليهود الطوعي كان العنصر الأهم والحاسم في زيادة عدد اليهود، وكان من تجلياته، نشوء «مملكة حمير» في اليمن، وتهود قبائل عربية في الجزيرة العربية، وبلاد الرافدين، ونشوء أكبر مملكة يهودية في التاريخ هي «مملكة الخزر». لماذا يتم التغاضي عن، أو شطب، هذا النوع من اليهود -وهم الأكثرية- من الوعي والذاكرة الصهيونية؟ بالتأكيد لأن وجود هؤلاء اليهود يتناقض مع نظرية المنشأ التاريخي الذي عاد إليه اليهود. إن الأصل شبه المؤكد

لمحتلي القدس ومُشيدي المستوطنات وسارقي الأرض الفلسطينية الذين تقمصوا العودة إلى «أرض الأجداد»، هو تلك القبائل الخزرية وليس لهم صلة ببني إسرائيل القدماء، ليسوا من ذراري إبراهيم واسحق ويعقوب، وليسوا من ذراري مملكة دود وسليمان. الذراري أتوا من نهر الفولجا ومن القوقاز، المستوطنون لا يشكلون كياناً بيولوجياً قوياً وراسخاً بالمفهوم الصهيوني، الذي يتفق مع المفهوم اللسامي حول العرق القديم والمغلق. «في إسرائيل، هناك من يفهم اليهودية والتوراة كنظرية عرقية وعقيدة تمييز وعنف»، ويتعامل مع قدسية العرق اليهودي، والجماعة اليهودية المقدسة، التي تعبر عن إرادة الرب، ومحمية منه. إن أي تعاطٍ موضوعي مع الوقائع الهستريوغرافية من شأنه أن يقوض جوهر بناء المشروع الصهيوني، وبخاصة لجهة تبديد مسوغات حق اليهود في العودة إلى «أرض إسرائيل».

بيت القصيد في الفكرة الصهيونية، هو تصفية الحساب مع الاحتلال العربي. تقول الرواية الصهيونية «قطن في أرض الأجداد بعض مجموعات بشرية أتت إليها بالغزو -يقصد الشعب الفلسطيني- واضطر الشعب المنفي والعائد إلى خوض حروب «عادلة ومشروعة» لاستعادة «أرضه» واستيطانها، وهذا ينسحب على الأراضي التي اعتبرتها هيئة الأمم المتحدة أراضي فلسطينية، أما مقاومة السكان الأصليين (الشعب الفلسطيني) فهي غير مشروعة ولا عادلة».

مجموعة الميثاق التي استندت إليها الحركة الصهيونية والمذكورة في التناخ في عملية الاختراع، غير مسنودة بآثار ووثائق، وبخاصة ميثاق المنفى الإلزامي، فمعظم اليهود الذين كانوا في فلسطين، وهم من الفلاحين، ظلوا موجودين وتكيفوا مع الواقع الجديد، الذين غادروا هم أفراد ومجموعات من الطبقات العليا والحاخامات وعلماء التوراة وقادة محاربون. الرومان لم يقوموا قط بنفي شعوب، ومن قبل فإن الآشوريين والبابليين لم يلجأوا في تاريخهم أبداً إلى إبعاد السكان الخاضعين لاحتلالهم قاطبة، إذ لم يكن مجدياً اقتلاع شعب البلاد الكبير المنتج للمحصول الزراعي ودافع الضرائب في ذلك الزمان. غير أن النفي المزعوم الذي تُركّز عليه الرواية الصهيونية هو النفي الذي تحقق أيام «احتلال أرض إسرائيل على أيدي العرب»، ذلك الاحتلال العربي الإسلامي غَيْرَ كلياً الطابع الديموغرافي للبلاد، وأدى في نهاية المطاف إلى نزوح اليهود. هدف الرواية القول إن قدوم المحتلين العرب في القرن السابع للميلاد وضع حداً لحياة الشعب في وطنه. وواقع الحال أن جيش المسلمين لم يستبدل شعباً بشعب، فهناك من أسلم من اليهود ومن بقي على دينه كان يدفع الجزية. كان هذا حال كل شعوب تتعرض للفتح، فإن أكثريتها تتكيف مع المنتصرين. هدف الرواية الصهيونية، تسويغ «عودة اليهود إلى وطنهم»، وطرد ذراري «المحتلين العرب»؛ أي الشعب الفلسطيني، وتقديم الاحتلال الكولونيالي الجديد باعتباره تحرراً من الاحتلال العربي القديم. ما أود قوله هنا أن تناقضات المنشأ والتأسيس يمكن أن تتحول إلى عنصر قوة للتحرر الفلسطيني، وعنصر ضعف للغرسة الإسرائيلية المؤسسة عليه.

* * *

علاقة المشروع الصهيوني بالأرض وتناقضاتها تأتي مكملية لاختراع الشعب اليهودي. التلمود البابلي حرم تحريماً قاطعاً الهجرة الجماعية إلى الديار المقدسة، وكان عاملاً موجهاً لليهود على مر العصور والأزمان. هاجر اليهود من بابل بعد تفكك مراكز ثقافتها إلى مناطق أخرى في العراق، وليس إلى «أرض إسرائيل». والجالية اليهودية في بابل لم تسعَ قط نحو العودة فعلياً إلى الديار المقدسة حين قامت فيها مملكة الحشمونائيم اليهودية القوية. لم يسعَ اليهود في كل أجيالهم إلى العودة والتشبث بـ«وطنهم» القديم، خلافاً للمزاعم التي تتحدث عن تعلقهم بالمكان في كل المراحل. ولم يكن المركز المقدس هدفاً للمزار والحج لدى يهود العالم كما هو حال الديانتين المسيحية والإسلامية.

الحركة الصهيونية بدورها تطلعت إلى إقامة دولة يهودية في أوغندا والأرجنتين وروسيا وقبرص والأحساء، ما يؤكد ضعف الانتماء إلى المكان. في أواخر القرن الثامن عشر عاش في فلسطين 5 آلاف يهودي من أصل ربع مليون مواطن أصلا في فلسطين، ما نسبته 2%، ومن أصل 2.5 مليون يهودي يقطنون في العالم، علماً أنه لم يكن هناك صعوبات في ذهابهم وإقامتهم.

وفي أول هجرة كبيرة، هاجر يهود شعب اليديش بين 1880 - 1914 بأعداد ضخمة -مليونان ونصف المليون- بعد المذابح الفظيعة التي تعرضوا لها على يد القومية العدوانية الصاعدة في شرق أوروبا، إلى الغرب، وقسم أقل إلى أميركا. 3% فقط ذهبوا إلى فلسطين العثمانية، وسرعان ما غادر أغلبيتهم.

بدأت أول هجرة يهودية ملموسة بعد أن أغلقت الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى أبوابها أمام هجرة اليهود الناجين من المحرقة بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد الانهيار السوفيتي، ضغطت إسرائيل على الولايات المتحدة لإغلاق أبوابها أمام اليهود الروس كي يضطروا إلى الذهاب إلى إسرائيل.

اليهود لم يتعرضوا لإجلاء بالقوة من هذه الأرض، كما أنهم لم يعودوا إليها بإرادتهم الحرة. وغالباً فإن المجموعة السكانية الموجودة في الممر المركزي بين النهر والبحر، درجت على الاندماج مع جيرانها ومحتليها.

الصراع مع أيديولوجيا اختلاق الشعب والأرض، لا يقتصر على مرحلة تاريخية سابقة يمكن نقدها استناداً إلى العلوم والآثار، ورؤية تناقضاتها، والتراجع عن آثارها الكارثية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، وعدم استخدام معاناة اليهود السابقة لإلحاق الظلم بشعوب أخرى وبالطوائف اليهودية. الصراع والخلاف يمتد إلى الزمن الراهن، حيث تتم تربية أجيال متعاقبة من التلاميذ

الإسرائيليون بميثقة تاريخ عضوي للشعب اليهودي، ابتداءً من التناخ، من خلال مناهج وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية التي وضعت منذ تأسيس الدولة ولا تزال مستمرة حتى اليوم. وعبرها، تتم صناعة ذاكرة تفتقد إلى النزاهة الأخلاقية والفكرية، تلك الذاكرة التي تكرر «الحق التاريخي الموروث» «للشعب اليهودي»، وترفض في الوقت نفسه شرعية وجود الشعب الفلسطيني في وطنه. ذاكرة تبرر الجرائم السابقة، وتضع الأساس لجرائم مستقبلية. لقد حرصت إسرائيل على شطب بنود في الميثاق الوطني الفلسطيني، تدعو إلى تحرير فلسطين التاريخية، ولا تعترف بحق إسرائيل في الوجود كدولة، لكنها تدعو إلى المساواة في الحقوق والواجبات بين منتسبي الديانات الثلاث، في إطار دولة علمانية. مقابل ذلك، لم تتوقف منظمة التحرير عند مناهج التربية والتعليم الإسرائيلية التي كانت ولا تزال تنفي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتبرر التطهير العرقي، وتبني ثقافة التمييز العنصري ضده.

* * *

بعد امتلاك سلاح (الشعب والأرض)، بالاستناد إلى «التناخ» وكتابات وأبحاث المستشرقين المرتبطين بالمؤسسات الاستعمارية، وبخاصة البريطانية، انتقل المشروع الصهيوني إلى طور تطبيق الأفكار المعتمدة، عبر «تطهير المكان (فلسطين) وإحلاله بمستوطنين جدد»، مستخدماً ذرائع كذريعة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وذريعة أن السكان الأصليين محتلون لأرض اليهود وينبغي طردهم. لقد مارس المستوطنون التطهير العرقي، بما هو جهد يرمي إلى تحويل بلد مختلط عرقياً، إلى بلد متجانس من خلال طرد جماعة من الناس وتحويلهم إلى لاجئين، وهدم البيوت التي تم إجلاؤهم منها، وباستخدام مجازر لتسريع هروب السكان، فضلاً عن محو السكان المطرودين من تاريخ البلد الرسمي والشعبي، واستئصالهم من الذاكرة الجماعية. نفذت القوات الصهيونية التطهير العرقي ضمن خطة مسبقة واضحة الأهداف، وتملك آلية التطبيق (قوة عسكرية وقيادة سياسية وعسكرية)، وخلافاً للرواية الرسمية الإسرائيلية، فقد جرى طرد ربع مليون فلسطيني بالقوة قبل دخول الجيوش العربية، ثم جاءت الحلقة الثانية من التطهير أثناء حرب 48، ودخول الجيوش العربية، حيث استكمل التطهير ليشمل 750 ألف فلسطيني، ويتم تدمير أكثر من 500 قرية فضلاً عن طرد سكان المدن وتحويلها إلى مدن إسرائيلية باستثناء مدينة الناصرة.

ارتبطت عملية التطهير بتدمير التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، وبخاصة هدم العمود الفقري المدني والمؤسسات الاجتماعية والسياسية للمجتمع، وسلخ أقلييات كاليهود الفلسطينيين والدروز والشركس وبعض القبائل البدوية عن المجتمع الفلسطيني، واستقطابها للمشروع الاستيطاني. وقد أدت أعمال التطهير إلى فصل الشعب عن الأرض، وإلى انهيار القيادة والحركة السياسية وانفصالهما عن الشعب، وتفكك المجتمع الفلسطيني وتشرده.

لم تعترف إسرائيل بعملية التطهير، ولا بنتائجها، وبخاصة مشكلة اللاجئين، ولا بتداعياتها

على الشعب الفلسطيني، ويأتي ذلك تحصيل حاصل لإنكار وجود شعب آخر، ولحقوقه الطبيعية والإنسانية. وما كان يعنيه ذلك من إسقاط كل القوانين الأخلاقية والإنسانية والمبادئ العقلية المنصوص عليها في المواثيق والقوانين والمعاهدات الدولية في التعامل مع الشعب الفلسطيني أثناء التطهير وبعده، والاستعاضة عنها بخرافة بني إسرائيل مع الكنعانيين (القتل مع استبقاء القليل من الخطابين والسقائين)، وفي أحسن الأحوال عليهم أن يرحلوا ويتلاشوا من الوجود وهذا قدرهم.

الرواية الإسرائيلية ما زالت تتحدث عن عدالة طريق الصهيونية الذي أتبع منذ بداية المشروع وحتى يومنا هذا. الاعتراف بوجود «أخطاء» لا يمس عدالة الطريق، بل يتم تبرير تلك الأخطاء من زاوية الفائدة التي عادت على مجتمع المستوطنين، و«بنزاهة» الإسرائيليين و«احترامهم» للقانون. إن عدم اعتراف إسرائيل بالمسؤولية عن التطهير ونتائجه، يعني رفضها التصالح مع تاريخها الكولونيالي العنصري، ورفضها القبول بحل سياسي ينطوي على الحد الأدنى من العدل للشعب الفلسطيني. ويعود فشل تجارب الشراكة السياسية الفلسطينية الإسرائيلية في كل الأعمال المشتركة إلى عدم اعتراف المجموعات والنخب الإسرائيلية بالتطهير، والعكس صحيح، فإن النضال المشترك الذي تواصل بين نخب ومجموعات يعود إلى اعتراف الإسرائيليين بالتطهير ونتائجه، وبالمساواة والتكافؤ بين الطرفين.

* * *

اختراع الشعب والأرض والتطهير العرقي وبناء الكيان الصهيوني على أنقاض الشعب الفلسطيني، ما كان له أن يتحقق بمعزل عن مساندة ودعم وغطاء دولي. نقطة الالتقاء كانت التقاء مصالح المشروع الصهيوني مع مصالح الإمبريالية البريطانية. وترجم ذلك الالتقاء بإصدار «وعد بلفور»، الذي ينطلق من الرؤية الصهيونية. كان هدف الوعد غير المعلن هو التخلص من اليهود، وتوجيه مسارهم نحو الشرق، وتوطينهم في فلسطين. كما حاولت الدول الأوروبية تعويض مرحلة اللاسامية واضطهاد اليهود والمحرقه فيما بعد، بدعم التطبيق العملي للمشروع الصهيوني. وعلى الرغم من ذلك، لم تتجاوز أوروبا «لاساميتها»، طالما سعت إلى إبعاد اليهود من دولها - هذه المرة عن طريق المشروع الصهيوني. ومن جهة أخرى، سيضمن تطبيق المشروع الصهيوني في الشرق الحفاظ على المصالح الاستعمارية في تلك المنطقة الحيوية إلى ما لا نهاية. لم يتساءل المستعمرون البريطانيون عن مصير السكان الأصليين في فلسطين، وذلك انسجاماً مع ثقافة عصر الاستعمار التي تعاملت مع العالم خارج أوروبا كحيز خالٍ من البشر - أو لا قيمة لهذا النوع من البشر سواء، وجدوا أم لم يوجدوا. ثم جاء موقف عصبة الأمم المتحدة الذي أقر صك الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي تضمن اعتماد العصبة لوعد بلفور، ودعا دولة الانتداب إلى ترجمته على الأرض. وكانت المفارقة الصادمة أن صك

الانتداب أقر «الحق التاريخي لعالم من الماضي، وسلب حق طبيعي لعالم أحياء يرزقون». وبهذا اكتسب المشروع الصهيوني الكولونيالي قبول المؤسسة الدولية ودعمها ورعايتها.

تعامل وعد بلفور المدعوم بصك الانتداب وبموقف عصبة الأمم مع السواد الأعظم من السكان الأصليين (الشعب الفلسطيني) كطوائف مسلمة ومسيحية. واعترف فقط بحقوق دينية ومدنية، مقابل تضخيم حقوق أقلية ضئيلة من طائفة يهودية تستوطن في فلسطين إلى مضاف شعب ووطن قومي. ولم يقتصر الدعم الدولي على الجانب السياسي، بل امتد إلى أشكال أخرى من سلب الشعب الفلسطيني مقومات صموده وبقائه في وطنه، وقد اتخذ الدعم الدولي أشكالاً أخرى، أهمها:

- زود البريطانيون القيادة الصهيونية بصكوك الملكية وبمعطيات حيوية أخرى كانوا قد استخرجوا نسخاً فوتوغرافية عنها قبل إتلافها، فضلاً عن نقل الملكية، وإعداد القوة العسكرية، والتخلي الكامل عن المسؤولية تجاه حماية المدنيين.
- المؤسسة الدولية ساهمت في محو جريمة التطهير العرقي كلياً من الذاكرة العالمية بذريعة الهولوكوست، ولم تعترف بها كحقيقة تاريخية وجريمة يجب مواجهتها سياسياً وأخلاقياً، ولم تعتبرها جريمة ضد الإنسانية، ولم تحاول محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، ولم تعترف بمعاناة الشعب الذي تعرض لعملية التطهير.
- نكثت المؤسسة الدولية تعهداتها القاضي بمنع أي محاولة من أيٍّ من طرفي الصراع لمصادرة أراض تعود ملكيتها إلى مواطني الدولة الأخرى، بحسب نص قرار التقسيم.
- بعد مرور عام من التطهير العرقي ومصادرة الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية، كوفئت إسرائيل باعتراف الجمعية العامة بها عضواً كاملاً العضوية في الأمم المتحدة في أيار/مايو 1949.
- لم تضع هيئة الأمم المتحدة آلية لتطبيق قراراتها وميثاقها في كل ما يتعلق بالصراع الفلسطيني العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن عدم تضمين قرار التقسيم آلية لحماية الشعب الفلسطيني من التطهير العرقي، وضمان إقامة الدولة الفلسطينية كحد أدنى. ورفضت المنظمة الدولية طلباً فلسطينياً لعرض مشروع التقسيم على محكمة العدل الدولية للبت القانوني في شرعيته.
- ظلت الأمم المتحدة تتبنى الخطاب الإسرائيلي حول قضية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية مجهولة الفاعل، وتعايشت مع الإنكار الإسرائيلي للتطهير العرقي.

- تجاهل الاتحاد السوفيتي أعمال التطهير العرقي التي مورست بأبشع الأشكال الوحشية، ولم يميز مواقفه الداعمة للشعوب والمناهضة للاستعمار بدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره حينذاك.

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا يستمر التسليم الفلسطيني بالموقف الدولي السابق المتمثل بمحو جريمة التطهير العرقي من الذاكرة العالمية، وتجاهل نتائجه المأساوية، لاسيما «قضية اللاجئين»؟ هل سقطت هذه الجريمة الكبرى بالتقادم؟ أم هل ستم مقايضة السكوت بالحل المنشود؟ لقد ثبت أن محو التطهير من الذاكرة العالمية الذي ينسجم مع موقف الإنكار الإسرائيلي، وعدم طرحه كجريمة ضد الإنسانية، يستدعي محاكمة المرتكبين والمسؤولين عنها، هذا الموقف هو المسؤول عن استمرار التطهير العرقي بأشكال جديدة، والمسؤول عن استمرار تجاهل قضية اللاجئين وحقوقهم المشروع في العودة. والمسؤول عن فشل كل مشاريع الحلول السياسية. إن عدم الاعتراف الدولي والإسرائيلي بالتطهير ونتائجه، وعدم المحاسبة عليه، هو الذي دفع حكومات إسرائيل للمضي في تعطيل القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ورفض كل قرارات الشرعية الدولية كمرجعية ملزمة لحل الصراع، واستبدال القانون الدولي بمرجعية دينية قوامها الأساطير والمعجزات التوراتية. ليس هذا فحسب، بل إن الموقف الدولي المتهاون والمتواطئ مع التمرد الإسرائيلي على الشرعية الدولية، بات يشكل غطاء للسياسة العدمية الإسرائيلية. لماذا لا يعاد طرح الموقف الدولي على بساط البحث؟

السؤال الأهم: لماذا لا يعاد طرح مسؤولية بريطانيا عن التطهير العرقي للشعب الفلسطيني، كما حدث مع ألمانيا ما بعد النازية التي تحملت مسؤولية الهولوكوست وتبعاتها منذ حدوثها وحتى الآن؟ هل سقط الموقف البريطاني بالتقادم؟ إن بلورة موقف قانوني حول مسؤولية بريطانيا عن التطهير، وعن حرمان الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره مسألة تكتسب أهمية كبيرة في الوقت الراهن؛ أولاً، من أجل تغيير السياسة البريطانية الراهنة اللامبالية من معاناة الشعب الفلسطيني، تلك السياسة الأكثر انحيازاً لدولة الاحتلال مقارنة بمواقف الدول الأوروبية. وثانياً، من أجل التعويض المعنوي والمادي للشعب الفلسطيني.

* * *

الموقف العربي الرسمي كان متجانساً مع الموقف الدولي، في ظل السيطرة الاستعمارية على تلك البلدان، وخضوع أنظمتها للاستعمار، بما في ذلك سوريا ولبنان اللتين كانتا حديثتي الاستقلال، ولم تخرجا بعد من علاقات التبعية. كان أقوى الجيوش العربية، وهما الجيشان الأردني والعراقي، تحت قيادة وإشراف بريطانيا. تحضيرات الجيوش للحرب وصفت بأنها عقيمة ومثيرة للشفقة في عرف المستشارين البريطانيين لتلك الجيوش، وبخاصة في ظل الحظر المفروض على بيع السلاح في تلك المرحلة، فضلاً عن وضع سقف لقوة الجيوش لا

تتجاوز حدود الدفاع عن النظم الحاكمة وقمع المعارضين. لم يشعر بن غوريون والقيادة الصهيونية بأي خطر وهو يعرف افتقار الجيوش للعتاد والخبرة القتالية والتدريب. وكانوا واثقين بتفوقهم العسكري وبقدرتهم على تنفيذ خططهم الطموحة.

جامعة الدول العربية بدورها كانت تتخذ قراراتها بدون العودة للقيادة الفلسطينية، وقد قامت بتهميش وإخضاع الهيئة العربية العليا للقرار العربي الخاص بفلسطين، وبخاصة في السنوات الحرجة 47، 48، وأثناء التوقيع على اتفاقات الهدنة العام 1949 التي أقرت، من الناحية العملية، السطو الإسرائيلي على الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية.

الموقف الرسمي العربي بالأمس، يعاد إنتاجه اليوم، في ظل علاقات التبعية الجديدة. اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل مثلاً، لم تربط حل الصراع المصري الإسرائيلي بإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة العام 67، ولا بالأراضي السورية، ولا بوقف الاستيطان الذي أخذ يتضاعف بشكل مطّرد بعد الاتفاقات. ثم أبرمت المعاهدة الأردنية الإسرائيلية بعد التوقيع على اتفاق أوسلو الفلسطيني الإسرائيلي، بالاستناد إلى افتراض أن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد أنجز وتحقق.

تبين أن إسرائيل غير مستعدة لإيجاد أي حل للقضية الفلسطينية، وظلت طوال 21 عاماً ماضية في مضاعفة الاستيطان وتعميق الاحتلال للأراضي الفلسطينية، وفرض نظام الأبارتهايد الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية من طرف واحد. وفي الوقت نفسه، استمر انفصال الحلول والعلاقات العربية الإسرائيلية (التطبيع المعلن وغير المعلن) عن القضية الفلسطينية، وبمستوى أكثر سلباً من فترة حرب 48. اتفاق أوسلو قدم للدول العربية، أكثر من أي عوامل أخرى، المبرر للمزيد من الانفصال عن القضية الفلسطينية. الانفصال شجع حكومات إسرائيل على استباحة أرض الشعب الفلسطيني وحقوقه بمستوى غير مسبوق. إن تراجع الإسناد السياسي والمعنوي والمادي العربي للشعب الفلسطيني إلى أقل من الحد الأدنى، أضعف الشعب الفلسطيني وحركته السياسية أمام غطرسة القوة الإسرائيلية. كانت دولة إسرائيل تخشى من احتمال أن تقوم الثورات العربية بتغيير قواعد العملية السياسية، بأن تفرض على النظام الجديد في مصر إعادة ربط اتفاقات كامب بوجوب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وبإيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية، ولكن سرعان ما تلاشت تلك الخشية بفعل سيطرة الثورة المضادة.

وعلى الرغم من ذلك، يظل المطلب الفلسطيني -أضعف الإيمان- أو -الحد الأدنى الممكن- بربط الاتفاقات العربية وكل علاقات التطبيع، والانفتاح العربي الرسمي على إسرائيل، بوقف الاستيطان، والتراجع عن تهويد القدس، وحل الأبارتهايد المعمول به على الأرض، وفك الحصار والإفراج عن الأسرى، مطلباً فلسطينياً مشروعاً وضرورياً. والأهم أن يتحول المطلب المشروع إلى سياسة فلسطينية معلنة وصريحة وضاغطة على مراكز القرار العربية. إن ذلك يستدعي

تراجع قيادة المنظمة والسلطة من جهة، والمعارضة من جهة أخرى، عن سياسة الصمت القاتل تجاه سياسة الانفصال العربي عن القضية الفلسطينية.

* * *

الأهداف الكامنة خلف يهودية الدولة في هذا الطور من توسع المشروع الكولونيالي عديدة، وأهمها هو تثبيت الرواية التاريخية و«الحق التاريخي» لليهود في فلسطين، وخريطة إسرائيل القديمة، ذلك أن تأكيد حق تاريخي لليهود يساوي شطب الحق التاريخي للشعب الفلسطيني، وتسويغ احتلال الأرض الفلسطينية واستيطانها وتهويدها على حساب السكان الأصليين. هدف آخر هو شطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب العام 48، وبعد حرب 67، وتثبيت تنصل إسرائيل من المسؤولية عنهما. إن طرح يهودية الدولة الآن، ونيل اعتراف دولي بتلك الدولة، وفرض اعتراف فلسطيني بها، يشكل انتصاراً حاسماً للمشروع الصهيوني، وهزيمة نكراء للمشروع الوطني.

يهودية الدولة تعني استبدال القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، بمثولوجيا دينية من طرف واحد، في معاكسة صريحة لقواعد النظام الدولي المعاصر.

ويهودية الدولة تعني: شطب «قومية إسرائيلية» مدنية، ودولة لكل مواطنيها من غير اليهود، لا تميز فيها على أساس العرق والدين، كما تذهب إلى ذلك اتجاهات علمانية وتنويرية إسرائيلية، بما في ذلك الحزب الشيوعي الإسرائيلي ذو الأغلبية الفلسطينية، وعديد من دول العالم. واستبدال «القومية الإسرائيلية» حديثة التشكل، بقومية يهودية دينية، ودولة لليهود فقط، لا يمكن الانضمام إليها سوى بطريقة واحدة ووحيدة، هي أن يكون المرء ابناً لأمة يهودية، أو الخضوع لإجراءات التهود الطويلة والمؤلمة وفق أحكام الشريعة اليهودية. تكون الدولة اليهودية لليهود العالم مؤمنين كانوا أم غير مؤمنين، مندمجين أم غير مندمجين، وهذا يمس بحرية الانتماء الطبيعي للمجموعات والأفراد، وبحرية الاعتقاد وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير كالاندماج الطوعي لليهود في أي بلد من بلدان العالم بشعوبهم، كما يحدث في الواقع. ويمس تحديداً حق يهود الدول العربية واليهود الفلسطينيين في الانتماء لشعوبهم العربية بحرية، ومن دون تدخل.

يهودية الدولة قادت وتقود إلى العنصرية. ومن يدقق في القوانين ومشاريع القوانين المقررة، أو التي في طريقها للإقرار، سيجد قوانين عنصرية كقانون ملكية الأرض التي لا تجوز لغير اليهود، بالاستناد إلى التناخ الذي أعطى اليهود وحدهم صك الملكية القضائي على الأرض، ومشروع الولاء للدولة اليهودية، ومشروع قانون عدم استخدام الفلسطينيين للحافلات

الإسرائيلية، ومشروع الطرق المعقمة التي لا يجوز للفلسطينيين استخدامها، ومشروع تطبيق القانون الإسرائيلي في المستعمرات غير الشرعية المقامة على أراضٍ فلسطينية محتلة، وقانون الفصل في السكن، وقوانين لم الشمل والزواج والإقامة التي تنتهك أبسط الحقوق الإنسانية والمدنية للفلسطينيين، فضلاً عن إقامة جدار الفصل العنصري للفصل بين الشعبين. نقطة الضعف القاتلة في مشروع يهودية الدولة، هي سعي المؤسسة السياسية الأمنية الإسرائيلية للتثبيت على مرحلتين العداء للسامية والإبادة النازية؛ بغية إنتاج دولة إثنوقراطية حصرية، تدعمها ثقافة الخطر الوجودي الدائم التي يزرعها ويروجها جهاز التعليم، ويذود عنها الجهاز العسكري الضخم.

النتيجة الأكثر مأساوية للدولة اليهودية، هو توجه القائمين عليها نحو «إعادة إنتاج مملكة صليبية جديدة استعرافية منعزلة في قلب الشرق العربي والإسلامي» كما يقول شلومو ساند. دولة أو مملكة ترفض المصالحة والتعايش مع الشعوب المحيطة بها من كل صوب. وعنوان الانعزال ورفض المصالحة يتبدى في منع قيام دولة فلسطينية، وإبقاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مفتوحاً إلى ما لا نهاية، واستمرار تبني حكومات إسرائيل لموقف عنوانه استحالة حل الصراع، الذي يعني فرض حل الفصل العنصري من طرف واحد، واستمرار سياسة التطهير العرقي بأشكال جديدة «البوليتيسايد». والأخطر من كل ذلك، تحويل الصراع إلى نوع جديد من الحروب الدينية، والبحث عن حلول دينية، وهي وصفة سحرية لنشوء قوى التطرف والتعصب على ضفتي الصراع، وما ينجم عن ذلك من انفجارات لا يستطيع التنبؤ بعواقبها أحد.

«يهودية الدولة» تعيد طرح قضية اليهود العرب الذين سلخوا عن شعوبهم بتضافر ثلاثة عوامل، الأول: المشروع الصهيوني الذي تعامل مع الديانة اليهودية كقومية تنفي الانتماء القومي لليهود من منشأ عربي، ومارس ضغوطاً دينية وأيديولوجية مقرونة بالترهيب والترغيب. والثاني: موقف الأنظمة العربية التابعة -آنذاك- التي اتخذت إجراءات كان من شأنها تسهيل عملية سلخ اليهود عن مجتمعاتهم ودفعهم للالتحاق بالمشروع الصهيوني. والثالث: موقف الإخوان المسلمين الذي قام بتفجيرات ضد المعابد والمتاجر والمساكن اليهودية، وتعامل مع اليهود كعدو ينبغي محاربته داخل البلدان العربية.

أدت هذه العوامل مجتمعةً إلى استجابة اليهود في معظم الدول العربية للهجرة إلى إسرائيل، وإلى «إخفاء عربيتهم والتنكر لها في محاولة لتخفيف وطأة الانسلاخ عن مجتمعاتهم من جهة، والتميز الذي تعرضوا له في إسرائيل من جهة أخرى، وعاشوا في معظمهم حالة من الفصام الثقافي كان من مظاهره اتخاذ مواقف معادية للعرب، وتفضيل أحزاب اليمين الصهيوني، وتنصلهم من أصولهم الثقافية العربية» كما يقول إيلان بابيه.

إن استمرار التسليم بالمآل الذي وصل إليه اليهود العرب وكأن الأمر انقضى وانتهى، يعني

التسليم بهزيمة فكرية وثقافية وإنسانية، ويعني استمرار التفريط بالديمقراطية، وبالحق في معرفة ما جرى. ويعني التسليم بقواعد الصراع واللعبة السياسية التي أدت إلى الهزائم. لماذا لا يتم التغيير بدءاً بالبحث عن قواعد أخرى؟ وفي سياق تحقيق الديمقراطية، وإعادة بناء الدولة المدنية المؤسسة على حقوق المواطنة، والتخلص من علاقات التبعية، وما يستدعيه ذلك من إعادة النظر بمكونات المجتمعات العربية ومقومات تعايشها وتطورها ووحدةها، أو اندماجها الطوعي الحر، ومن وضع أسس ديمقراطية جديدة لمواطنة متساوية - في هذا السياق - تكتسب إعادة تقييم ما حدث لليهود في الدول العربية وفلسطين أهمية كبيرة، فضلاً عن إعادة تقييم مفهوم ولغة الصراع «عرب يهود»، كمدخل لتصويب الخلل في سياق بناء دولة مدنية عربية لا تميز بين دين وآخر، ولا بين عرق وآخر. لم يعد كافياً الرد على سلخ اليهود عن مجتمعاتهم العربية، بتحميل اليهود وحدهم مسؤولية الاستجابة للانفصال، أو إحالة كل العملية إلى مؤامرة خارجية فقط لا غير، ولم يعد الرد على حل الدولة اليهودية بإقامة دولة إسلامية، إلا الوجه الآخر للمشكلة، ولإعادة إنتاجها.

* * *

استمرار ثقافة الشيطنة والإنكار الإسرائيلية، حيث أعرب 86% من الإسرائيليين اليهود عن رغبتهم في رؤية الفلسطينيين في إسرائيل» مرحلين بحسب استطلاعات رأي في سنوات سابقة، وذلك نتيجة ثقافة إسرائيلية ترفض مطالبة الإنسان الفلسطيني المضطهد بحقوقه استناداً إلى القانون والمواثيق والقرارات التي تشكل في مجموعها الشرعية الدولية.

ثقافة ترى في استعادة الشعب الفلسطيني للحد الأدنى من حقوقه، تهديداً وجودياً لإسرائيل. وترى في نقد وإدانة الاحتلال والاستيطان وهدار الفصل العنصري والعدوان والقمع شكلاً من أشكال العداء للسامية، ورفضاً لحق إسرائيل في الوجود. وترى في طرح حق العودة للاجئين أمراً يعادل القضاء على دولة إسرائيل. ثقافة ترى في الاستنجد الفلسطيني بالأمم المتحدة ودخول مؤسساتها إرهاباً دبلوماسياً. كل ذلك يعود إلى فكرة تأسيس إسرائيل من خلال نفي وجود آخر. هذه الفكرة لم تتغير قيد أنملة، بل تتعزز الآن بمشروع يهودية الدولة الذي يتضمن مطالبة الشعب الفلسطيني بالتصديق على نفي وجودهم التاريخي والراهن. وفي حين حاول الشعب الفلسطيني، في كل المراحل السابقة، بما في ذلك أثناء التطهير العرقي إيجاد مقاربة نفي النفي؛ أي «القبول المتبادل»، ولم يجد الاستجابة من المؤسسة الرسمية، ومن أكثرية المجتمع الإسرائيلي، خلافاً لذلك، فإن استمرار سياسة نفي الشعب الفلسطيني، المترافقة مع تجريده من أبسط حقوقه، دفعت اتجاهات سياسية ودينية وشعبية فلسطينية إلى رفض الوجود الإسرائيلي برمته. وقد حرصت المؤسسة الإسرائيلية على دفع الشعب الفلسطيني إلى «التطرف»، لأنه في حرب النفي المتبادلة والنزال غير المتكافئ، فإن هذه

الحالة تمكّن إسرائيل من تثبيت الشعب الفلسطيني في وضعية الهزيمة المحتملة، ومقاربتة مع الصورة التي قدمتها له، صورة «إرهابي كاره لليهود وقاتل للأبرياء وفاقد لإنسانيته».

الاستنتاج الأهم الذي وصل إليه بابيه يقول إن أغلبية الفلسطينيين التي رفضت أن تفقدها عقود من الاحتلال الإسرائيلي الوحشي إنسانيته، والتي على الرغم من الطرد والاضطهاد والتفكك، «ظلت تأمل بالمصالحة» «أو بحل لا ينفي الآخر».

ولم يؤدّ إحساس النخبة بالخطر السابق إلى إجراءات وبدائل تساعد على استمرار تنظيم صمود ومقاومة المواطنين الفلسطينيين، وتقطع الطريق على الوصول إلى مرحلة التفكك.

* * *

كيف كانت الاستجابة الفلسطينية؟ إن الاختلال الفادح في موازين القوى والانحياز البريطاني والغربي للمشروع الصهيوني، إضافة إلى التأييد والغطاء الدولي للمشروع، عزز كفة السيطرة والتحكم الإسرائيلي في الصراع. غير أن ضعف العامل الذاتي الفلسطيني ساهم بدوره في الانهيار، وبخاصة الدور المرتبك للقيادة التقليدية الذي راوح بين موقفين: موقف الرهان على الوعود البريطانية، وموقف الرهان في مرحلة لاحقة على انتصار النازية، وكلا الموقفين أضعف الشعب الفلسطيني.

بدأ المجتمع الفلسطيني يتفكك على وقع عمليات التطهير العرقي من تدمير القرى وطرد أو قتل سكانها. غادر الآلاف من الأعيان والتجار والطبقة العليا المدن بحثاً عن مكان آمن خارج البلاد، وبقي العمال والفلاحون -السود الأعظم- بلا قيادة وفريسة للشائعات والرعب، ثم غادرت الطبقة الوسطى من المدن. تعامل سكان القرى والمدن مع احتمال بقائهم جزءاً من أي نظام قد يحل محل الحكم البريطاني، في محاولة للحفاظ على حياة طبيعية، والبقاء في أماكنهم كخيار وحيد، ومن أجل ذلك بادرت مدن وقرى فلسطينية إلى إبرام اتفاقات مع كيبوتسات وتجمعات إسرائيلية حفاظاً على بقائهم سالمة، لكن محاولاتهم ذهبت أدراج الرياح.

بعد فشل المحاولات الفلسطينية للبقاء، بدأت القرى تواجه القوات الإسرائيلية المهاجمة بمقاومة أشد، وكان ذلك أحد أسباب بقاء قرى فلسطينية دون تطهير. فقد أظهرت كل قرية من قرى وادي عارة الـ 15 شجاعة وصموداً في صد المهاجمين بمساعدة ضباط وجنود عراقيين قرروا البقاء، ورفضوا أوامر بالانسحاب. وصمدت هذه القرى حتى النهاية إلى أن ضمت إلى إسرائيل بموجب اتفاقات الهدنة. عدد قليل من القرى نجحت في البقاء بفعل مقاومتها وصمودها، وبعض القرى «الدرزية» بقيت بقرار إسرائيلي.

عوامل داخلية أخرى ساهمت في إضعاف صمود الشعب الفلسطيني وتماسكه

مشكلة بيع الأراضي للمستوطنين ظلت تدور في الخفاء كقضية مسكوت عنها. تشير مختلف المصادر إلى أن 5% - 6.4% جرى بيعه بأشكال مختلفة للحركة الصهيونية. في أواخر نيسان 1997، جزء من القيادة الفلسطينية باعوا أرضاً للمستوطنين اليهود، إما مباشرة وإما عن طريق أفراد عائلاتهم في الفترة الواقعة بين 1920-1928.

استخدم بيع الأرض لتعميم ما قامت به فئة ضئيلة من المالكين العرب والفلسطينيين على عموم الشعب، ولتبرير تقاعس الدول العربية في التصدي للمشروع. واستخدم البيع من قبل الحركة الصهيونية كقاعدة ارتكاز لمد السيطرة على الأرض. كما أن السكوت على البائعين القدامى شجع قيام بائعين جدد بتكرار البيع وإن كان بمستوى أقل.

إن الخسائر المعنوية الناجمة عن المصارحة والشفافية إزاء هذه القضية وكل القضايا الشائكة الأخرى، تقل كثيراً عن الخسائر الناجمة عن السكوت والإخفاء. بالعكس، كان من الواجب الاعتراف بالخianات والحماقات والأخطاء وأشكال التواطؤ التي حدثت أولاً بأول من أجل معالجتها وتصويب المسار.

* * *

اتبعت إسرائيل أثناء الحرب سياسة سلخ الأقليات كجزء من سياسة تفكيك الشعب الفلسطيني. كان التطور الدراماتيكي الذي انتقل بموجبه المتطوعون الذين ينتمون إلى الطائفة الدرزية، من مواقعهم في جيش الإنقاذ إلى القوات الإسرائيلية، وكان ذلك نتيجة لصفقة أبرمت مع زعماء الطائفة، ورسمت انسلاخ الطائفة الدرزية عن الشعب الفلسطيني، ما ساهم في إضعاف تماسكه. ومن النتائج المأساوية لهذا الانتقال أن القوات الدرزية أصبحت الأداة الرئيسية بأيدي المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لتنفيذ تطهير الجليل عرقياً. وأعقب ذلك إبرام صفقة مع الشركس، وانضمام شبان من الطائفة للقوات الإسرائيلية. الشيء نفسه انطبق على شيوخ من البدو، وانشلاخ قبائل أو أجزاء من القبائل البدوية عن الشعب الفلسطيني، وتحالفها مع الإسرائيليين. وكانت البداية مع سلخ اليهود الفلسطينيين. بينما أخفقت كل المحاولات الإسرائيلية لسلخ المسيحيين الذين رفضوا وقاوموا بشدة الانسلاخ والانضمام وأحبطوه. وظفت إسرائيل الانقسامات في تشكيل الجهاز الأمني المسمى «حرس الحدود»، الذي اشتهر بأنه الأشد قمعاً وتنكياً بأبناء جلدتهم من الفلسطينيين.

المبرر الذي قدمه زعماء الطائفة الدرزية هو عدم تعرض القرى الدرزية للتطهير والإزالة، لكن إسرائيل انتهكت الاتفاق في العديد من القرى، فضلاً عن رفض أجزاء من الطائفة لهذه العلاقة التي لم تتجاوز علاقات التمييز ضد الآخر من غير اليهود. لجنة المبادرة الدرزية لعبت دوراً مهماً في إعادة اندماج أجزاء من الطائفة بالمجتمع الفلسطيني، بيد أن

مشكلة الانسلاخ التي تشكل عنصراً قوياً في سياسة تفكيك المجتمع الفلسطيني، لم تطرح على أجنادات القوى السياسية بالتقييم والنقد الكافيين، وسبل استعادة القطاعات المنشقة، وبخاصة بعد ارتفاع وتيرة التمييز ضد السواد الأكبر من القوى الاجتماعية التي ينتمي لها المنشقون. اقتصرت المبادرات على مجموعات وأفراد من داخل الطوائف، وجرى التعامل الرسمي الفلسطيني مع الطائفة كرزمة واحدة دون تمييز بين دعاة استمرار الانسلاخ والتبعية للآخر، وبين الاتجاهات التي تسعى إلى إعادة اللحمة مع الشعب الفلسطيني. ثمة حاجة إلى اتباع سياسة جديدة تنطلق من المصلحة المشتركة لمكونات الشعب، وتضع التصورات والخطط لاستعادة الوحدة المجتمعية وتجاوز آثار كارثة التطهير العرقي، سياسة تواجه استمرار المساعي الإسرائيلية المحمومة راهناً لاستقطاب أفراد ومجموعات مسيحية، وإحداث شرخ في الوحدة التاريخية بين منتسبي الديانتين المسيحية والإسلامية.

* * *

مقابل الاختراقات الإسرائيلية للمجتمع الفلسطيني المترافقة مع أعمال السلخ والاستقطاب، فإن الاستقطاب الفلسطيني لإسرائيليين في إطار بناء تحالف مشترك للنضال ضد الكولونيالية والعنصرية الإسرائيلية ظل ضعيفاً وهشاً. فالحزب الشيوعي الإسرائيلي ذو الأثرية الفلسطينية التي تتراوح عضويتها بين 95-98%، أخفق بشدة في استقطاب إسرائيليين منتمين للديانة اليهودية، بمن في ذلك من اليهود العرب القادمين من دول عربية. الإخفاق يعود للخطأ التاريخي الذي ارتكبه الاتحاد السوفييتي، ولاندماج الحزب في مرحلة معينة بالمشروع الصهيوني استناداً إلى الخطأ السوفييتي الذي دفع الشيوعيين الفلسطينيين إلى تشكيل عصبة التحرر الوطني. ويعود أيضاً إلى عدم نقد التجربة المريرة للشيوعيين الإسرائيليين عندما عادت العصبة وتوحدت معهم تحت يافطة الحزب الشيوعي الإسرائيلي «راكح». ويبقى السؤال: لماذا أخفق النضال المشترك الإسرائيلي الفلسطيني؟ هل يمكن وضع إطار تنظيمي مشترك، أم العمل من خلال أطر ذات طابع جبهوي؟ نظرياً، لا يمكن تحقيق نجاحات وفرض ترجمات على الكولونيالية والعنصرية الإسرائيلية والدولة الدينية بمعزل عن نضال مشترك فلسطيني إسرائيلي. هذه الفرضية تحتاج إلى أشكال من التنظيم وآليات للعمل. من الخطأ استبعاد شكل تنظيمي موحد، لكن هذا النوع من الاندماج يرتبط بمصالح وأهداف ورؤية فكرية تستشرف مستقبل مشترك قائم على المساواة والعدالة. ولكن، في ظل التعقيدات والتشوهات التي تفرضها أيديولوجيا التعصب الديني والقومي، وفي ظل خلق وشراء المصالح المؤقتة وتسويق عروضها المتبادلة الأثمان التي تتجسد في ظاهرة انضمام فلسطينيين إلى أحزاب صهيونية، بما في ذلك أحزاب دينية وقومية متطرفة وعنصرية، في ظل هذا الوضع المشوه، فإن الصيغ التنظيمية ذات الطابع الجبهوي هي الأكثر ملاءمةً من الصيغ الاندماجية التي تحتاج إلى إنضاج الشروط والمقومات للاندماج في صيغ تنظيمية مشتركة.

* * *

بدأت مرحلة النهوض واستعادة الهوية الوطنية الفلسطينية، خلال أقل من عقد «تمكنت الجاليات الفلسطينية في المنفى من إعادة بناء مجالها الاجتماعي عبر إحياء شبكاتها الاجتماعية ونظمها القيمية ورموزها الثقافية. تمكن المجتمع الفلسطيني من استعادة القدرة اللازمة لتوليد نشاطه السياسي العلني الذي انبثقت منه بدايات حركة وطنية مستقلة في أوائل الستينيات. وقد لعب الكفاح المسلح الذي بادرت إليه نخب ثورية من البرجوازية الصغيرة انطلاقاً من مخيمات الشتات في استعادة الهوية الوطنية، والدور الوطني المستقل للشعب الفلسطيني. وكانت النخبة المكونة من الأعيان والتجار والطبقة العليا في المدن، والطبقة الوسطى المدنية الذين بادروا في البحث عن مكان آمن خارج فلسطين، قد اندمجوا في المجتمعات العربية وفي حركات قومية، ما ساعد في طمس الهوية الوطنية الفلسطينية. واستجاب بعضهم للمبادرة العربية الرسمية في تأسيس منظمة التحرير، تلك المبادرة التي تنطوي على شكل من أشكال إحياء الهوية الوطنية الفلسطينية.

ساهم الكفاح المسلح في توطيد نخبة سياسية راديكالية مستقلة نسبياً، غير أن اقتقادها إلى تشكيلة اقتصادية اجتماعية واحدة في مجتمع واحد، قيّد البناء الدولاني الفلسطيني، وأفقد المنظمة وفصائلها القدرة على ممارسة السيطرة الاجتماعية على أكثرية الشعب، وأضعف إمكانية توليد الموارد من داخل المجتمع والتجمعات الفلسطينية -مع أن ذلك لم يكن مطروحاً من قبل النخبة الجديدة- ومن تلبية احتياجات الشعب المشتت. وعمّق انتقاد التشكيلة من اعتماد المنظمة على الحكومات العربية المضيضة، وعلى دعم دول البترودولار. ثم جاء تحالف النخبة الجديدة مع الشرائح البرجوازية بعد التسليم بتراجع الكفاح المسلح، وبعد انفصال القيادة وجهازها الإداري والعسكري والمالي عن القاعدة الشعبية الممثلة بالمخيمات، لمصلحة المواقف السياسية لتلك الشرائح المتوافقة مع الغرب. ويمكن القول، لقد غلب حضور الطبقات الشعبية والتيارات السياسية الراديكالية على المشهد الوطني إبان صعود فتح وتنظيمات اليسار، وغلب الحضور الجهوي والعائلي والعشائري ورجال الدين على المشهد الوطني الذي استعان به الجهاز البيروقراطي للمنظمة في مراحل التراجع والأزمة.

أسباب عديدة أخرى ساهمت في التحول السياسي وغلبة السياسة البراغماتية داخلياً وخارجياً، كالضعف المعرفي والفكري والثقافي لدى النخبة الجديدة، والموقف المحافظ تجاه الصراع الاجتماعي، واعتماد سياسة الإجماع والكويتا وسياسة اقتصادية ريعية معزولة ومنفصلة عن أي مسعى جدي لتوليد الموارد من المجتمع.

أدى ذلك إلى إغلاق الأبواب أمام تجديد البنية التنظيمية السياسية، لمصلحة تكاثر الأجهزة شبه العسكرية وتضخم جداول الرواتب والجهاز الإداري البيروقراطي، ما أحدث تشوهاً في

البنية التنظيمية، كان من نتائجه قطع الطريق أمام الإصلاح والتجديد، وتطوير بنية تنظيمية تملك ديناميات التجديد والانفتاح على الأجيال الشابة والكفاءات المميزة داخل المجتمع. خلافاً لذلك، تم تكريس نظام أبوي زبائني جديد، وبنية بيروقراطية انفصلت، تدريجياً، عن قواعدها الشعبية، وبخاصة في مخيمات الشتات.

إن عزوف القيادة في مراحل المد والصعود عن دمج الجماهير المناصرة في بنى سياسية منظمة، وفي وحدات جغرافية وروابط وظيفية متقاطعة تمتلك قدرة على إنتاج الموارد المادية والسيطرة عليها، والاستعاضة عن ذلك بشبكات الرعاية النفعية عبر وكلاء موالين للقيادة وزعماء العشائر والعائلات والمختير، هذا المسار الذي اتبعه الاتجاه المركزي (فتح)، لم يترافق مع إقدام تنظيمات ونخب اليسار على إشراك وتنظيم قوى اجتماعية لها مصلحة في الحفاظ على خط تحرر وطني مستقل ومترابط مع تحرر اجتماعي ديمقراطي، وحال دون بناء قاعدة اجتماعية وحامل اجتماعي راسخ للبرنامج الوطني والمعارك الوطنية والسياسية والدبلوماسية المرتبطة به.

في ظل هذه التحولات التي ساهمت الضغوط والتدخلات وأشكال دعم البترودولار في حدوثها وفي ترسيخها، جرى انسحاب فلسطيني رسمي تدريجي من شبكة علاقات حركة التحرر الوطني محلياً وعربياً ودولياً، والدخول في شبكة علاقات النظام العربي والدولي، ومحاولة تلبية مستحقاته.

* * *

الانتقال إلى مرحلة السلام الأميركي: تساءل إدوارد سعيد في مقدمة كتابه «الثقافة والإمبريالية»، لماذا ساعد كتاب «الاستشراق» في باكستان والهند وأفريقيا واليابان وأميركا اللاتينية وأوروبا والولايات المتحدة على إطلاق العديد من أنهار الإنشاء الجديدة وأساليب التحليل الجديدة وإعداد تأويل للتاريخ والثقافة، فيما ظل تأثيره محدوداً في العالم العربي. خلافاً لذلك، اندفع النظام العربي نحو الولايات المتحدة معتقداً أنها تملك 99% من مفاتيح حل الصراع العربي الإسرائيلي والأزمات الاقتصادية، وحذت القيادة الفلسطينية حذوه. ولم يتم التوقف عند السؤال الذي طرحه إدوارد سعيد: هل يمكن أن تُنجز مهمة التحرر وتقدير المصير والاستقلال وإنهاء الاحتلال بدعم وموافقة المعسكر الذي حرم الشعب الفلسطيني من كل حقوقه وأيد إقصاءه من الخرائط السياسية والجغرافية طوال الوقت؟ أجاب سعيد بنفي الإمكانية في كتابيه الشهيرين «الاستشراق» و«الثقافة والإمبريالية». غير أن الاتجاه المركزي في المنظمة بنى تقديراً سياسياً مفاده أن الولايات المتحدة بصفتها القطب المسيطر على العالم تشهد الاستقرار الذي يحافظ على مصالحها الحيوية في المنطقة العربية، وهي مستعدة لمقاومة استقرار مصالحها بإيجاد حل للقضية الفلسطينية. سيما وأن الشعب الفلسطيني من خلال مقاومته وانتفاضته قادر على تهديد الاستقرار، وإحباط أي حل سياسي لا تشارك فيه

منظمة التحرير. ذهبت القيادة الفلسطينية إلى مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن، وهي في حالة حصار سياسي ومالي عربي ودولي، بفعل شبه الانحياز الرسمي الفلسطيني لمغامرة احتلال نظام صدام حسين للكويت وحرب الخليج، وفي ظل تراجع الانتفاضة التي بدأت تراوح في موقع دفاعي بفعل الضربات الإسرائيلية وتراجع الدعم المادي لها، ما يعني أن المنظمة لا تملك أوراق قوة تمكنها من انتزاع حقوق ومطالب.

لم تتوقف القيادة أمام المواقف الأميركية السافرة في انحيازها، وأهمها:

- تعهدت الإدارات الأميركية المتتالية بالتشاور مع القيادات الإسرائيلية قبل اتخاذ أي قرار حول سياساتها في الشرق الأوسط، وبخاصة المتعلقة بالصراع الفلسطيني والعربي- الإسرائيلي. وبفعل هذا التعهد، فإن كل المقترحات الأميركية كانت أفكاراً إسرائيلية. ووصل الانسجام الأميركي مع الموقف الإسرائيلي حد «تفويض أميركا لإسرائيل كي تقدر ما يمكن أن يقدم أو يمنع من المساعدات للفلسطينيين».
- استخدمت الإدارات الأميركية المتعاقبة 40 فيتو ضد مشاريع قرارات مؤيدة للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، ومطالبة إسرائيل بإنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان.
- وثيقة أولبرايت دعت إلى إلغاء أو تعديل أو تجاهل قرارات الأمم المتحدة التي قد تضر بالمفاوضات الثنائية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ما يعني شطب مرجعية المفاوضات المفترضة والممثلة بجميع القرارات الدولية.
- التأكيد الأميركي المتواصل على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس كان يعني دعم «حق» إسرائيل في قمع الشعب الفلسطيني وإخضاعه، وتدمير مقومات تقرير مصيره، بما في ذلك بناء دولته المستقلة.

بعد تجربة المفاوضات في تونس وجنيف ومديد وواشنطن، اكتشفت القيادة حقيقة الانحياز الأميركي لإسرائيل. «الموقف الأميركي دفعنا إلى البحث عن أسلوب تفاوضي آخر» يقول أبو علاء، ويضيف: «عالم جديد أحادي القطبية تقرر فيه دولة بمفردها ماهية الشرعية ومعايير الحق وتطبيقات العدالة، دولة تعادي كل حركة تحرر على وجه الأرض، وترى في كل كفاح وطني مسلح عملاً من أعمال الإرهاب المدانة سلفاً». بدوره أكد أبو مازن على الموقف الأميركي المعرقل حين قال: «بات الأميركيان عاجزين عن تحريك المسائل بأي اتجاه، وواقع الحال أنهم لا يريدون ولا يرغبون إلا في صيغة حل أقل من حكم ذاتي». ما كان هذا الاكتشاف يحتاج إلى تجربة مفاوضات.

تشخيص القيادة للموقف الأميركي لا يسمح إطلاقاً بالرهان على الوساطة والرعاية الأميركية في

حل الصراع. لكن القيادة استجارت من الرضاء بالنار، انتقلت إلى الرهان على تفاهم مع دولة الاحتلال. يقول أبو علاء: «ما يمكن أن نأخذه على طاولة المفاوضات من الإسرائيليين أكبر وأهم مما يمكن أن نأخذه من الأميركيين الذين كانوا يبدون لنا في معظم الأحيان كوكلاء عن حلفائهم الإسرائيليين، إن المفاوضات مع الإسرائيليين أئمن وأجدي نفعاً من أي مفاوضات تتم بإشراف طرف ثالث. نظرية التفاوض الفلسطيني غير المعلنة تنطلق من فكرة أن «التنازل الفلسطيني يؤدي إلى مرونة إسرائيلية». ليس هذا فقط، بل لقد اعتقدت القيادة أن الضعف الفلسطيني سيجعل من الإسرائيليين أكثر اطمئناناً وسيتشجعون على المضي بالحل.

مقابل ذلك، كيف نظر الإسرائيليون إلى التفاوض مع نظرائهم الفلسطينيين: «تفاوضت القيادة الإسرائيلية باسم بلد يملك «حقاً تاريخياً» و«شعباً يهودياً» عاد إلى «وطنه»، يتفاوض مع منظمة إرهابية ويرغب في مساعدتها للسيطرة على تجمعات سكانية، وفي الاهتمام بشؤونهم المدنية من خلال حكم ذاتي خاضع لسيادة الدولة المحتلة». كانت إسرائيل تتفاوض حول حاجات سكان لتخفيف أعراض الاحتلال، وليس على حقوق شعب، وما يعنيه ذلك من معالجة جذر المشكلة المنتج الدائم للأزمات الكبيرة.

أسفرت المفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية عن «اتفاق أوسلو» الذي رأت فيه القيادة «إنجازاً تاريخياً» و«سلام الشجعان»، «السلام خيار إستراتيجي»، وفي أفضل تقييم رأت فيه أنه «محصلة منطقية لميزان قوى محلي وإقليمي ودولي فرض نفسه على الطرفين». وكان يمكن أن يكون التشخيص صحيحاً لو استبدل جملة «فرض نفسه على الطرفين» بجملة فرض نفسه على الطرف الفلسطيني.

مقابل ذلك، كان أبلغ تقييم لاتفاق أوسلو لشولاميت ألوني الوزيرة الإسرائيلية في حكومة رابين حين قالت: لو كان البريطانيون قد فرضوا على اليهود شروطاً قبل الانسحاب من فلسطين مشابهة للشروط التي يفرضها الإسرائيليون على الفلسطينيين، لما قامت دولة إسرائيل. أما ميرون بنفستي، فقد لخص الاتفاق بالقول: «الانتصار الإسرائيلي كان مطلقاً والهزيمة الفلسطينية كانت ساحقة».

التنازلات الفلسطينية وما جرى على أرض الواقع، وفي إطار العلاقات الدولية، فإنه يدعم التقييم الإسرائيلي. ويمكن تكثيفه بالآتي:

- كان اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل من طرف واحد، اعتراف بدولة تستبيح أراضي الدولة الفلسطينية المفترضة، وتعلن أنها ضد إقامتها، مقابل اعتراف إسرائيل بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.

- تبنى المجتمع الدولي شيئاً فشيئاً وجهة النظر الإسرائيلية التي لخصت قضية فلسطين بنزاع حدودي وليس نزاعاً استعماريّاً - بين حركة تحرر ونظام استعماري. في الحالة الثانية كان المطلوب وضع روزنامة لانسحاب المحتل، وفي الحالة الأولى -النزاع الحدودي- يصبح التفاوض حوله ملهاة بلا نهاية.
- كان خطأ أوصلو القاتل من قبل القيادة هو «عدم وقف الاستيطان»، وإرجاء البت به. هذا يفسر عدم رؤية القيادة للاستيطان كتجسيد للأطماع الكولونيالية والنهب. استمرار الاستيطان ومضاعفته كان يعني عدم تغيير العلاقة بين المستعمرين والمستعمرين، ورفض التراجع عن الأطماع الكولونيالية ومنع إقامة دولة فلسطينية.
- أصبحت حياة الشعب الفلسطيني بعد اتفاق أوصلو تحت سلطة فلسطينية بالشروط الجديدة أسوأ من الحياة تحت الاحتلال، ذلك أن الاتفاق لم يقطع مع العلاقات الكولونيالية، ولم يستند المفاوض الفلسطيني إلى فكرة القطع مع تلك العلاقات كفكرة نازمة للتحرر الفعلي من الاحتلال، وللخروج من علاقات التبعية الاقتصادية. أتى الاتفاق مكماً للتحويلات والعلاقات التي فرضها الاحتلال طوال 26 عاماً.
- اقتصاد السوق الحر/رأس المال المعولم يسعى إلى تحقيق الربح ومراكمة الثروات فقط والنتيجة هي إنتاج الفقر وتراكم الديون وفشل مشروع مساعدات التنمية التي تحولت إلى أداة نيوكولونيالية للسيطرة من طرف واحد، وإعادة تشكيل الشرائح الاجتماعية وربط مصالح أجزاء منها بالعلاقات الكولونيالية. وكان من نتائج اتفاق باريس الاقتصادي، تعميق التبعية الاقتصادية، وبناء هياكل اقتصادية مشوهة «سماسرة التنمية»، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني أكثر فأكثر على المساعدات الخارجية والدول المانحة في ظل العجز المتزايد للموازنة والميزان التجاري، وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتشجيع القروض والارتهان للبنوك، وتشجيع الفساد.
- أُعيد إنتاج المؤسسة البيروقراطية القائمة على الواسطة والمحسوبية والشخصنة والولاء والزبائنية والفتوية والكوّتا.
- كلما اشتدت الأزمة السياسية، ساء الوضع الاقتصادي، وانكشف عجز المؤسسة عن المواجهة والصمود، وزادت وتائر التدخل الخارجي في الشأن الفلسطيني.
- كان من أخطر نتائج اتفاق أوصلو الذي تحوّل من حل مؤقت إلى حل دائم، والذي تضافر مع استبعاد إصلاح المنظمة ومؤسساتها، هو انفراط العقد الوطني الاجتماعي

والوحدة الوطنية، في إطار الحركة السياسية وبين مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ومناطق الـ48، فضلاً عن الضفة والقطاع.

حصيلة مرحلة المفاوضات واتفاق أوسلو، تبين أن الحركة السياسية لا تملك عناصر القوة المادية - ما عدا قوة التحمل التي يملكها الشعب - حتى قوة المعارضة وظفت سلبياً، ووضعت في خدمة مشروع آخر. خسرت سلاح المؤسسة التي تم بناؤها بطريقة مشوهة، جعلت منها عبئاً على القرار السياسي، ولم يستخدم المال والاقتصاد (الرأس المال الفلسطيني) ولا التحالفات التاريخية التي لم تجد لمصلحة الأهداف الوطنية في العملية السياسية. فقد الشعب الفلسطيني الكثير من عناصر قوته، وأصبح في وضعية شجعت دولة الاحتلال على تصعيد عملية تقويض مقومات تحرره واستقلاله وتقرير مصيره. ومن أبرز مظاهره التطهير العرقي في محافظة القدس، والمناطق المصنفة «سي» (60%)، بأسلوب الإضعاف المنهجي للبنى التحتية المادية والبشرية للمجتمع الفلسطيني. ومؤخراً، أعادت سلطات الاحتلال دور الإدارة المدنية التي نص اتفاق أوسلو على حلها، هذه الخطوة لها مدلولات كبيرة، في مقدمتها إعادة حكم الشعب الفلسطيني مباشرة من قبل سلطات الاحتلال، بعد أن وضعته في باتتوستونات فصل عنصري ضمن قبضة أمنية، وتحكم في تفاصيل حياته، مع بقاء سلطة مسلوقة الصلاحيات أكثر فأكثر. هكذا، تتراجع دولة الاحتلال حتى عن حكم ذاتي، خشية من تطوره إلى «دولة» بلا مقومات، فهذه الدولة المسخ أيضاً غير مقبولة.

مقابل ذلك، لم تتوقف القيادة الفلسطينية وقوى برنامج إقامة الدولة من خلال العملية السياسية، عند احتمال فشل الحل وعدم الوصول إلى هدف إقامة الدولة الفلسطينية طوال فترة التفاوض ومرحلة أوسلو. ولم تفكر في وضع خيار أو إستراتيجية أو استعدادات أخرى بديلة، باستثناء الانتفاضة الثانية، ولاحقاً الذهاب إلى الأمم المتحدة والحصول على عضوية مراقب، والذهاب إلى مجلس الأمن والانضمام إلى المؤسسات الدولية. لكن ذلك لم يكن بمستوى الخطر، ولم يرق إلى سياسة الخروج من مسار سياسي ألحق أفدح الأضرار بالشعب الفلسطيني، وبصيرورة تحرره، إلى مسار مستقل عن التبعية للسياسة الأميركية المنحازة لدولة الاحتلال.

* * *

إن أي مقارنة بين خسائر الشعب الناجمة عن الاستمرار في مسار أوسلو، وخسائره الناجمة عن مسار وطني مستقل، سترجح كفة خسائر أوسلو بمستوى نوعي؛ ذلك أن مسار أوسلو يذهب إلى تصفية القضية الفلسطينية بغطاء فلسطيني. أما المسار المستقل، فسيؤدي إلى إنهاء المقايضة غير المعلنة بين دعم مادي لسلطة ومؤسسات لا تملك أي صلاحيات أساسية، وما يترتب على ذلك من خسائر القطاعات المرتبطة بوجود السلطة، ويستطيع المسار المستقل أن يزيل الغطاء الفلسطيني عن الاحتكار الأميركي الإسرائيلي للعملية السياسية، ويفتح آفاقاً

جديدة لإنهاء الاحتلال. وقد تؤدي هذه العملية إلى نتائج عكسية إذا ما حدث انهيار - تراجع غير منظم- وحلت الفوضى وخلطت الأوراق. في هذه الحالة، ستكون النتيجة لمصلحة دولة الاحتلال التي ستتخذ من الفوضى ذريعة لفرض سيطرة باستخدام وكلاء محليين ملتزمين بأجندات سلطات الاحتلال.

من سيضطلع بالانتقال من مسار أوصلو إلى مسار مستقل بديل: المنظمة والسلطة أم المعارضة، أم الائتلاف معاً، إضافة إلى مشاركة نخب ديمقراطية مستقلة، والمستوى الثقافي والأكاديمي الملتزم؟ غالباً، سيصطدم الانتقال بالبنية التنظيمية البيروقراطية لدى المركز (المنظمة)، وبالأيديولوجيا الدينية لدى المعارضة الإسلامية. عقبتان كبيرتان تستدعيان مستوى من التذليل والمعالجة التدريجية والحكمة وبناء الروافع والمقومات.

- ثمة حاجة إلى تجديد العقد الوطني الاجتماعي، أو الميثاق الوطني الذي يشكل رافعة لتجديد الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها، وتجاوز فوضى المعايير التي قادت إلى سياسات متناقضة مع بعضها البعض، ومعطلة لبعضها البعض. وظيفة العقد تحديد الأهداف الوطنية المشتركة التي تلبي مصالح الشعب الوطنية والمعيشية في مختلف أماكن تواجده. والأهداف ليست حصيلة ميزان قوى وليست توفيقاً حسابياً بين برامج التنظيمات، بل هي اشتقاق مصلحة السواد الأعظم من الشعب القابلة للتحقيق في مدى زمني منظور، والمنسجمة مع القانون الدولي والمواثيق والقرارات، وقواعد الديمقراطية -التبادل السلمي للسلطة والمركز القيادي للمنظمة- في إطار من التعدد السياسي والثقافي والديني والالتزام بالحرية العامة والخاصة، وتجاوز ظاهرة الأحزاب الدينية من خلال فصل السياسة والسلطة والمركز القيادي عن الدين. إن وضع عقد وطني واقعي وعقلاني مقبول ومقنع لأكثرية الشعب وملزم للقوى والتنظيمات، وناظم لعملها وسياساتها، دون أن يكون بديلاً لبرامجها الخاصة، مهمة من اختصاص مفكرين/ات ورجال ونساء قانون، وأكاديميين/ات وسياسيين/ات ومثقفين/ات، وخبراء/ات.

- إن تجديد وتعديل بنية المؤسسة الوطنية يحتاج إلى وضع قانون للأحزاب والتنظيمات السياسية استناداً إلى العقد الوطني، يأخذ بالاعتبار التحولات والمتغيرات الجديدة، ويضع نهاية لنظام المحاصصة (الكوتا) الذي عفى عنه الزمن، ويجدد شرعية التنظيمات التي تملك مقومات البقاء والتطور، ويضع الأساس لإعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية وطنية ومدنية.

- إعادة بناء السلطة ومؤسساتها ضمن أولويات وحاجات المجتمع، وإيلاء أهمية للتربية والتعليم، ولأهمية وضع منهج تعليمي جديد، وجهاز تعليم جديد، يساهم

في تنمية بشرية وبناء الأجيال الجديدة بروح الابتكار والإبداع والتطور، وتغليب العقل على النقل، وربط العلوم بحاجة المجتمع وتشجيع البحث العلمي.

- اعتماد سياسة اقتصادية تخرج الوضع الفلسطيني من علاقات التبعية التي عززها اتفاق باريس الاقتصادي، ومن سياسة الريع وطغيان الاعتماد على المساعدة والتدخلات، وتغليب الاستهلاك على الإنتاج. والاستعاضة عنها بسياسة تطوير الموارد من داخل المجتمع، والانحياز للرأسمال الذي يستثمر في الإنتاج. وفي تبني ثقافة العمل المنتج والتعاون والادخار والعمل التطوعي، والتوقف عند تجربة سياسة الصندوق القومي، ووضع سياسة جديدة للصندوق.

- دراسة الاتفاقات والتوقف عند الاستخدامات الإسرائيلية لها، توطئة لإعادة النظر قانونياً وسياسياً بها، بدءاً بالاعتراف بإسرائيل، واتفاق أوسلو، مروراً باتفاق باريس الاقتصادي، وانتهاءً بالاتفاقات غير الرسمية، كاتفاق أبو مازن - بيلن، واتفاق جنيف: ياسر عبد ربه - بيلن، واتفاق المحور: سري نسيبة - عامي أيلون.

إن تطوير علاقة الشعب مع الأرض، وتعزيز أسلوب الحياة الطبيعي، وتعزيز الثقافة الوطنية، وتحدي البقاء، من أهم الأولويات في مواجهة جهود التفكيك السياسي والثقافي والجسدي التي تتبعها دولة الاحتلال، وفي مواجهة محاولة حسم الصراع الذي عنوانه، في هذه المرحلة، انتزاع اعتراف رسمي فلسطيني بالدولة اليهودية.

لقد نجح الشعب الفلسطيني في كسر جدار الخوف الذي تحاول دولة الاحتلال إعادة بنائه باستمراره، وثمة ضرورة لكسر الروابط مع الاحتلال الكولونيالي، المترافقة مع بناء سياسة الاعتماد على الذات وتوليد الموارد من داخل المجتمع، وإعادة توجيه التعليم، وتوظيف الرأسمال الوطني في تعزيز التنمية البشرية، وإعادة بناء علاقات التحالف العربية والدولية غير الرسمية كسند أساسي للسياسة الفلسطينية البديلة.

كما أن وضع سياسة طوارئ للحفاظ على التجمعات الفلسطينية المهددة في سوريا، ولبنان، والعراق، وليبيا، وغيرها، من التهديد الوجودي الذي تتعرض له، وإعادة اللحمة بين الشتات والوطن، يكتسبان أهمية استثنائية. إن عمليتي الإنقاذ والشتات ترتبطان بدور مختلف للمنظمة، وإعادة الاعتبار لمؤسساتها، وإعادة النظر بوجود قيادتها في الأراضي المحتلة وتحت رحمة الاحتلال.

المراجع

أولاً. الكتب:

- أبراهام بورغ. **لنتصر على هتلر**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2010.
- أحمد الأطرش. **جغرافيا الاستيطان: كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى كانتونات؟**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2014.
- أحمد قريع. **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق .. مفاوضات أوسلو 1993**. الجزء الأول، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، 2006.
- إدوارد سعيد. **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الرابعة، 1995.
- إدوارد سعيد. **الاستشراق**، مصدر سابق، ص 110.
- إدوارد سعيد. **الثقافة والإمبريالية**. بيروت: دار الآداب، الطبعة الأولى، 1997.
- إدوارد سعيد. **أوسلو 2: سلام بلا أرض**. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995.
- إدوارد سعيد. **سلام أميركي**، ج1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995.
- إدوارد سعيد. **سلام بلا أرض**، ج2، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995.
- إدوارد سعيد. **غزة - أريحا .. سلام أميركي**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.

- أنطونيو غالا. المخطوط القرمزي .. يوميات أبي عبد الله الصغير آخر ملوك الأندلس. دمشق: ورد للطباعة والنشر.
- إيلان بابيه. التطهير العرقي في فلسطين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.
- باروخ كمرلنغ ويوئل مغدال. الفلسطينيون صيرورة شعب. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2001.
- باروخ كيمرلينغ لـ صحيفة غلوبس، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار: 2004/9/4.
- باش تاندون. «إزالة الغموض عن المعونة»، ورقة في ندوة مؤسسة روزا لوكسمبورغ: 2011/2/15.
- برنال، مارتين. أئينا السوداء: الجذور الأفريقية للحضارة الكلاسيكية. نيو برونزويك، نيو جيرسي: مطبعة جامعة روتجرز، 1987.
- بنجامين بارت. حلم رام الله: رحلة في قلب السراب الفلسطيني. طرابلس - لبنان: جروس برس ناشرون، الطبعة الأولى، 2013.
- جاك مايلز. سيرة الله. اللاذقية- سورية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1998.
- جميل هلال. الطبقة الوسطى .. بحث في فوضى الهوية والمرجعية الثقافية، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2002.
- جون غابرييل. العنصرية والثقافة والأسواق. لندن: روتليدج، 1994.
- خالد قشطيني. على ضفاف بابل (رواية). بيروت: رياض الريس، 2008.
- خليل نخلة. أسطورة التنمية في فلسطين .. الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2004.
- د. سيف دعنا (أستاذ علم الاجتماع والدراسات الدولية - جامعة ويسكونسن). «العلاقات الكولونيالية وتأهيل النخبة الاقتصادية»، جريدة البديل، عدد 53.
- دافيد فرومكين. سلام ما بعده سلام - ولادة الشرق الأوسط 1914-1922. بيروت: الناشر رياض الريس - 1992.

- شلومو ساند. اختراع أرض إسرائيل. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2013.
- شلومو ساند. اختراع الشعب اليهودي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2010.
- شلومو ساند. كيف لم أعد يهودياً؟. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2014.
- صائب عريقات. الحياة مفاوضات. نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008.
- عاص أطرش. الاستيطان - آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2014.
- عبد الحفيظ محارب. الآباء من جزيرة العرب. رام الله: دار عناة للنشر، الطبعة الأولى، 2009.
- عكيفا إدار، عديت زرطال. أسياد البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل 1967-2004. ترجمة: عليان الهندي، رام الله: (د. ن)، 2006.
- فيصل دراج. الهوية، الثقافة، السياسة .. قراءة في الحالة الفلسطينية. عمان: أزمنة للنشر والتوزيع، 2010.
- كيث وايتلام. اختلاق إسرائيل القديمة .. إسكات التاريخ الفلسطيني. ترجمة: سحر الهندي، الكويت: عالم المعرفة، 1999.
- محمود درويش. أوراق الزيتون. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 3003.
- محمود درويش. سنكون يوماً ما نريد. (إعداد: مهند عبد الحميد)، رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية، 1996.
- محمود عباس. طريق أوسلو. بيروت: شركة المطبوعات والنشر، الطبعة الأولى، 1994.
- المشروع الأميركي بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، 1948/4/20 - موسوعة النكبة.
- منير العكش. أميركا والإبادات الثقافية، بيروت: دار رياض الريس، 2009.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية - قسم التوثيق. «اتفاقيات الهدنة العربية - الإسرائيلية»، شباط - تموز 1949.
- نعيم تشومسكي، وديفيد بارسيميان. أنظمة القوة: حوارات حول الانتفاضات الديمقراطية العالمية والتحديات الجديدة أمام الإمبراطورية الأميركية، نيويورك: كتب متروبوليتان، 2013، ص 32.
- نوريت بيلد - الحنان. فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل .. الأيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2012.
- وليد الخالدي. «فلسطين وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل» (محاضرة القيت في أئينا العام 1995)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009.
- وليم كوانت (مستشار الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر). «وثيقة اعتراف عرفات بإسرائيل»، مجلة الوسط، العدد 67.
- يزيد صايغ. الكفاح المسلح والبحث عن الدولة .. الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.

ثانياً. المجلات والصحف:

- «لماذا يصوّت ناخبون عرب في إسرائيل لأحزاب اليمين؟»، المصدر: www.net.masdar-al، تاريخ الدخول: 2014/12/22.
- خالد الحسن. «هذا الاتفاق واعترافه المستحيل»، صحيفة الأسواق الأردنية: 1993/10/24.
- سعيد عموري. «ارفض .. شعبك بيحميك .. دروز فلسطين يقاطعون جيش الاحتلال»، صحيفة القدس، 2014/1/25.
- سمير ناصيف. «قراءة في كتاب وسطاء الخداع لرشيد الخالدي»، القدس العربي: 2014/3/10.
- عزيز حيدر. «الثورات العربية والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 49 - 50.
- فؤاد زكريا. القبول الراض. الحياة اللندنية: 1993/9/30.

- لطفي الخولي. «انكسار المشروع الصهيوني والمشروع القومي العربي»، القدس العربي: 1993/10/21.
- محمد حسنين هيكل. «لماذا لست ضد الاتفاق؟ ... لماذا لست مع الاتفاق؟»، الحياة اللندنية: 1993/10/20.
- محمد عابد الجابري. القدس العربي: 1993/9/17.
- مهند عبد الحميد. «جديد الرفض والقبول - نقاشات الدورة العشرين للمجلس الوطني». مجلة راية الاستقلال، عدد تشرين الأول 1991.
- هشام البستاني. «نقد خطاب التحرر اليهودي» مجلة الآداب، كانون الأول 2008.
- هولاندر جوسلين، وراشيل أينوونير. «وضع تصور المقاومة». المنتدى السوسولوجي 19، رقم 4 (2004).
- يشعياهو ليبوفيتش / دولة إسرائيل إلى أين؟ مجلة الكرمل، العدد 48-49 / 1993 - مفكر وبروفيسور رفض جائزة الدولة.

ثالثاً. المواقع الإلكترونية:

- حسن الباش. «التراث الفلسطيني بين نظرة المستشرقين والحقائق التاريخية». موقع مؤسسة القدس للثقافة والتراث. تاريخ الدخول: 2010/8/21.
- نص وثيقة صك الانتداب: www.palestineinarabic.com/Docs/
<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3269>
- أمين أبو بكر. «تحولات جذرية في بنى القدس الإدارية والاقتصادية والاجتماعية 1840 - 1898»:
<http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:VblahfIdwK0J:culture.gov.jo/new/images/alquds/amen.doc+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=ps>
- راسم خميسي. «هكذا سرّبت ونزعت الأرض في فلسطين»:
<https://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/361-article13.html>
- دوري غولد. «أسطورة إسرائيل ككيانٍ كولونياليّ: أداة لنزع الشرعية عن الدولة اليهوديّة»، المصدر، 2014/1/25.

- شموئيل أمير. «أزمة الكولونيالية الإسرائيلية»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار:
- نعوم تشومسكي. «خيار ثالث غير حل الدولتين والدولة الواحدة»، مركز الزيتونة للدراسات:
<http://www.alzaytouna.net/permalink/5692.html>
 تاريخ الدخول: 2005/8/15.
- وثيقة كشفت عنها المكتبة البريطانية بعنوان «دولة يهودية في الخليج العربي»، وكالة معاً: 2014/4/8.
- يوميات «يوسف نحمانى»: أول عمل إسرائيلي من نوعه يكشف بالأسماء العائلات الفلسطينية والسورية واللبنانية التي باعت أراضي فلسطين للحركة الصهيونية 17 أيار 2012، 17:05، قام بالمراجعة صقر أبو فخر:
http://shinkleesh.blogspot.com/2012/blog-post_17.html/05/http://shinkleesh.blogspot.com/2012
 the great book robbery documentary.
- وليد الخالدي. «قبل الشتات .. التسلسل الزمني للأحداث 1947-1948»، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية:
Btd.palestine.studies.org
- داود تلحمي. «حول الموقف السوفييتي من مسألة فلسطين في الأعوام 47-48»، الحوار المتمدن: 2008/9/12.
- «الاتحاد السوفييتي والقضية الفلسطينية»، الموسوعة الفلسطينية:
<http://www.palestinapedia.net/>
- اللواء محمد رفعت وهبة أحد أبطال حرب 48. حاوره محمد ثروت ومحمود مجيى. صحيفة المصري اليوم: 2011/5/15.

- إبراهيم إسماعيل العلي. عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة - دراسة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:
<http://www.alzaytouna.net/permalink/17758.html>
تاريخ الدخول: 2012/5/3.
- ظاهر العمر الزيداني. الموسوعة الفلسطينية:
<http://www.palestinapedia.net>
- محمود محارب. «لكي يراجع الحزب الشيوعي الإسرائيلي تاريخه»:
<http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=1148289>
تاريخ الدخول: 2014/12/2
- الفلسطينيين اليهود، Ar.wikipedia.org
- ناصر عبد المجيد الحريري. اليهود العرب والصهيونية 2. الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب -واتا: 2009/5/18.
- عمر عدس. عرض كتاب القفص الحديدي لرشيد الخالدي. موقع صفصاف: www.safsaf.org
- رشيد الخالدي. القفص الحديدي. عرض وترجمة: عمر عدس، موقع صفصاف: www.safsaf.org
- دائرة شؤون المغتربين، «ما الذي تعرفه عن اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل؟»: ps.pead.www، تاريخ الدخول: 2014/10/23.
- مارتن هارت لانزبريرغ. «البديل البوليفاري في أميركا اللاتينية -تحديات ووعود»:
<http://www.sudaress.com/sudanile/8045>
تاريخ النشر: 2009 12-2.
- سمير أبو مدللة (عميد كلية الاقتصاد في جامعة الأزهر - غزة). «الاقتصاد الفلسطيني في ضوء اتفاق أوسلو»:
<http://paltoday.ps/ar/post/180928/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D9%84%D9%88-%D9%88%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D9%85%D8%AF%D9%84%D9%84%D9%80%D9%87%>
تاريخ النشر: 2013/10/21.

- إسحاق فرحان. البعد الإسلامي للقدس والقضية الفلسطينية. عمان: دار الفرقان للشر والتوزيع، 2003، القدس أون لاين:
<http://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?contentID=17&chk=1>

رابعاً. المقابلات:

- مقابلة مع د. خليل الهندي، بتاريخ: 2014/12/30.

